



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف 1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية، تخصص: مالية، بنوك وتأمينات

الموضوع:

قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية

دراسة مقارنة لبعض البنوك خلال الفترة 2003-2013

إعداد الطالبة:

بوجلال أنفال

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د. بوعظم كمال	أستاذ	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د. جبار محفوظ	أستاذ	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
أ.د. داودي الطيب	أستاذ	جامعة بسكرة	مناقشا
أ.د. بعلوج بولعيد	أستاذ	جامعة قسنطينة 3	مناقشا
د. روابحي عبد الناصر	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة سطيف 1	مناقشا
د. شوتري أمال	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة برج بوعريج	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2016



إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى زوجي العزيز حفظه الله.

إلى الإخوة والأخوات والأعمام والعَمَّات والأخوال والخالات.

إلى كل الأسرة الكريمة والأحباب.

شكر وتقدير

ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به عليّ من توفيقٍ وسداد، وعلى ما منحني إتياء من صحّة وقدرة على تخطّي الصّعاب وتذليل العقبات. يُسعدني أن أتقدّم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان لكل من قدّم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل، وأخصّ بالذكر:

الأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور محفوظ جبّار على إشرافه المتواصل على الرسالة، وتوجيهاته القيّمة التي أسهمت في إخراج هذا العمل بحلته النهائيّة.

كما أتوجّه بالشكر الموصول إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة على قبولهم قراءة هذا العمل، ومناقشتهم وإبدائهم ملاحظاتهم القيّمة وتوجيهاتهم الطيّبة.

كما أتقدّم بجزيل الشكر إلى الدكتور بورقبة شوقي والدكتور رواجي عبد الناصر، على توجيهاتهم القيّمة ومعاملتهم الطيبة.

كما أخص بالشكر عبد الكريم بن عثمان على مجهوداته.

كما أتقدّم بوافر الشكر إلى الصديقات العزيزات: دريدي غزلان، شمالي إبتسام، لعماري راوية، دريس ناريمان، مهني إيمان، على مساعدتهم.

شكر خاص إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف.

شكراً لكل من شجعني وشد من أزري ولو بالكلمة الطيبة، وجزاكم الله عني خير الجزاء.

أنفال

لقد شهدت السنوات الثلاثون الماضية إضفاء الطابع المؤسسي على صيغ التمويل الإسلامية مما أدى إلى ظهور البنوك الإسلامية وتطورها بشكل ملحوظ من حيث الحجم، والعدد في مختلف أنحاء العالم. وبالرغم من أن مجموع أصول البنوك الإسلامية يبقى صغيراً، حيث لا يتعدى "1%" مقارنةً بإجمالي أصول البنوك على مستوى العالم كله، إلا أنّ معدل نموّها يعتبر استثنائياً خاصة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والذي يتراوح بين "15%-20%"; وقد تمكنت البنوك الإسلامية من تعبئة موارد مالية معتبرة وتحقيق أرباح عالية، ممّا أدّى إلى جلب اهتمام العديد من المجموعات المصرفية الدولية، مثل سيتي جروب (Citigroup) وإتش إس بي سي (HSBC) وغيرهما؛ حيث قامت هذه الأخيرة بفتح نوافذ إسلامية في مختلف أنحاء العالم، وكذا إنشاء فروع كاملة متخصصة في عرض خدمات ومنتجات مصرفية ومالية إسلامية.

وقد ارتبط هذا التطور بعدة متغيرات دولية أهمها عولمة الاقتصاد العالمي، وتحرير حركة رؤوس الأموال، وتحرير الأسواق لمنافسة الاستثمار الأجنبي وغيرها، وبهذا أصبحت الاقتصادات مندمجة مع بعضها البعض في معظم أنحاء العالم. وبالرغم من هذا كله، إلا أن اكتساب البنوك الإسلامية لطابع العالمية جعلها تتأثر بمختلف التطورات الإقليمية والدولية بما في ذلك الأزمات المالية التي أصبحت تهدد بشكل كبير استقرار مختلف الأنظمة المصرفية؛ وهذا ما حدث فعلاً خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي أسفرت على انهيار وإفلاس العديد من المؤسسات المالية العالمية الكبرى؛ أبرزها إفلاس بنك "ليمان براذرز"، وانهيار أكثر من "101 بنك أمريكي"، وانهيار البورصات العالمية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة منها والمتخلفة، وأيضاً ارتفاع معدلات البطالة بشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة 1929، وغيرها من الآثار السلبية.

إشكالية البحث

إن تطور البنوك الإسلامية في ظل العولمة وحركة الانفتاح العالمي في كل الجوانب، جعل منها جزءاً من النظام المصرفي والمالي العالمي، مما قد يؤدي بها كغيرها من البنوك والمؤسسات المالية إلى التأثر بمختلف الأحداث الإقليمية والدولية، سواء في جانبها الإيجابي أو السلبي.

ولعل من أبرز تلك التطورات، الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي سنة 2008، والتي أثرت على أداء العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية، والتي لا تزال آثارها تتجلى إلى يومنا هذا. وبما أن الأداء المالي هو الذي يعكس الوضعية المالية الحقيقية للبنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات بشكل

عام، فإنه لا بدّ من قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية -باعتبارها جزء من النظام المالي الدولي- بهدف تقييمها واستخراج نقاط القوة والضعف فيها والوقوف على هذه الأخيرة من أجل محاولة تقييمها وتصويبها خاصة خلال فترات الأزمات المالية.

ومن هذا المنطلق، تتضح إشكالية البحث والتي يمكن طرحها ضمن السؤال الرئيس التالي:

هو واقع الأداء المالي للبنوك الإسلامية، قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة الأزمات المالية في القطاع المصرفي، وما المنظور الإسلامي لها؟
- ما المقصود بالأداء المالي للبنوك الإسلامية، وما هي أهم مؤشرات ومعايير قياسه؟
- كيف تؤثر الأزمات المالية على الأداء المالي للمؤسسات المصرفية بشكل عام، وعلى البنوك الإسلامية بشكل خاص؟
- ما هي الآثار المختلفة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على البنوك الإسلامية؟
- ما هي عناصر القوة والضعف في الأداء المالي للبنوك الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء إشكالية البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات مفادها:

- يعود الأداء الجيد للبنوك الإسلامية الى الكفاءة العالية في التحكم في التكاليف؛
- لم يتأثر الأداء المالي للبنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية؛
- تعتبر البنوك الإسلامية الكبيرة أكثر تأثراً بالأزمة المالية من البنوك الإسلامية الصغيرة؛
- تعتبر البنوك الإسلامية السعودية الأفضل أداءاً من البنوك الإسلامية الأخرى.

أهمية الدراسة:

إن اكتساب البنوك الإسلامية طابع العالمية في معاملاتها ومنتجاتها، جعلها تتأثر بمختلف التغيرات على الصعيدين المحلي والدولي؛ وبالتالي فإن قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية يعدّ ضرورة ملحة خاصة بعد وقوع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بغية تقييم مدى كفاءة وفعالية أدائها المالي، وبالتالي التعرف على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي الإسلامي في ظل الأزمات المالية، ومدى مساهمته في استقرار الاقتصاد المحلي والعالمي.

أهداف الدراسة:

نحصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التطرق إلى المنظور الإسلامي للأزمات المالية؛
- توضيح مفهوم الأداء المالي للبنوك الإسلامية ومؤشرات قياسه؛
- قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية خلال ثلاث فترات: قبل وأثناء وبعد الأزمة، ومقارنة النتائج بعضها ببعض لإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف، وتقييم مدى تأثر الأداء المالي للبنوك الإسلامية بالأزمات المصرفية والمالية؛
- تصنيف البنوك الإسلامية وترتيبها وفق مجموعة من المؤشرات المالية للتعرف على البنوك الأحسن أداء قبل وأثناء وبعد أزمة 2008.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لقد تم اختيار هذا الموضوع دون غيره للأسباب التالية:

- الرغبة في التعمق في دراسة الاقتصاد والبنوك الإسلامية والتحديات التي تواجهها؛ ومواصلة رحلة الماستر التي تناولت مشكلة إعادة تمويل البنوك الإسلامية من طرف البنوك المركزية في ظل بيئة مصرفية تقليدية، فأردنا استكمال البحث في التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية وتحديدا تقييم أدائها المالي؛

- حداثة الموضوع، حيث أن الدراسة ستنم في مرحلة الأزمة والتي تحتاج إلى تكثيف البحث فيها خاصة من الجانب التطبيقي، وهذا ما نسعى إليه من خلال استخدام مؤشرات ونسب مالية لقياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية وتقييمه؛
- الحاجة إلى تكثيف البحث العلمي وتوسيعه في مختلف جوانب الاقتصاد الإسلامي بشكل عام، والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص من الجانبين النظري والتطبيقي.

منهج الدراسة:

تتطلب الدراسة الاستفادة من المناهج التالية:

- **الجانب النظري:** تم استخدام المنهج الوصفي ثم التحليلي في الجانب النظري من البحث، وذلك لعرض مختلف البيانات والمعلومات المتعلقة بالبنوك محل الدراسة (المستقاة من الكتب، والمجلات، والتقارير، ومواقع الانترنت، ...)، التي تخدم الموضوع، وجمع مختلف المعلومات ذات الصلة بالدراسة وتحليلها.
- **الجانب التطبيقي:** نظرا لطبيعة الموضوع ولتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية فقد تم اتباع المنهج الكمي لتحليل البيانات باستخدام مختلف النسب والمؤشرات التي تقيس الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، ومنها نموذج ديبون (Dupont System)، بالإضافة إلى المنهج المقارن بهدف المقارنة بين مختلف النتائج المتحصل عليها ومراقبة تطورها ضمن فترات الدراسة.

مجتمع البحث:

يشتمل البحث على مجموعة من البنوك الإسلامية التي تم مراعاة تجانسها من حيث تشابه البيئة التشريعية والمصرفية، كما تم اختيار بنوك ذات أحجام مختلفة موزعة بين دول منطقة الخليج (السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، قطر) بالإضافة إلى الجزائر، وقد تم كذلك مراعاة فترة الدراسة؛ حيث تم إجراء المقارنات بين النتائج خلال الفترات ما قبل (2003-2007)، وأثناء (2008)، وبعد الأزمة المالية العالمية (2009-2013)، وذلك للتمكن من الوصول لنتائج عملية دقيقة وشاملة قدر الامكان.

حدود البحث: يتحدد موضوع الدراسة في قياس الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية خلال فترة زمنية محددة ومقارنة النتائج فيما بينها؛ أين تم تحديد حجم العينة بـ: سبعة عشرة (17) بنك إسلامي.

• **الحدود المكانية:** تم اختيار عينة من البنوك التي تنشط ضمن بيئات متشابهة قدر الإمكان مع دراسة حالة الجزائر للمقارنة بينها، وتشمل هذه الدول (الجزائر، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت).

• **الحدود الزمنية:** تمتد فترة الدراسة من سنة 2003 إلى سنة 2013، أي المدة ما قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية بما يمكن توفره من البيانات المالية والتقارير السنوية الخاصة بعينة الدراسة، من أجل ذلك تم تقسيم فترة الدراسة الإجمالية إلى ثلاث فترات بهدف المقارنة بين مختلف النتائج المتحصل عليها ومراقبة تطورها ضمن هذه الفترات:

- الفترة ما قبل الأزمة المالية (2003-2007)؛
- سنة وقوع الأزمة المالية (2008)؛
- الفترة ما بعد الأزمة المالية (2009-2013).

معوقات البحث:

- لقد تم تحديد عدد البنوك بسبعة عشرة بنك إسلامي، وبالرغم من رغبة الباحثة في زيادة وتوسيع نطاق العينة المدروسة أكثر من ذلك، إلا أن الإطار الزمني للدراسة (2003-2013) أدى إلى استبعاد البنوك الإسلامية حديثة النشأة، والتركيز على البنوك الأقدم نشأة لتشمل فترة الدراسة المطلوبة؛

- وجدت الباحثة صعوبة في الحصول على البيانات المالية للعديد من البنوك الإسلامية، ذلك أن بيانات بعض المصارف لم تكن متضمنة لجميع سنوات الدراسة، لذلك تم حصر عدد البنوك التي تمكنا وفق مختلف المصادر والإمكانيات من الحصول على بياناتها المالية خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2013.

الدراسات السابقة:

حسب اطلاع الباحثة وفي حدود ما توفرت لديها من معلومات، فإن موضوع الأداء المالي للبنوك الإسلامية قد تم تناوله كمقالات وأوراق علمية لم تحط بكل جوانب الموضوع، خاصة عند ربطه بفترات الأزمات المالية، وهذا ما نسعى له من خلال هذه الدراسة محاولين إبراز مدى صلابة الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية، وهذا ما تمتاز به هذه الدراسة عن سابقتها. وفيما يلي سنحاول الإشارة لبعض الدراسات ذات العلاقة بالموضوع والتي تمت في خلال السنوات الأخيرة.

-دراسة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (1996): "موسوعة تقويم أداء المصارف الإسلامية"، إعداد لجنة من الأساتذة والخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. تناقش الدراسة مشكلات أداء المصارف الإسلامية، وآليات تقويمها من خلال مجموعة من الأوراق التي تتكون من ستة أجزاء.

- الجزء الأول: عرض وصفي ومنهجي لمراحل وخطوات تقويم أداء المصارف الإسلامية؛
- الجزء الثاني: تقويم عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية؛
- الجزء الثالث: تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية؛
- الجزء الرابع: تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية؛
- الجزء الخامس: تقويم الجوانب الإدارية للمصارف الإسلامية؛
- الجزء السادس: تقويم الجوانب المحاسبية للمصارف الإسلامية.

وتبحث هذه الموسوعة في نقد أداء المصارف الإسلامية وتقويمه، وقد تم تطبيقها على عدد من الدول الإسلامية، كما بينت الدراسة ضرورة المتابعة والاستمرار نقداً وتقويماً للوقوف على مواطن القصور وبالتالي المعالجة، لتؤدي المصارف الإسلامية الدور المأمول منها، وقد اعتمدت الدراسة في الغالب أسلوب التحليل الإحصائي المستند على الاستقصاء والمتابعة الميدانية من خلال تقسيم اللجنة الباحثة إلى فرق عمل موزعة على عدة مصارف هدفها إجراء المقابلات الشخصية وعمل الاستقصاء مع المصارف: مسئولين وعاملين ومع المتعاملين أيضاً، وقد توصلت الدراسة إلى إيجاد معايير لتقويم الدور الاقتصادي والاجتماعي والمحاسبي والإداري والهيئات الشرعية.

-دراسة دونسيا يوديسيتيرا (Donsyah yudistira) (2004): "كفاءة المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية في ثمانية عشر مصرفاً. يطرح الباحث في بحثه عدة تساؤلات: هل للمصارف الإسلامية قاعدة بيانات ثابتة وكفئة يمكن قياسها؟ وهل هنالك معيار لقياس كفاءة المصارف الإسلامية من خلال البيانات المتاحة؟ ما هي المعايير المقترحة لقياس كفاءتها؟ ويوضح الباحث كيف عانت المصارف الإسلامية من العولمة، وعليها أن تواجه التحديات والتطورات خلال هذه المرحلة،

-دراسة سمير عبد الرزاق السرايري، (2008): حول "قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها"، كلية المجتمع بالرياض، جامعة الملك سعود. هدفت الدراسة إلى قياس وتقييم أداء عشرة بنوك تجارية سعودية للفترة 2002-2006، باستخدام مجموعة من النسب المالية التي تخص: كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، النشاط، ومن ثم القيام بتصنيف البنوك وترتيبها لاختيار البنوك الأحسن أداء، وقد

خلصت الدراسة إلى أن جل المصارف السعودية قد سجلت معدلات مرتفعة أو متوسطة خاصة على مستوى الربحية وكفاية رأس المال، كما بينت الدراسة تميز أربعة بنوك وفقا لكل المؤشرات المالية، وهي على الترتيب: بنك الراجحي، البنك الأهلي التجاري، بنك الجزيرة، بنك سامبا.

-دراسة "محمود جلال أحمد، طلال الكسار، (2009): "حول استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)، جامعة الزرقاء الخاصة. هدفت الدراسة إلى تبيان أهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء للشركات وأيضا في احتساب الفشل المالي للشركات وذلك من خلال تطبيق عملي لعدد من الشركات وأيضا استخدام الرسم البياني وعرض النتائج، في سبيل تجنب فشلها ولمواجهة الأزمة المالية العالمية.

-دراسة مجموعة من الباحثين من مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، (2009): حول "الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من المنظور الإسلامي"، جامعة الملك عبد العزيز، وقد احتوى الكتاب على البحوث والحوارات التي جرت في مركز الاقتصاد الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية، وتضمنت تلك البحوث والمقالات أفكارا ومقترحات للمساعدة على الخروج من الأزمة أو التخفيف من حدتها، وقد توصل الباحثون إلى عدة نتائج أهمها: تشخيص الأزمة من المنظور الإسلامي واقتراح بعض الحلول من وجهة نظر بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، وبيان أفضلية التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي والتخفيف من حدة التقلبات.

-دراسة Waheed Akhter, Ali Raza, Orangzab, Muhammad Akram (2010): "حول كفاءة وأداء الخدمات المصرفية الإسلامية: حالة باكستان". هدفت الدراسة إلى تحليل كفاءة وأداء البنوك الإسلامية مقارنة بنوعين من البنوك التقليدية (بنوك القطاع العام، وبنوك القطاع الخاص)، وهي الدراسة الأولى من نوعها في باكستان.

وقد تم استخدام تسعة نسب مالية لدراسة وقياس كل من: الربحية، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، أين طبقت هذه النسب على القوائم المالية للمصارف الإسلامية والتقليدية بنوعها خلال السنوات المالية 2006-2010. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد اختلاف كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يخص أداء الربحية وذلك بعد احتساب العائد على الأصول "ROA" وكذا الدخل المتأتي من الدولار الواحد، أما العائد على الأموال الخاصة "ROE" للبنوك الإسلامية فقد كان منخفضا مقارنة بالبنوك التقليدية.

-دراسة أمارة محمد يحيى عاصي، (2010): حول "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار-"، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

وهدفنا الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الإحصائي الوصفي للبيانات المالية. وقد توصلت الباحثة إلى أن المصرف الإسلامي محل الدراسة يحتل مكانة مرموقة في السوق المصرفية الأردنية، وأنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي. وقد خلص الباحثان لنتائج مهمة منها تقارب النتائج بين قيمة الأداء المالي للشركات وقيمة الفشل المالي للشركات، وإمكانية استخدام النتائج وعرضها في الأسواق المالية للاستفادة منها.

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول ماهية الصيرفة الإسلامية وقد تعرضنا فيه إلى مبحثين، أين تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى عموميات عن الصيرفة الإسلامية، والمبحث الثاني عن التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية.

أما الفصل الثاني المعنون قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية فقد تم تناوله من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول ماهية الأداء، والمبحث الثاني حول قياس وتقييم الأداء، أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله إلى الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

أما الفصل الثالث تحت عنوان الأزمات المالية والمنظور الإسلامي لها فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول مدخل للأزمات المالية، المبحث الثاني حول التطور التاريخي للأزمات، أما المبحث الثالث فهو يتعلق بالمنظور الإسلامي للأزمة المالية العالمية.

فيما يخص الفصل الرابع والأخير والذي يتعلق بالدراسة التطبيقية، فقد تم تناوله من خلال ثلاثة مباحث مقسمة كما يلي: المبحث الأول يتعلق بمنهجية الدراسة التطبيقية، والمبحث الثاني حول المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية، أما المبحث الثالث فيحتوي على نتائج الدراسة المالية.

الفصل الأول:

ماهية الصيرفة الإسلامية

تمهيد:

لقد تطور نشاط البنوك الإسلامية القائم على تحريم التعامل بالربا أخذًا وعطاء أين تمكنت البنوك الإسلامية من إثبات وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية التي يركز نشاطها على الربا المحرم شرعا.

وبدوره، فقد تطور التمويل الإسلامي بشكل كبير على مر السنين ليصبح بذلك جزءا من النظام المالي الدولي، إلا أن طبيعة عمل البنوك الإسلامية والتي تقتضي عدم التعامل بنظام الفائدة أخذًا وعطاء، جعلت هذا التطور عرضة لعدة تحديات والتي سنتطرق إليها في المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات عن الصيرفة الإسلامية**المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية**

المبحث الأول:

عموميات عن الصيرفة الإسلامية

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى الإطار النظري للبنوك الإسلامية: نشأتها، تطورها، خصائصها ومصادر أموالها واستخداماتها، وكذا واقع وتطور الصيرفة الإسلامية وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ومصادر أموالها

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

المطلب الثالث: واقع وتطور الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول:

مفهوم البنوك الإسلامية ومصادر أموالها

الفرع الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية

أولاً: نشأة الصيرفة الإسلامية

انحصرت التطبيقات الأولية للصيرفة الإسلامية في بعض العمليات المصرفية التي واكبت ازدهار التجارة الداخلية والخارجية عند ظهور الإسلام؛ حيث أنه لم يكن هنالك وجود للمصارف بالمفهوم الحديث، ولكن المتصفح للتاريخ الإسلامي يجد بأن الإسلام جاء بأحكام منظمة للمعاملات التجارية والمالية التي كانت سائدة في ذلك الزمان، فأبقى منها ما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية¹، وألغى كل ما هو محرم شرعاً كالربا الذي كان سائداً قبل وبعد البعثة النبوية.

¹ تعتبر الوديعة من أبرز العمليات المصرفية التي أبقي عليها الإسلام، وتعتبر ودائع الصحابي الجليل الزبير بن العوام أوضح دليل على ذلك؛ حيث كان مؤتمناً من قبل الناس على أموالهم، فأخذها على شكل قرض حسن ويتصرف فيها على أن يلتزم بردها، الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط1، دار أبو لول للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص: 27.

لقد شهدت سنوات الأربعينات من القرن الماضي حصول العديد من الدول الإسلامية على استقلالها وسيادتها (بعد الحرب العالمية الثانية)، مما أدى إلى تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي وظهور حركة إسلامية نشطة جاءت بأفكار عبرت عن الحاجة إلى أعمال البنوك من جهة، ونبذ الفائدة في تلك البنوك من جهة أخرى على اعتبار أن الفائدة حرام لأنها الربا بعينه سواء عند الاقتراض أو الإيداع¹، مما أدى إلى التفكير في إعادة النظر في الهياكل النقدية والمالية للدول الإسلامية بشكل يُلغى فيه نظام الفوائد الذي كان سائدا نتيجة للاستعمار المصرفي الربوي في البلاد الإسلامية² والذي أشار الباحث الاقتصادي حسين شحاته إلى آثاره وخطورته حينما قال أن الدول الإسلامية بعد الاستعمار انقسمت إلى قسمين: دول إسلامية لها فوائض مالية تقوم باستثمارها في بلاد غير إسلامية نظير سعر فائدة محدد، ودول إسلامية أخرى فقيرة تقوم باقتراض هذه الأموال من بنوك ربوية في الخارج بأسعار فائدة عالية تجعلها تحت سلطة الدول المقرضة³، مما جعل من الصعب التخلي مباشرة عن النظام الربوي وإحلاله بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وانحصر التطبيق العملي لتلك الفترة في إنشاء صناديق للادخار تعمل بدون فائدة في ماليزيا سنة 1940، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن فترة الأربعينات لم تشهد دراسة مباشرة حول المصارف الإسلامية، إلا أنها شهدت تحليلا اقتصاديا لأعمال البنوك القائمة⁴.

أما فترة الخمسينات وبداية الستينات فقد شهدت تطورا كبيرا على مستوى الفكر والتطبيق، فيما يخص الجانب الفكري فقد اتسمت هذه الفترة بظهور عدد كبير من الدراسات والنماذج المقترحة من طرف اقتصاديين إسلاميين باكستانيين ومصريين وعراقيين؛ حيث بدأ التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان سنة 1950 من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، وكذا تم انعقاد أسبوع للفقهاء الإسلامي لأول مرة في باريس سنة 1951 قدمت فيه دراسات قيمة عن الربا، بالإضافة إلى العديد من الدراسات حول الاقتصاد الإسلامي كدراسات مالك بن نبي، وسيد قطب، ومحمود أبو السعود، ودراسة محمد عزيز حول

¹ نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية: الأسس النظرية ومشاكل التطبيق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص: 123، الموقع الإلكتروني: www.kufauniv.com

² خالد خديجة، البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، آفاق، بحث منشور ضمن دفاتر MECAS، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد الأول، 2005، ص: 04.

³ حسين شحاته، نشأة فكرة المصارف الإسلامية: ماضي المصارف الإسلامية، دار المشورة، جامعة الأزهر، مصر، 2005، الموقع الإلكتروني: www.darelmashora.com

⁴ الغريب ناصر، التمويل المصرفي الإسلامي في التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، وقائع الندوة التي عقدت بالدار البيضاء، المملكة المغربية بالتعاون بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1998، ص: 237.

(الإطار العام للبنوك بلا فوائد)، وأيضا دراسة محمد حميد الله سنة 1958 حول (اقتراح بإنشاء صندوق نقد إسلامي)¹.

ولكن، رغم كثرة هذه الدراسات والدور الكبير الذي لعبته في وضع الأرضية العملية للبنوك الإسلامية، إلا أن فترة التطوير والتفكير هذه طالت ولم تبصر أي تجربة النور عمليا إلا سنة 1963 بمصر والمتمثلة في تجربة بنوك الادخار المحلي (والمقتبسة من بنوك الادخار الألمانية) في مدينة (ميت غمر) القائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح، والتي تعود فكرة تأسيسها إلى الدكتور أحمد النجار، ورغم نجاح هذه التجربة التي سجلت افتتاح تسع فروع للبنك وانتشار على مدى 53 قرية واستمرارية دامت ثلاث سنوات، إلا أنه ولأسباب سياسية تم القضاء عليها تدريجيا سنة 1967² وتم إخضاعها لإشراف البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري.

ثانيا: تطور الصيرفة الإسلامية

تعد فترة السبعينات بمثابة الانطلاقة الفعلية للنظام المالي الإسلامي بدءا بالبنوك الإسلامية ثم شركات التأمين والاستثمار وغيرها؛ حيث شهدت نموا كبيرا في أعداد البنوك الإسلامية، وذلك في الدول الإسلامية وغير الإسلامية بعدما كانت محصورة في المشرق العربي ودول آسيا الإسلامية، ولعل أهم ما ميز تلك الفترة ما يلي:

1- انعقاد مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، والذي تم فيه الفصل بالإجماع في قضية الربا (الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، كثير الربا وقليله حرام، الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، الاقتراض بالربا محرم كذلك)، بالإضافة إلى الدراسات المتعددة حول المصارف اللاربوية والمصارف الإسلامية، أبرزها دراسة د. محمد عبد الله العربي حول (المعاملات المصرفية المعاصرة ورأي الإسلام فيها)³؛

2- إنشاء بنك ناصر الاجتماعي بمصر سنة 1971؛

3- إنشاء المصارف الإسلامية (بنك دبي الإسلامي سنة 1975، البنك الإسلامي للتنمية سنة 1976، بيت التمويل الكويتي سنة 1977،... إلى يومنا هذا)؛

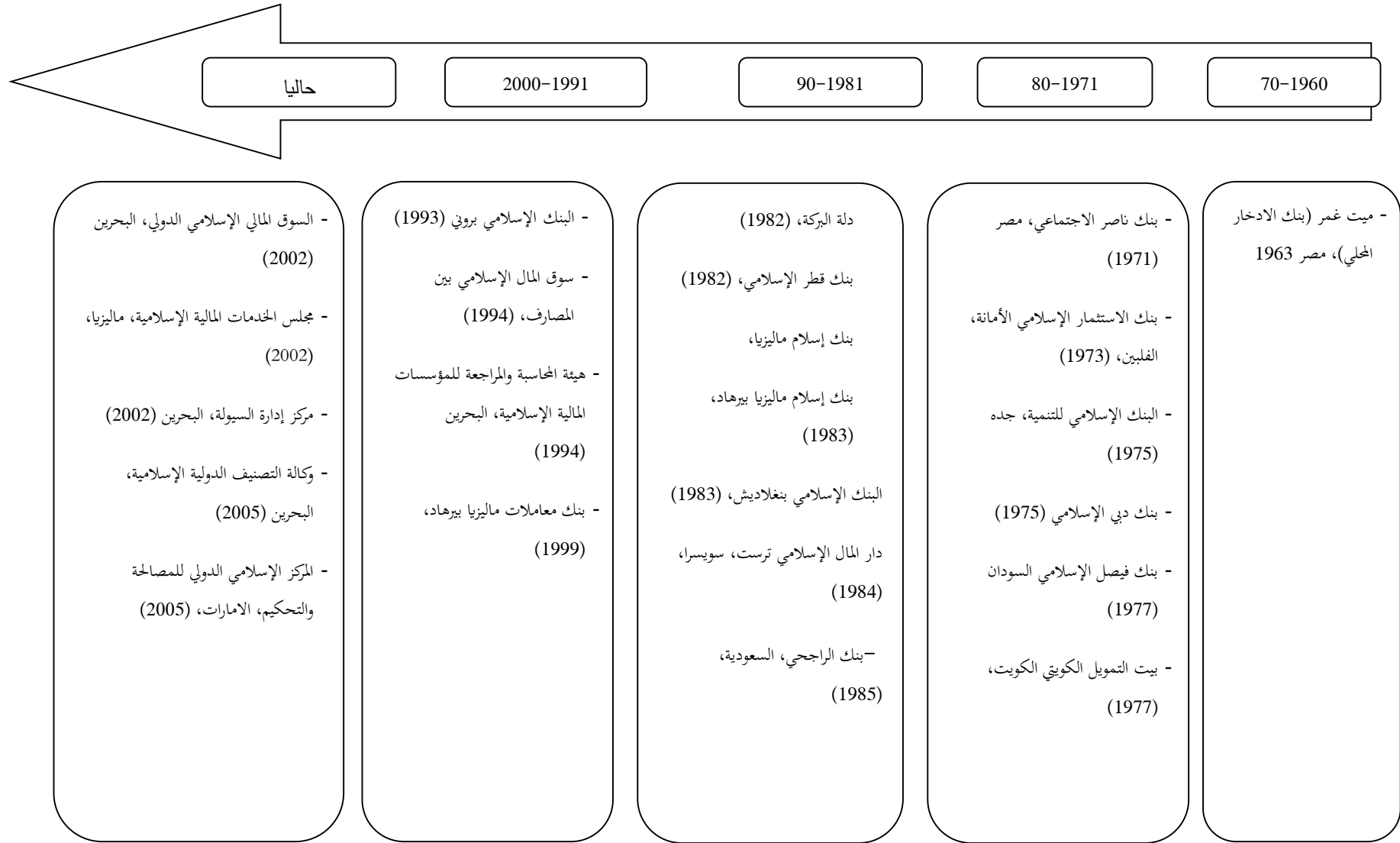
¹ الغرب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل ص: 45.

² عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص: 26.

³ الغرب ناصر، المرجع السابق، ص: 48.

- 4- إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1977؛
 - 5- إنشاء المعهد الدولي للبنوك الإسلامية والاقتصاد الإسلامي بقبرص سنة 1981؛
 - 6- إنشاء الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية سنة 1983؛
 - 7- إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1989؛
 - 8- أسلمة الأنظمة المالية للدول التالية: السودان، باكستان، إيران، سنة: 1979، 1981، 1983؛
 - 9- تطور الصيرفة الإسلامية في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط سنة 1980 - 2000؛
 - 10- ظهور وتطور الصيرفة الإسلامية في أوروبا، والشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وشمال إفريقيا، وكذا فتح فروع للمصارف الإسلامية لدى البنوك التقليدية (HSBC, EIB, UBS,...).
- وتوالى بعد ذلك ظهور المؤسسات المالية الإسلامية بأنواعها، وكذا المؤسسات الداعمة للصيرفة الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية وغير الإسلامية، خاصة في ظل العولمة والانفتاح في المجال المالي التي جعلت من الخدمات المالية الإسلامية جزءا من النظام المصرفي والمالي العالمي.
- والشكل الموالي يوضح نبذة تاريخية عن أهم الخطوات التي مرت بها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:

شكل (1): أهم المحطات التاريخية التي مرت بها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية



Source : KFH Research.

الفرع الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية

لقد تطرق العديد من الباحثين إلى تعريف البنوك الإسلامية؛ حيث أنها لم تعد تقتصر فقط على المفهوم الضيق الذي ينص على أنها بنوك لا تتعامل بالربا أخذاً وعطاءً، والتعامل على أساس المشاركة في الربح والخسارة؛ بل أخذت مفهوماً أشمل وأوسع بالاعتماد على خصائص هذه البنوك ووظائفها وأهدافها.

وقد أصبحت تعرف على أنها:

- عرف عبد السلام أبو قحف البنك الإسلامي على أنه: "مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل التعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر؛ بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعاً وليس مجرد الأكثر ربحاً؛ البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية أي أنه غير على دين الله"¹.

- وقد عرفه عبد الحميد عبد الفتاح المغربي بأنه: "منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع. وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الإيجابية، الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات، مع مراعاة ظروف المجتمع"².

- كما يعرفها الدكتور أحمد النجار على أنها: "أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية مالية؛ مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات، وتنمية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع، واجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى التنمية الذاتية للأفراد، وتدريبهم على ترشيد الإنفاق وعلى الادخار ومعاونتهم في تنمية

¹ محمد سعيد سلطان وآخرون: إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 53-54.

² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 85.

أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية"¹.

ومن هنا يظهر لنا بأن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ولها عدة وظائف تهدف من خلالها إلى خدمة المجتمع الإسلامي ودعم اقتصادياته.

الفرع الثالث: مصادر أموال البنوك الإسلامية

لكي تنشط البنوك الإسلامية في مجال المعاملات المالية والمصرفية، لابد لها من القيام بأعمال التمويل والاستثمار عن طريق مختلف صيغ التمويل حتى تحقق دورها التنموي في المجتمع، ولكي تقوم بكل ذلك لابد أن تتوفر لديها الموارد المالية اللازمة والكافية.

وسنتناول في هذا المطلب، مختلف الموارد المتاحة للبنك الإسلامي ابتداء من الموارد الذاتية التي يعتمد عليها البنك بشكل كبير عند تأسيسه، ومن ثم الموارد الخارجية بمختلف أشكالها والتي تشكل إضافة إلى سابقتها الموارد الإجمالية المتاحة للبنك، والتي على أساسها يمكن الحكم على المركز المالي لأي بنك.

أولاً: المصادر الداخلية للأموال في البنك الإسلامي

تتمثل المصادر الداخلية أو كما تعرف بالتمويل الذاتي للبنك الإسلامي في حقوق الملكية (مهما كان نوع الملكية سواء عامة أو خاصة أو مختلطة)، ويقصد بها: "الموارد المالية المتاحة للاستثمار في هيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها البنك، وهي المصادر التي يعتمد عليها البنك الإسلامي في بدء حياته، ثم يستمر دورها مع اتساع أنشطته وعملياته، وتبدأ برأسمال البنك ثم يضاف إليه ما يحتجز من أرباح وما يحدّد من احتياطات بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى ما قد يتفق عليه من مخصصات"².

ويتم تحديد المصادر التي يعتمد عليها البنك الإسلامي وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي لكل مصرف³. وتتكون أساساً من العناصر التالية:

¹ أحمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989، ص: 95.

² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المرجع السابق، ص: 11.

³ نوال بن عمارة، دور المراجعة في تقييم أداء مصارف المشاركة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2007، ص: 13.

1- رأس المال

ويعرف على أنه "الرأسمال الخاص الذي يبدأ به المصرف نشاطه عند تأسيسه، وعندما يزاول نشاطه ويحتاج إلى مزيد من الأموال يمكنه إصدار أسهم جديدة، وبذلك تكون مساهمات المؤسسين المصدر الأساسي للمصرف"¹.

وهو رأس المال المدفوع وليس الاسمي ويشكل جانب رئيسي في مجموع موارد البنك الإسلامي لبدء نشاطه بالإضافة إلى اعتباره بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين². أما باقي رأس المال إن لم يتم تغطيته من قبل الملاك فيتم طرحه للاكتتاب العام، ويجب أن يراعى في رأس المال أن يكون مبرر المصدر لتجنب المصادر المشبوهة والحرام.

2- الاحتياطيات

وتعرف على أنها "أرباح محتجزة لتقوية ودعم المركز المالي للمصرف والمحافظة على سلامة رأس المال"³. ويتم اقتطاع هذه الاحتياطيات من صافي الربح الذي يعود للمساهمين دون المودعين، ذلك لأن علاقة البنك مع المودعين علاقة مؤقتة.

وتنقسم الاحتياطيات إلى نوعين رئيسيين هما:

- **الاحتياطي القانوني:** وهو الذي يلتزم البنك بتكوينه بنص القانون والتعليمات الصادرة من السلطات النقدية الممثلة عادة في البنك المركزي، وذلك من أجل تدعيم مركزه المالي وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه الآخرين⁴.

- **الاحتياطي الإضافي (الخاص):** وهو اختياري بالنسبة للبنك، حيث يقوم بإنشائه ليحسن من مركزه في مواجهة المخاطر المحتملة.

¹ محمد بوجلal، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص.54.

² محمد حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، جامعة فيلادلفيا، 2001، ص.87.

³ عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، ط1، 1998، ص.240.

⁴ حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، إربد، دار الكندي، 2002، ص.218.

3- الأرباح غير الموزعة

وتمثل الأرباح المُرَحَّلَة من السنوات الماضية (المحتجزة) والتي لم يتم توزيعها، وذلك في انتظار الاتفاق على كيفية التوزيع، وهي حق من حقوق الملكية أي تخص المساهمين ويحددها النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية، وقد يكون عدم التوزيع برغبة من المساهمين¹. والهدف من احتجازها يكون عادة لتقوية رأسمال البنك أو لتوسيع نشاطه عن طريق استثمارها.

4- المخصصات

على عكس الأرباح المحتجزة، فالمخصصات لا تعد حقا من حقوق الملكية، فهي مبالغ تُقْتطَع من إجمالي الأرباح بغرض مواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة؛ فهي تعتبر تكلفة لم تصرف بعد، وتوظف في مجالات أخرى أين توزع الأرباح التي تتولد عنها بين المساهمين والمودعين معاً. وتزداد أهميتها في البنوك الإسلامية نظرا لطبيعة النشاط الاستثماري لها، والذي تواجهه مخاطر أكبر إذا ما قورن بالبنوك التقليدية². وهي نوعان:

- **مخصصات الاهتلاك:** وهي الأقساط الدورية التي يتم حسابها انطلاقا من توزيع تكلفة الأصل المعين على دورات، ويأخذ طابع المصروفات أو النفقات؛

- **مخصصات المؤنات:** عادة ما تكون هذه المخصصات من أجل مقابلة مخاطر محتملة في نقص قيمة الأصول المتداولة، كالديون المشكوك في تحصيلها، ومخاطر التقلبات في أسعار الصرف.

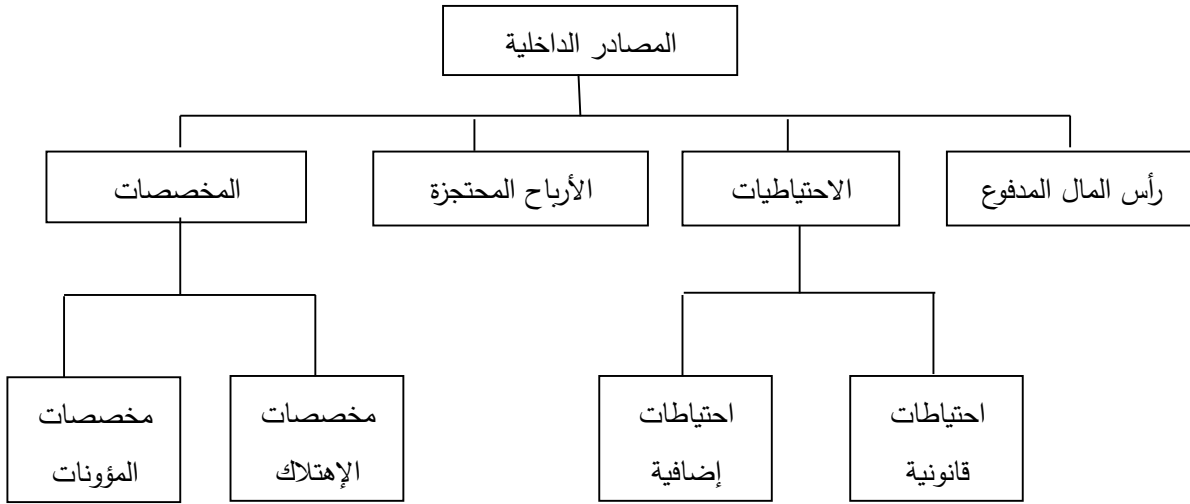
بعد التطرق لمصادر التمويل الذاتية للبنك الإسلامي، تجدر الإشارة إلى أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة خاصة في بداية حياة البنك خاصة أنها تمثل صمام الأمان في حالة حدوث خسائر، وبالرغم من أنها أقل تكلفة من المصادر الخارجية إلا أنها تبقى غير كافية لتغطية الأنشطة المختلفة للبنك مما يؤدي بها للبحث عن مصادر تمويلية أخرى والمتمثلة أساسا في الودائع.

والشكل الموالي يلخص مصادر التمويل الذاتية للبنك الإسلامي:

¹ ناصر سليمان: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية-، جمعية التراث، ط1، 2002، ص.282.

² عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، ص ص: 407-408.

شكل (2): المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانياً: المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية

تعتبر هذه المصادر ذات أهمية كبيرة، فهي تعبّر عن دور الوساطة الذي يؤديه البنك الإسلامي وكذا التقليدي، وهي تمكنه من الحصول على الأموال من أصحاب الفوائض المالية والتي يكون مصدرها الأساسي الودائع بمختلف أشكالها، هذه الأخيرة تختلف عن الودائع التي يتلقاها البنك التقليدي فيما يخص مفهوم الوديعة المصرفية وطبيعتها ومسؤولية البنك عليها.

ويمكن تقسيم الودائع التي يتلقاها البنك الإسلامي كما يلي:

1- الودائع الجارية (تحت الطلب)

تعتبر الودائع الجارية تلك الأموال التي يودعها الأشخاص لدى البنك الإسلامي، أين يتعهد هذا الأخير بردها عند الطلب، وتوضع في حسابات جارية بهدف تسهيل المعاملات المالية للمتعاملين، وذلك مقابل عمولة بسيطة. ولا يمكن للبنك الإسلامي استخدام هذه الودائع في نشاطاته المختلفة لأن أصحابها لا يسعون إلى تنمية مداخيلهم وزيادتها، بل يكتفون بالاستفادة من الخدمات الملحة التي يقدمها لهم البنك والتي تهدف إلى تسهيل معاملاتهم بالدرجة الأولى، لذلك فلا تعتبر هذه الودائع الهدف الأساسي للبنك الإسلامي.

أما عن تكييفها الشرعي، فقد اتفقت آراء الباحثين والمفكرين على أنها تعتبر كقرض حسن "بدون مقابل" يقدمها العميل للبنك، وبالتالي فكل زيادة فيها عن المبلغ الأصلي المسلم للبنك تعتبر فائدة؛ أي أنها لا

تختلف عن الودائع الجارية في البنوك التقليدية من حيث أنها لا تستحق أي عائد، إلا أنه لا يمكن أن يكون رصيدها مدينا في البنوك الإسلامية لأن العميل لا يستطيع سحب مبلغ أكبر من مقدار الوديعة، فالبنك الإسلامي لا يمنح تسهيلات ائتمانية، وحتى لو حدث ذلك فيعتبر المبلغ المسحوب قرض حسن¹.

2- الودائع الاستثمارية

يسعى البنك الإسلامي إلى جذب الودائع الاستثمارية والادخارية (على عكس الودائع الجارية)، التي يبحث أصحابها عن الربح، والتي تمكن البنك من استخدامها في مختلف نشاطاته.

وتعرّف الودائع الاستثمارية على أنها "الودائع التي تتسلمها مصارف المشاركة على أساس عقد المضاربة بغرض تقليبها وتنميتها لأصحابها، واقتسام الربح معهم وفق ما يتفق عليه المصرف مع المودعين، على أن يتحمل المودعون الخسائر إن لم تنشأ من تفريط أو تعدّد من قبل المضارب الذي هو المصرف"².

وتعتبر هذه الودائع من أهم موارد البنك الإسلامي، يكون فيها المودع صاحب رأس المال والبنك الإسلامي هو المضارب، كما أن هذا الأخير لا يكون ضامناً لقيمتها ولا يدفع عليها فوائد ثابتة، بل يحصل المودعون على عائد وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم، وهي تنقسم إلى نوعين³:

- **الوديعة الاستثمارية المقيدة:** أين يتقيد البنك بالمضاربة في المجالات أو المشاريع والمدة التي يحددها صاحب الوديعة؛ وتنقسم بدورها إلى:

* **الحسابات بإشعار:** تشمل الودائع التي يتم الاتفاق مع البنك الإسلامي على إشراكها في استثماراته، على أن يقوم المودع بإعلام البنك بمدة زمنية معينة عن نيته في سحب أمواله إما كلياً أو جزئياً؛ بحيث يتمكن البنك من توفير السيولة المطلوبة في الآجال المرغوبة، وتختلف هذه المدة من بنك إلى آخر؛

* **الحسابات لأجل:** وتشمل الودائع التي يتم الاتفاق مع البنك الإسلامي على أن السحب منها لا يكون إلا بعد مدة زمنية معينة، مما يسمح للبنك من توظيفها دون التخوف من طلبات السحب المفاجئة، وتزداد أهمية هذه الودائع كلما زادت فترة بقائها لدى البنك الإسلامي وارتفع مبلغها. وقد يسمح البنك الإسلامي للعميل

¹ مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، ط1، الأردن، دار تسنيم للنشر والتوزيع، 2006، ص: 55.

² عثمان بابكر أحمد: نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، بحث رقم 54، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 2000، ص: 84.

³ عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2000، ص: 239-245.

بالسحب منها في الظروف الملحة وإذا ما توفرت لديه السيولة الكافية، ولكن الجزء المسحوب من الوديعة سوف يفقد حقه في الحصول على الأرباح للفترة المتبقية من الاتفاق.

- **الوديعة الاستثمارية العامة:** حيث لا يُحدد المُودع مجالات الاستثمار والتوظيف التي تُستثمر فيها وديعته، وللبنك مطلق الحرية في المضاربة بها في أي مجال رآه مناسباً.

أما عن تكييفها الشرعي فهي تعتبر في حكم الأمانة، فالبنك يحوزها كأمانة لا كضمان كما في الودائع الجارية. والعقد المنشئ لها هو عقد مضاربة والذي يتطلب توفره على الشروط التالية¹:

* أن يكون مبلغ الوديعة الاستثمارية من النقود؛

* أن يتم تحديد نصيب كل من صاحب المال (المودع)، وصاحب العمل (البنك) كنسب شائعة مئوية أو كسرية؛

* أن تقع الخسارة على رب المال، أما المضارب فيكفي أنه قد خسر عمله، إلا أن يتعمد المضارب بالعمل أو البنك الخسارة ويثبت عليه التقصير؛

* يختص المضارب بالعمل في المال، دون التدخل من رب المال حسب الاتفاق بينهما؛

* يجوز خصم نفقات المضاربة المعتادة في ممارسة مثل هذا العمل على أن ينص العقد الذي تم بينهما على ذلك.

غير أن الكثير من البنوك الإسلامية اليوم تلجأ إلى ما يسمى بتطوع البنك لضمان أصل الوديعة في حالة الخسارة دون أن تضمن الربح أو العائد، وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن نقص الوعي المصرفي الإسلامي لدى المودعين وتأثرهم بما هو موجود في البنوك التقليدية. وقد أثار موضوع التطوع هذا الجدل والخلاف بين الفقهاء، فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من نهى عنه بحجة أن هذه العملية تُخرج عقد المضاربة عن إطاره الشرعي².

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص: 122.

² للمزيد أنظر: عثمان بابكر أحمد، مرجع سابق، التيجاني عبد القادر أحمد، ضمان المضارب لرأس المال في الودائع المصرفية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، م16، ع1، 2003، ص: 61-72.

3- الودائع الاختارية

تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها، وتتّصف بصغر حجمها غالباً، كما يمنح لصاحبها دفتر توفير، ويمكن له سحبها في الوقت الذي يشاء¹. وتدفع البنوك على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة والمدة التي مكثتها بالبنك².

تستقبل البنوك الإسلامية أموال المودعين المدخرين وفق عقد مضاربة شرعي، أين يكون المدخر صاحب رأس المال، والبنك الإسلامي هو المضارب، وهي عادة ما تمثل مدخرات شريحة كبيرة من المجتمع والمتمثلة في القطاع العائلي. وبالإضافة إلى صغر حجمها فإن حساباتها تتميز بقلّة التقلبات نتيجة ميل الأفراد إلى ادخارها تلبية للحاجات المستقبلية³، وهو ما يجعل منها مصدر أموال مستقر لدى البنوك الإسلامية.

وتنقسم حسابات التوفير في مصارف المشاركة إلى نوعين⁴:

- حسابات توفير مع التفويض بالاستثمار؛

- حسابات توفير دون التفويض بالاستثمار

وهذا النوع من الحسابات لا يرتبط بمدة معينة، حيث أن المصرف لا يقوم باستثمار جميع المبالغ المودعة فيه، إنما يحتفظ بجزء منها على شكل نقدي ليواجه عمليات السحب المتوقعة منه، كما في الحسابات الجارية، أما الجزء المتبقي منه فيقوم بإشراكه في عمليات استثمارية قصيرة الأجل، وبالتالي فإنّ هذا النوع من الودائع يجمع بين الودائع الاستثمارية والودائع الجارية، والشكل الموالي يوضح أهم المصادر الخارجية للتمويل في البنوك الإسلامية.

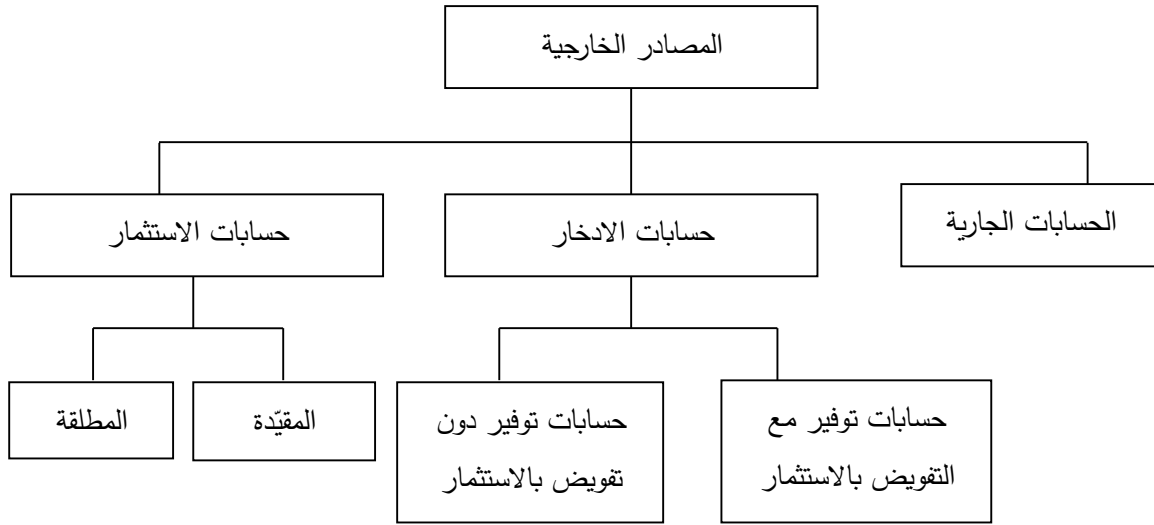
¹ محمد السويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارن، المنصورة، مطبعة الإشعاع، 1988، ص.580.

² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص.121.

³ صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، بيروت، دار النهضة العربية، 1984، ص.ص.131-132.

⁴ A.L.M. Abdul Gafoor: **Interest-Free Commercial Banking**, 1995, p.01, (<http://www.kantakgi.org>) date 15/06/2007.

شكل (3): المصادر الخارجية للتمويل في البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة.

ثالثاً: المصادر الأخرى

لا تعتبر هذه المصادر بنفس أهمية المصادر السابقة إلا أن لها دور ومكانة في جانب الخصوم في ميزانية البنك الإسلامي، ولعل من أهمها:

1- الودائع والتحويلات من الحكومة والهيئات المصرفية

وتتكون من:

- **الودائع الحكومية:** عادة ما تعتمد الحكومات إلى وضع نسبة من فوائضها المالية في حسابات لدى المصارف بقصد تنميتها.

- **التمويل من البنك المركزي:** بصفته "بنك البنوك" يمثل البنك المركزي الملجأ الأخير أمام البنوك للحصول على التمويل، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تلجأ له شريطة أن يكون التعامل مبني على قواعد غير ربوية.

- **التحويلات والودائع المتبادلة بين البنوك:** وتمثل السوق بين البنوك أحد أهم وسائل الحصول على التمويل من طرف البنوك، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تتعامل فيما بينها في تلك السوق إذا ما كان الجهاز المصرفي يحتوي على عدد من البنوك الإسلامية، في حين أنها تكون معزولة ومحرومة من هذه الأداة في حالة وجود بنك إسلامي وحيد في السوق.

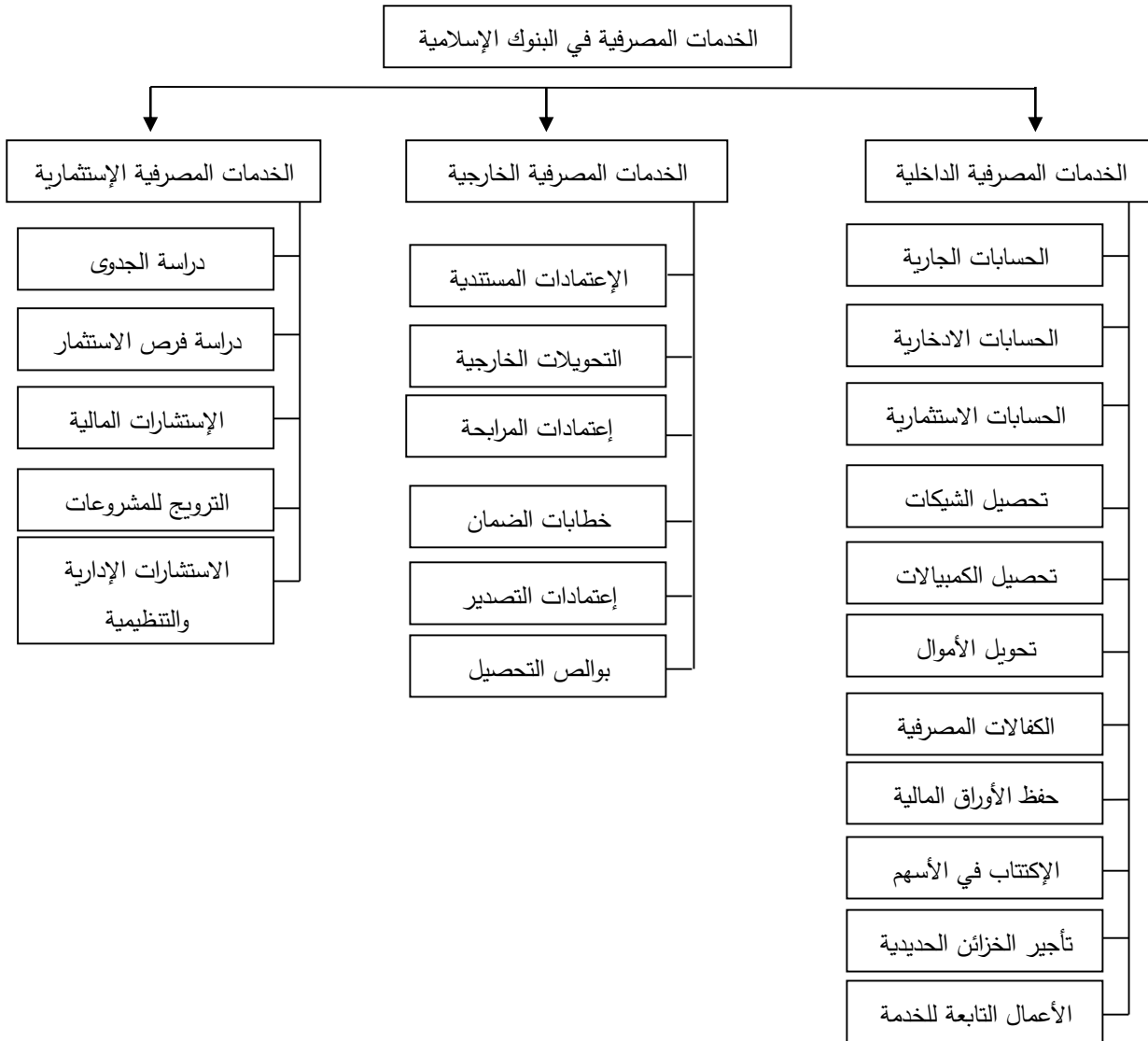
2- العمولات والأجور على الخدمات المصرفية

فالبنوك الإسلامية كغيرها من البنوك تقدم خدمات مختلفة لعملائها وتتحصل مقابل قيامها بذلك على أجور أو عمولات، لكن يشترط أن تكون الخدمات المقدمة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وهي على ثلاثة أنواع¹:

- الخدمات المصرفية الداخلية؛
 - الخدمات المصرفية الخارجية؛
 - الخدمات المصرفية الاستثمارية.
- والشكل الموالي يوضح أشكال هذه الخدمات:

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المرجع السابق، ص. 196.

شكل (4): أشكال الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية



المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 196.

3- الأدوات المالية والصناديق الاستثمارية

تعتبر هذه المصادر كصيغ مستحدثة لتوفير موارد تمويلية متوسطة وطويلة الأجل للمصارف الإسلامية. فإضافة إلى الأسهم التي قد يستعملها البنك الإسلامي لزيادة رأسماله، فإنه يمكن لهذا الأخير أن يزيد في رأسماله عن طريق إنشاء صناديق استثمارية، أو إصدار أوراق مالية أخرى، وفق مبدأ المضاربة وهي على عدة أنواع، منها:

- **صكوك المضاربة:** وتعتبر كبديل إسلامي للسندات التقليدية، وتعرّف على أنّها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال الموجه للمضاربة بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأسمال المضاربة وما يتحول إليه، نسبة لملكية كل منهم فيه، ويفضل تسميتها بـ: "صكوك المقارضة"¹.

فهي وثائق محددة القيمة تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب المشروع بعينه، بهدف تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح، ويحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع، ولا تنتج هذه السندات أي فوائد.

وقد عرض هذا البديل على مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره الرابع بجدة وجاء في قراره أن الصورة المقبولة شرعاً لسندات المقارضة بوجه عام، لا بد أن تتوفر فيها العناصر الآتية: (قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 5، 1988)

* أن يمثل صك ملكية شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه وتمويله.

* لا بد أن تشمل نشرة الإصدار على جميع البيانات المطلوبة شرعاً في عقد المضاربة.

* أن تكون صكوك المضاربة قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب.

* أن من يتلقى حصيلة الاكتتاب في الصكوك لاستثمارها، وإقامة المشروع هو المضارب، أي عامل المضاربة ولا يملك من المشروع إلا بقدر ما يسهم به من شراء بعض الصكوك. وبهذه الضوابط اعتبر مجمع الفقه الإسلامي سندات المقارضة صكوك مضاربة شرعية.

- **الشهادات المصرفية:** تمثل الشهادات المصرفية أحد التقنيات المستحدثة لدى البنوك الإسلامية من أجل تعبئة الموارد المالية، وتمثل أوراق مالية للتداول تُمنح نظير إيداع العميل لمبلغ مالي محدد على شكل وديعة استثمارية إلى أجل محدد، تثبت مشاركة حامل الورقة لحصته من الربح الذي يحققه البنك خلال فترة استحقاق الورقة، وفق عقد المضاربة. غير أنها تكون غير قابلة للاسترداد حتى تاريخ استحقاقها، وفي

¹ وليد خليل الشايجي وعبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، الشارقة، كلية الشريعة والقانون، 2004، ص. 909.

المقابل تكون قابلة للتسييل عبر التداول. وتمكّن هذه الأداة من ترتيب الاستدعاء للودائع وفق متطلبات الاستخدام¹.

وتصدرها المصارف والمؤسسات المالية لتمويل تجارة الدول الإسلامية في أغلب الأحيان، ولا يقل أجلها عن عام، هي نوعان:

* **شهادات الاستثمار المخصص (الإصدار الأساسي):** وهي مجموع الشهادات التي تصدر عند تأسيس المحفظة الاستثمارية، وتقتصر ملكيتها على البنوك أو المؤسسات المالية الإسلامية.

* **شهادات الاستثمار العام (الإصدارات اللاحقة):** وهي مجموع الشهادات التي تصدر بعد تأسيس محفظة الاستثمار، وتطرح للاكتتاب العام وهذه الشهادات تمتاز بإمكانية تسييلها.

وكمثال على ذلك: شهادات الاستثمار التي أصدرها البنك الإسلامي للتنمية من أجل تمويل التجارة الخارجية للدول الإسلامية².

- صناديق الاستثمار بالمشاركة:

تعرف على أنها "محفظة استثمارية أو كيانات مالية تعمل على تجميع المدخرات من الراغبين في الاستثمار في الأوراق المالية في وعاء واحد واستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة"³.

تعتبر هذه العناصر أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، ويمكن ملاحظة أنه لا يوجد اختلاف كبير بالنسبة لمصادر الأموال بين البنوك الإسلامية والتقليدية، إلا أن الفرق يكمن في الميزانية وتحديدًا في جانب الخصوم، ففي ميزانية البنك الإسلامي تلغى حسابات القروض بأنواعها وتحل محلها حسابات الإيداع والاستثمار التي تمكن أصحابها من الحصول على جزء من الأرباح في آخر السنة المالية أو تحمّل جزء من الخسارة إن وجدت⁴.

والشكل الموالي يلخص أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية:

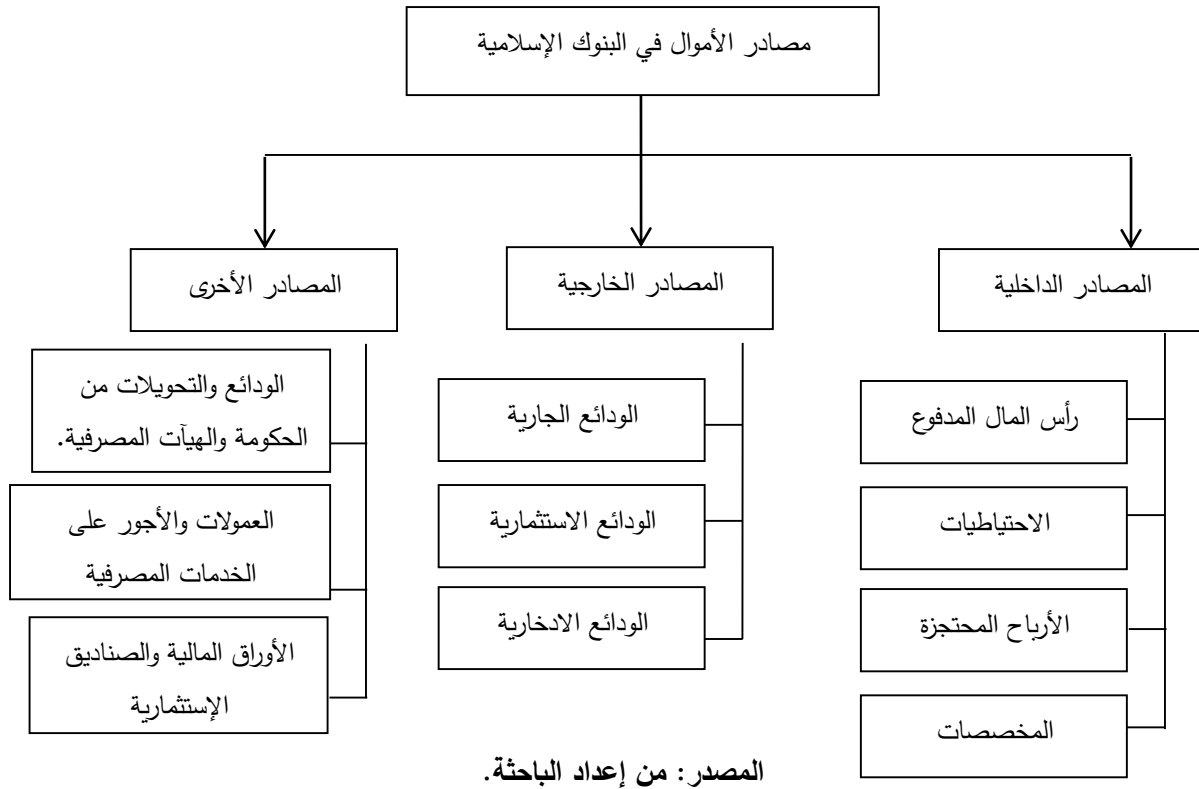
¹ أشرف محمد دوابه، شهادات الإيداع القابلة للتداول - رؤية إسلامية-، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الشارقة، 2004، ص.943.

² عائشة الشرقاوي المالقي، مرجع سابق، ص.239-240.

³ صفوت عبد السلام عبد الله، صناديق الاستثمار الإسلامية، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الشارقة، 2004، ص.813.

⁴ محمد بوجلال، مرجع سابق، ص.51.

شكل (5): مصادر الأموال في البنوك الإسلامية



المطلب الثاني:

استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

على خلاف البنوك التقليدية التي تقدم تمويلات ترتكز أساساً على آلية سعر الفائدة، أين يتلقى البنك التقليدي معدل فائدة من طرف عميله بغض النظر عن وضعيته، فإن استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر (الغنم بالغرم)، وذلك بواسطة مختلف صيغ التمويل الإسلامية وهي كثيرة ومتنوعة؛ بحيث تناسب كل الخيارات سواء تمويل العمليات التجارية أو تمويل الاستثمارات. وسيتم التطرق إلى العقود التمويلية المسماة¹ والتي يمكن تقسيمها إلى صيغ التمويل بالمشاركة، صيغ التمويل بالهامش المعلوم، والقروض الحسنة.

¹ هي عقود مسماة لأنها وردت بهذه الأسماء والتوصيفات في التراث الفقهي الإسلامي، الذي يزيد عمره عن اثني عشر قرناً، للمزيد انظر: منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، جدة، منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1998، ص: 36.

الفرع الأول: صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية

يعتبر التمويل بالمشاركة الميزة أو الخاصية الأساسية للبنوك الإسلامية، وهذا انطلاقاً من استبعادها للتعامل على أساس الإقراض بفائدة، واعتمادها على قاعدة الغنم بالغرم، وهي الجوهر والأساس في المعاملات المالية في إطار نظام المشاركة، ولها ثلاثة صيغ أساسية.

أولاً: صيغة المضاربة

المضاربة لغة: مأخوذة من الضرب وهو السير في الأرض للتجارة وكسب المال، وقد سمي هذا العقد مضاربة عند أهل العراق، وسمي بالإقراض عند أهل المدينة، وهو لفظ مأخوذ من القرض وهو القطع، ذلك أن رب المال يقطع يده عن رأس المال ويجعله في يد المضارب¹.

والمضاربة اصطلاحاً: تعرف على أنها عقد بين طرفين أو مشاركة بين اثنين، أحدهما بمال (أي رب المال) والآخر بجهده وخبرته وبراعته (أي المضارب)، وفيها الغنم بالغرم للاثنتين معاً، فالمكسب أو الربح يُقسم بين الطرفين بالنسب المتفق عليها، وعند الخسارة يتحمل رب المال (المصرف) الخسارة المالية في حين يتحمل المضارب (عميل المصرف) خسارة جهده وعمله بشرط ألا يكون قد قصر أو خالف ما اشترط عليه رب المال، وإذا ثبت العكس يكون ملزماً بضمان الخسارة أي ردّها².

وللمضاربة أهمية كبيرة، فهي تتمتع الفرصة لمن يملك الفكرة والموهبة ولا يملك رأس المال، وبذلك تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الاستفادة من أصحاب الخبرات في مختلف الميادين.

لكن ما يعاب على التمويل بالمضاربة أنّ تطبيقها عملياً قد واجه العديد من الصعوبات مما قلص من استخدامها، فحسب إحصائيات منشورة للإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1996 حول 166 بنك ومؤسسة مالية إسلامية، وجد بأنّ معدل تطبيق المربحة يقدر بـ: 40.30% من مجموع التمويلات المقدمة بينما لا يتعدى استعمال المضاربة نسبة 8 %³.

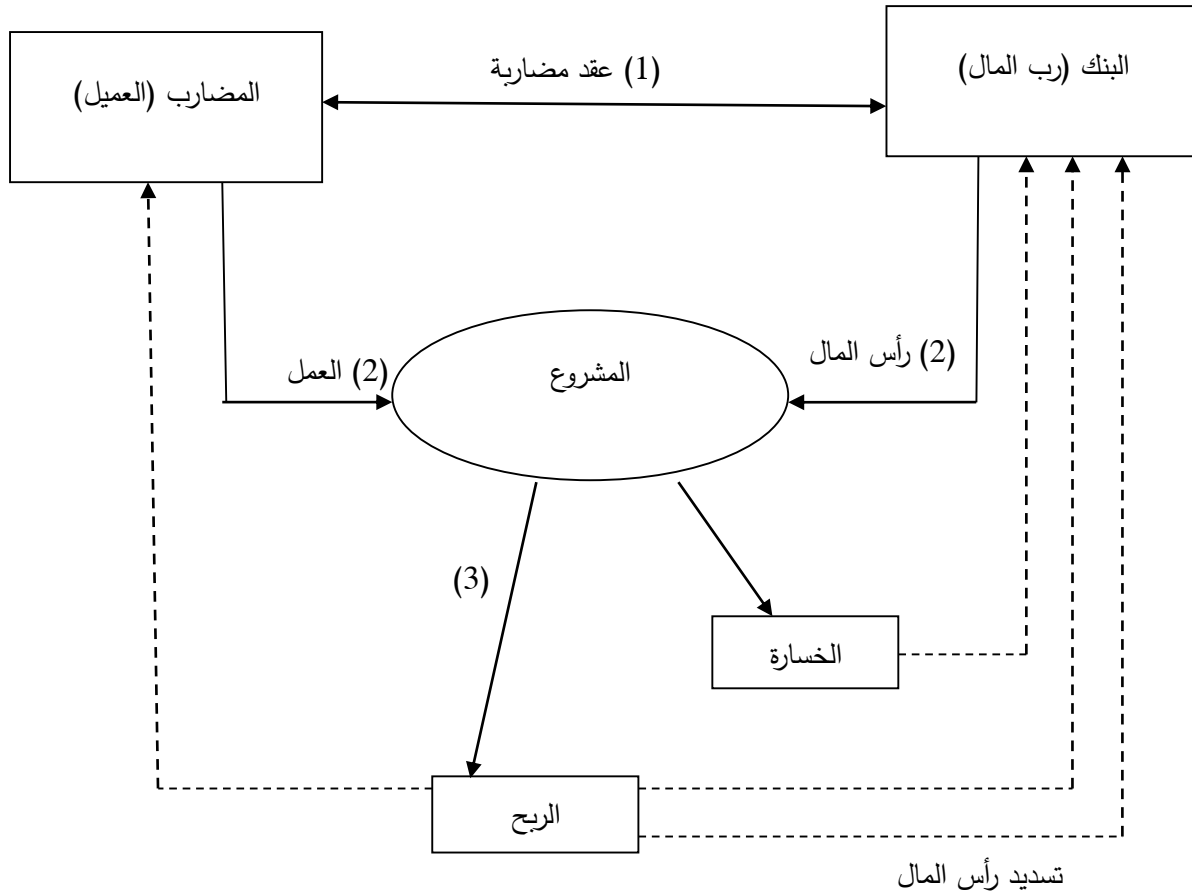
كما تجدر الإشارة إلى أن المضاربة تعتبر من العقود المحفوفة بالمخاطر بالنسبة للبنك الإسلامي كونها تقوم بشكل أساسي على الثقة في نزاهة العميل وكفاءته التسييرية.

¹ صخر، دله البركة، فقه المعاملات، الإصدار الأول، 1996.

² محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص. 135.

³ Directory of Islamic Banks and Financial Institutions 1996, International Association of Islamic banks, p: 18.

شكل (6): خطوات التمويل بالمضاربة



المصدر: Genevière Causse-Broquet, la finance islamique, édition REVUE BANQUE, Paris, 2009, p: 53.

1- يتقدم العميل بطلب التمويل للبنك الإسلامي وفق صيغة المضاربة، أين يكون البنك صاحب المال، والعميل هو المضارب. حيث يحدد العقد: طبيعة المشروع ونشاطه، مبلغ رأس المال المدفوع، مدة العقد، نسب اقتسام الأرباح والخسائر؛

2- يساهم البنك برأس المال، والعميل يساهم بجهده؛ حيث يعتبر هذا الأخير المسؤول عن عملية التسيير والإدارة طوال فترة إنجاز المشروع دون تدخل من البنك، وتتحصر وظيفة البنك هنا في القيام بعمليات المتابعة الميدانية والمكتبية، من أجل الاطمئنان على سير المشروع وحسن إدارة العميل له؛

3- في نهاية العقد، يتم توزيع الأرباح وفق النسب المتفق عليها مسبقاً، في حالة حدوث خسارة، فيتحملها البنك (رب المال) لوحده ما لم يثبت أي تعد أو تقصير من طرف المضارب.

ثانياً: الصيغ الشبيهة بالمضاربة

ويطلق على هذه الصيغ أنها شبيهة بالمضاربة لأنها تعمل وفق نفس المبدأ، أي وجود طرفان يقدم أحدهما رأس المال، والمتمثل في الأرض، أما الثاني فيقدم جهده وعمله.

وتتمثل هذه الصيغ في ثلاثة أساليب تستعمل في استغلال الأراضي الفلاحية، وتتمثل في المزارعة، والمغارسة، والمساواة¹.

1- المزارعة

تعرف على أنها "معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع، على أن يقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد، فهي نوع شركة؛ على كون الأرض من طرف والعمل من طرف آخر، على أن تزرع الأرض وتكون حاصلاتها بينهما"².

وتعني أيضاً "تقديم عنصر الأرض إلى العامل الزراعي على أن يكون الإنتاج بينهما، فالمالك يقدم الأرض والبذر، ويقوم الثاني بالعمل والإنتاج على أن يتفق على نسبة لكل واحد منهما"³.

أما عملياً، فإن هذه الصيغة لم تحظى بالتطبيق الواسع في مصارف المشاركة؛ حيث أنها لم تطبق سوى في بعض المصارف السودانية، ويرجع ذلك إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها القطاع الفلاحي في السودان؛ حيث يمثل مصدر الدخل الرئيسي لأكثر من 75% من سكان البلد⁴.

والشكل الموالي يوضح الخطوات العملية للتمويل بالمزارعة في البنوك الإسلامية:

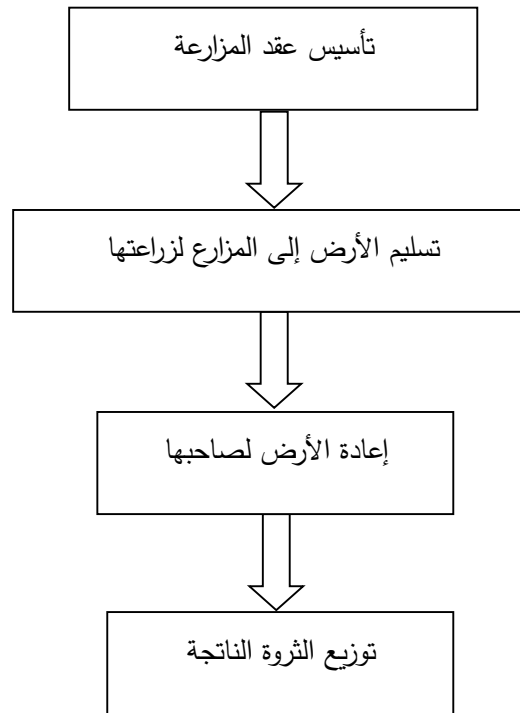
¹ Mohammed Boudjellal, « As-Salam, Al'Istisnaa,...ou Modes de Financement peu utilisés pas les Banques Islamiques », intervention dans le cadre du séminaire : Introduction aux Techniques Islamiques de Financement, Nouakchott, 5-9 décembre 1992, (DJEDDAH: Institut Islamique de Recherches et de Formation, 1996), p:166.

² نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3، 1995، ص.304.

³ صالح صالح: السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص.26.

⁴ عثمان باكر أحمد: تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، 2004، ص.27.

شكل (7): الخطوات العملية بالمزارعة في البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة.

2- المساقاة

وتعرّف على أنّها عقد بين شخصين، أحدهما يملك الأشجار، وآخر عامل له خبرة بمعالجة الشجر وخدمته ورعايته وسقيه والعناية به (يسمى مساقى) على أن يقوم هذا الأخير بخدمة الشجر الذي يقدمه الأول خلال مدة معلومة، في مقابل نسبة شائعة معلومة يتفقان عليها مسبقاً من الثمر الخارج من ذلك الشجر¹. ويستخدم البنك الإسلامي هذه الصيغة في تمويل مشروعات استصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة²، فيقوم بتوفير المال وأدوات السقي اللازمة، وبإمكانية وضع أجير يقوم بالعمل، ويقتسم الناتج مع صاحب الأرض. ولقد أجاز الفقهاء هذه الصيغة لأنها عقد شركة بين المال والعمل قياساً على المضاربة³.

¹ Mahmoud A.Gulaid : **Financing Agriculture Through Islamic modes and instruments**–Pratical Scenarios and Aplicability, Islamic Research and training institute, Islamic Development Bank, Jeddah, 1st edition, 1995, p:47.

² محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص: 180.

³ شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص: 38.

أما التطبيق العملي لهذه الصيغة فهو لا يختلف عن سابقتها، أي أنها قليلة الاستخدام، غير أنها تبقى صيغة معتمدة في النظام المصرفي الإيراني¹.

3- المغارسة

وتعرّف على أنها "عقد بين صاحب أرض وبين عامل، يدفع بموجبه الأول أرضه للثاني ليغرس فيها شجرا من عنده"².

وهنا، يقوم الطرف الأول بتقديم أرضه كرأس مال، والطرف الثاني (العامل) بغرس الشجر ورعايته.

أما التطبيق العملي لهذه الصيغة فهي الأخرى قليلة الاستخدام، لذا يتوجب على البنوك الإسلامية الاهتمام بتنفيذ هذه الصيغ "مزارعة، مساقاة، مغارسة" التي تساعد في تنمية القطاع الزراعي للبلدان النامية بشكل خاص لما تتوافر عليه من موارد طبيعية معتبرة.

ثالثا: صيغة المشاركة

1- تعريف صيغة المشاركة

تعرف على أنها عقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون الأصل - رأس المال - والربح أو الخسارة مشتركا بينهم حسب ما يتفقون عليه³. وهي عقد من عقود الاستثمار يتم بمقتضاه الاشتراك في الأموال لاستثمارها وتقليبها في الأنشطة المتنوعة، بحيث يساهم كل طرف بحصة في رأس المال. وتعتبر هذه الصيغة من أهم الصيغ الاستثمارية، إذ قد تعجز الرّساميل الفردية وتضعف إمكانيات المؤسسات الصغيرة عن ارتياد مجالات استثمارية معينة لضآلة حجم مواردها وضخامة المبالغ المطلوبة في المشروعات الاستثمارية المراد تنفيذها، فتأتي المشاركات لتقوم بدور فعال في مجال الجمع والتعبئة للرّساميل والمزج والتأليف بين الإمكانيات المتاحة على مستوى الوحدات الصغيرة، فتجعل منها قوة معتبرة لتوطيد المشروعات الجديدة، أو توسيع المؤسسات القائمة وتجديدها⁴.

¹ Ausaf Ahmed, **Contemporary Practices of Islamic Financing Techniques**, Jeddah, Islamic Research and Training Institute, 1993, p:58.

² منذر قحف، مرجع سابق، ص.95.

³ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص.167.

⁴ صالح صالح: **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي** - دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص.403.

وللتمويل بالمشاركة عدّة مزايا أهمها: أنه في التزام البنوك الإسلامية بصيغة التمويل بالمشاركة تمكين لها من القدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية للاقتصاد، وعلى مواجهة الأزمات¹.

أمّا التطبيق العملي لهذه الصيغة في مصارف المشاركة فقد ثبت عنه وجود عدة صعوبات، أهمها ما كشفت عنه التجربة العملية والمتعلقة بالصعوبات الأخلاقية²، لذلك ولكي تقوم المشاركة على أساس سليم، يستوجب على الشريك إمساك الحسابات بطريقة سليمة. كما قد تؤدي سوء نيّة بعض الشركاء، وعدم مراعاتهم الأمانة في تعاملهم معها إلى مشاكل حقيقية³. وهذا ما أدى بالبنوك الإسلامية إلى تقليص حجم التمويلات بصيغة المشاركة،

2- أنواع التمويل بالمشاركة

- المشاركة الدائمة: يكون فيها البنك الإسلامي والعميل شركاء حتى نهاية فترة العقد، والتي تتطابق عادة مع نهاية المشروع، ولكن هذا لا يمنع أن يتمكن أحد المشاركين من بيع حصصه لطرف آخر بمبلغ مساوي للقيمة الحالية لحصته.

- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك: هي نوع من المشاركة بين البنك والعميل الذي يكون له الحق أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية، وبموجب عقد المشاركة تتناقص حصة البنك في الشراكة بصورة تدريجية كلما قام العميل بتسديد حصص متزايدة من أصل مبلغ تمويل البنك للمشروع، وفي نهاية الأمر يصبح طالب التمويل أو الشريك ممتلكاً للمشروع بصورة كاملة⁴.

والشكل الموالي يوضح أهم الخطوات العملية لصيغة المشاركة:

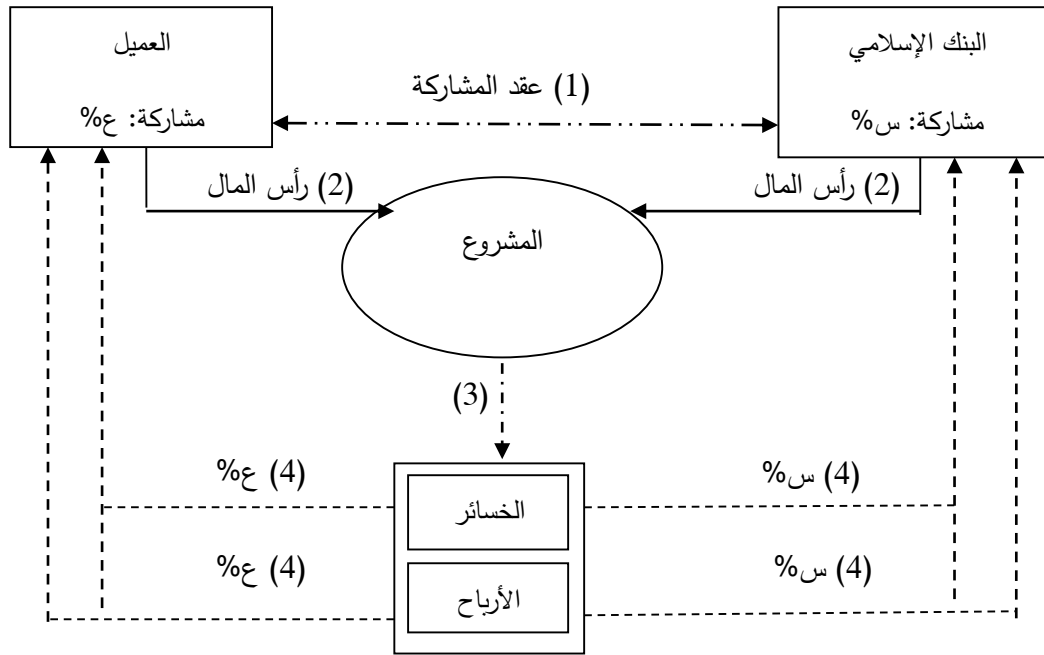
¹ محمد إبراهيم أبو شادي، صيغ وأساليب استثمار الأموال في البنوك الإسلامية، دار النهضة العربية، ط2، 2000، ص.31.

² حمزة عبد الكريم محمد حماد: مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار النفائس، ط1، 2008، ص.93.

³ نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص.50.

⁴ محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص: 146.

شكل (8): الخطوات العملية للتمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية



المصدر: Genevière Causse-Broquet, la finance islamique, edition REVUE BANQUE, Paris, 2009, p: 58.

الفرع الثاني: صيغ التمويل بالهامش المعلوم

بعدما تطرقنا لصيغ التمويل بالمشاركة، سنتطرق إلى صيغ التمويل بالهامش المعلوم¹ أو صيغ التمويل التجاري أو ما يسمى أيضا بصيغ البيوع، والتي تعتبر ملائمة لتمويل بعض النشاطات والحاجيات التي لا تناسبها صيغ التمويل بالمشاركة.

حيث يبرز هنا البنك الإسلامي بصفته تاجرا يشتري ويبيع السلع والخدمات ولها أربع أنواع أساسية.

أولاً: المربحة

المربحة لغة: مشتقة من الربح، يقول ابن منظور: "وأربحته على سلعته أي أعطيته ربحاً وقد أربحه بضاعته، وأعطاه مالاً مربحة أي الربح بينهما"².

¹ محمد بوجلال، "تقييم المجهود التنظيري للبنوك الإسلامية والحاجة إلى مقارنة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية وأثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية"، بحث مقدم في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2008، ص.329.

² ابن منظور، لسان العرب، ج 02، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988، ص: 1103، (مادة ربح).

اصطلاحاً: يعرف بيع المربحة على أنه "بيع يحدّد فيه الثمن على أساس إضافة ربح معين إلى الثمن الأوّل (ثمن التكلفة)، وبيع المربحة أحد أنواع بيع الأمانة، ويسمى أمان لأن المشتري يأتمن البائع فيه عادة على بيان تكلفة البيع"¹. ويتضمن عقد المربحة ثلاثة أطراف: عميل البنك الذي يرغب بشراء السلع، البائع، والبنك الإسلامي. ويقوم البنك بمقتضى هذا العقد وبطلب من العميل، بشراء سلعة بتكلفة معينة معلومة وإعادة بيعها لعميله مقابل هامش ربح معلوم. ومعنى التمويل هنا هو تأجيل دفع الثمن مع تعجيل تسليم السلعة ومع الزيادة في الثمن التي تشكل الربح التمويلي في هذا العقد².

أمّا التطبيق العملي لهذه الصيغة، فهي تعد من أكثر صيغ التمويل شيوعاً حيث تصل نسبة التمويل بصيغة المربحة في بعض البنوك إلى 75%، وذلك لأنها صيغة يقل فيها عامل المخاطرة بالنسبة للبنك كونه يضمن مسبقاً هامش الربح المحدد مع العميل، كما أنّه يحق له بمطالبة العميل برهن المبيع حتى سداد جميع الأقساط أو كل الثمن³، كما أنّ للعميل أن يدفع الثمن جملة أو على فترات، ولا يجوز للبنك الزيادة في الثمن إذا تأخر الدفع، فهذا عين الربا⁴. ويعتبر التمويل بالمربحة بديلاً للتمويل بالقرض التقليدي القائم على سعر الفائدة وشبهاً له، وذلك باعتبار كليهما مُنشئان لدين، وعادة ما يتم تحديد هامش المربحة بمعدل قريب من سعر الفائدة، ولكنهما يختلفان في النقاط التالية:

1- الهامش عبارة عن مكافأة عن المخاطر التي يتحملها المصرف الذي يعتبر مالك السلعة بين وقت تسلم السلعة وإعادة بيعها إلى العميل، وهو بذلك مسؤول عن أي ضرر قد يلحق بالسلعة في ذلك الوقت⁵.

2- يتم التفاوض على الهامش (الربح) وتحديد في بداية العقد، فيكون معلوماً ولا يتغير خلال فترة التسديد؛

3- في حالة ما إذا تأخر عميل البنك الإسلامي عن السداد في الآجال المحددة، فإن البنك لا يقوم بفرض غرامة التأخير ولا بزيادة الأقساط المستحقة.

¹ رفيق يونس المصري، النظام المصرفي الإسلامي - خصائصه ومشكلاته - بحوث مختارة من المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي، جدة، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1985، ص. 179.

² منذر قحف، مرجع سابق، ص: 36.

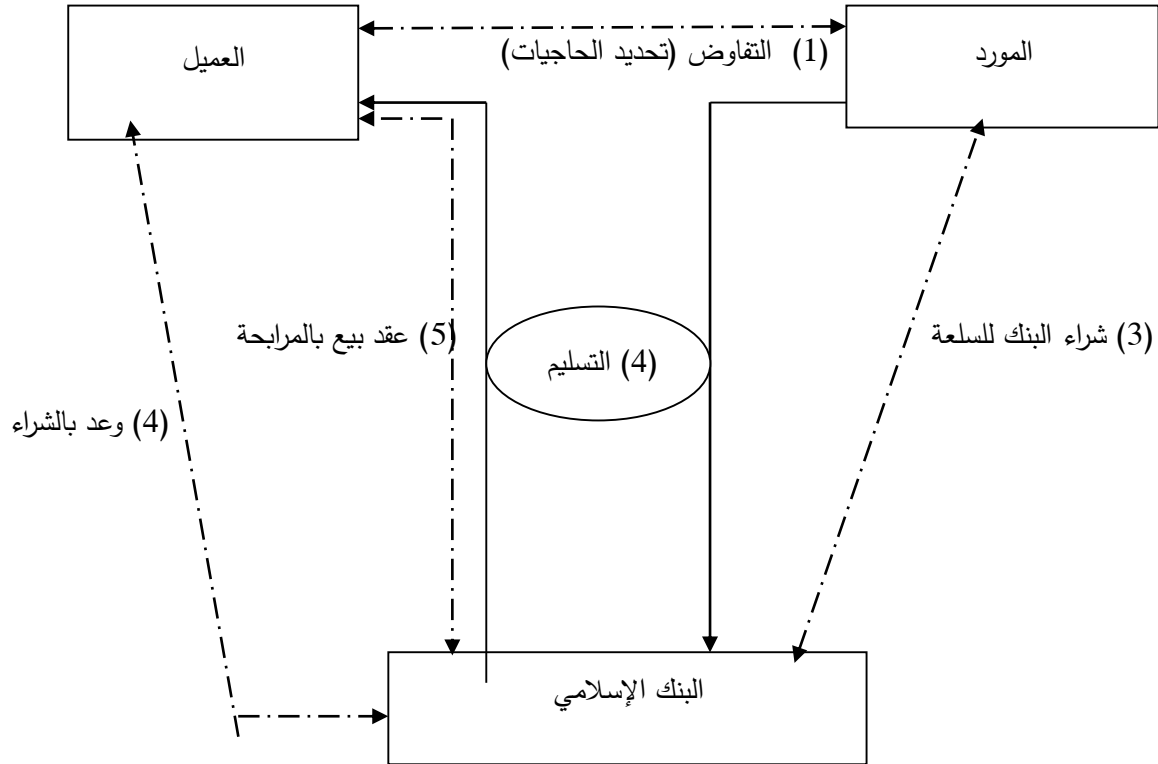
³ Mabid Ali Al-Jarhi et Munawar Iqbal, *Banques Islamiques : Réponses des Questions Fréquemment Posées*, (Jeddah : Institut Islamique de Recherches et de Formation, 2002), p: 15.

⁴ محمد بوجلal، البنوك الإسلامية، مفهوماً، نشأتها، تطورها، نشاطها، مرجع سابق، ص. 38.

⁵ Genevière Causse-Broquet, *idem*, p : 63.

والشكل الموالي يوضح الخطوات العملية للتمويل بالمرابحة:

شكل (9): الخطوات العملية للتمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية



المصدر: Genevière Causse-Broquet, la finance islamique, edition REVUE BANQUE, Paris, 2009, p: 64.

ثانيا: عقد السلم

1- تعريفه

السلم لغة: السلم والسلف في اللغة العربية بمعنى واحد، إلا أن السلم لغة أهل الحجاز، والسلف لغة أهل العراق، كما ذكر الماوردي¹.

اصطلاحاً: يعرف على أنه "عقد يقوم على مبادلة عوضين، أولها حاضر وهو الثمن، والآخر مؤجل وهو الشيء المسلم فيه"².

فعقد السلم عكس البيع المؤجل، وهو بيع يتأخر فيه قبض السلعة أو البضاعة ويتعجل فيه سداد الثمن.

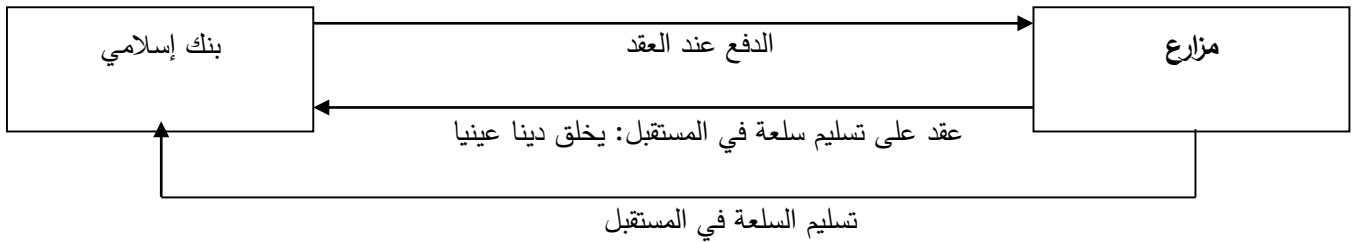
¹ نزيه حماد، عقد السلم في الشريعة الإسلامية، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، 1993، ص: 15.

² عثمان باكر أحمد، مرجع سابق، ص: 16.

وفي مصارف المشاركة يعني السلم أنه يمكن للعميل أن يبيع إلى المصرف سلعا موصوفة مؤجلة على أن يتعجل الثمن من الآن، فتتحقق للعميل السيولة اللازمة، ويستفيد المصرف من فرق الأسعار، لأنّ ثمن السلعة المؤجلة أقل في العادة من ثمن السلعة الحاضرة¹.

والشكل الموالي يوضح خطوات بيع السلم:

شكل (10): خطوات بيع السلم



المصدر: منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011، ص: 43.

2- شروط عقد السلم

حددت كتب الفقه عدة شروط لصحة عقد السلم، أهمها أن يتم تحديد ودفع الثمن الذي يدفع حالا بكامله عند العقد، وأن تكون السلعة مما يوجد عادة في الأسواق في وقت تسليمها، يضاف إلى ذلك ضرورة وصف السلعة وصفا كاملا وتحديد كميتها وموعد تسليمها ومكانه، وألا تكون السلعة والثمن من السلع الستة التي جاءت في حديث ربا الفضل المذكور سابقا، وذلك لأن هذه السلع يشترط أن تكون المبادلة بينها يدا بيد دون تأجيل واحد منها².

3- أنواع السلم

- **السلم العادي:** حيث يقوم البنك بتمويل عميله عاجلا ويحصل على السلعة آجلا حسب الاتفاق بينهما؛

- **السلم الموازي:** يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم

¹ المرجع نفسه، ص. 14.

² منذر قحف، المرجع السابق، أساسيات التمويل الإسلامي، ص: 43.

نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي ألا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم¹.

أمّا عن التطبيقات العملية لبيع السلم، فإن هذا الأخير يمكن أن يتم بين الأفراد وعلى معظم السلع والخدمات، كما يمكن للمصرف الإسلامي استخدام هذه الصيغة في مجالات عدّة، أهمها القطاع الفلاحي حيث يقوم بشراء المحاصيل من الفلاحين قبل مواعيد الحصاد فيستفيد من الثمن المخفض، وفي المقابل يستفيد الفلاحين من التمويل المسبق لإنفاقه على زراعته مما يغنيه عن اللجوء إلى القروض الربوية². والبرغم من أهمية هذا العقد خاصة في القطاع الفلاحي، إلا أنه يقل استعماله من طرف البنوك الإسلامية ويرجع ذلك للمخاطر العديدة التي تواجه هذا العقد، وأهمها مخاطر تغير سعر السلعة في المستقبل ومخاطر السوق فضلاً عن الخطر الذي يحيط بقدرة المدين على سداد الدين العيني عند استحقاقه³.

ثالثاً: التمويل بالاستصناع

1- تعريفه

الاستصناع لغة: هو طلب الصنعة، جاء في لسان العرب، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه⁴.

اصطلاحاً: يعرف على أنه عقد بيع بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع)، بحيث يقوم الصانع بصناعة سلعة موصوفة (المصنوع)، والحصول عليه عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه⁵.

كما يمكن تعريفه على أنه عقد يتعهد بموجبه البنك بإنتاج شيء معين وفقاً لمواصفات تم الاتفاق عليها ويشمل هذا التعهد كل خطوات التصنيع وكذلك سعر وتاريخ التسليم، ويمكن للبنك أن يعهد ذلك العمل أو جزء منه لجهة أخرى تتخذه تحت إشرافه ومسؤوليته⁶.

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص: 27.

² نوال بن غمارة، مرجع سابق، ص: 70.

³ منذر قحف، مرجع سابق، ص: 43-44.

⁴ ابن منظور، مرجع سابق، ج 3، ص: 481 (مادة: صنع).

⁵ Khaled A. Hussein: *Banking Efficiency in Bahrain-Islamic vs Conventional Banks*, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, 1st edition, 2004, p:49.

⁶ محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص: 174.

يتشابه عقد الاستصناع مع عقد السلم كونه يرتبط بتمويل سلعة لا وجود لها عند توقيع العقد، ولكن بسلعة يتم تسليمها في أجل محدد في المستقبل، ويشترك كلاهما في شروط صحة العقد المذكورة سابقاً، ويختلفان في كون عقد الاستصناع خاص بتمويل السلع الصناعية¹، في حين ينطبق عقد السلم على المواد الزراعية.

2- أنواع التمويل بالاستصناع

- **الاستصناع العادي:** يقوم البنك هنا بصناعة السلعة محل العقد بنفسه ويكون هو (الصانع)؛
- **الاستصناع الموازي:** وهو أن يعهد البنك بأمر صناعته لطرف آخر بعقد استصناع آخر، وهنا البنك يلعب دورين ويوقع على عقدين: الأول مع العميل طالب السلعة يكون البنك فيه (الصانع)، والثاني مع طرف آخر قادر على الصناعة، كالمقاول مثلاً، ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات والتساميم والشروط المذكورة في العقد الأول ويكون البنك هنا في دور (المستصنع)².

رابعاً: التمويل بالإجارة

1- تعريفها

الإجارة لغة: "الإجارة من أجر يؤجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل"³. وأيضاً: اسم للأجرة على وزن فعالة، من أجر يؤجر⁴.

واصطلاحاً: عقد الإجارة هو بيع للمنفعة، فهو عقد معاوضة على منفعة أصل منتج لمنفعة. وهو أيضاً عقد تمويلي لأن المستفيد منه سيحصل على الحق باستعمال أصل ثابت أو آلة ذات ثمن هو أضعاف عديدة لما يدفعه مقابل ثمن المنفعة⁵. ويعرف المالكية الإيجار بأنه تملك منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض⁶، كما يعرفه الشافعية بأنه عقد منفعة مقصودة معلومة مباحة قابلة للبدل بعوض معلوم، أما الحنفية فيعرفونه بأنه عقد على المنافع بعوض⁷.

¹ Genevière Causse-Broquet, *idem*, p : 73.

² شوقي بورقية، المرجع السابق، ص: 29.

³ ابن منظور، مرجع سابق، ج: 1، ص: 24 (مادة: أجر).

⁴ سعد الدين عبد الله السبر، التأجير المنتهي بالتمليك، فقه المقارن، المعهد العالي للقضاء، الرياض، ربيع أول، 1429هـ، ص: 09.

⁵ منذر قحف، المرجع السابق، ص: 53.

⁶ محمد محمد عامر، ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية، ص: 213.

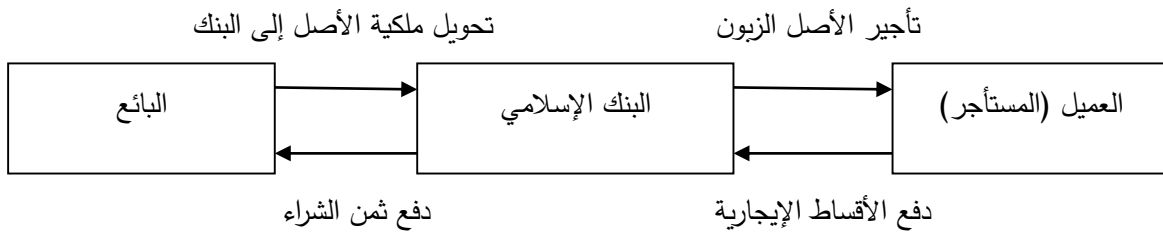
⁷ حسين كامل فهمي، المضاربة المشتركة في المؤسسة المالية الإسلامية: حسابات الاستثمار المشاركة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع 13، ج 3، 2001 ص: 135.

ويعرف أيضا على أنه الكراء المعروف اليوم، ومعناه أن يستأجر شخص ما شيئا معيناً لا يستطيع الحصول عليه أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك نظير أجر معلوم يقدمه لصاحب الشيء¹.

- تعتبر هذه الصيغة نوعاً من التمويل التأجيري، لا يختلف كثيراً عنه البنوك التقليدية إلا فيما يخص ضرورة امتلاك البنك للأصل المراد تأجيره قبل إتمام العقد، كما أنه لا يجوز ربط الأقساط الإيجارية بسعر الفائدة السائدة في السوق، وأخيراً أن يتحمل البنك هلاك السلعة المؤجرة بصفته المالك ما لم يكن ذلك تقصير من المستأجر².

عادة ما تكون هذه الصيغة متوسطة أو طويلة الأجل، يتم استخدامها عادة في قطاعات النقل والمعدات والعقارات، وتتم بتدخل ثلاثة أطراف: عميل البنك (المستأجر)، البنك، البائع. كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (11): خطوات التمويل بالإجارة



Source: Islamique Finance, Shariah, Sukuk and Securitisation, Lovells Edition, London, 2004, p: 07.

2- أنواع التمويل بالإجارة

تنقسم الإجارة حسب مآل الأصل عند انتهاء العقد إلى إجارة تشغيلية يبقى الأصل فيها ملكاً للمؤجر، وإجارة منتهية بالتمليك يؤول فيها ملك الأصل للمستأجر.

- **الإجارة التشغيلية:** يقوم البنك في هذه الصيغة التمويلية، بشراء موجودات وأصول وإتاحتها للعملاء لاستخدامها وتشغيلها خلال فترة محددة في العقد وذلك مقابل قيمة الإيجار المتفق عليها، وبانتهاء مدة العقد يقوم البنك بحيازة الأصول ليقوم بتأجيرها إلى مستأجرين آخرين.

¹ محمد بوجلال، مرجع سابق، ص. 38.

² شوقي بورقية، المرجع السابق، ص: 32.

- **الإجارة المنتهية بالتملك:** هي عقد إجارة يتضمن وعداً من المؤجر (البنك) للمستأجر (العميل) بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر إضافة إلى الأجرة، وغالباً ما يتم سداد هذا الثمن على أقساط فيكون مقدار الأجرة متناقصاً مع تزايد الحصة من الأصل المؤجر التي يملكها المستأجر، ويم ذلك وفق شروط أهمها أن يتم ضبط مدة التأجير وتحديد قيمة الأقساط، أما في حالة وقوع ضرر أو هلاك للأصل المؤجر فإن البنك يكون مسؤولاً عن مصاريف الصيانة والتأمين باعتباره مالكا للمعدات¹.

الفرع الثالث: صيغ التمويل الأخرى

بالإضافة إلى الصيغ الأساسية التي تعرضنا إليها، هنالك بعض الصيغ الأخرى التي يستخدمها البنك الإسلامي لأغراض مختلفة نوضحها فيما يلي.

أولاً: الاستثمار المباشر

هذه الصيغة تُمكن البنك الإسلامي من الاستثمار في مشاريع مختلفة، يكون هو المالك الوحيد لها، فيكون هو رب المال والمستفيد الوحيد من الأرباح والمكاسب، مما يجعلها تؤدي وظيفتها الاستثمارية والتنموية بشكل حر لا يتعارض مع مبادئها. وعادة ما يتم استعمال هذه الصيغة من طرف البنوك الإسلامية في الأنشطة التجارية والخدمية والعقارية.

وللبنك الإسلامي طريقتان في الاستثمار²:

1- يقوم البنك بتأسيس المؤسسة أو المشروع بموارده المالية، كما يستطيع أن يدعو الجمهور للاكتتاب في رأسمال المشروع؛

2- يقوم البنك بتطوير وإنجاز مشاريع خاصة ويقوم بإعادة بيعها، كمشاريع الإسكان والمراكز التجارية... الخ.

ثانياً: الاستثمار في الأوراق المالية

يقصد بها مختلف تعاملات البنك الإسلامي بالأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بهدف إعادة بيعها أو امتلاكها.

¹ شوقي بورقية، المرجع السابق، ص: 33-34.

² Ausaf Ahmed, *Op.cit*, p.26.

وتتعدد مجالات الاستثمار في الأوراق المالية، وللبنوك الإسلامية مجموعة من الأدوات الفاعلة في ذلك، وخاصة منها إصدار الصكوك، والشهادات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تهدف من خلالها إلى تمويل مختلف استثماراتها حيث يمكن أن تصدر الصكوك بناءً على صيغة التمويل المستخدمة، فهي إذا أرادت تمويل مشاريع بصيغة المضاربة، تقوم بإصدار صكوك مضاربة مقيدة أو مطلقة، وتصدر كذلك صكوك المشاركة إذا كانت الصيغة تمويلًا بالمشاركة¹.

ثالثاً: التمويل بالقروض الحسنة

يعرّف على أنّه "قرض خالي من الفائدة، يُعطى إلى المُستحقين من أفراد المجتمع"².

لا ينتظر البنك في هذه الصيغة الحصول على أي عائد، فهو يمنح قرضاً بدون فائدة للمستحقين، فلا يحقق من ورائه أي منفعة، وإنّما يعتبر ضمن الأعمال الخيرية في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

المطلب الثالث:

واقع وتطور الصناعة المصرفية الإسلامية

الفرع الأول: مكانة التمويل الإسلامي ضمن النظام المالي الدولي

لقد تطور التمويل الإسلامي بشكل كبير على مر السنين ليصبح بذلك جزءاً من النظام المالي الدولي؛ حيث سجلت زيادة في قيمة الأصول المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم من 150 مليار دولار أمريكي في منتصف 1990، إلى حوالي 1,6 تريليون دولار في نهاية عام 2012، تظهر هذه الزيادة بشكل خاص في القطاع المصرفي الإسلامي وسوق الصكوك الإسلامية، وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة ستصل إلى 1,9 تريليون دولار سنة 2013³. وبالرغم من النمو الهائل في السنوات القليلة الماضية، إلا أن التمويل الإسلامي لا يزال يمثل حصة صغيرة نسبياً من التمويل العالمي ويرتكز في مناطق معينة من العالم لا سيما في الشرق الأوسط والشرق الأقصى لآسيا.

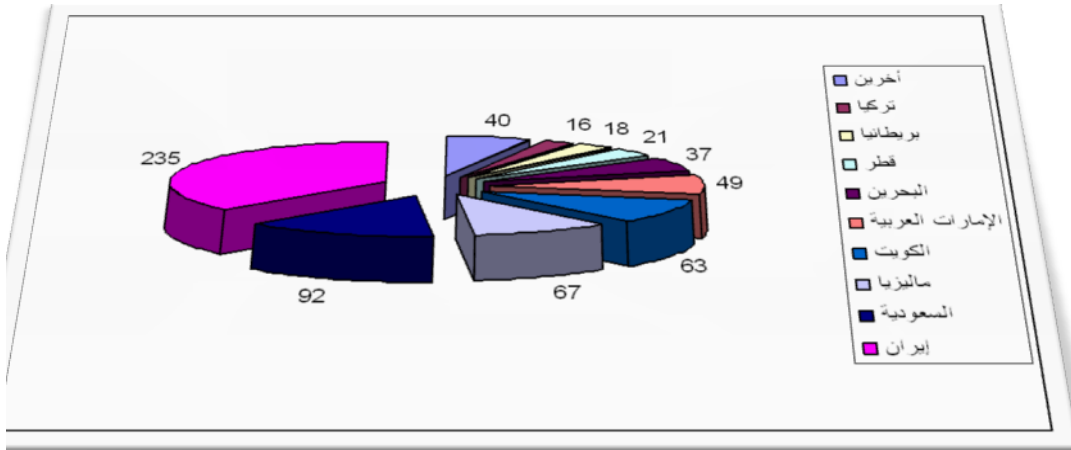
¹ وليد خالد الشايجي، وعبد الله يوسف الحجي، المرجع السابق، ص. 939.

² محمد بوجلal، مرجع سابق، ص. 39.

³ Islamic Finance In EUROPE, European Central Bank– Eurosystem, Occasional Paper Series N°: 146, June 2013, p: 18.

والشكل الموالي يوضح المراكز الأساسية للتمويل الإسلامي:

شكل (12): التوزيع الجغرافي للتمويل الإسلامي (بمليارات الدولارات)



المصدر: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، مجلة المصرفية الإسلامية، ع 04، أوت 2009، الرياض، ص: 49.

يظهر لنا الشكل السابق المراكز الأساسية للتمويل الإسلامي وترتيبها من حيث الموجودات، وهي تتمثل في مجموعة من الدول الإسلامية تأتي في مقدمتها إيران بحوالي 235 مليار دولار، تليها المملكة العربية السعودية بحوالي 92 مليار دولار، ثم ماليزيا في المرتبة الثالثة نحو 67 مليار دولار، ثم الكويت نحو 63 مليار دولار ثم الإمارات ثم تأتي بعد ذلك الدول الأخرى.

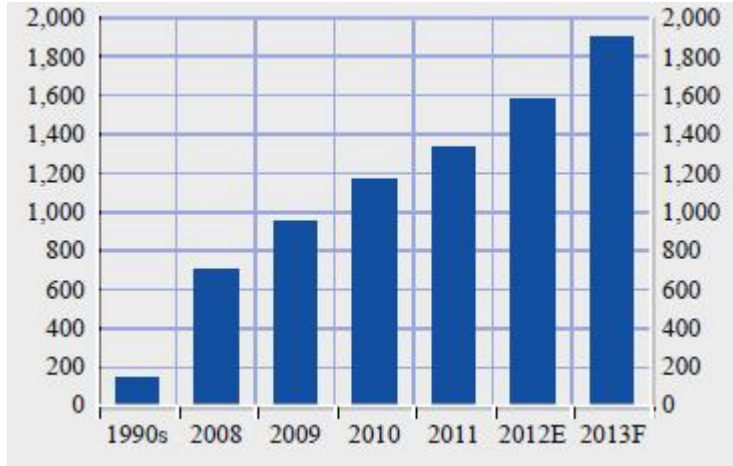
وفيما يلي نذكر أهم العوامل التي دفعت هذا النمو في الصناعة المالية الإسلامية:

- تدفقات السيولة الوفيرة من إعادة تدوير البتروودولارات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط على مدى السنوات؛
- الدور النشط الذي تقوم به بعض الدول عن طريق إصدار قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية بهدف تطوير الصناعة المالية الإسلامية؛
- تزايد عدد المسلمين عبر العالم وما ينتج عنه من ارتفاع الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة؛
- التصور الكبير بأنه يمكن للتمويل الإسلامي دعم وتعزيز الاستقرار المالي العالمي؛

- حقيقة أن المنظمات متعددة الأطراف كصندوق النقد الدولي فضلا عن عدد من البنوك المركزية قد شرعت في دراسات وبحوث مستفيضة لدراسة آفاق التمويل الإسلامي وإمكانية إدراجه داخل اقتصاداتهم.

والشكل الموالي يبرز الاتجاه العام للموجودات العالمية للتمويل الإسلامي:

شكل (13): اتجاه الموجودات العالمية للتمويل الإسلامي

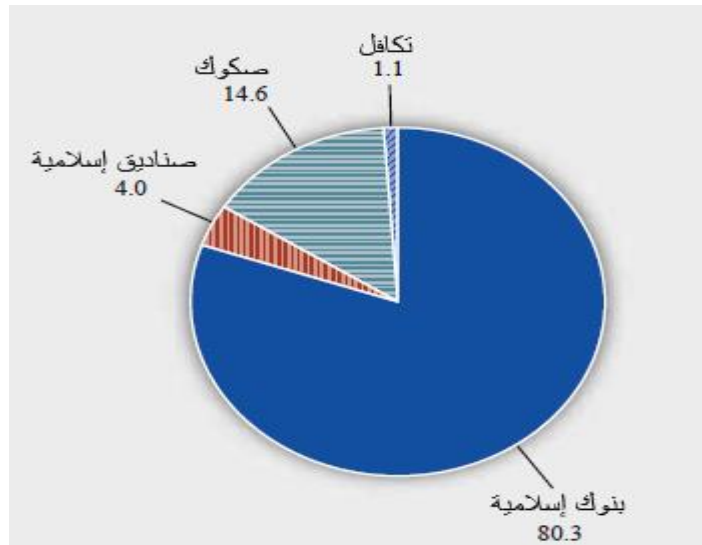


Source : Islamic Finance In EUROPE, EUROPEAN CENTRAL BANK- EUROSISTEM, Occasional Paper

Series N° : 146, June 2013, p : 18.

يمثل الشكل الموالي تقديرات تركيبة الموجودات العالمية للتمويل الإسلامي، ويظهر من خلاله بأن البنوك الإسلامية تحتل النسبة الأكبر منها تليها الصكوك، ومن ثم الصناديق الإسلامية، وأخيرا التكافل.

شكل (14): الموجودات العالمية للتمويل الإسلامي سنة 2012 (بالمئة %)



Source: Islamic Finance In EUROPE, EUROPEAN CENTRAL BANK- EUROSISTEM, Occasional Paper

Series N°: 146, June 2013, p: 18.

الفرع الثاني: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية

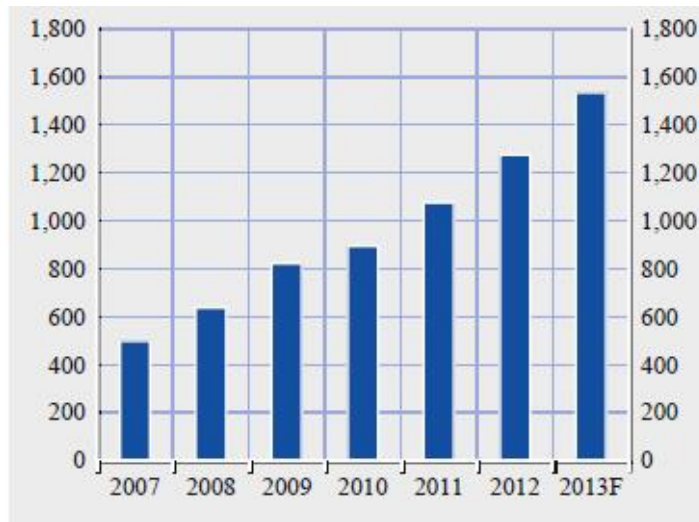
أولاً: تطور البنوك الإسلامية

لقد أحرز التمويل الإسلامي تقدماً كبيراً خلال العقد الماضي، وقد نمت الصناعة المصرفية الإسلامية على وجه الخصوص بمعدل ثابت بالرغم من كونها في طور التكوين. فبعد الانطلاقة المتواضعة للبنوك الإسلامية سنة 1975 (بنك دبي الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية)، زاد عددها بعد عقد من الزمن ليصل إلى 166 بنكا سنة 1996، ثم 176 سنة 1997، وبإجمالي رؤوس أموال يصل إلى 7,3 مليار دولار أمريكي، وبإجمالي ودائع تصل إلى 112,6 مليار دولار¹.

كما ارتفع عدد البنوك الإسلامية سنة 2001 ليصل إلى 200 بنكا ومؤسسة مالية إسلامية منتشرة عبر العالم، بإجمالي رؤوس أموال يصل إلى 148 مليار دولار². وتشير آخر التقديرات إلى أن البنوك الإسلامية تتعامل مع ما يقارب 1,3 تريليون دولار من الأصول في نهاية سنة 2012، كما شهدت معدل نمو يتراوح بين 15-20% سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية.

والشكل الموالي يوضح الاتجاه العام للموجودات العالمية للبنوك الإسلامية:

شكل (15): اتجاه الموجودات العالمية للبنوك الإسلامية



Source : Islamic Finance In EUROPE, EUROPEAN CENTRAL BANK– EUROSISTEM, Occasional Paper

Series N° : 146, June 2013, p : 19.

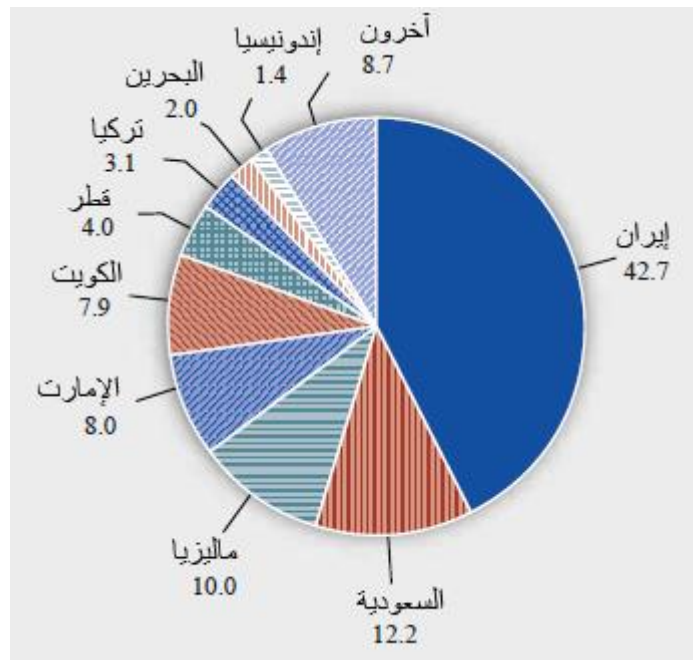
¹ Directory of Islamique Banks and Financial Institutions: **International Association of Islamic banks**, JEDDAH, K.S.A, 1997, p: 01.

² سليمان ناصر، التطورات العالمية في القطاع المصرفي وآثارها على البنوك الإسلامية، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 01، بحث منشور في الإنترنت.

وتواصل المصرفية الإسلامية السيطرة على صناعة التمويل الإسلامي ككل، فهي تعتبر أكبر قطاع فرعي للقطاع المالي وهي تمثل بذلك 80% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية كما هو موضح في الشكل رقم (15).

تسيطر على السوق المصرفية الإسلامية مجموعة من الدول كإيران، وأربعة دول خليجية بارزة (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت وقطر)، وكذلك دول جنوب وجنوب شرق آسيا. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل (16): حصص الدول الإسلامية من الموجودات العالمية للبنوك الإسلامية سنة 2012



Source : Islamic Finance In EUROPE, European Central Bank– Eurosystem, Occasional Paper Series

N° : 146, June 2013, p : 19.

أصبحت الخدمات المصرفية الإسلامية الجزء الأسرع نمواً في النظام المالي العالمي، كما أن عملية تدويل التمويل الإسلامي جعلت منه وسيلة إضافية للوساطة المالية في جميع أنحاء العالم وجهاً لوجه مع زيادة التدفقات المالية عبر الحدود.

وبالانتقال إلى أوروبا، فإن التمويل الإسلامي هناك لا يزال في مرحلة جنينية إلى حد ما، إلا أنه يوجد عدد من العوامل تميل إلى زيادة تطويره هناك وتتمثل في:

- الحوافز الحكومية والإجراءات المتخذة لتهيئة بيئة ملائمة لتطوير صناعة التمويل الإسلامي؛

- تزايد عدد السكان المسلمين في أوروبا؛

- زيادة التركيز على حلول مالية بديلة في أعقاب الأزمة المالية الأوروبية (والتموليل الإسلامي أحد تلك الحلول)؛

- الرغبة الكبيرة في جذب واستقطاب السيولة من الأسواق الناشئة.

ومع ذلك، فقد أدى العدد الكبير للبنوك الإسلامية المتواجدة والاهتمام المتزايد من المؤسسات التقليدية بهذه السوق الناشئة، إلى جعل الصناعة المالية الإسلامية ذات قدرة تنافسية عالية، كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المالية التقليدية أصبحت تدرك وبشكل متزايد قيمة أساليب التمويل الإسلامي، وبدأت بدمجها فعليا في نشاطاتها القائمة أو عن طريق فتح نوافذ أو فروع إسلامية منفصلة.

ثانيا: النوافذ والفروع الإسلامية، أوالتحول الكلي إلى العمل المصرفي الإسلامي

نظرا إلى النمو المتزايد لصناعة التمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم، فقد أخذ ظهور المؤسسات المالية التي تعمل وفقا للشريعة الإسلامية عدة أشكال؛ حيث فضلت بعض البنوك التقليدية البدء بفتح نوافذ للتعاملات المالية الإسلامية، فيما قامت بنوك أخرى بفتح فروع إسلامية تابعة لها، في حين قررت بنوك أخرى إنشاء بنك إسلامي متكامل، وأخيرا اقتتعت بعض الدول بالتحول إلى النظام المصرفي الإسلامي.

1- الفروع الإسلامية

تُعرّف الفروع الإسلامية على أنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية¹. وقد نشأ أول فرع إسلامي تابع لبنك تقليدي سنة 1979 بمصر، وسمي فرع "الحسين للمعاملات الإسلامية" التابع لبنك مصر بالقاهرة، ومن ثم أنشأ البنك الأهلي التجاري إدارة للخدمات المصرفية الإسلامية في عام 1992 في السعودية، وفي ماليزيا قامت أغلب البنوك التجارية بإنشاء نوافذ للتعامل المصرفي الإسلامي، وقد انتشرت هذه الفروع تدريجيا عبر العالم، ولم تقتصر على الدول العربية أو الإسلامية فقط، بل لجأت عدة بنوك تجارية أوروبية وأمريكية لفتح فروع إسلامية رغبة منها بتلبية طلبات العملاء الراغبين بالتعامل وفق الأساليب المالية الإسلامية، وإدراكا منها بأن فتح هذه الفروع أو النوافذ يجعلها منافسة للبنوك الإسلامية في جذب الودائع، واكتساب قاعدة أكبر من العملاء، ومن أبرز

¹ حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع240، بنك دبي الإسلامي، الإمارات، يونيو، 2001، ص: 33.

تلك البنوك (سيتي بنك الأمريكي وبنك سوسيتي جنرال الفرنسي، وتشيس مانهاتن سيتي بنك، ودويتش بانك الألماني، ومجموعة هونغ كونغ شنغهاي المصرفية (HSBC)).

إلا أن الآراء الاقتصادية حول الفروع الإسلامية اختلفت بين مؤيد ومعارض، فهناك من يرى بأن إقبال البنوك التقليدية عليها يعتبر كاعتراف صريح منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي، ويرون بإمكانية التعامل مع تلك الفروع الإسلامية شرط التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها¹.

فيما يرى آخرون عدم جواز التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية وذلك تجنباً لسلبات عديدة منها تجنب اختلاط أموال الفروع الإسلامية مع أموال البنك الأم (التقليدي)²، وأيضاً خشية من أن يكون فتح هذه الفروع عملية شكلية يراد بها جلب فئة العملاء المسلمين دون اقتناع منها بالمنهج الإسلامي، ودون التقيد الدقيق بأصول المصرفية الإسلامية.

ويأتي في الأخير الرأي الثالث والقائل بجواز التعامل مع الفروع الإسلامية للضرورة فقط، وذلك في ظل غياب البديل الشرعي للبنوك التقليدية.

2- التحول الكلي إلى الصيرفة الإسلامية

يعرف التحول على أنه انتقال البنوك التقليدية من التعامل المحظور شرعاً إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها³. ولعل أبرز الأمثلة على عملية التحول للصيرفة الإسلامية هو تجارب بعض الدول الإسلامية في أسلمة أنظمتها المالية وعلى رأسها السودان والذي يعتبر أول بلد يقوم بأسلمة نظامه المالي ككل تدريجياً منذ بداية الدعوة إليه سنة 1973، إلى غاية الإعلان عن أسلمة كافة النظام المالي سنة 1984. يليه باكستان؛ حيث بدأت إجراءات أسلمة المصارف في أول عام 1981، وذلك عن طريق السماح للمصارف العاملة بقبول ودائع الناس على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وتمت الأسلمة الكاملة للمصارف في عام 1985، بتعميم شامل لنظام المشاركة. ومن ثم إيران التي بدأت بإجراءات الأسلمة سنة 1983.

¹ شوقي بورقية، المرجع السابق، ص: 14.

² سليمان ناصر، المرجع السابق، ص: 03.

³ يزن خلف العطيّات، منير سليمان الحكيم، أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، 27-28 أبريل 2010، ص: 03.

إضافة إلى تجارب الدول التي قامت بأسلمة أنظمتها المالية، فقد قررت بعض البنوك التقليدية التحول للعمل المصرفي الإسلامي، كبنك الجزيرة، وبنك الراجحي، وبنك البلاد في السعودية¹.

الفرع الثالث: الأسواق المالية الإسلامية والتأمين التكافلي

أولاً: الأسواق المالية الإسلامية

تطورت سوق رأس المال الإسلامية بسرعة منذ عام 1990 في مختلف أنحاء العالم، من جنوب شرق آسيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا لتصبح بذلك سوقاً دولية لتجميع الأموال.

وكان الدافع وراء هذا النمو القوي هو الزيادة في أرباح الدول المصدرة للنفط الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية.

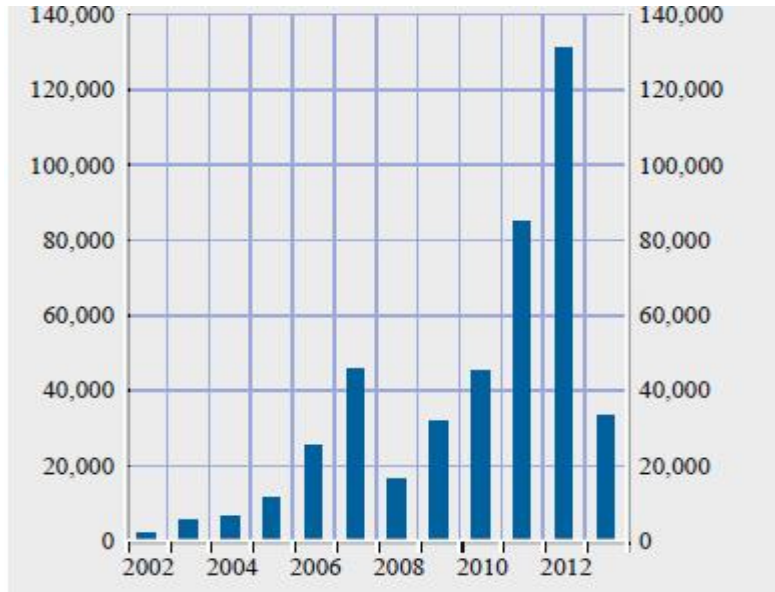
وتعتبر السوق المالية الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي الإسلامي، وهي تمكن من تعبئة الموارد بكفاءة ومن التخصيص الأمثل لها. كما أنها تعتبر مكملة لدور الوساطة المالية للمؤسسات الإسلامية.

وعلى الرغم من تشابه وظائف السوق المالي الإسلامي بوظائف سوق المال التقليدي، إلا أن أي إجراء مالي لا بد أن يكون متوافقاً مع مبادئ الشريعة، ويتم على هذا الأساس طرح أدوات مالية بديلة لتلك التقليدية كالصكوك، والصناديق الإسلامية، وصناديق الاستثمار العقاري الإسلامية وغيرها.

وقد شكلت الصكوك بصورة خاصة الجزء الأسرع تطوراً في السوق المالي الإسلامي؛ حيث أنها تحتل المرتبة الثانية من حيث الموجودات بعد الصيرفة الإسلامية في صناعة التمويل الإسلامي؛ حيث تجاوزت قيمة الصكوك العالمية المصدرة 129,4 مليون دولار في نهاية سنة 2012 وهو يعتبر رقماً قياسياً كما يظهر في الشكل الموالي:

¹ علاء الدين زعتري، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة منها، أطروحة دكتوراه منشورة، دار الكتب والقلم، ط2، دمشق، بيروت، 2008، ص:

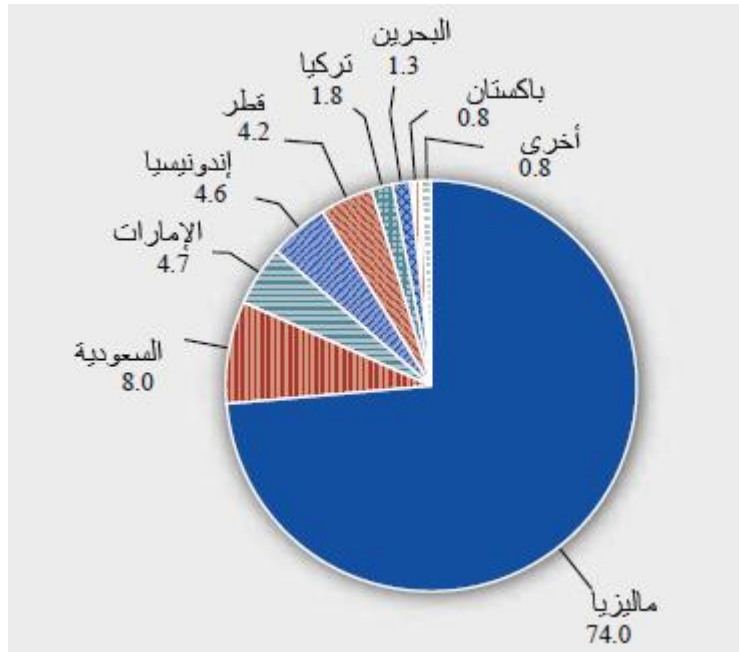
شكل (17): اتجاه اصدارات الصكوك



Source: IFIS, Bloomberg and KFH Research.

أما الدول المسيطرة على سوق الصكوك فهي ماليزيا وقطر والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية واندونيسيا كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (18): إجمالي اصدارات الصكوك سنة 2012 (بالمئة %)



Source: IFIS, Bloomberg and KFH Research.

أما بالنسبة لصناديق الاستثمار الإسلامية فقد بلغ حجم الأصول المدارة فيها حوالي 60 مليار دولار سنة 2011، وقد زاد عدد الصناديق الإسلامية إلى 876 في نفس السنة وهي تمثل ما يقارب 4,6% من الموجودات المالية الإسلامية العالمية، وتعتبر المملكة العربية السعودية السوق الرئيس بالنسبة للمستثمرين

الإسلاميين؛ حيث أنها كانت تستحوذ على 42,4% من هذه الصناعة سنة 2011، تليها ماليزيا بـ 25,9%، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية بـ 7,9%، ثم الكويت بـ 4,9%، وأخيرا أيرلندا بـ 4,1%.

انتشرت هذه الصناديق في مختلف أنحاء العالم، وهي تمثل في أوروبا نسبة 8,3% من صناعة الصناديق الإسلامية العالمية، تسيطر منها أيرلندا ولوكسمبورج على نسبة 7%؛ حيث بلغ عددها في أيرلندا 74 صندوقا إسلاميا سنة 2012 مع إجمالي أصول بقيمة 1,9 مليار دولار، وبلغ عددها في لوكسمبورج 68 صندوقا خلال نفس السنة مع إجمالي أصول يقدر بـ 1,35 مليار دولار.

ثانيا: صناعة التأمين الإسلامي (التكافلي)

تعتبر صناعة التأمين التكافلي جزءا هاما من النظام المالي الإسلامي ومكملة لقطاعاته الأخرى، ويعمل التأمين التكافلي بمثابة قناة لتقاسم المخاطر وذلك بهدف المساعدة على تحمل الصدمات المالية، وهذا ما يجعل منه أداة مهمة لدعم الصناعة المالية الإسلامية ككل والانتقال بها إلى مراحل متقدمة من النمو.

وقد تطورت صناعة التأمين التكافلي بشكل ملحوظ على مدى السنوات الأربع الماضية؛ حيث ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي بما يقارب 73% بين عامي 2008-2010، أي من 113 إلى 195 شركة تتمركز في أكثر من ثلاثين بلدا.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة التأمين التكافلي قد تمتعت بمعدل نمو سنوي مرتفع خلال السنوات 2006-2011 قدر بـ 20%، وهو معدل أعلى بكثير من المعدل المحقق من طرف شركات التأمين التقليدي والذي قدر بـ 6-8%.

المبحث الثاني:

التحديات التي تواجه تطور الصيرفة الإسلامية

إن طبيعة عمل البنوك الإسلامية والتي تقتضي عدم التعامل بنظام الفائدة أخذاً وعطاءً، جعلت هذا التطور عرضة لعدة تحديات، فإلى جانب البنوك الإسلامية التي تعمل في ظل بيئة مصرفية تمّ أسلمتها، والبنوك الإسلامية التي تعمل في بيئة تُراعى فيها طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، فإن باقي البنوك الإسلامية والتي تمثل النسبة الأكبر تعمل في ظل بيئة مصرفية تحكمها تشريعات وتنظيمات لا تتوافق في معظمها مع طبيعتها وخصوصياتها كونها تقوم على نظام الفائدة، والتي تجد نفسها مجبرة على الخضوع إليها، مما جعل من هذه الأنظمة والقوانين المصرفية التقليدية قيوداً بالنسبة لها. كل ذلك يولد تحديات للرقابة النقدية على المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الباحثين يرون بأن المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية أكبر من تلك التي تواجه البنوك التقليدية؛

ومن هذا المنطلق، سنتناول مختلف تلك القيود المعرّقة لتطور نشاط البنوك الإسلامية، والمخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وكذا الرقابة النقدية على البنوك الإسلامية، وذلك في النقاط التالية:

المطلب الأول: القيود التي تواجه تطور نشاط البنوك الإسلامية

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه الصيرفة الإسلامية

المطلب الثالث: الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي وكيفية إدارتها

المطلب الأول:

القيود التي تواجه تطور نشاط البنوك الإسلامية

الفرع الأول: القيود المؤسساتية

تواجه البنوك الإسلامية التي تعمل في ظل بيئة مصرفية تقليدية العديد من القيود، نظرا لأنها تكون خاضعة لنفس القوانين والتشريعات التي تحكم نشاط البنوك التقليدية، وباعتبار أن أي نظام له متطلباته المؤسساتية فإن هذا ينطبق على النظام المالي الإسلامي الذي يحتاج إلى مؤسسات داعمة له كما هو الحال بالنسبة للنظام المالي التقليدي، ولعل بناء كيان مؤسسي سليم يعتبر أكبر تحدي يواجه التمويل الإسلامي ويتطلب الكثير من الجهد والبحث.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى مختلف القيود المؤسساتية؛ حيث أن هذه الأخيرة تنقسم إلى قيود قانونية وقيود المعايير المحاسبية.

أولا: القيود القانونية

بالرغم من أن البنوك الإسلامية تقوم على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أن البيئة التي نشأت فيها والقوانين المصرفية التي تحكمها، معظمها تقليدية لا تتوافق مع مبادئها، كما هو الواقع في معظم الدول، فتكون بذلك خاضعة لرقابة وإشراف البنوك المركزية التقليدية، وتُعامل بنفس الطريقة التي تُعامل بها البنوك التجارية.

وقد تطورت البنوك الإسلامية في ظل بيئة تنظيمية تهيمن عليها قواعد وطنية ودولية تُراعي العمل المصرفي التقليدي القائم على سعر الفائدة، والتي تجد نفسها مجبرة على الخضوع لها، هذه البيئة تجعلها عرضة لمشاكل تطبيقية قانونية، وهنا تحاول البنوك الإسلامية جاهدة إيجاد حلول وسيطة بينها وبين البنك المركزي، مما يتطلب مجهودا كبيرا، وتكاليف إضافية¹.

ونجد في بعض الحالات أن البنك المركزي قد يمنح للبنوك الإسلامية تسهيلات في شكل قوانين أو مراسيم، أو اتفاقيات خاصة مراعاةً منه لخصوصياتها ولطبيعتها عملها. ومن أجل تنظيم عملياتها وعلاقاتها

¹ Cerbah Dehbia, **Les Banques Islamiques : Fondements Théoriques et Contraintes Pratiques**, mémoire de fin d'études, Ecole Supérieure de Banque, Alger, Algérie, 2006, p :43.

وبعض منتجاتها، مما يُميزها عن باقي التنظيمات الخاصة بالجهاز المصرفي التقليدي، لكن تبقى هذه التسهيلات محدودة ولا تُمنح في جميع الدول، أين قد تجد البنوك الإسلامية نفسها مجبرة على القيام ببعض العمليات المحرمة شرعا، مما يؤدي بها إلى عدم احترام بعض مبادئها الأساسية، كأن تضطر إلى التعامل بالفائدة، أو القيام بإعادة التمويل على المستوى السوق النقدية.

ومن هنا، نستخرج أهم العوامل التي تستلزم إجراء بعض التعديلات القاعدية في القوانين المصرفية والتي نلخصها فيما يلي:

- إن البنك الإسلامي ملزم بفتح حساب لدى البنك المركزي، شأنه شأن البنوك التقليدية، أين تتم مكافئة هذا الحساب على أساس سعر الفائدة، والذي يُعتبر غير مقبول بالنسبة للبنوك الإسلامية. وبغية منح البنوك الإسلامية حق الاستفادة من هذه العوائد بطريقة شرعية، فإن وضع ميكانيزم أو آلية بديلة يعتبر ضروريا؛
- بالرغم من أن البنوك الإسلامية تنشط وتعمل تحت إشراف ورقابة البنك المركزي، إلا أنها لا يمكنها الاستفادة من بعض وظائفه وخدماته، كعدم الاستفادة منه كمقرض أخير في فترات أزمات السيولة، ولا الاستفادة من عمليات السوق المفتوحة التي يديرها البنك المركزي، بسبب سعر الفائدة، مما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة لها، ومنه فمن الضروري وضع إطار خالي من الفائدة من أجل الاستفادة من هذه الخدمات؛
- على هيئات التشريع والإشراف والرقابة، الأخذ بعين الاعتبار دور الهيئة الشرعية، وتحديد نطاق مسؤوليتها، وكذا استقلاليتها بالنسبة للسلطات النقدية والدينية للبلاد؛
- تعاني البنوك الإسلامية من تفاوت في المعاملة الضريبية، فالتشريعات الضريبية تسن إعفاءات على الاستثمار في الأوراق المصدرة من طرف الحكومة، كشهادات الاستثمار وصناديق التوفير تحفيزا منها لجذب المدخرات من القطاع العائلي وقطاع الأعمال، وهو مجال البنوك التقليدية¹ وأما الأنشطة التي تخص البنوك الإسلامية، وهي الأنشطة الاستثمارية، فهي تخضع للضريبة على

¹ محمد صالح حمدي، علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية، الملتقى الدولي السابع "المصارف الإسلامية-واقع وآفاق" يومي: 19-20 أبريل

2005، كلية العلوم الإسلامية - جامعة باتنة، ص:1.

الأرباح التجارية والصناعية، مما يشكل ميزة تفضيلية للبنوك التقليدية على حساب الإسلامية، ومن هنا يجب مراعاة هذه الخصوصية وإعادة النظر فيها؛

- البنوك المركزية تنظر إلى حسابات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية على أنها ودائع بمفهومها الوصفي كما هو الحال في البنوك الأخرى، وفي هذا خلط للمفاهيم، فالودائع هي دين واقع في ذمة البنك، والمودعة لديه من قبل المودعين، وعليه الالتزام بردها في وقت طلبها، فالمودع لا يرتبط بأي شكل باستخدامات البنك لهذه الودائع، ومدى جودة هذا الاستخدام¹، أما بالنسبة للحسابات الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية فهي ليست بودائع*، ولا قروض وإنما هي استثمار أو مضاربة، أودعها صاحبها لدى البنك ليضارب بها وفقا للمبادئ الإسلامية، ولا يوجد ضمان لعائد محدد، وإذا حدثت الخسارة فإنه يتحملها أصحاب الحسابات الاستثمارية^{**}.

وعلى هذا، فعلى البنك المركزي والسلطات النقدية النظر في نسب الاحتياطي والسيولة المقررة بما يتلاءم مع طبيعة المصرف الإسلامي بوصفه مصرفا استثماريا يملك حسابات استثمارية، تختلف طبيعتها عن طبيعة الودائع في البنوك الأخرى.

ثانيا: قيود المعايير المحاسبية

لا تزال البنوك الإسلامية متأخرة في مجال التسيير وإدارة المخاطر، وتجانس المعايير المحاسبية الخاصة بها، ففي أوروبا على سبيل المثال، يمكن للبنوك الإسلامية الناشطة هناك أن تواجه مشاكل عديدة في إدارة المخاطر المتعلقة بالمدينين؛ حيث أنها قد تقوم بجذب عملاء مرفوضين من قبل البنوك التقليدية لعدم توفرهم على ضمانات كافية².

إن كل نشاط مالي يتطلب مبادئ وقواعد محاسبية خاصة به، تضمن له شفافية القوائم المالية والمحاسبية المصدرة، وهنا يواجه تطور السوق البنكي الإسلامي مشكلة تجانس المعايير المحاسبية المطابقة للشريعة الإسلامية، والتي تعتبر غير متجانسة مما يعرضها لمشاكل نقص الشفافية وعدم مصداقية المعلومات.

¹ المرجع السابق، ص: 09.

* لأن الوديعة بالمفهوم الإسلامي، يحتفظ بها المودع دون التصرف فيها، كما أنها ليست قرضا لأن مفهوم القرض يتنافى مع الطبيعة الاستثمارية وأخذ العائد.

** وبالتالي فهي تحمل أحكام المضاربة في فقه الشركات.

² Dhafer Saidane, *La Finance Islamique à l'heure de la mondialisation*, Revue Banque, Paris, 2009, p :123.

ونشير إلى أن صندوق النقد الدولي قد قام بتقديم توصيات للبنوك الإسلامية يطالبها بمطابقة معاييرها المحاسبية والاحترازية مع تنظيمات بازل¹.

وحالياً، فإن معظم البنوك الإسلامية تخضع للمعايير المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة تتلاءم مع نشاط البنوك التقليدية ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات العمليات المصرفية الإسلامية، وتعتبر بعض المعايير منافية للأحكام الشرعية مثل معيار التأجير التملّكي الذي يخلط أحكام البيع مع الإجارة، وأيضاً مشكلة حساباتها الاستثمارية التي يتم معالجتها على أنها حسابات ادخارية عادية في جانب الخصوم، لكنها في الواقع تختلف عن ذلك، فهي حسابات غير مضمونة ذات طبيعة خاصة تستلزم معالجة محاسبية مختلفة تمنح للبنك الإسلامي حرية أكبر في تسييرها، أي تمكينه من اعتبارها شبه أموال الخاصة.

أما فيما يخص صيغة المراجعة، فهي الأخرى لا يمكن معالجتها على أنها قرض تجاري عادي، ذلك لأنها تعتبر عملية شراء وإعادة بيع مقابل تدفق لأصول حقيقية في البنوك الإسلامية، ونظراً لهذه الخصوصيات، فإنه يتوجب على البنوك الإسلامية القيام بتعديلات على نظم وقواعد العمليات المحاسبية والتدقيق والرقابة والنمذجة المعلوماتية، وكذا في طرق حساب مختلف النسب، مثل نسب الاحتياطيات القانونية ونسب السيولة.

كما نجد أيضاً أنّ اختلاف القواعد المحاسبية المطبقة في البنوك الإسلامية، يجعل المقارنة بين ميزانياتها أو حسابات الخسائر والأرباح لديها، تعتبر مهمة جد صعبة وحتى مستحيلة، على عكس البنوك التقليدية أين نجد بأنها تقوم بتقييم المخاطر المرتبطة بالأصول وفق القواعد الاحترازية للجنة "بازل 2" والتي تتم وفق عدة طرق معروفة مثل التتقيط الخارجي أو التتقيط الداخلي، أو حسب نماذج داخلية.

وأخيراً، نخلص إلى أن القواعد المحاسبية التي تنظم البنوك الإسلامية تبقى فوضوية، مؤلدة بذلك مخاطر تشغيلية عالية، ومؤثرة بذلك على مصداقية المعلومات والمعطيات المنشورة، وقد تؤثر على ثقة العملاء بها، وحتى على ملاءة* البنوك الإسلامية.

ولتجنب كل ذلك، وبغية إدماج المالية الإسلامية ضمن المالية العالمية، ظهرت بعض المنظمات المتخصصة مثل منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI" والناشطة حالياً ومقرها البحرين. تتكون هذه المنظمة من هيئة المعايير المحاسبية والمالية والمكلفة بتحضير ونشر وتعديل المعايير

¹ Ibid.

* الملاءة هي قدرة البنك على الوفاء بديونه الطويلة والقصيرة الأجل.

المحاسبية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بهدف تنسيق وتوحيد معايير محاسبية ملائمة للصيرفة الإسلامية.

الفرع الثاني: القيود التشغيلية

تواجه البنوك الإسلامية قيوداً تمس الطبيعة التشغيلية لأنشطتها، ونذكر منها ما يلي:

أولاً: ضعف صيغ التمويل ذات العائد المتغير

من وجهة نظر الاقتصاديين المسلمين، فإن الشيء الذي يجعل صيغة التمويل بالمشاركة ذات جاذبية خاصة (أي تميزها باقتسام الخسائر)، هو الذي قد يجعلها أيضاً غير جذابة من وجهة نظر البنوك والمؤسسات.

1- من وجهة نظر البنوك:

- في صيغ المشاركة أو المضاربة، توجه رؤوس الأموال للتمويل طويل الأجل، مما يجعلها غير سائلة؛
- ترتبط عوائد البنوك الإسلامية بنتائج مختلف المشاريع الممولة والتي تكون في حد ذاتها في حالة عدم تأكد (فيما يخص تحقيق الأرباح) نظراً لطول فترة الاستثمار؛
- إن الصيغ القائمة على المشاركة تُحمّل البنوك الإسلامية مخاطر كبيرة، فزيادة عن تحملها المباشر للمخاطر التجارية للمشاريع الممولة، فهي تواجه أيضاً مشاكل عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي بها إلى الوقوع في مشكلة الاختيار الخاطئ؛
- يتطلب تمويل المشاريع من رأسمال البنك مهارات في مجال التحليل والتقييم التقني والمالي، وكذا وجود نظام تسيير ورقابة فعال، وأيضاً القيام بدراسات الجدوى، والتي تعتبر جدّ مكلفة؛
- الخطر الأخلاقي، وقد أشار الباحث محمد نجاة الله الصديقي، إلى أن الخطر الأخلاقي يكمن في عملية المضاربة التي قد يتصرف الوكيل فيها "صاحب العمل" لغير صالح الأصل "صاحب المال"؛ حيث قد يلجأ الوكيل إلى إخفاء بعض المعلومات بقصد الحصول على ما لا يستحقه من المنافع، ولمعالجة هذا الخطر فقد أكد الباحثون الإسلاميون على الدور الذي يُمكن أن يلعبه الخلق الإسلامي

الرشيّد والتوعية الإسلامية¹، كما أنه أشار إلى أن الخطر الأخلاقي الكامن في عقد المضاربة يُمكن تداركه عن طريق النّظر الدقيق في كل مشروع قبل أن يدخل المصرف الإسلامي في تمويله، وهذا الأمر يحتاج إلى جهاز كُفء لدى المصرف الإسلامي لتقويم المشروعات تقويماً فنياً ودقيقاً، وكحل آخر لهذه المشكلة، فكما هو معلوم في صيغ التمويل بالمشاركة فإن المصرف لا يقبض أي ضمان، لأن المال يكون في يد العامل خاضع للربح والخسارة، ويضيف محمد نجاة الله صديقي بأنه يعتبر مضمونا رده في حالات التعدي والتقصير، وهذا يُمكن أن يكون مدخلاً لطلب ضمان من العامل²، مُبرّراً ذلك باحتمال التعدي وقلة الأمانة، ويرى الباحث أنه يخشى في بلد تُوجد فيه مصارف ربوية وإسلامية، أنّ عدم المطالبة بالضمان من قبل المصارف الإسلامية، قد يجذب إليها الطالبين للتمويل ممّن لا يوثق بسلامة مشروعه ولا ينوي إدارته بأمانة؛

- في حالة فشل المشروع القائم على صيغة المضاربة، فإن البنك الإسلامي يجد صعوبة في استرداد ما تبقى من رأس المال من العميل المماطل، وما زاد في صعوبته هو عدم وجود قانون يحمي رب المال في عقد المضاربة إذا ادّعى العامل الفشل في المشروع الممول، بالرغم من وجود قوانين في جميع الدول تحمي المقرض "البنك التقليدي" وتُعينه على استرداد ما تبقى من ماله، لذا يجب إعادة النظر في هذه القوانين بغية حماية أرباب الأموال؛

- ويرى الباحث محمد نجاة الله صديقي، أن هناك حاجة إلى الحدّ من النفقات الإدارية التي يمكن للعامل أن يحملها للمضاربة ويحسبها ضمن تكلفة المشروع، فتقل بذلك نسبة الربح الموزع على المودعين، ويقترح كحل لهذه المشكلة، إعادة صياغة عقد مضاربة بين المودعين والبنك، بحيث تزيد حصة البنك من الأرباح، لكن يلزم مقابل ذلك بتحميل هذه النفقات غير القابلة للضبط من حصته هو، ويعمل نحو هذا المقترح بنك فيصل الإسلامي السوداني³.

كل هذه العوامل تعتبر قيوداً بالنسبة للبنوك الإسلامية من أجل استعمال الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة، وتدفعها بالتالي إلى التوجه نحو الصيغ التمويلية ذات الهامش المعلوم.

¹ محمد نجاة الله صديقي، مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر، ورقة عمل مقدمة للنقاش حول: استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، 8/6 فيفري 1993، الكويت، ص: 02.

² المرجع السابق، ص: 03.

³ المرجع نفسه، ص: 03.

2- من وجهة نظر المؤسسات:

إن معظم منتجات البنوك الإسلامية تعتبر غير معروفة من طرف المؤسسات، ومنه فإن هذه الأخيرة لا تستوعب خصوصيات وإيجابيات هذه المنتجات نظراً لكونها معتادة بشكل كبير على المنتجات التقليدية، مما يؤدي بها إلى التخوف من طلب التمويل الإسلامي.

يظهر لنا مما سبق أنه وبالرغم من التطور والنجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية عبر العقود الثلاثة الماضية إلا أنها لا تزال تعاني من مشكلة أساسية على مستوى التطبيق تتعلق بالتركيز المستمر على منح تمويلات وفق صيغ "الهامش المعلوم" حتى أصبحت سمة ملازمة لها، وذلك على حساب صيغ التمويل بالمشاركة في الأرباح والخسائر، وهذا ما ينتقده معظم الاقتصاديين ويرون بأنه ابتعاد عن شعار البنوك الإسلامية الذي تبنته عند إنشائها ألا وهو "المشاركة في الأرباح والخسائر" امتثالاً للقاعدة الفقهية "المغرم بالمغرم"¹.

حاول كثير من الاقتصاديين حل هذه المشكلة؛ حيث اتجه بعضهم إلى اقتراح بعض الإجراءات لتشجيع البنوك الإسلامية على التوسع في صيغ المشاركة كما سبق ورأينا "إجراءات خاصة بتخفيض التكاليف"، وهناك من اقترح ترتيبات لدعم هذه العملية كمنح البنوك الإسلامية حوافز ضريبية لاستخدام شركات تدقيق الاستثمارات، ومنح حوافز ضريبية للشركات العاملة في مشاريع دراسات الجدوي وتقويمها وغيرها².

وفي ظل عدم مقدرة البنوك الإسلامية على الاستغناء عن صيغ الهامش المعلوم في الظروف الحالية وذلك لكونها تقدم قدر مرتفع من السيولة لخدمة العملاء مع قدر منخفض من المخاطرة، وفي ظل عدم وجود هيكل مؤسسي ملائم يتضمن إدارة فعالة المخاطر، فإنه في نظر البعض قد لا يكون من المستحسن إجراء زيادة عالية جداً في استخدام صيغ وأساليب محفوفة بالمخاطر "صيغ المشاركة" لصعوبة إدارتها، بل يرون أنه من الأجدر القيام بتطهير ما سموه بـ "شبهات المرابحة" ومحاولة جعلها مرابحة حقيقية تُراعى فيها الشروط المحددة من قبل علماء الشريعة³. إلا أن هذا الرأي يبقى مُقَصِّراً في تناول حلول لتفعيل صيغ المشاركة في الربح والخسارة؛ حيث أننا نرى بأن البنوك الإسلامية بحاجة إلى مقاربة جديدة تجنبها التخلي

¹ محمد بوجلال، تقييم المجهود التنظيري للبنوك الإسلامية والحاجة إلى مقاربة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية وأثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص: 329.

² منور إقبال، أوصاف أحمد، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، ورقة عرضية رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، ص: 54.

³ المرجع السابق، ص: 54.

عن صيغ الهامش المعلوم وتمكنها من استخدام وتطبيق كلا الأسلوبين على الواقع، وهذا ما اقترحه الباحث محمد بوجلال وما نراه أقرب للواقع.

تقوم هذه المقاربة على تقييم ما وصلت إليه الصيرفة الإسلامية من إنجازات ومحاولة تجاوز التحديات خاصة المتعلقة بالتركيز على صيغ الهامش المعلوم على حساب صيغ المشاركة في الأرباح والخسائر، وفي تفسيره لهذا الوضع يقول الباحث بأن البنوك الإسلامية نشأت كمؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة المالية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة، ويشير إلى وجود خلط واضح هنا بين البنك الإسلامي والبنك التجاري "بنك التجزئة"، وإن كان الأمر كذلك فكيف يمكن لبنك التجزئة أن يقوم بتقديم تمويلات طويلة الأجل وفق صيغ المشاركة علما بأنه بنك متخصص في تمويل دورة الاستغلال والتي عادة ما تتطلب تمويلات قصيرة الأجل، وكيف له أن ينتظر نهاية السنة المالية وإعلان نتيجة النشاط وتوزيع الأرباح أو اقتسام الخسائر إذا ما قدم تمويلات بالمشاركة؟ يظهر لنا من هنا رغبة البنوك الإسلامية في تفادي كل هذا الخلط عن طريق استخدامها لصيغ الهامش المعلوم، ولا يرى الباحث ضررا في ذلك؛ حيث لا يعني ذلك إهمال صيغ المشاركة، بل يقترح الباحث أن يتم استخدامها ضمن الدور المنوط بها ألا وهو تمويل المشاريع والاستثمارات طويلة الأجل وذلك بإنشاء مؤسسات مالية غير مصرفية تختص بها والتي سماها "بنوك المشاركة" وهي أقرب إلى بنوك الأعمال أو بنوك الاستثمار، وبهذا التفريق بين البنوك الإسلامية التي تشبه بنوك التجزئة والتي تختص بتقديم تمويلات بصيغ الهامش المعلوم وبين بنوك المشاركة التي تقدم تمويلات طويلة الأجل ممثلة بصيغ المشاركة يكون قد انتقى الخلل¹.

ثانيا: نقص الابتكارات المالية

يمكن تعريف الهندسة المالية على أنها فنّ تطوير أدوات مالية جديدة من أجل إشباع الرغبات فيما يخص الاستحقاقات والمخاطر والعوائد.

تزخر الأسواق المالية والبنكية بأدوات مالية متطورة ومتنوعة، لكن معظمها لا تجيزه الشريعة الإسلامية، وذلك بسبب أنها قائمة على الفائدة والغرر، لذا فمن أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية حاليا هو محاولة ابتكار أدوات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فإلى يومنا هذا، تبقى الأدوات

¹ محمد بوجلال، تقييم المجهود التنظيري للبنوك الإسلامية والحاجة إلى مقاربة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية وأثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية، المرجع السابق، ص: 334.

المالية الإسلامية الموجودة، هي نفسها تلك التي كانت موجودة منذ قرون¹، والتي ظهرت في ذلك الوقت تلبية لحاجيات تلك الفترة.

وحالياً، تجد البنوك الإسلامية نفسها في مواجهة عدة مخاطر يتوجب عليها إدارتها والتحوط منها، وفي غياب الأدوات المناسبة والموافقة للشريعة، قد تلجأ البنوك الإسلامية إلى الأدوات التقليدية مثل: التغطية لأجل لإدارة مخاطر سعر الصرف، أو القيام بإعادة التمويل من السوق النقدي لإدارة مخاطر السيولة... فهذه الأدوات التقليدية حالياً، هي موضوع لمحاولات تكييفها شرعاً، وبالرغم من أنها مصدر إلهام جيد، لكن يرى بعض الباحثين بعدم وجود أي سبب للبقاء محصورين في إطارها. فالحاجة لتجاوز القيود لتحقيق الأهداف الاقتصادية هي التي تدفع المتعاملين للابتكار، كما هو شأن النشاط البشري في سائر أوجه الحياة الإنسانية². وإن هذا التصور للهندسة المالية تحتاجه المصارف الإسلامية أكثر من المصارف التقليدية، فمن الظواهر التي صاحبت نشأة البنوك الإسلامية، ضعف التوازن بين مواردها واستخداماتها في كثير من الحالات³.

ثالثاً: التعليم والتكوين والبحث

تجد البنوك الإسلامية صعوبات على عدة مستويات (الهيكل، والقدرة، والبيئة، والمستخدمين...) من أجل تحقيق أهدافها⁴، تحتاج البنوك الإسلامية في بداية طريقها وكذا من أجل تطوير نشاطها إلى مستخدمين مؤهلين وأكفاء باستطاعتهم استيعاب تطبيقات الصيرفة الإسلامية، وضمان تسيير فعال للمشاريع بالتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا ما يغيب على البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر.

¹ Cerbah Dehbia, Op.cit, p:56.

² فؤاد محمد محيسن، المصارف الإسلامية، الواقع والتطلعات، بحث مقدم للمؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سوريا تحت شعار: آفاق الصيرفة الإسلامية، ص: 03.

³ أنظر حسين حامد حسان، الأدوات المالية الإسلامية - مجمع الفقه الإسلامي - الدورة السادسة، العدد السادس، ص.ص: 1415-1442.

⁴ Estelle Brack, les défis soulevés par le développement de la banque islamique, Revue Banque, N° 696, Novembre, 2007

ويشير الكثير من الباحثين إلى أنَّ النقص في رأس المال البشري يعتبر أحد أهم العوائق لتطوير المالية الإسلامية¹، كما يشير آخرون إلى أنَّ عدد المختصين في الشريعة يبقى محدوداً؛ حيث يمكن إحصاء 100 خبير من أجل 300 مؤسسة مالية إسلامية عبر العالم².

ومن المفترض أنَّ يتم التوظيف في البنوك الإسلامية للإطارات والمستخدمين المؤهلين على أساس التحكم في التقنيات البنكية ومعرفة فقه العقود الإسلامية، لكن ليس هذا هو الحال حالياً، حيث أنَّ معظم موظفي ومستخدمي البنوك الإسلامية تلقوا تكويناً في مجال المالية والبنوك التقليدية، ولم يستفيدوا من أي تكوين في مجال الصيرفة الإسلامية. وحتى مُسيّري هذه البنوك، لم يتلقوا بدورهم تكويناً جيداً فيما يخص التمويل الإسلامي، أي أنَّ هناك نقصاً حقيقياً في المسيرين المختصين في كلا المجالين، الفقه الإسلامي والتقنيات البنكية المعاصرة، وهذا ما يؤثر مباشرة على تسيير العمليات البنكية الإسلامية وعلى تطبيقها وتطويرها كونه يمثل عائقاً لتطور السوق المصرفية الإسلامية، وما يلاحظ في الميدان هو قلة المجهودات في سبيل إزالة هذا العائق³.

ففي ميدان التعليم، نلاحظ أنَّ هناك عدد قليل من الجامعات التي وضعت برامج مناسبة لهذا المجال، وقد نجدها في دول الخليج، ماليزيا، مصر، باكستان، وهي قليلة في أوروبا؛ إذ تعتبر تجربة فرنسا من أحدث التجارب، حيث كانت جامعة ستراسبورغ، سبّاقة في هذا المجال*.

أما فيما يخص ميدان البحث، فالبنوك الإسلامية لا تُخصّص أموالاً طائلة من أجل تمويل قسم البحث، هذا الأخير الذي يمثل مستقبل الصيرفة الإسلامية، فما يحدث هو أنَّ البنوك الإسلامية تنشط وتتواجد في بيئة جد متطورة، تتميز بحدّة المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية والبنكية، أين يسعى كل بنك إلى تقديم أكبر قدر من المنتجات البنكية التي تستجيب لرغبات أكبر عدد من الأعوان الاقتصاديين.

ومنه، فإنَّ مقدرة البنوك الإسلامية على الاستمرارية والتطور، ترتبط بمدى قدرتها على الاستجابة لرغبات الأعوان الاقتصاديين المسلمين، وحتى غير المسلمين. وما يمكن قوله هو أنَّ نقص التكوين وقلة البحث، يمثلان عائقاً حقيقياً في وجه تطور العمل المصرفي الإسلامي.

¹ Elyès Jouini et Olivier Pastré, **Enjeux et Opportunités du développement de la finance islamique pour la place de Paris**, "dix propositions pour collecter 100 milliards d'euros", Rapport Paris-Europlace, novembre 2008.

² ibid

³ Cerbah Dehbia, **Op.cit**, p:56.

* فقد قامت الجامعة بافتتاح مسار للمالية الإسلامية في جانفي 2009 ولا يزال مستمرا إلى يومنا هذا.

وكخلاصة، نستطيع القول بأن التطور السريع للبنوك الإسلامية، أدخلها في نشاطات غير معروفة بالنسبة لها، وفي بيئة مختلفة تحكمها قواعد تمثل معظمها قيوداً أمام تطورها.

الفرع الثالث: قيود أخرى

أولاً: قيود البيئة الخارجية

وتسمى أيضاً بالتحديات الخارجية، ويقصد بها البيئة التي تنشط فيها البنوك الإسلامية، والتحديات المقصود تحديداً هو قيود العمل في بيئة مصرفية تقليدية، حيث تعتبر هذه الأخيرة بيئة ذات أنظمة وأعراف وقوانين مختلفة عن مبادئ عمل البنوك الإسلامية.

تتميز المالية الإسلامية في ظل هذه البيئة بصغر حجمها مقارنة بالصناعة المالية التقليدية، فالبنوك الإسلامية تجد نفسها في منافسة مع المصارف التقليدية العربية والأجنبية. وإذا ما تحدثنا عن الإمكانيات المالية للبنوك الإسلامية، وحجمها مقارنة بالبنوك التقليدية، فقد أقر باحث فرنسي بأن المالية الإسلامية هي جزء من المالية الدولية، والتي عرفت نمواً سريعاً جزاء استفادتها من تطور أسعار البترول¹.

وفي نفس التقرير، أقر من جهته أنور حسون بأنه قد توجهت البنوك الإسلامية منذ التسعينيات إلى العملاء الخواص، وهذا جراء استفادتها من فائض السيولة لدول الخليج، المرتبطة بأسعار البترول، وكذا تقويتها بعد حوادث 11 سبتمبر²، لذا فإن المالية الإسلامية قد ارتبطت في تلك الفترة بتطور أسعار البترول، وأي تقلبات في أسعار البرميل كان من شأنها أن تضعفها³، كما أن هذه المالية لم تكن منتشرة بكثرة جغرافياً؛ حيث أنها تركزت في دول الخليج وماليزيا، أما حالياً فتجدر الإشارة إلى أنه بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، أثبتت المصارف الإسلامية مكانتها وكفاءتها في إدارة الأصول المالية وتمويل العمليات الحقيقية التي تدفع بعجلة الاقتصاد الحقيقي بعيداً عن العمليات المالية النقدية البحتة، في الوقت الذي ظهر جلياً مدى هشاشة النظام المالي الدولي، مما جعل من الصيرفة الإسلامية محل اهتمام عالمي أدى بالعديد من الدول لإعادة النظر فيها (كفرنسا، واليابان،...) ⁴.

¹ Rapport établi par Jean. Arthuis sur la Finance Islamique, N° 329, 14 Mai 2008, <http://www.senat.fr/rap/r.r.>

² Anouar Hassoun, vice-président-sénior crédit officier chez Moody's, journal les Afriques, 16 mars 2008.

³ Dhafer Saïdane, **Op.cit**, p :120.

⁴ تيسير رضوان الصمادي، التحديات والمنافسة في الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات الإسلامية في سوريا 1-2 حزيران، 2009.

ولا يمكن الإنكار بأن البنوك الإسلامية تعتبر ذات حجم متواضع مقارنة بالبنوك التقليدية، فإذا قارنا الحجم المتوسط لأصول أكبر عشرة بنوك تقليدية، مع متوسط أصول أكبر عشرة بنوك إسلامية، فسنجد أن متوسط الميزانية لهذه البنوك الإسلامية يقدر بحوالي 15 مليارات دولار، في حين أنه يقدر في البنوك التقليدية بـ 2400 مليار دولار*، كل هذا يجعل البنوك الإسلامية ضعيفة أمام موجة التطور الحاصل في البنوك التقليدية والبيئة المحيطة بها.

كما أن سيطرة الدوائج الجارية في ميزانية البنوك الإسلامية ووجود إمكانيات وموارد مالية غير مُستغلة تمثل بدون شك قيوداً تُخفّض من نشاطها، وهذه الوضعية من شأنها كبح الوساطة وتأخير تطور المصارف الإسلامية، ومنه فمن الضروري إعادة هيكلة هذه البنوك لتطوير حجمها لتتماشى مع السوق العالمي، فعمليات الاندماج والامتصاص تعتبر ضرورية لهذه الصناعة في نظر البعض، وذلك من أجل خلق بنوك إسلامية عالمية، قادرة على مواجهة عوائق البيئة الخارجية، والتحكم فيها وفرض مكانتها أمام أكبر المؤسسات والمصارف العالمية.

ثانياً: قيود حول الرقابة الشرعية

يعتبر الإشراف والرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية ذا أهمية بالغة؛ كونها تحرص على أن تكون كل أعمال وممارسات البنوك الإسلامية على ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن أجل اجتتاب التحايلات في التعاملات، ولتصحيح المسار وكسب ثقة الناس، وُجدت هيئات الرقابة الشرعية في أكثرية البنوك الإسلامية، فقد أصبح كل بنك إسلامي تقريباً يتكون من هيئة شرعية خاصة به، تقوم بمراقبة مدى شرعية معاملاته وصحة منتجاته البنكية الإسلامية، وعادة ما تكون أعمال هذه اللجنة على شكل ورشات منتظمة، أين تعرض فيها مختلف المنتجات البنكية المقترحة ليتم مناقشة مشروعيتها.

تتكون هذه اللجنة من مجموعتين: مجموعة من علماء الفقه، ومجموعة من مختصين في الاقتصاد والمالية، أين يلاحظ أن التفاعل بينهما قد لا يكون مُتميزاً، فلكل منهما تكوين مختلف عن الآخر، ولكل منهما لغة تقنية مختلفة عن الآخر، مما يجعل عملية التواصل بينهما صعبة وتستلزم جهداً خاصاً، وقد

* Calculs effectués à partir de bankscope sur 2006 et 2007, pour les détails des calculs, Cf. le paragraphe C) un marché rentable.

يصلان إلى حالة الخلاف حول بعض القضايا والفتاوى، كما وأن هذه الهيئات تفتقد إلى جهة تنسيق بينها لتسعى إلى رفع الخلاف في أمور تعم الجميع.

وبالرغم من الدور الكبير الذي تقوم به هذه الهيئة من الناحية النظرية، إلا أنه في الواقع لا تزال أعمال هذه الهيئات وموقف إدارة البنوك منها مُحاطة بشيء من الغموض¹.

وما يجدر الإشارة إليه أيضا هو أنه بالرغم من وجود هذه الهيئات الإشرافية والرقابية الشرعية، إلا أنها لم تكن كافية لتجنب الفضائح مثل تلك التي وقعت في مصر في التسعينيات، أين قام مجموعة من الصحفيين بتوجيه أصابع الاتهام إلى الفقهاء على أساس "إصدار فتاوى تخدم مصالح البنوك التي يعملون لصالحها، حيث كانت موجهة لتغطية العمليات المشكوك في شرعيتها، وهذا بمقابل أجور مغرية"².

وفي هذا الإطار يجب أن يحدد القانون مسؤوليات المراقبين الشرعيين، فيجب أن يتمتعوا بقدر من الاستقلالية عن كل الضغوطات. كما يجب أن يتمتعوا بمجموعة من المبادئ الأخلاقية والمهنية.

كما اقترح الباحث محمد نجاة الله صديقي في هذا الصدد، إيجاد معايير موحدة لعمل الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية من حيث التعيين والفصل والتعويضات، وحق الإطلاع والتفتيش، وحق الإعلان ونشر القرار والزاميته.

ثالثا: قيود تأثيرات الرقابة النقدية

يتولّى البنك المركزي الرقابة والإشراف على سائر البنوك، وهو يستخدم في ذلك أدوات وآليات رقابية تخدم سياسته النقدية وفقا لمبادئ وأسس النظام المصرفي التقليدي، وباعتبار أن البنوك الإسلامية تعد جزءا من النظام المالي ككل والجهاز المصرفي بصفة خاصة، فهي بذلك تكون خاضعة لرقابة البنك المركزي، وإن هذا الأخير يُطبّق عليها نفس الآليات والأدوات التي يطبقها على البنوك التقليدية إلا في حال ما إذا تمت أسلمة النظام المالي ككل كما هو الحال في بعض الدول كالسودان وإيران، أو في حالة سن قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية، وسنأتي بتفصيل هذه النقاط في المبحث الموالي.

¹ محمد نجاة الله صديقي، المرجع السابق، ص: 04.

² M Galloux, *Environnement juridico politique et performance financière des banques islamiques*, Ed, AUPELEF-UREE, Paris, 1993, p :473.

رابعاً: تحديات المنافسة

تواجه البنوك الإسلامية حالياً عدة تحديات، ويعتبر عامل المنافسة إحداها، فإذا كانت الأرقام المسجلة حول نمو الصناعة المالية الإسلامية في تزايد مستمر فإن هذا الأمر يحمل في فحواه إنذاراً للبنوك الإسلامية على ضرورة الرفع من كفاءتها وتطوير أساليب تعاملها مع عملائها وذلك نظراً لعامل المنافسة من قبل البنوك التقليدية. ففي الوقت الذي تطورت فيه البنوك الإسلامية وفي ظل اقتناع العديد من الاقتصاديين المحليين والغربيين بنجاحها، قامت العديد من كبريات البنوك العالمية بفتح شبائيك ونوافذ للخدمات المصرفية الإسلامية؛ حيث استطاعت هذه الأخيرة جلب حوالي 200 مليار دولار وأصبحت تشكل بذلك منافساً قوياً للبنوك الإسلامية¹.

خامساً: تحديات العولمة

لا تنحصر تحديات المنافسة بالنسبة للبنوك الإسلامية في منافسة البنوك التقليدية لها، بل تتعداها إلى أبعد من ذلك، فالنشأة الحديثة نسبياً للبنوك الإسلامية جعلتها في مواجهة مع تحديات ظاهرة التدويل والتحرير المالي ابتداء من الثمانينات إلى وقتنا الحالي.

إن تطور البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية جعلها تتأثر (إيجاباً وسلباً) بكل أبعادها، والتي يمكن حصرها في العناصر الخمسة التالية: اللاموساطة (Désintermediation) المالية، واللامنظمة (Déréglementation)، واللاحواجز (Décloisonnement)، عدم تدخل الدولة (Désengagement de l'État)، اللامادية (Dématisation) الأسواق²، كل هذه العوامل تجعلها في منافسة متعددة الأطراف والأبعاد، فتمكنها من جهة من حشد المزيد من الإيداعات خاصة مع تزايد أعداد المسلمين عبر العالم، وكذا فتح المزيد من الشبائيك والفروع الإسلامية لخدمة المسلمين وغير المسلمين، وتمكنها كذلك من تنويع محافظها الاستثمارية مما يقلل من المخاطرة خاصة في صيغ المشاركة³، ومن جهة أخرى، ولكي تتمكن البنوك الإسلامية من مواجهة المنافسة والاستفادة من العولمة فإنه يتعين عليها المحافظة على استقرارها وتحسين نوعية خدماتها لكسب ثقة متعاملها. ولكن ونظراً لصغر حجم البنوك الإسلامية مقارنة بالكيانات المالية الكبرى، فإنه من الصعب الحديث عن استفادتها من العولمة وعن قدرتها على منافسة تلك البنوك،

¹ محمد بوجلل، المرجع السابق، ص: 332.

² Christian BIALÈS, L'Intermédiation Financière, sur le site : www.christian-biales.net.

³ منور إقبال، أوصاف أحمد، طارق الله خان، المرجع السابق، ص: 62.

لذلك يرى العديد من الاقتصاديين أن الحل يكمن في ضرورة قيام البنوك الإسلامية بعمليات الاندماج لتقوية مراكزها المالية وزيادة تنافسيتها.

المطلب الثاني:

المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك والمؤسسات المالية إلى عدة مخاطر يصعب تجنبها كونها تمثل جزءا من عملياتها. وتواجه البنوك الإسلامية مخاطر مشتركة مع البنوك التقليدية نابعة من طبيعة الممارسة المصرفية بالإضافة إلى مخاطر أخرى خاصة بطبيعة عملها، وباعتبارها حديثة النشأة فإنها تجد صعوبة في إدارة هذه المخاطر نظرا لنقص في الخبرة ونقص كفاءة نظام الرقابة الذي يساعد في تحديد وتقدير المخاطر ومعالجتها. وبالرغم من كثرة الدراسات التي تتناول الصناعة المالية الإسلامية، إلا أن الجانب المتعلق بإدارة المخاطر يفتقر إلى دراسات علمية دقيقة ومنهجية، والتي بواسطتها يمكن تأكيد أو نفي الاعتقاد السائد بأن صيغ التمويل الإسلامي أعلى مخاطرة من الإقراض بفائدة.

الفرع الأول: أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية بصفة عامة

تعريف المخاطر: هي احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه. وقد تشير إلى الوضع الذي فيه احتمالان كلاهما قابل للوقوع¹. ويمكن تقسيم المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية بصفة عامة حسب 'Gleason' إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية².

- **المخاطر المالية:** تقسم بدورها إلى مخاطر السوق 'أهمها مخاطر سعر الفائدة' ومخاطر الائتمان؛

¹ محمد علي قري، المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي، دراسة فقهية اقتصادية، من الموقع الإلكتروني محمد علي قري 2002:

www.elgari.com

² Tariqullah Khan, Habib Ahmed, **La Gestion Des Risques, Analyse de Certains Aspects Liés à l'Industrie de la Finance Islamique**, Document Occasionnel n°5, banque islamique de développement, institut islamique de recherche et de formation, Djeddah, ARABIE SAOUDITE, 2002, p : 29.

- **المخاطر غير المالية:** تقسم إلى المخاطر التشغيلية، والمخاطر التنظيمية " Risque de régulation"، والمخاطر القانونية "Risques d'ordre juridique".

وتعتبر هذه المخاطر مشتركة بين جميع المؤسسات المالية ومنها المصارف الإسلامية، ولكن ونظرا للطبيعة المميزة لهذه الأخيرة، فإنها تتفرد بمجموعة من المخاطر الخاصة بها. ولكي يتم فهمها لا بد من التطرق إلى طبيعة هذه المؤسسات في النقاط التالية:

- تقدم البنوك الإسلامية خدمات مالية تتوافق مع الشريعة خاصة فيما يخص تحريم الربا؛
- علاقة البنك الإسلامي مع زبائنه قائمة على عقود "ودائع استثمارية" والتي لا يضمن فيها البنك رأس المال ولا مكافأته، على عكس البنك التجاري الذي تحكمه علاقة "قرض" مع زبائنه الذين لا يتحملون معه أية مخاطر؛
- إن استخدام صيغ التمويل الإسلامي "المشاركة" يغير من طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية؛ حيث أن عوائد الودائع الادخارية و/أو الاستثمارية ليست محددة مسبقا، وبما أنه يتم مكافأة المودعين وفق قاعدة الغنم بالغرم فلا بد عليهم من تحمل نصيبهم من المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك، مما يؤدي إلى عرض أنواع جديدة من المخاطر.

الفرع الثاني: المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية بصفة خاصة

1- مخاطر الائتمان أو الجهة المقابلة

ترتبط مخاطر الائتمان بالعجز عن السداد، ويحدث عندما يقوم إحدى الطرفان بتسييق الأموال "عقد السلم، الاستصناع"، أو بتسليم السلعة "عقد المrabحة" قبل تلقي الطرف الآخر لأمواله، ويصبح بذلك عرضة لمخاطر محتملة.

كما تظهر مخاطر الائتمان في حالة التمويل بصيغ المشاركة عند تخلف الشريك عن سداد نصيب المصرف عند حلول أجله، وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة عدم تماثل المعلومات المرتبطة بعدم معرفة البنك بالأرباح الحقيقية المحققة من طرف المؤسسة "الشريك". أما فيما يخص عقد "المضاربة" فيأخذ هذا الخطر شكل "خطر الجهة المقابلة الناتج عن الأداء السيء للشريك"¹.

¹ Tariqullah Khan, Habib Ahmed, *ibid*, p:58

2- مخاطر السعر المرجعي

كون البنوك الإسلامية لا تتعامل بآلية سعر الفائدة، فإنه يتبادر لأذهاننا بأنها محصنة من مخاطر السوق المرتبطة بتغير سعر الفائدة، لكن عند تغير هذا الأخيرة فإنه يجعل من أرباح البنوك الإسلامية عرضة لبعض المخاطر نتيجة استخدامها لسعر مرجعي لتحديد أسعار منتجاتها يكون مطابقاً لمؤشر اليور، وعند تغير هذا الأخير فإن معدلات الهامش المعلوم لا يمكن تعديلها لأنها ثابتة طوال فترة العقد، وعليه فإنه يتوجب على البنك الإسلامي مواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة.

3- مخاطر السيولة

تعني عدم توفر السيولة الكافية للبنوك الإسلامية للوفاء بالتزاماتها اتجاه المودعين أو المستثمرين، وهي تكون أكثر وقعا عليها لأنها لا تستطيع الاقتراض بفائدة من السوق النقدية لأنه محرم شرعا، ولا الاستفادة من البنك المركزي كمقرض أخير، كما أنه يصعب عليها بيع الديون وذلك لأن الشريعة لا تجيز بيع الدين خارج قيمته الاسمية فلا تتمكن بالتالي من الحصول على السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها ولمواجهة طلبات التمويل العادية¹.

4- المخاطر التشغيلية

بما أن البنوك الإسلامية تعد حديثة النشأة نسبيا، فإنها معرضة لمخاطر تشغيلية متأنية أساسا من نقص الموارد البشرية الكفؤة القادرة على تسيير المعاملات المالية الإسلامية، إضافة إلى الأخطاء المرتكبة من طرف الموظفين سواء في أداء الأعمال أو في كيفية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية أو في عدم أمانة الموظفين "سرقة، اختلاس،..."، كما تجدر الإشارة إلى أن برامج الإعلام الآلي المستخدمة لا تعد ملائمة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية وذلك لأنها صممت من أجل البنوك التقليدية مما يستدعي تعديلها أو تغييرها.

5- المخاطر القانونية

تعتبر العقود المالية الخاصة بالبنوك الإسلامية ذات طابع خاص، مما يجعلها تواجه مخاطر في جانب توثيق هذه العقود وتطبيقها، بالإضافة إلى إشكالية عدم وجود نمط موحد لها. وفي ظل غياب إطار قانوني

¹ شابرا محمد عمر، خان طارق الله، الرقابة والإشراف على البنوك الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 03، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000، ص: 08.

موجه لحل المشاكل المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة المخاطر القانونية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية.

6- مخاطر السحوبات غير المتوقعة

قد يلجأ بعض المودعين في حالة تحقيق خسارة أو عوائد متغيرة لسحب أموالهم من ذلك البنك لتحصلهم على إيرادات منخفضة مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى¹.

7- مخاطر استثمارية

إن معدل العائد المتغير على الودائع الادخارية والاستثمارية قد يترجم من طرف المودعين على أنه ناتج عن إهمال وسوء تسيير البنك لأموالهم، مما قد يدفعهم إلى سحب أموالهم تدريجياً من ذلك البنك، وعلى البنك أن يتحمل المسؤولية عن تلك الخسائر.

8- المخاطر التجارية المنقولة

وهي أن يلجأ البنك الإسلامي بسبب المنافسة التجارية بين مختلف المؤسسات المالية وضغوطات البيئة الخارجية إلى رفع معدل العائد بنسبة أعلى من المعدل المتعاقد عليه، وهي بذلك تُحوّل المخاطر المرتبطة بالودائع إلى المساهمين الذين يتنازلون عن جزء من أرباحهم لمكافأة المودعين من أجل تقادي قيامهم بسحب وداائعهم.

المطلب الثالث:

الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي وكيفية إدارتها

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر

هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حوادثه، والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وتتمثل العناصر الأساسية لإدارة المخاطر في تحديد "Identification"، قياس "Mesure"، رقابة "Contrôle"، وإدارة "Gestion" الحالات المختلفة للمخاطر، ولا يتم تطبيق هذا بفعالية إلا بواسطة نظام شامل ومتكامل لكل هذه العناصر، هذا الأخير لا بد بأن يكون موسعاً، وأن يمتد إلى جميع الإدارات والأقسام في المؤسسة وذلك من أجل تعزيز

¹ Tariqullah Khan, Habib Ahmed, *ibid*, p:60.

ونشر ثقافة إدارة المخاطر. وعلى كل مؤسسة أن تتبنى نظاما لإدارة المخاطر يتوافق مع طبيعة أنشطتها، وحجمها، ودرجة تطورها¹.

ويتطلب وجود نظام فعال لإدارة المخاطر العناصر الثلاث التالية:

- تهيئة البيئة والسياسات والإجراءات المناسبة لإدارة المخاطر؛
- تبني طريقة مناسبة لقياس المخاطر؛
- أنظمة فعالة للرقابة الداخلية.

الفرع الثاني: بعض المخاطر المرتبطة ببعض صيغ التمويل الإسلامي

أولاً: مخاطر التمويل بالمربحة

تعتبر صيغة التمويل بالمربحة من أكثر الصيغ استخداماً و شيوعاً حيث يصل معدل استخدامها في بعض البنوك الإسلامية إلى 90%، ويرى بعض الباحثين والفقهاء بأن هذا التمويل شبيه بالتمويل بالفائدة، هذا الاختلاف في وجهات النظر قد يكون مصدراً لخطر ناجم عن غياب إطار قانوني دقيق وموحد متفق عليه؛ حيث تتعامل بعض البنوك الإسلامية بالوعد بالشراء على أنه التزام بالشراء وهو صحيح في نظر بعض الفقهاء، والبعض الآخر يرى بأنه يمكن للزبون إلغاء العقد حتى وإن أعطى أمر بالشراء ودفع عمولة عليه، وفي هذه الحالة (النكول عن الوعد) يلجأ البنك الإسلامي إلى بيع السلعة إلى طرف ثالث بسعر بيع قد يكون أقل من سعر الشراء (مخاطر السوق)، ويتم الحد من مخاطر السوق عن طريق هامش الجدية الذي يحق للبنك الحصول عليه للتعويض عن الضرر. أمر آخر متعلق بمخاطر التمويل بالبيع وهو في حالة عدم احترام الجهة المقابلة للأجل المحددة للتسديد، وذلك لأن البنوك الإسلامية لا تأخذ بمعيار الزيادة في سعر البيع في حالة التأخر عن السداد مما قد يسبب خسائر للبنك (مخاطر ائتمانية)، ويمكن للبنك الإسلامي الحد من هذه الأخيرة بعدة طرق أهمها: تكوين احتياطات خسائر الديون، أخذ الضمانات (الرهن)، استخدام التأمين التكافلي، وغيرها.

¹ Tariqullah Khan, Habib Ahmed, *ibid*, p:31.

ثانيا: مخاطر التمويل بالسلم والاستصناع

تتمثل مخاطر التمويل بالسلم في نوعين من المخاطر، الأول عند عدم تسليم الطرف الآخر السلعة في الوقت المحدد، مما قد يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة في السوق، وبالتالي فإن عقد السلم يخضع هنا لمخاطر الجهة المقابلة، والثاني عند تسليم السلعة بغير المواصفات المتوافق عليها، وباعتبار أن عقد السلم لا يتم تداوله في الأسواق المنظمة، بل هو اتفاق بين طرفين على تسليم سلع عينية في مدة محددة وتحويل ملكيتها أين يتحمل البنك تكاليف التخزين ومخاطر الأسعار¹.

ويتعرض عقد الاستصناع إلى عدد من مخاطر الجهة المقابلة والتي تشبه مثيلتها في عقد السلم، إلا أن الاختلاف يكمن في كون السلعة موضوع العقد في حالة السلم تكون غالبا من السلع الزراعية وهي عادة ما تكون معرضة للظواهر الطبيعية، أما في عقد الاستصناع، فإن السلعة تكون تحت سيطرة الزبون وأقل تعرضا للظواهر الطبيعية².

وعندما يقوم البنك باستخدام عقد استصناع موازي لشراء سلعة مكتملة من طرف آخر، فإنه يخفض بذلك من مخاطر الأسعار المتعلقة بالمواد المستخدمة، وقد يحدث في بعض الحالات أن يتخلف الطرف الآخر عن تسليم السلعة في الوقت المحدد أو بالمواصفات المطلوبة، مما يعرض البنك لخسائر محتملة ويكون ملزما بتوفير السلعة من مكان آخر.

ثالثا: مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة

تعتبر كلا من صيغة المشاركة والمضاربة من أقل صيغ التمويل استخداما نظرا للمخاطر الأخلاقية والائتمانية العالية المرتبطة بها، ويمكن تلخيص أسباب ذلك في النقاط التالية³:

- عدم وجود ضمانات كافية خاصة الضمانات الأخلاقية للزبائن؛
- ضعف خبرة وكفاءة البنوك الإسلامية في تقييم المشاريع الاستثمارية المراد تقييمها؛

¹ عائشة الشراوي المالقي، المرجع السابق، ص: 59.

² الأخضر لقيطي، حمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة ميدانية-، ملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، منشور في الأنترنت.

³ بوعظم كمال، شوقي بورقية، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية، ملتقى الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 5-6 ماي، 2009، ص: 06.

- عدم توافق الآجال؛ حيث أنه يغلب الحسابات المصرفية الإسلامية الحسابات الجارية قصيرة الأجل والتي لا يمكن أن توجه لتمويل مشاريع طويلة الأجل، مما يعرض البنك إلى مخاطر عدم التوازن المالي.

ويعني الخطر الأخلاقي أن يتصرف الوكيل (صاحب المشروع الممول من طرف البنك الإسلامي) في غير صالح الأصيل، أو أن يلجأ الوكيل إلى إخفاء بعض المعلومات عن البنك الإسلامي بقصد الحصول على ما يستحقه من المنافع¹.

وإذا ما أراد البنك التقليل من هذه المخاطر فإنه يتعين عليه الإعداد والتخطيط الجيدين للمشروعات التي يرغب في تمويلها، وحسن اختيار الشريك وفق معايير معينة (الملاءة المالية، إدراك لطبيعة المخاطر)، ومحاولة الحد من التكاليف الإدارية.

أما فيما يخص المخاطر الأخلاقية فيمكن معالجتها باتّباع الخلق الإسلامي الرشيد والتوعية به وترسيخ التقاليد الحسنة في المجتمع الإسلامي². وعلى البنك الإسلامي أن يقوم أيضا بالتدقيق في كل مشروع قبل تقديم التمويل، ويحتاج ذلك إلى جهاز كفاء لدى البنك الإسلامي لتقويم المشروعات تقويماً فنياً³. كما يتعين عليه مراقبة حسن سير المشروع، كما يمكن له اللجوء إلى مدقق خارجي.

¹ خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، من الموقع الإلكتروني <http://conference.qfis.edu.qa/app/media/356>.

² محمد نجاة الله صديقي، مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر، بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، سو سلسلة أبحاث مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز (6)، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط1، 2003، ص: 252.

³ المرجع السابق، ص: 340.

خلاصة الفصل الأول

تم استنتاج مجموعة من النتائج من خلال تطرقنا إلى الفصل الأول، نلخصها في النقاط التالية:

- يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ الغنم بالغرم، أي المشاركة في الربح والخسارة، هذا المبدأ يقضي بأن الطرف الذي يبحث عن تحقيق الربح سواء كان مستثمرا أو بنكاً أو مودعا، فعليه أن يتقبل تشارك الخسارة إن وجدت مع الطرف الآخر حسب النسب المتفق عليها مسبقاً؛
- للبنوك الإسلامية عدة وظائف تهدف من خلالها بالدرجة الأولى إلى خدمة المجتمع الإسلامي ودعم اقتصادياته؛
- لقد تطور التمويل الإسلامي بشكل كبير على مر السنين ليصبح بذلك جزءاً من النظام المالي الدولي؛ حيث سجلت زيادة في قيمة الأصول المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم من 150 مليار دولار أمريكي في منتصف 1990، إلى حوالي 1.6 تريليون دولار في نهاية عام 2012؛
- وتوالى ظهور المؤسسات المالية الإسلامية بأنواعها، وكذا المؤسسات الداعمة للصيرفة الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية وغير الإسلامية، خاصة في ظل العولمة والانفتاح في المجال المالي التي جعلت من الخدمات المالية الإسلامية جزءاً من النظام المصرفي والمالي العالمي؛
- بالرغم من النمو الهائل للتمويل الإسلامي في السنوات القليلة الماضية، إلا أنه لا يزال يمثل حصة صغيرة نسبياً من التمويل العالمي ويرتكز في مناطق معينة من العالم لا سيما في الشرق الأوسط والشرق الأقصى لآسيا؛
- تواصل المصرفية الإسلامية السيطرة على صناعة التمويل الإسلامي ككل، فهي تعتبر أكبر قطاع فرعي للقطاع المالي وهي تمثل بذلك 80% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية؛
- بالرغم من أن التمويل الإسلامي في أوروبا يعتبر في مرحلة جنينية إلى حد ما، إلا أنه يوجد عدد من العوامل تميل إلى زيادة تطويره والتي من أهمها تزايد عدد السكان المسلمين في أوروبا، وكذا الحوافز الحكومية والإجراءات المتخذة لتهيئة بيئة ملائمة لتطوير صناعة التمويل

الإسلامي، ولعل من أهم الأسباب أيضا هو زيادة التركيز على حلول مالية بديلة في أعقاب الأزمة المالية الأوربية (والتمويل الإسلامي أحد تلك الحلول)؛

- أصبحت المؤسسات المالية التقليدية تدرك وبشكل متزايد قيمة أساليب التمويل الإسلامي، وبدأت بدمجها فعليا في نشاطاتها القائمة أو عن طريق فتح نوافذ أو فروع إسلامية منفصلة، إضافة إلى رغبتها الكبيرة في جذب واستقطاب السيولة من الأسواق الناشئة؛

- إن طبيعة عمل البنوك الإسلامية والتي تقتضي عدم التعامل بنظام الفائدة أخذا وعطاء، جعلت من تطور الصيرفة الإسلامية عرضة لعدة تحديات، فالى جانب البنوك الإسلامية التي تعمل في ظل بيئة مصرفية تم أسلمتها، والبنوك الإسلامية التي تعمل في بيئة تُراعى فيها طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، فإن باقي البنوك الإسلامية والتي تمثل النسبة الأكبر تعمل في ظل بيئة مصرفية تحكمها تشريعات وتنظيمات لا تتوافق في معظمها مع طبيعتها وخصوصياتها كونها تقوم على نظام الفائدة، والتي تجد نفسها مجبرة على الخضوع إليها، مما جعل من هذه الأنظمة والقوانين المصرفية التقليدية قيودا بالنسبة لها؛

- إن البنوك الإسلامية بحاجة إلى مقاربة جديدة تجنبها التخلي عن صيغ الهامش المعلوم وتمكنها من تطهير ما يسمى بـ "شبهات المراجعة" ومحاولة جعلها مربحة حقيقية تُراعى فيها الشروط المحددة من قبل علماء الشريعة، وبالتالي استخدام وتطبيق كلا من صيغ المراجعة والمشاركة في الربح والخسارة؛

- باعتبار أن أي نظام له متطلباته المؤسسية فإن هذا ينطبق على النظام المالي الإسلامي الذي يحتاج إلى مؤسسات داعمة له كما هو الحال بالنسبة للنظام المالي التقليدي، ولعل بناء كيان مؤسسي سليم يعتبر أكبر تحدي يواجه التمويل الإسلامي ويتطلب الكثير من الجهد والبحث؛

- إن كل نشاط مالي يتطلب مبادئ وقواعد محاسبية خاصة به، تضمن له شفافية القوائم المالية والمحاسبية المصدرة، وهنا يواجه تطور السوق البنكي الإسلامي مشكلة تجانس المعايير المحاسبية المطابقة للشريعة الإسلامية، والتي تعتبر غير متجانسة مما يعرضها لمشاكل نقص الشفافية وعدم مصداقية المعلومات؛

- تبقى القواعد المحاسبية التي تنظم البنوك الإسلامية فوضوية، مُولدة بذلك مخاطر تشغيلية عالية، ومؤثرة بذلك على مصداقية المعلومات والمعطيات المنشورة، وقد تؤثر على ثقة العملاء بها، وحتى على ملاءة* البنوك الإسلامية؛
- إن مقدرة البنوك الإسلامية على الاستمرارية والتطور، ترتبط بمدى قدرتها على الاستجابة لرغبات الأعوان الاقتصاديين المسلمين، وحتى غير المسلمين. وما يمكن قوله هو أن نقص التكوين وقلة البحث، يمثلان عائق حقيقي في وجه تطور العمل المصرفي الإسلامي؛
- إن التطور السريع للبنوك الإسلامية، أدخلها في نشاطات غير معروفة بالنسبة لها، وفي بيئة مختلفة تحكمها قواعد تمثل معظمها قيوداً أمام تطورها؛
- يعتبر الإشراف والرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية ذا أهمية بالغة؛ كونها تحرص على أن تكون كل أعمال وممارسات البنوك الإسلامية على ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- لكي تتم عملية الرقابة الشرعية بشكل سليم فإنه يتوجب أن يحدد القانون معايير موحدة لعمل الهيئات الشرعية وتحديد مسؤوليات المراقبين الشرعيين، الذين يجب أن يتمتعوا بقدر من الاستقلالية عن كل الضغوطات، وعليهم بالمقابل أن يتمتعوا بمجموعة من المبادئ الأخلاقية والمهنية؛
- كما تواجه البنوك الإسلامية مخاطر مشتركة مع البنوك التقليدية نابعة من طبيعة الممارسة المصرفية بالإضافة إلى مخاطر أخرى خاصة بطبيعة عملها، وباعتبارها حديثة النشأة فإنها تجد صعوبة في إدارة هذه المخاطر نظراً لنقص في الخبرة ونقص كفاءة نظام الرقابة الذي يساعد في تحديد وتقدير المخاطر ومعالجتها.

* الملاءة هي قدرة البنك على الوفاء بديونه الطويلة والقصيرة الأجل.

الفصل الثاني:

قياس وتقييم الأداء المالي

للبنوك الإسلامية

تمهيد:

يهدف الارتقاء بالنظام المصرفي الإسلامي خاصة في ظل ظروف المنافسة الشرسة مع النظام المصرفي التقليدي، وفي ظل التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية خاصة تلك التي فرضتها العولمة والتي سبق التطرق إليها، فإنه يتعين على الباحثين والمختصين القيام بقياس وتقييم أداء البنوك الإسلامية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها ومحاولة تصويب الانحرافات من أجل الوصول إلى نظام مصرفي إسلامي سليم يحافظ على حقوق المساهمين والمودعين والمستثمرين.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بتحديد ماهية الأداء، طرق قياس وتقييم الأداء، والأداء المالي للبنوك الإسلامية ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء**المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء****المبحث الثالث: الأداء المالي للبنوك الإسلامية**

المبحث الأول:

ماهية الأداء

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى ما هية الأداء، أنواع الأداء ومن ثم إدارة الأداء. من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الأداء

المطلب الثاني: أنواع الأداء

المطلب الأول:

مفهوم الأداء

الفرع الأول: التطور التاريخي للأداء

يتسم مفهوم الأداء بالديناميكية وعدم السكونية في محتواه المعرفي؛ حيث أنه مرّ بمجموعة من المراحل ليصل إلى مفهومه المعاصر، ويُرجع المؤرخون أصل ومنشأ الأداء إلى الحضارات القديمة من البابليين والفراعنة وقدامى الصينيين، فقد اهتم هؤلاء بتقدير غلة الدونم¹ الواحد من الحاصلات الزراعية وفق العديد من المؤشرات كوفرة المياه وخصوبة التربة والوقت المستغرق في الإنجاز من طرف الفلاحين.²

وقد حاول بعد ذلك عدة مفكرين قياس الأداء وإعطائه مفهوماً جديداً، ومن أهم تلك المحاولات ما قام به تايلور بما يعرف بدراسة الحركة والزمن، وهي دراسة دقيقة للحركة التي كان يؤديها العمال وتوقيت كل منها بقصد الوصول إلى الوقت اللازم لإدارة الآلة وإيقافها، وقد توصل إلى وجود مجموعة من تفاصيل الحركات التي تشترك فيها العمليات؛ بحيث إذا أمكن مشاهدة كل هذه الحركات ودراسة الزمن المستغرق، فمن الممكن اعتبار النتيجة وحدود فنية يستفاد منها في العمليات المشابهة التي لم تجرى دراسة زمن خاصة

¹ الدونم وحدة قياس لمساحة الأرض، استعملت في الإمبراطورية العثمانية و بقيت على هذا الحال إلى يومنا هذا، لكن تختلف مساحة هذه الوحدة من مكان إلى آخر، وقد تم تحديدها ب 1000 متر مربع، انظر <http://en.wikipedia.org/wiki/Dunam>.

² فاروق محمد السعيد راشد، التنظيم الصناعي والإداري، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2001، ص: 103.

بها¹. وقد تم التركيز في هذه الدراسة على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات كمؤشر وحيد لتحديد معدلات الأداء بما كان يتوافق مع طبيعة المجتمع آنذاك، ولكن سرعان ما تطورت تلك النظرة نتيجة تطورات المحيط، ليتم التحول من استراتيجية التركيز على الكميات الممكن إنتاجها، إلى استراتيجية التركيز على الكميات الممكن بيعها، وتمثل الأداء حينها في التحكم في أسعار المنتجات عن طريق التحكم في التكاليف الداخلية²، ومنه فإن مفهوم ومحددات الأداء في تلك الفترة كانت تعتمد على عنصرين أساسيين هما الزمن المستغرق للأفراد والمعدات، والتحكم في التكاليف (الأسعار).

تطور بعدها مفهوم الأداء وأصبح يحمل معنى أوسع يأخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات، هذه الأخيرة أصبحت تتأثر بعوامل عدة أهمها المنافسة العالمية والرغبة في الوصول إلى أفضل مستويات في الأداء، وأصبح الأداء يقاس بمدى تأثيره على محيط الإنسان والقيمة التي يجنيها الزبون عند تعامله مع المؤسسة وكذا المستفيدين من الأداء، أي إدراج الجانب الإنساني في تحديد مفهوم الأداء، ويقصد به الأطراف الأخرى كالمساهمين، الموردين، العمال، المجتمع بصفة عامة، وهو ما يعرف ب (Stakholder Value)³.

الفرع الثاني: تعريف الأداء والمصطلحات المتعلقة به

أولاً: تعريف الأداء

لم يتم الإجماع على تعريف موحد وشامل لمصطلح الأداء، ويرجع ذلك إلى تباين وجهات نظر المفكرين والاقتصاديين حول مفهومه، فهناك من اعتمد في تعريفه للأداء على الجوانب الكمية وتفضيل الوسائل التقنية في التحليل، وهناك من اعتمد على الأبعاد التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية المتضمنة في تعريف الأداء⁴. وهناك أيضا من يقوم باستخدام مصطلحات عدة كالكفاءة، والفعالية، والإنتاجية كمرادفات له ولكن ذلك غير صحيح، كما أن معنى الأداء بالنسبة للمسير يختلف عنه بالنسبة لرجل الاقتصاد، والاختلاف قائم حتى داخل المؤسسة⁵.

لذلك يجب عرض العديد من التعاريف الخاصة بالأداء لمحاولة إيجاد المفهوم الذي يناسب الدراسة.

¹ المرجع نفسه، ص: 104.

² Françoise Giroud et autres, **Contrôle de Gestion et Pilotage de la Performance**, 2eme édition, Paris, 2004, p :65.

³ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، ع 07، أكتوبر 2009، ص: 222.

⁴ الشيخ الداوي، المرجع السابق، ص: 217.

⁵ * رجل الاقتصاد ينظر إلى أداء المؤسسة في قدرتها على تحقيق قيمة مضافة معتبرة تساهم بنسبة جيدة في الدخل الوطني وتحريك الاقتصاد، أما الموظف فينظر إليه في قدرته على تأمين قدرة شرائية مرتفعة، والأمن، وحياة مهنية جيدة...

وتجدر الإشارة قبل ذلك إلى أن أصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية Performare التي تعني إعطاء (بأسلوب كلي) الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها مصطلح Performance وأعطتها معناها¹.

1- تعريف (Kherakhem): عرّف هذا الباحث الأداء على أنه تأدية عمل، أو إنجاز نشاط، أو تنفيذ مهمة، أي أنه يعبر عن الطريقة التي يمكن للمنظمة من خلالها القيام بفعل من أجل المساعدة للوصول إلى الأهداف المسطرة²، وقد اعتمد الباحث في تحليله على معيارين: الفعالية والإنتاجية، على اعتبار أن الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف فيتم مقارنة الأهداف المنجزة بالأهداف المسطرة، والإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك، ويؤخذ على هذا التعريف الخلط بين بعض المفاهيم كالإنتاجية والكفاءة؛ بحيث أعطي لهما نفس التعريف.

2- تعريف Miller et Bromily: يعبر الأداء حسب هذين الكاتبين عن انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها³. والأداء هنا هو محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها (الكفاءة) وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة (الفعالية).

3- تعريف Brosquet: يرى هذا الباحث بأن الأداء عبارة عن علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة⁴، وهو يشبه إلى حد كبير التعريف السابق؛ حيث أنه يربط نتائج المؤسسة بالموارد المستخدمة في تحقيقها، وهذا يمثل الأداء في أحد شقيه وهذا غير كاف كونه أهمل نسبة إنجاز الأهداف، إذ أنه لا فائدة من الاقتصاد في التكاليف دون بلوغ الأهداف، وهذا ما يوضحه التعريف الموالي.

4- تعريف Philippe Lorino: هو من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف؛ حيث لا يكون ذو أداء من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط، ولكن يكون ذو أداء من يساهم في تحقيق الهدفين معا⁵.

¹ Abdellatif Kherakhem, **La Dynamique du Contrôle de Gestion**, Dunod, 2 ed, Paris, 1976, p : 310.

² المرجع السابق، ص: 311.

³ B. Doriath, **Contrôle de Gestion**, Dorod, Paris, 1999, p : 125.

⁴ R. Brosquet, **Fondement de la Performance Humaine dans l'Entreprise**, les éditions d'organisation, Paris, 1989, P: 11.

⁵ بورقية شوقي، المرجع السابق، ص: 52.

5- **تعريف Drucker:** ينظر هذا الباحث إلى الأداء على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال، أي أن الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيس، وهو البقاء في سوقها واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس، ومن ثم تتمكن من المحافظة على التوازن في مكافأة كل من المساهمين والعمال¹.

وبشكل عام، لا يمكن تقييد الأداء بتعريف واحد إلا أنه يرتبط بمدى بلوغ المؤسسة أهدافها من جهة، ومن جهة أخرى بمدى الاقتصاد والرشادة في استخدام مواردها المتميزة بالندرة النسبية، أي أنه يستخدم للتعبير عن مستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المؤسسة.

ثانيا: الأداء والمصطلحات الاقتصادية ذات الصلة

كما سبق ورأينا، فإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد للأداء، هذا وقد اعتمد أغلب الباحثون في تعريفهم وتحليلهم للأداء على مصطلحات اقتصادية مفسرة له، قد يراها البعض مرادفات له، كما يرى آخرون أنها قد تتداخل معه في بعض المفاهيم، وفيما يلي سوف يتم الفصل بين هذه المصطلحات وإبراز أهم نقاط التداخل والتفرقة بينها.

1- **الأداء والفعالية:** حاول العديد من الباحثين تعريف الفعالية، ومن أهم تلك التعاريف نذكر ما يلي:

- **تعريف بارتولي M. Bartoli:** يرى هذا الباحث بأن الفعالية هي تلك العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والنتائج المقدرة وذلك من خلال قياس الانحراف².

- **تعريف Katz and Kahn:** يرى بأن الفعالية تعني تعظيم معدل العائد على الاستثمار بكافة الطرق المشروعة، وهي تعتبر مؤشرا للقدرة على البقاء واستمرار التحكم في البيئة³.

- **تعريف Walker et Ruibert:** تصب وجهة نظر هذين الكاتبين في أن الفعالية ترتبط بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، ومن ثم فإن الفعالية حسبهما تتجسد في "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية من نمو مبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة..."⁴، وهو يقصد بأن

¹ Peter Drucker, **People and Performance**, Harvard Business School Press, 2007, p: 23.

² Abdelaziz Rouabah, **Compétitivité des Banques Luxembourgeoises Monnaie Unique et Perspectives Stratégiques**, Thèse de Doctorat en sciences de Gestion, Université Nancy-II, France, 2002, p : 57.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاقتصاد الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص: 222.

⁴ Jean- Emile Denis et autres, **Orientation Marché et Performance**, INTEGRATION DES EVIDENCES EMPIRIQUES université de Genève, Section des HEC, Faculté des SES, 2000, www.orient.fr, p : 11.

الفعالية تعني عمل الأشياء الصحيحة، كما أنه يمكن ربط الفعالية بمخرجات المؤسسة؛ حيث يمكن التعبير عنها بنسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة أو المخططة، وعليه فإن:

$$\text{الفعالية} = \text{قيمة المخرجات الكلية} / \text{قيمة المخرجات المتوقعة} \times 100$$

نستنتج مما سبق أن مصطلح الفعالية يتعلق بمدى قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً، أي المقارنة بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة؛ حيث تكون المؤسسة أكثر فعالية كلما اقتربت النتائج المحققة من النتائج المتوقعة.

2- الأداء والكفاءة: يعتبر كلا المصطلحين من الأمور التي لم يتم الاتفاق على تحديد مفهوم واضح لهما، وفيما يلي بعض التعاريف الخاصة بالكفاءة:

- **تعريف Philippe Lorino:** يعرفها بأنها كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف؛ حيث لا يكون كفؤاً من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط، ولكن يكون كفؤاً من يساهم في تحقيق الهدفين معاً¹.

- **تعريف Vincent Planchet:** الكفاءة هي القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة².

- **تعريف Jean-Emile Denis:** تعرف الكفاءة على أنها قدرة مردودية المؤسسة³.

نستنتج مما سبق بأن الكفاءة تتمثل في مدى قدرة المؤسسة على تعظيم النتائج والتحكم في التكاليف وتدنيتهما.

3- الأداء والإنتاجية: سبق وأن تعرضنا إلى تعريف للأداء يساوي مضمونه بين الكفاءة والإنتاجية، وقلنا بأنه غير دقيق لوجود اختلاف بين المصطلحين.

فالإنتاجية تعرف على أنها "المخرجات الحاصلة أو الناتجة عن مجموعة من المدخلات"، وهذا يتضمن مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخلات، كإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العمل وغيرها، بينما تهتم الكفاءة بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى

¹ P. Lorino, **Op-cit**, p-p : 18-20.

² Vincent Planchet, **Mesure et Amélioration des Performances Industrielles**, Editions Campus Ouvert, France, 2006, p : 06.

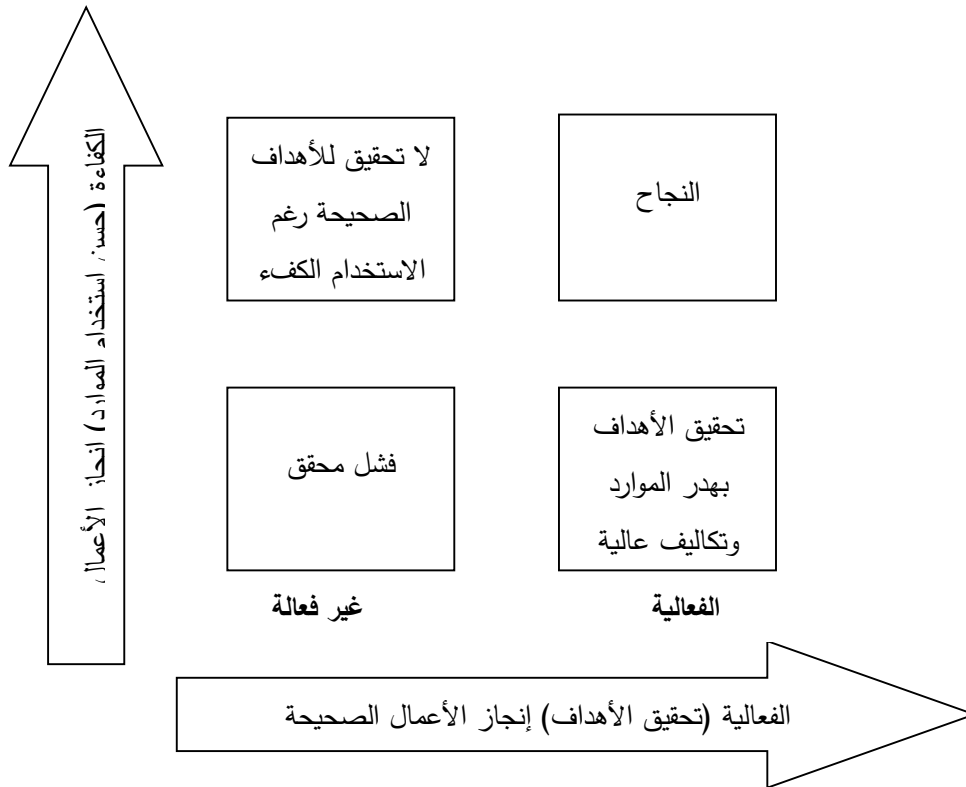
³ Jean-Emile Denis et autres, **op-cit**, p : 07.

مستوى ممكن من المخرجات من هذه الموارد، ومنه فالإنتاجية هي ما أنتجه عنصر الإنتاج فعلا، بينما الكفاءة هي ما يجب أن ينتجه ذلك العنصر¹.

4- العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء: تعتبر الكفاءة والفعالية مفهومين متلازمان، لكن من الضروري التفرقة بينهما؛ حيث يمكن أن تكون المنظمة فعالة ولكنها غير كفؤة (في حالة تحقيق الأهداف بخسارة)، كما يمكن في الحالة المعاكسة أن تكون المنظمة كفؤة ولكن غير فعالة (كإنتاج سلعة بكفاءة دون أن تخلق الطلب عليها).

تمثل الكفاءة الطريقة الصحيحة لأداء الأعمال وهي ترتبط بالإدارة "تخطيط وتنظيم وإدارة الوقت ورقابة ومتابعة"، بينما تمثل الفعالية أداء الأعمال الصحيحة وهي مرتبطة بالقيادة "أهداف واستراتيجيات محددة"، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الكفاءة والفعالية:

شكل (19): مصفوفة الكفاءة والفعالية

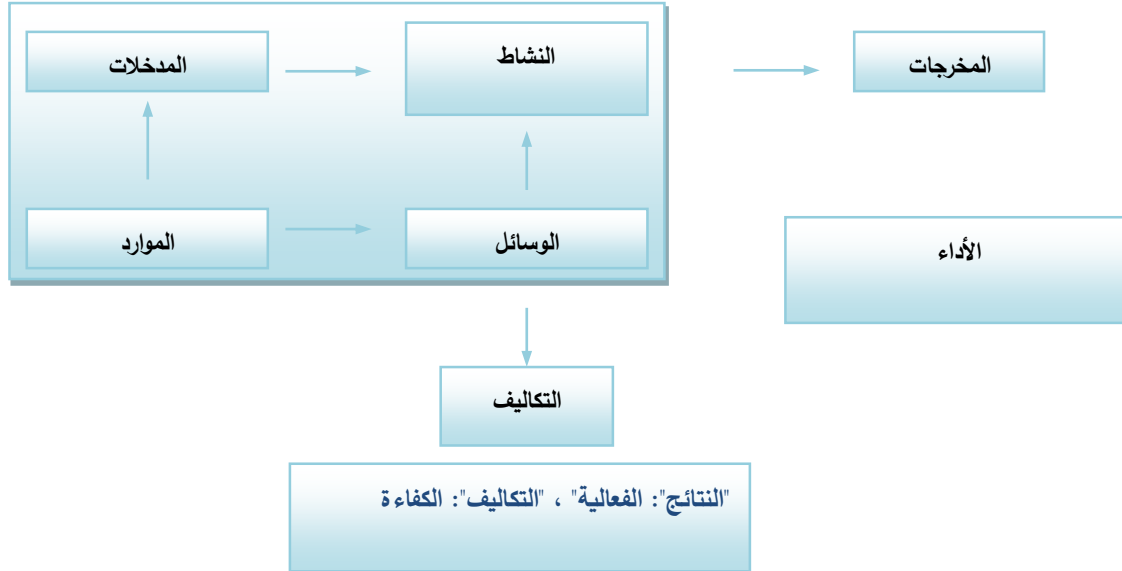


Source: Thompson, John L, «Strategic Managment, awareness and change», 2nd Ed, Chapman and Hall Pub, (1994), p: 160.

¹ شوقي بورقية، المرجع السابق، ص: 49.

أما الكفاءة والفعالية معاً، فهما يعبران عن أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، وهذا هو معنى الأداء. فالأداء يجمع بين الكفاءة والفعالية، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء:

شكل (20): الأداء = الكفاءة + الفعالية



المصدر: بورقة شوقي، ص: 57.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب شرح بعض المصطلحات ذات الصلة بالأداء والكفاءة والفعالية والتي تتمثل في: الأهداف وموارد المنظمة.

يعبر الهدف عن وضعية مستقبلية تريد المؤسسة الوصول إليها، ويتميز بمجموعة من الخصائص وهي الوضوح، الواقعية (قابلية التحقيق)، المرونة (الاستجابة للتغيرات التي تحدث في المحيط)، ولا بد أن تكون الأهداف متكاملة ومتسلسلة (مرتبة) وأن تشكل فيما بينها شبكة.

أما الموارد فهي تقسم إلى موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

المطلب الثاني:

أنواع الأداء

يتم تحديدها ضمن أربع مجموعات

الفرع الأول: حسب معيار المصدر

ينقسم الأداء وفق هذا المعيار إلى قسمين:

أولاً: الأداء الذاتي (الداخلي) ويطلق عليه أيضاً أداء الوحدة، يقوم على دراسة الموارد والإمكانات الداخلية للمؤسسة، وتحليلها للكشف عن نقاط القوة والضعف وتقييمها بطريقة واقعية ودقيقة حتى يتمكن للمنظمة وضع استراتيجيات في حدود إمكانياتها الحقيقية، وينتج الأداء الداخلي من خلال التوليفة (أداء بشري، أداء مالي، أداء تقني).

1- الأداء البشري: يقصد بالأداء البشري أداء الأفراد داخل المنظمة، ويعد هذا النوع من أهم الأداءات في أي منشأة وهو لا يقل أهمية عن الأداء المالي والتقني، وذلك لما للعنصر البشري من أهمية وتأثير كبير على الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة، فالمنظمات المتطورة تعمل دائماً على تحسين وتطوير الأداء البشري من خلال التركيز على مجموعة من العناصر (المعارف، المهارات، الفرص، الجهد، التحفيز) أي بصفة عامة، كيف يمكن للعمال تأدية أعمالهم بناء على هذه العناصر؟ فيصبح بذلك أفراد المؤسسة (العاملين) مورداً استراتيجياً قادراً على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير تلك العناصر.

2- الأداء التقني: يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستعمال الكفء للموارد المادية المتاحة لديها، ودرجة الابتكار في نظام التسيير وعملية الإنتاج والمنتجات والخدمات التي تنتجها المنظمة، مما يؤدي إلى زيادة كل من تنافسية ومردودية المؤسسة¹.

3- الأداء المالي: يعبر عن استخدام الأموال (الموارد المالية) المتاحة للمنظمة بفعالية وبأعلى كفاءة وفق أساس منهجي سليم يمكن من خلاله تقويم الأداء المالي وتحقيق الأهداف المالية المنشودة².

نستنتج مما سبق أن الأداء الداخلي للمنظمة يكمن في إمكانيات الموارد المالية والمادية والبشرية الضرورية لسير نشاطها.

ثانياً: الأداء الخارجي

يعبر عن كل عامل خارجي قد يؤثر في أداء المنظمة، ويقصد به عادة تأثيرات تغيرات البيئة الخارجية على المنظمة؛ حيث يمكن للمنظمة أن تتأثر بشكل إيجابي (كأن تستفيد المنظمة من ارتفاع رقم أعمالها نتيجة لخروج أحد المنافسين فيزداد بذلك حجم مبيعاتها)، كما أنها قد تتأثر سلباً فتكون العوامل البيئية في هذه الحالة عائقاً للأداء. وبالتالي فإنه من الضروري اتباع طرق وأساليب لقياس الأداء وتحليله لمعرفة مستوى الأداء الداخلي للمنظمة وتطويره في حالة وجود خلل أو ضعف، وكذا معرفة مدى تأثير المنظمة

¹ Bernard Martory, *Contrôle de Gestion Social*, Librairie Vuibert, Paris, 1999, p : 236.

² الشيخ الداوي، المرجع السابق.

بالعوامل الخارجية مما يمكنها من تفادي المخاطر والتهديدات الخارجية التي تؤثر سلباً على المؤسسة، أو التكيف معها للتخفيف من آثارها، وكذا محاولة استغلال الفرص التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة وتحسين أدائها.

الفرع الثاني: حسب معيار الشمولية

يتم تقسيم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي؛

أولاً: الأداء الكلي

وهو الأداء الذي يتجسد في الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في إنجازه؛ حيث لا يمكن نسب الإنجاز إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي هذه الحالة يكون الحديث عن مدى وكيفية بلوغ المنظمة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو...¹

ثانياً: الأداء الجزئي

يتحقق الأداء الجزئي على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة ويقسم حسب المعيار الوظيفي إلى أداء وظيفة مالية، أداء وظيفة الأفراد، وظيفة التمويل، وظيفة الإنتاج،... بحيث يؤدي تفاعل الأداءات الجزئية "الفرعية" للوصول إلى الأداء الكلي للمنظمة.²

الفرع الثالث: حسب معيار الطبيعة

يتم تقسيم الأداء وفقاً لهذا المعيار تبعاً لأهداف المؤسسة (الاقتصادية، الاجتماعية، المالية،...)، وتصنف كما يلي:

أولاً: الأداء الاقتصادي

يمثل الأداء الاقتصادي ثمرة قرارات وتصرفات الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة الاقتصادية، وتسعى المؤسسة من خلاله إلى تعظيم نواتجها وتخفيض تكاليفها عن طريق تحديد وتصنيف مختلف التكاليف ووضع استراتيجية محددة لتخفيض تلك التكاليف وذلك بالاعتماد على آليات فعالة، مما يؤدي إلى تحسين مؤشرات الأداء وتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

¹ عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001،

ص: 90.

² المرجع نفسه.

يحسب الأداء الاقتصادي بمقارنة النتيجة المحققة بقيمة ما تم استخدامه من موارد للوصول إليها، ويمكن تقدير الأداء الاقتصادي عن طريق تحليل بعض نتائج الأرصدة الوسيطة للتسيير كنتيجة للاستغلال القيمة المضافة، الهامش التجاري، الفائض الإجمالي للاستغلال وغيرها.

1- **الهامش التجاري:** يمثل الفرق بين تكلفة السلعة أو الخدمة وسعر بيعها¹؛ حيث يتم إضافته إلى التكلفة الإجمالية التي يتحملها منتج هذه السلع أو مقدم الخدمات لتحقيق أرباح منها، وتشمل هذه التكاليف كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة اللازمة لإنتاج وتوزيع أي منتج، ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{الهامش التجاري} = \text{إيرادات المبيعات} - \text{تكاليف الإنتاج}$$

كما يمكن حسابه كنسبة مئوية كما يلي:

$$\text{هامش التجارة (\%)} = \frac{(\text{الدخل} - \text{تكلفة المبيعات})}{\text{الدخل}}$$

وتهدف هذه النسبة إلى تحديد كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات، وتمثل مقدار ما تحتفظ به الشركة من كل وحدة نقدية من المبيعات كمجمل للربح، كمقياس عام لكفاءة التشغيل²، كما يمكن من خلالها الحكم على أداء النشاط الاقتصادي؛ حيث يدل ارتفاع هذه النسبة على تطور الأداء الاقتصادي، والعكس صحيح.

2- **القيمة المضافة:** تمثل الثروة الحقيقية للمؤسسة وتعتبر معيار لقياس نمو وحجم المؤسسة، وهي تمثل الفرق بين قيمة السلع عند دخولها إلى المنظمة على شكل مواد وسيطة، وقيمة هذه السلع عند خروجها من المنشأة إلى السوق.

$$\text{القيمة المضافة} = \text{الإنتاج} - \text{الاستهلاكات الوسيطة}$$

3- **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يعتبر عنصر أساسي في دراسة مردودية المؤسسة وقياس أدائها، كما يعتبر مصدرا للتمويل الذاتي للمؤسسة (تمويل دورة الاستثمار ودورة الاستغلال)، إلا في حالة وجود تغير سالب في المخزون أو في حالة وجود فارق التحصيلات من الزبائن وتسديدات

¹ Ingels Jack, Ornamental Horticulture: **Science, Operations & Managment**, Delmar Cengage learning, Jun 1/2009, p: 601.

² http://ar.wikipedia.org/wiki/هامش_الربح

الموردين¹. وهو يمثل الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال، ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{الفائض الإجمالي للاستغلال} = \text{مجموع إيرادات الاستغلال} - \text{مجموع مصاريف الاستغلال}$$

وبصفة أدق:

$$\text{الفائض الإجمالي للاستغلال} = \text{القيمة المضافة} + \text{إعانات الاستغلال} - \text{الضرائب والرسوم} - \text{مصاريف المستخدمين}$$

$$\text{والتكاليف الاجتماعية} - \text{مخصصات الاهتلاك والمؤونات للاستغلال} + \text{نواتج أخرى للاستغلال} - \text{تكاليف أخرى للاستغلال}.$$

ثانيا: الأداء الاجتماعي

يقصد بالأداء الاجتماعي على مستوى المنظمات، العلاقة بين جهد اجتماعي وموقف الموظفين، وبالتالي فإنه يصعب القياس الكمي لهذا النوع من الأداء. ويعرف الأداء الاجتماعي على أنه مستوى رضا الفرد العامل داخل المؤسسة²، وهو يعبر عن حالة الفرد داخل المؤسسة ببعديها الإيجابي (رضا العامل، بيئة مناسبة...)، والسلبي (خطر، قلق، عدم رضا...) وعلى المؤسسة أن تتمكن من التحكم في تلك الأبعاد إذا ما أرادت تحقيق أداء اجتماعي جيد، وبالتالي فإن الأداء الاجتماعي يتمثل في المحصلة (سواء كانت إيجابية أو سلبية) لتفاعلات الأجراء داخل المؤسسة في إطار تحقيق أهدافها³. ويمكن القول بأن مؤشرات الأداء الاجتماعي تركز على معيارين أساسيين هما: المناخ الاجتماعي ورضا العاملين. وفي هذا الإطار نذكر أهم المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم الأداء الاجتماعي، وهي:

- طبيعة العلاقات الاجتماعية؛
- مستوى رضا العاملين، ويقاس بدوره بواسطة أدوات كالاستبيانات واستطلاعات الرأي وغيرها؛
- طبيعة الصراعات والأزمات الاجتماعية داخل المؤسسة درجة تطورها (إضرابات، غيابات، حوادث العمل، ...)

¹ صرامة عبد الوحيد، النظام المحاسبي المالي، نظرة جديدة للتحليل المالي "قراءة في جدول حسابات النتائج"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 7-8 ديسمبر، 2010، ص: 11.

² Stephanie Baggio, Pierre-Eric Sutter, **La Performance Social au Travail**, Livre Blanc réalisé par : m a q b r s, Janvier, 2013, p : 08.

³ Ibid.

ثالثاً: الأداء المالي

يعبر الأداء المالي عن مدى الاستخدام الأمثل للموارد المالية داخل المؤسسة بما يسمح بتحقيق الأهداف المنشودة والمسطرة مسبقاً، وسيتم التفصيل في الأداء المالي في المبحث الموالي.

رابعاً: الأداء التجاري

يقصد به قدرة المؤسسة على إشباع حاجات الزبائن عن طريق توفير منتجات وخدمات تتلاءم مع متطلبات المستهلكين، وفي هذا الإطار فإن هدف المؤسسة يكمن في إرضاء الزبائن مع الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات المتبعة من طرف المنافسين من أجل ضمان المؤسسة لأكبر حصة سوقية ممكنة¹. وتوجد عدة مؤشرات يمكن الاستعانة بها لقياس الأداء التجاري، منها:

- الحصة السوقية؛
- درجة وفاء الزبائن؛
- درجة رضا العملاء؛
- المردودية حسب الزبون / حسب المنتج / حسب السوق.

خامساً: الأداء التنظيمي

يعرف على أساس المعايير المتعلقة بشكل مباشر بالهيكل التنظيمي دون الاهتمام بالنتائج المحققة، ويتم استخدام عدة عناصر لتحديد مفهومه كاحترام الهيكل التنظيمي، العلاقات فيما بين الأقسام، نوعية تداول المعلومات، مدى مرونة الهيكل².

سادساً: الأداء الاستراتيجي

اكتسب البعد الاستراتيجي أهمية كبيرة في ظل التطورات والتغيرات التي يشهدها محيط المؤسسة، وبات على أثرها الأداء الاستراتيجي هدفاً أساسياً ضمن أهداف الهيكل التنظيمي الحديث، مما يستوجب على المؤسسة وضع أهداف استراتيجية ملائمة لتطوير نوعية الإنتاج وتبني سياسة تسويقية ملائمة وكذا اعتماد تكنولوجيات تصنيع أكثر كفاءة. ويتم بلوغ الأداء الاستراتيجي في المؤسسة عن طريق نقل وإيصال الأهداف الاستراتيجية إلى الموظفين وتحويلها إلى أهداف عملية (تشغيلية Opérationnels).

¹ Lallé.P, **Pour une Nouvelle Performance de l'Agence Bancaire**, Edition Comptables Malesherbes, 1992, p : 09.

² Kalika.M, **Structures d'Entreprise, Réalités, Déterminants et Performance**, Edition : Economica, Paris, 1988, p : 340.

المبحث الثاني:

قياس وتقييم الأداء

تختص الوظيفة المالية للمؤسسة بتحقيق الأهداف المالية عن طريق استخدام الأموال بفعالية وأعلى كفاءة على مستوى مراكز الربح (Les Centres de Profit)، أين تخصص الإدارة المالية ميزانية محددة لكل مركز ربح كل حسب الأهداف المحددة له، ويكون على ذلك المركز تحقيق نتائج تمكنه من تغطية النفقات الضرورية وتحقيق هامش ربحي.

ونظرا لأهمية الأداء المالي في المساهمة النسبية في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة، فإنه يتوجب استخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات لقياسه وتقييمه عن طريق تحديد الانحرافات عن الأهداف الموضوعية.

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية قياس وتقييم الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة، مراحل عملية تقييم الأداء، أساليب وطرق قياس الأداء. وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية قياس وتقييم الأداء

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الاداء والصعوبات التي تواجهها

المطلب الثالث: أساليب وطرق قياس الأداء

المطلب الأول:

ماهية قياس وتقييم الأداء

الفرع الأول: التطور التاريخي لقياس الأداء

ارتبطت المؤشرات التقليدية لقياس الأداء لفترة طويلة بالمفهوم السائد آنذاك حول الأداء في حد ذاته، هذا الأخير كان يعبر عنه بالربح المحقق من طرف المؤسسة، وبالتالي فقد حصر القياس الأداء آنذاك في الجانب المحاسبي والمالي الذي كان يقاس غالبا باستخدام أسلوب التحليل المالي، والذي يزال في نظر بعض الباحثين الطريقة المثلى والوحيدة لقياس أداء المؤسسة؛ حيث يرى الباحث G.P. Angelier أن القياس

الذي يعبر عن نجاح المؤسسة في بلوغ أهدافها الاستراتيجية تترجمه حساباتها، وهو ما تظهره سلسلة من النسب المالية¹، والتي من أهمها: الإنتاجية، معدل دوران المبيعات، الديون، معدل العائد على الاستثمار، المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، القيمة المضافة، كما يعتبر مؤشر القيمة المضافة من المؤشرات الأكثر انتشاراً خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية كونه يقود إلى قياس الأداء الصافي للمؤسسة وذلك من خلال إظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها². وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات في قياس أداء المؤسسة، إلا أنها تعرضت إلى العديد من الانتقادات خاصة مع نهاية السبعينات من القرن الماضي، أين أخذ عنها تركيزها على الجانب المالي لتحديد وضعية المؤسسة (ما إذا حققت أرباح أو خسائر) والحكم من ثم على أدائها، مما أدى إلى انتقاد اهتمام المؤشرات التقليدية لقياس الأداء بتقديم القيمة للمساهمين فقط وإغفال الأسباب والقوى المحركة وراء نجاح أو فشل المنظمة، بالإضافة إلى ذلك، فإن المقاييس المالية لا تؤدي إلى تحسين رضا العميل والجودة ودورة الإنتاج ودافعية العاملين في إطار ما يسمى ب (Stakholder Value)، وظهرت بعدها الحاجة إلى إيجاد أسلوب لتقييم الأداء الكلي للمؤسسة، وهو ما تجسد في ظهور المراجعة الإدارية القائمة على تحليل وظائف التسيير وعمليات المؤسسة وسياساتها وقراراتها³.

وبداية من تسعينات القرن الماضي، زاد الاهتمام بقياس الأداء الذي يركز على المعايير غير المالية مع الاحتفاظ بالمعايير المالية، وإدخال بعض التحسينات عليها وتطويرها بما يتلاءم ومستجدات المحيط خاصة في ظل تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع التطور السريع في معدلات نمو الصناعة والأسواق، مما أدى إلى الاهتمام بالبعد الاستراتيجي عند قياس الأداء عن طريق تحليل أداء المؤسسة من جوانب أخرى متعلقة ببيئتها الخارجية كتحليل الصناعة وتحليل البيئة التنافسية وغيرها، زمن ثم العمل على ربط الأداء الحالي للمؤسسة بأدائها المستقبلي⁴. وتعتبر لوحة القيادة وبطاقة قياس الأداء المتوازنة من أهم الطرق الحديثة لقياس الأداء.

¹ عبد المالك مزهود، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر، 2001، ص: 96.

² Gregory Denglos, *La Création de Valeur*, édition Dunod, Paris, 2003, p : 67.

³ عايدة سيد خطاب، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، دار الفكر العربي، ط1، 1985، ص: 35.

⁴ الشيخ الداوي، المرجع السابق، ص: 223.

الفرع الثاني: مفاهيم عامة حول قياس وتقييم الأداء

يستخدم الكثير من الباحثين مصطلحي القياس والتقييم للتعبير عن مفهوم واحد فيما يخص أداء المؤسسة، وذلك غير دقيق، فكل مصطلح منهما معنى يختلف عن الآخر، لذلك لا بد من التمييز بين المصطلحين لاستخراج العلاقة بين مفهوميهما وكذا إيضاح الفرق بينهما، وذلك فيما يلي.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء

ينظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها عبارة عن تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المحددة مسبقاً، وثانياً بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية¹. يتضح لنا من خلال هذا التعريف بأن عملية تقييم الأداء تشمل على قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المخططة (الفعالية)، وكذلك على مدى الاستخدام العقلاني للموارد (الكفاءة) ويتم الحكم على أداء المؤسسة من خلال هذين العنصرين.

وهناك من ينظر إلى تقييم الأداء على أنه نظام يتمثل في سلسلة من الأنشطة المخططة والمنظمة والمراقبة من أجل ملاحظة وقياس مساهمة أو مشاركة المستخدم في أهداف المنظمة²، ويؤخذ على هذا التعريف حصره لتقييم أداء المؤسسة في تقييم أداء الموارد البشرية فقط دون الأداءات الأخرى.

كما يعرف تقييم الأداء على أنه "مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور عن طريق المقارنة بين ما هو قائم أو محقق فعلاً وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة عادة سنة³. وما يلاحظ حول هذا التعريف أنه اعتبر مفهوم تقييم الأداء مرادفاً لمفهوم الرقابة، وفي ذلك خلط للمفاهيم لأن عملية تقييم الأداء تعتبر خطوة رئيسية ضمن العملية الرقابية (أي جزء منها)؛ حيث أن هذه الأخيرة هي المسؤولة عن توجيه الأداء بعد عملية تقييمه.

كما ينظر إلى تقييم الأداء على أنه إصدار حكم ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أي قياس نتائج المؤسسة في ضوء معايير محددة سلفاً⁴، ويظهر لنا من خلال هذا التعريف أن عملية تقييم الأداء

¹ عبد الملوك مزهودة، المرجع السابق، ص: 95.

² Laurent Belanger, Charles Benabou, Roland Foucher, et Jean-Louis Bergeron, **G.R.H Une Approche Globale et Intégrée**, édition Gaëtan morin, 3 impression, Quebec, 1984, p: 172.

³ شريف باشا، أحمد عيسون حامد، تقييم الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 1983، ص: 06.

⁴ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المريح للنشر، الرياض، 2002، ص: 30.

تتكون من عنصرين أساسيين هما القياس باستخدام مجموعة من المعايير لنتائج المؤسسة، وعلى أساسها يتم إصدار أحكام حول أداء المؤسسة، كما يمكن أن نستنتج من خلال هذا التعريف بأن قياس الأداء يعتبر مرحلة أساسية من عملية تقييم الأداء.

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول بأن تقييم الأداء يمثل خطوة من خطوات عملية الرقابة؛ حيث أن هذه الأخيرة تعتبر أشمل كونها تتعدى عملية تقييم الأداء إلى القيام بالإجراءات التصحيحية للانحرافات المسجلة بعد القيام بعملية قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات ومقارنتها مع ما تم تخطيطه وإصدار الأحكام التقييمية.

ثانياً: مفهوم قياس الأداء

تعتبر عملية قياس الأداء مرحلة أساسية من مراحل تقييم الأداء؛ حيث أن إهمال عمليات قياس الأداء من طرف الإداريين أو اعتمادهم على القياس العشوائي، قد يقربهم إلى الفشل، فعملية قياس الأداء لها مفهوم محددات نتطرق إليها فيما يلي.

1- تعريف القياس: عبارة عن جمع معلومات وملاحظات كمية عن الموضوع المراد قياسه، وهو تقدير للأشياء والمستويات تقديراً كمياً وفق إطار معين من المقاييس المدرجة، وذلك اعتماداً على الفكرة السائدة بأن كل شيء يوجد بمقدار، وكل مقدار يمكن قياسه¹.

2- تعريف قياس الأداء: يعرف قياس الأداء على أنه طريقة منظمة لتقييم المدخلات والمخرجات والعمليات الإنتاجية في المنظمات الصناعية وغير الصناعية، ويتضمن نظام قياس الأداء معايير ومقاييس للأداء، ومقياس الأداء هو أداة مهمة للحكم على الأمور، كالموازن والمكاييل وغيرها، ويشترط في المقياس أن يكون موضوعياً وواضحاً وسهلاً الاستخدام ومبسطاً ومتفقاً عليه ومن ثم تأتي القدرة على القياس للحكم الصحيح والوصول إلى الحقيقة فيما يتعلق بالتعاملات المختلفة بين الأفراد والمجموعات، وبدون هذه الشروط ستتحول الأمور إلى التدخل الشخصي الانطباعي في الحكم على الأمور وتقييمها، كالذين يستخدمون مقاييس مزدوجة².

¹ أكرم العدلوني، مقال حول قياس وتقييم الأداء المؤسسي، مجلة عالم الإبداع الإلكترونية، من الموقع الإلكتروني: www.ebdaa.ws.

² محمد المحمدي ماضي، مداخل قياس الأداء في القطاع الخاص وتطبيقاتها على القطاع العام والحكومي، بحث مقدم إلى مؤتمر الأساليب الحديثة لقياس الأداء في المنظمات الحكومية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 3-5 جانفي 2005، ص: 30.

كما يعرف على أنه العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداءها بناء على معايير الفعالية والكفاءة¹.

ويمكن لقياس الأداء أن يكون²:

- قياس مالي معبر عنه بالوحدات النقدية، أو لديه علاقة بالجانب المالي مثل الأرباح، قيمة المبيعات، حصة المؤسسة في السوق،...

- قياس غير مالي معبر عنه بوحدات غير مالية مثل عدد الشكاوي، نسبة إرضاء العميل، نسبة التغيب، عدد التسجيلات المحاسبية الخاطئة، مدة معالجة العمليات، جودة الخدمة،...

ومنه فإن قياس الأداء عبارة عن عملية لتحديد مقدار نتائج المؤسسة تتم وفق مجموعة من المعايير والمؤشرات، ويفضل استعمال معايير القياس المالي وغير المالي جنباً إلى جنب لقياس الأداء الكلي للمؤسسة.

وانطلاقاً مما سبق حول مفهومي قياس وتقييم الأداء، فيمكن القول بأن عملية تقييم الأداء لا تقتصر على القياس والتقدير الكمي للأداء فحسب، بل تتعداها إلى إصدار الأحكام في ضوء معايير محددة، وبالتالي فإن عملية القياس تعتبر مرحلة من مراحل التقييم، وكلاهما يهدف إلى تبيان مواطن الضعف والقوة في المؤسسة بهدف اتخاذ القرارات المناسبة وتطويرها.

الفرع الثالث: أهداف وأهمية قياس وتقييم الأداء

تساعد عملية تقييم الأداء في التوصل إلى الأهداف المنشودة من طرف المؤسسة، وهناك العديد من الأغراض المرجوة من عملية تقييم الأداء المؤسسي ذات الأهمية البالغة نلخصها في النقاط التالية:

1- تساعد عملية تقييم الأداء على التأكد من كفاءة استغلال المؤسسة لمواردها المتاحة في تحقيق أهدافها؛ بحيث لا يجوز إنجاز هدف معين بتكاليف تفوق العائد المتوقع الحصول عليه من وراء تحقيق هذا الهدف؛

2- تعتبر كوسيلة لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لمختلف أوجه العملية الإدارية والتي يمكن الاستناد عليها في اتخاذ القرارات السليمة، ويشترط أن تكون هذه المعلومات ملموسة ومتوفرة كي يتمكن

¹ أحمد بن حمادة الحمودة، تقييم الأداء الوظيفي، دورية الإدارة العامة، المجلد 34، العدد 2، سبتمبر 1994، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص: 337.

² Giroud F et al, **Contrôle de Gestion et Pilotage de la Performance**, Gualiro éditeur, France, 2002, p : 21.

المدرء من اتخاذ القرارات بناء على تقييم الأداء وفق المؤشرات الرئيسية المرتكزة على المستندات والوثائق وليس على الحدس والتخمين (الآراء الشخصية والعشوائية) وفي الوقت المناسب؛

3- تساعد عملية تقييم الأداء في التحقق من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب التي تقيس الأداء وتمكن من معرفة النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة، كما تساعد على تحسين الأداء وتطويره من خلال قدرتها على إبراز مواطن الضعف والقوة لدى المؤسسة وعلى كشف الانحرافات والمراكز الإدارية المسؤولة عنها واتخاذ الإجراءات المناسبة والحلول التصحيحية؛

4- يؤدي تطبيق عملية تقييم الأداء بالشكل السليم إلى معرفة ما إذا كانت المؤسسة تلبي احتياجات عملائها من خلال اطلاعها المستمر على نوعية المنتجات والخدمات التي يحتاجونها، هذا من جهة، وعلى معرفة مدى وعي الموردين بالمتطلبات التي تحقق أهداف المؤسسة من جهة أخرى، ومنه فإن التقييم الدوري والمستمر يساهم في زيادة ثقة المتعاملين مع المنظمة؛

5- تعتبر عملية تقييم الأداء من الركائز الأساسية لعملية الرقابة، بالإضافة إلى كونها تعتبر حلقة أساسية في العملية الإدارية المتكاملة؛ حيث تمثل الخطوة النهائية في العملية الإدارية التي تشمل وضع الأهداف والخطط والبرامج وتنفيذها والرقابة عليها؛

6- تمكن عملية تقييم الأداء من توفير البيانات اللازمة لإجراء المقارنات بين الأقسام والإدارات المماثلة داخل المؤسسة من جهة، وبين المؤسسة ونظيراتها من المؤسسات العاملة في نفس المجال، مما يؤدي إلى خلق المنافسة في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة؛

7- تعمل عملية تقييم الأداء على ترشيد الطاقة البشرية في المنظمة في المستقبل من خلال تحديد المراكز المسؤولة عن الانحرافات في إطار التطورات الاقتصادية والاجتماعية؛ أين يتم اكتشاف العناصر الناجحة من الموارد البشرية وتنميتها وكذا العناصر غير المنتجة التي تتطلب التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها أو إصلاحها لزيادة كفاءتها، وبالتالي فإن تقييم الأداء يمثل أساسا موضوعيا لوضع نظم الحوافز والمكافآت التشجيعية¹؛

¹ عمرو حامد، تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية والمنعقد في شرم الشيخ، مصر، جافي، 2007، ص: 123.

8- المساعدة في إيجاد وخلق مناخ مناسب للعمل قائم على الانسجام والترابط بين العاملين من جهة، وبين العاملين ومدراءهم من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحسين الاتصالات الداخلية (بين الإدارات والعاملين) والخارجية (بين المنظمة وعملائها ومتعاملاتها).

المطلب الثاني:

مراحل عملية تقييم الاداء والصعوبات التي تواجهها

الفرع الأول: مراحل تقييم الأداء

تتم عملية تقييم الأداء وفق عدة مراحل نلخصها فيما يلي:

أولاً: تحديد أهداف برنامج تقييم الأداء

يهدف برنامج تقييم الأداء عادة للوصول إلى حكم عام على نشاط المؤسسة مما يسهل على المدراء اتخاذ القرارات الرشيدة لتحقيق أهداف المنظمة والتي قد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط، فاللوائح المالية والتكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية تعتبر أهداف محددة مسبقاً تتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

ثانياً: جمع المعلومات

تتطلب عملية تقييم الأداء الحصول على مجموعة من المعلومات الضرورية التي يتم توفيرها عادة من بالاعتماد على مخرجات النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية، ويتطلب القيام بهذه الأعمال توفر العاملين المدربين والمؤهلين، فالمعلومات تعد مورداً من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، كما أنها تعتبر القاعدة الأساسية التي يمكن من خلالها القيام بعملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، ولكي يتم الانتفاع بهذه المعلومات فإنه يشترط أيضاً أن تتوفر في الأوقات المناسبة وكذا استخدام الآلات المستحدثة لضمان سرعة عرض نتائج القياس واتخاذ القرارات الخاصة بها مما يساعد المؤسسة على تحسين أدائها الاقتصادي والحصول على مزايا تنافسية¹. وتتلخص مصادر المعلومات في العناصر التالية:

¹ Humbert Hesca, Elisabeth Lessa, **Gestion de l'Information**, édition Litec, Paris, 1995, p : 20.

1- **الملاحظة الشخصية:** تتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان الأنشطة لملاحظة ومراقبة ما يجري فيه، إلا أنها تعتبر طريقة قديمة وكثيرة العيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية، عدم دقة المعلومات، الوقت المستغرق...

2- **التقارير الشفوية:** تشمل مختلف المحادثات واللقاءات التي تتم بين المدير والموظفين، أين يتوجب على المدير طرح الأسئلة في الأوقات المناسبة ليتحصل على المعلومات الصحيحة والدقيقة. تعتبر هذه الطريقة أفضل من سابقتها إلا أنها لا تخلو من العيوب كإمكانية الحصول على معلومات خاطئة وغير دقيقة¹.

3- **التقارير الكتابية:** تستخدم هذه الطريقة بشكل موسع خاصة في المؤسسات الكبيرة بغية الحصول على مختلف المعلومات المتعلقة بإنجازات المؤسسة، وتكون هذه المعلومات في شكل تقارير كتابية وصفية وإحصائية كالتقارير المحاسبية والقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، بعض الجداول الملحقة،...). تعتبر هذه الطريقة أكثر دقة من سابقتها، إلا أنه لا يمكن استخدامها منفصلة عن المصادر السابقة، فكل المصادر المعلوماتية تعتبر مكملتها لبعضها البعض عند إجراء عملية التقييم والرقابة.

ثالثاً: قياس الأداء الفعلي

تتمكن المؤسسة من خلال هذه المرحلة من قياس كفاءتها وفعاليتها، ويتطلب ذلك اختيار وتحديد المعايير والمؤشرات المناسبة مع مراعاة النقاط التالية:

- 1- اختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة الأنشطة والأكثر انسجاما مع الأهداف المطلوبة؛
- 2- اختيار المعايير الأكثر وفهما لكل الأطراف ومن بينها العاملين، لتبسيط تطبيق المعايير والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها؛
- 3- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها، وهذا نابع من كون أهداف كل مؤسسة تختلف عن الأخرى تبعا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها².

¹ George. R. Terry, Stephen. G. Franklin, **Les Principes de Managment**, édition Economica, 8eme ed, Paris, 1992, p : 501.

² رشيد الجمال، أيمن شتيوي، المحاسبة الإدارية المتقدمة في بيئة الأعمال الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص: 18.

رابعاً: مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب

يتم في هذه المرحلة مقارنة النتائج الفعلية بمعايير الأداء المرغوب، هذا الأخير يمكن تحديده وفق عناصر تعتبر مرجعاً لمقارنة الأداء وهي:

1- الزمن: يقوم المسؤولون وفق هذا المرجع بمقارنة قيم المؤشرات الحالية بقيم المؤشرات في فترات سابقة، ويطلق على هذا النوع من المقارنة بالمقارنة الأفقية والتي تمكن من دراسة التغيرات الحاصلة عبر الزمن ومتابعة تطورات المؤشر¹؛

2- أداء الوحدات الأخرى: تقوم المؤسسة هنا بمقارنة قيم مؤشرات بنظيراتها في المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع، أو مقارنة بقيم مؤشرات القطاع مما يسمح للمؤسسة بمعرفة مكانتها مقارنة بالمنافسين؛

3- الأهداف: تقتصر المقارنة هنا على مقارنة الأهداف المحققة فعلياً مع الأهداف المحددة مسبقاً لمعرفة نسبة مدى إنجاز هذه الأخيرة؛

4- المعايير: هي وحدات تستخدم كمرجع للمقارنة كالتكلفة المعيارية للمادة الأولية، ومن ثم يتم تحديد الانحرافات ودراساتها. ويتطلب استخدام هذه المعايير وجود كفاءات مدربة على المحاسبة والإحصاء مما يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعية.

خامساً: كشف الانحرافات وتفسيرها

يتم كشف الانحرافات بعد مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب، يتم على أساسها الفصح عن ثلاث نقاط تساعد في الحكم على الأداء وهي: انحراف موجب، انحراف سالب، انحراف معدوم؛ حيث يكون الأول في صالح المؤسسة (ارتفاع الأرباح، انخفاض التكاليف، زيادة الحصة السوقية...) فيتم تدعيمه، ويكون الثاني ضد مصلحة المؤسسة (انخفاض الإنتاجية، ارتفاع التكاليف...) فيتم تصحيحها أو محاولة تقاؤها في المستقبل، أما الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، ويجب في كل الحالات تشجيع ما هو إيجابي، ومعالجة قدر الإمكان أو تقاؤه ما هو سلبي.

¹ Michel Gervais, **Contrôle de Gestion**, édition Economica, 7ed, Paris, p.p: 609.611.

سادسا: اتخاذ القرارات المناسبة

تتوقف عملية اتخاذ القرارات المناسبة على عملية تحليل البيانات المتاحة عن الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المحقق والكشف عن الانحرافات وتبيان أسبابها مما يساعد على إصدار الحكم المناسب في الوقت المناسب وذلك مع الأخذ في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بذلك القرار.

الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه عملية قياس وتقييم الأداء

تواجه عملية قياس وتقييم الأداء عدة مشاكل وصعوبات تؤثر على دقة القياس وجودة التقييم، ونذكر منها:

1- عدم توفر المعلومات: يعد نقص أو انعدام المعلومات أمرا بالغ الخطورة بالنسبة للقائمين على

عملية تقييم الأداء، وتعود مشكلة قصور نظام المعلومات عادة إلى غياب نظام متكامل للمعلومات الفنية والاقتصادية والمالية والإدارية، وإلى ضعف نظام الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بعمليات الشراء والتخزين والإنتاج ومراقبة العاملين وغيرها؛

2- تواجه عملية تقييم الأداء صعوبات أخرى كعدم وضوح أهداف التقييم، وسوء اختيار المعايير، وعدم

القيام بعملية التقييم في الوقت المناسب.

وقد سعت العديد من المنظمات في هذا الصدد إلى تطوير أنظمة معلومات تسمح بخدمة أهداف الإدارة وتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة، ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن أغلب الصعوبات التي تواجه عملية تقييم الأداء ترتبط بشكل أساسي بعملية تقييم الأداء البشري، لأن هذا الأخير يتم تقييمه وفق مؤشرات ذاتية قد تتأثر بخصائص المقيم الذي قد لا يحترم شروط عملية التقييم وخصائصها، وتتلخص أهم صعوبات قياس الأداء البشري في النقاط التالية:

1- النزعة المركزية والنزعة التطرفية: تعني النزعة المركزية الميل إلى الوسط في التقييم، ويظهر هذا

الخطأ عندما يميل المقيم إلى تقدير جميع العاملين حول المتوسط (متوسطي الأداء)، ويتردد في تقدير ضعيف أو ممتاز لبعض العاملين أين يعاب على المقيم إهماله للفروق الفردية بين الأفراد سواء من حيث المهارات أو الجودة أو الإنتاجية وغيرها¹، وتتعكس هذه المشكلة بنتائج سلبية على اتخاذ القرارات الخاصة بتسيير الموارد البشرية كالتكوين وتخطيط الأفراد، والترقية، وغيرها. أما النزعة التطرفية فتعني اللين أو التشدد في التقييم، ويظهر هذا الخطأ عندما يميل المقيم إلى إعطاء

¹ سيد محمد جاد الرب، المرجع السابق، ص: 68.

درجات عالية جداً أو درجات منخفضة جداً لجميع العاملين، مع العلم بأن التساهل قد يؤدي إلى منح ذوي الأداء الرديء تقديرات جيدة، كما أن التشدد قد يؤدي إلى منح الممتازين في أدائهم تقديرات متوسطة، وتؤدي كلتا الحالتين إلى انعدام ثقة العاملين في أنفسهم أو في برامج تقييم الأداء، كما تؤدي هذه الأخطاء أيضاً إلى اتخاذ قرارات غير صائبة.

2- أثر الهالة: يظهر هذا الخطأ عندما يسمح المقيم لجانب واحد من أداء الموظف بالتأثير على تقديره العام لذلك الأداء، مما يعني حصول الفرد العامل على تقييم كلي من خلال تقييم جانب معين فقط.

3- أثر الحداثة: يظهر هذا الخطأ عندما يتأثر المقيم بآخر تقدير لأداء الموظف ويتم الحكم على أدائه التالي بناء على ذلك التقييم، وتجاهل التقييمات السابقة في فترة خدمة العامل.

4- أثر الأولوية: وتعني الأخذ بالأداء الأولي للفرد كمقياس لأدائه خلال فترة طويلة دون الأخذ بعين الاعتبار التطورات اللاحقة بعد أول عملية تقييم، مما يجعل عملية تقييم الأداء غير دقيقة¹.

5- خطأ التشابه: يظهر هذا الخطأ عندما يتم تقييم الأفراد العاملين انطلاقاً من تصوراتهم عن ذاتهم؛ حيث يسقط صفاته على غيره من العاملين، فقد يقوم المقيم بتضخيم أداء من يقيمه خاصة إذا كان يتشابه معه في العقيدة أو التقاليد أو العرف أو النوع، مما ينعكس بشكل سلبي على المؤسسة كونه قد يؤدي إلى التعصب والصراعات العرقية وما يترتب على ذلك من انهيار لنظام الأداء والمنظمة ككل².

6- أثر التباين: يحدث عندما يتم تقييم أداء الموظف مقارنة بموظف آخر، ويرتبط أداء الموظف الحالي وكفاءته بالموظف المقارن به.

7- خطأ التحيز: قد يقوم المقيم بمنح تقديرات تقوم على أسباب وانطباعات شخصية وذاتية لا تتعلق بعملية التقييم كالصداقة، الزمالة، القرابة،...، مما يؤدي إلى انحياز القائم بعملية التقييم وبالتالي إلى عدم موضوعية العملية³.

¹ خالد عبد الرحيم الهيتي، إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص: 191.

² سيد محمد جاد الرب، المرجع السابق، ص: 58.

³ صلاح الدين عبد الباقي، الجوانب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية في المنظمات، الدار الجامعية للتوزيع والنشر، الاسكندرية، مصر، 2002، ص: 282.

8- الميل إلى التقييم العشوائي: يظهر هذا الخطأ عندما يمنح المقيم تقديرات عشوائية متفاوتة وغير دقيقة لتقادي صفة التحيز عنه.

المطلب الثالث:

أساليب وطرق قياس الأداء

الفرع الأول: مؤشرات قياس الأداء

أولاً: مفهوم مؤشرات الأداء وأهميتها

يعرف مؤشر الأداء على أنه مقياس كمي أو نوعي لأداء برنامج يستخدم لإثبات التغير ويورد تفاصيل مدى العمل على تحقيق نتائج البرنامج، وكما تكون المؤشرات مفيدة لمراقبة وتقييم نتائج البرنامج، فإنه من المهم تحديد مؤشرات تكون مباشرة وموضوعية وعملية وملائمة كما يجب تحديثها بانتظام. كما يعرف المؤشر على أنه المقياس الذي يعكس مستوى تحقيق النتائج المحددة لنشاط البرنامج/المشروع، ويعتبر أداة ضرورية للمتابعة والتقييم ويستخدم لإظهار التغير أو التقدم في وضع ما، أو نتائج نشاط أو مشروع أو برنامج، ويعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة معينة. وتجدر الإشارة هنا إلى التفرقة بين المؤشرات والإحصاءات؛ حيث تمثل هذه الأخيرة عرضاً لوقائع ظاهرة معينة في وقت محدد وفي شكل رقمي، أما المؤشرات فلا تكتفي بعرض الواقع بل تمتد لتفسيره وتحليله¹. كما أن الإحصاء يعتبر الأساس الذي يقوم عليه إعداد المؤشرات²، والجدول التالي يظهر أهم الفروق بين البيانات الإحصائية والمؤشرات:

¹ شريف عبد المجيد مازن، مؤشرات الأداء الأساسية، مكتبة إدارة الجودة والبيئة والسلامة الإلكترونية، مارس، 2011، www.maktabetelgawda.blogspot.com

² عبد الوهاب محمد جبين، تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف، أطروحة دكتوراه، جامعة St.Clements، الجمهورية العربية السورية، 2009، ص: 137.

جدول (1): أهم الفروق بين البيانات الإحصائية والمؤشرات

المؤشرات	البيانات الإحصائية
- عبارة عن عملية تحويل للبيانات الإحصائية (مدخلات لها جوانبها وأبعادها) واستخدامها في تشخيص وتحديد المشكلات، وفي عملية التخطيط والمتابعة والتقييم والتقويم للأداء، وتكون المؤشرات عادة على شكل معدلات.	- عبارة عن تجميع رقمي يستخدم للإجابة عن تساؤلات من نوع: كم المقدار؟ كم العدد؟ ... - وتكون هذه البيانات على شكل رقمي أو إجمالي مثل الأعداد أو النسب في الجداول أو الرسومات البيانية.

المصدر: من إعداد الباحثة.

وبالتالي فإن عملية تحديد واختيار المؤشرات المناسبة تتطلب وجود قاعدة بيانات شاملة يتم تحديثها بانتظام.

يعرف مؤشر الأداء بأنه عبارة عن "معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل أو جزء من عملية بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف محدد، في إطار استراتيجية المؤسسة"¹.

وعادة ما يرتبط تعريف مؤشر الأداء بمفهومين أساسيين هما القياس والهدف، فمدلول الأول يهدف إلى البحث عن المعلومة، في حين أن فكرة الهدف تكون نتيجة لكون أن كل قياس يكون بالنسبة لهذا الهدف².
نس تنتج مما سبق بأن مؤشرات قياس الأداء عبارة عن أدوات تستخدم في قياس وتقييم أداء المؤسسة، وتكون في شكل معدلات يمكن من خلالها مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط، وانطلاقاً من هنا تظهر أهمية مؤشرات قياس الأداء والتي نلخصها في النقاط التالية:

- 1- توفر آلية للإفصاح عن أداء المنظمة والنتائج المحققة؛
- 2- مساعدة المنظمة في تحديد وقياس مدى تقدمها اتجاه الأهداف؛
- 3- وسائل ضرورية تركز عليها عمليات القياس والمراقبة والتقييم؛
- 4- تستخدم لإظهار التغيرات التي تحدث بمرور الوقت، وبإجراء مختلف المقارنات.

¹ السعيد بريش، نعيمة يحيوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في فهم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها (دراسة حالة لمبنية الأوراس)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 01، 2011، ص: 31.

² ECOSIP, *Gestion Industrielle et Mesure Economique*, Economica, Paris, 1990, p: 276.

ثانيا: خصائص مؤشرات قياس الأداء

يتم تحديد المؤشرات بالاعتماد على مجموعة من الخصائص والمعايير التي إذا ما احترمت فستؤسس مؤشرات قياس أداء جيدة. ومن أهم تلك الخصائص نذكر ما يلي:

1- لا بد أن تكون المؤشرات ذات علاقة بما يراد قياسه، أي أن تعكس المؤشرات الأهداف التفصيلية أو الاستراتيجية للمؤسسة؛

2- الشمولية؛ بحيث يمكن تطبيقها على جميع المستويات التنظيمية (مستوى المنشأة، وحدة الأعمال، المستويات التشغيلية للمنشأة)¹؛

3- الوضوح وسهولة الفهم، وتعني سهولة استخدامه ووضوح معناه لدى كل من في المؤسسة؛

4- السرعة لضمان القيام باتخاذ القرارات اللازمة حول ما تم قياسه في الوقت المناسب؛

5- لا بد أن تكون محدودة العدد ليتمكن المقيمين من استخدامها ومتابعتها باستمرار، بالإضافة إلى أنه كلما قل عددها كلما قلت التكاليف؛

6- التكلفة والجهد، فلا بد أن يراعى عند اختيار مؤشرات قياس الأداء معيار التكلفة والجهد؛ بحيث تكون التكلفة معقولة بالإضافة إلى سهولة جمع البيانات المطلوبة لهذا المؤشر؛

7- لا بد أن يكون محددا، يقصد به تحديد النتائج من ناحية الكمية، الكيفية، الموقع الجغرافي، الفئة المستهدفة، بالإضافة إلى تحديد وحدة القياس والخط الزمني؛

8- أن يكون المؤشر ملائما أي ذو علاقة مباشرة مع الهدف المخطط وقابلا للقياس؛

9- أن يكون موضوعيا ويمكن حسابه بعيدا عن التقديرات الشخصية، بالإضافة إلى إمكانية إشراك جميع الأطراف في تحديده؛

10- التطوير، لا بد أن يكون المؤشر مرنا بالكيفية التي تسمح بتطويره طبقا لمراحل المشروع، وقد يتم تغيير المؤشر بتغيير الهدف في حد ذاته أو في حالة بلوغه.

¹ Morin.R, Jarrell, Driving Shareholder Value: **Value-Building Techniques For Creating Shareholder Wealth**, Mc Graw-Hill, New York, 2001, p: 315.

وعليه، فعملية القياس تتطلب تحديد قائمة المؤشرات واختيار الأنسب منها والأكثر ملاءمة وفقاً للمعايير والخصائص السابقة الذكر.

ثالثاً: مستويات مؤشرات قياس الأداء

يتم استخدام مؤشرات قياس الأداء ضمن خمسة مستويات وهي:

- 1- **مؤشرات المدخلات:** تستخدم هذه المؤشرات لفهم وقياس نوعية وكمية الموارد البشرية والمالية المسخرة لتحقيق أهداف المشروع /البرنامج/النشاط؛
- 2- **مؤشرات الأنشطة:** تستخدم هذه المؤشرات لفهم وقياس خطوات تنفيذ العمليات ودرجة تقدمها؛
- 3- **مؤشرات المخرجات:** تستخدم هذه المؤشرات لوصف نوعية وكمية ودقة توقيت المنتجات (سلع أو خدمات) التي توفرها المنظمة؛
- 4- **مؤشرات النتائج:** تستخدم هذه المؤشرات لقياس نتائج مخرجات البرنامج/النشاط/المشروع، وغالباً ما تتوافق مع التغيرات في سلوك الناس نتيجة للبرنامج¹؛
- 5- **مؤشرات الأثر:** تقيس هذه المؤشرات نوعية وكمية وآثار النتائج طويلة الأمد التي أنتجتها المخرجات، أي قياس التغيير الحادث في ظروف الفئة المستهدفة.

والجدول الموالي يلخص المستويات الخمسة لمؤشرات قياس الأداء:

جدول (2): مستويات قياس الأداء

مستوى المؤشر	مدلوله
مؤشرات المدخلات	قياس نوعية وكمية الموارد البشرية والمالية المسخرة لتحقيق أهداف المشروع /البرنامج/النشاط.
مؤشرات الأنشطة	قياس خطوات إنجاز الأنشطة والعمليات ودرجة تقدمها.
مؤشرات المخرجات	قياس نوعية وكمية المنتجات الناتجة عن المشروع /البرنامج/النشاط.
مؤشرات النتائج	قياس النتائج التي أنتجتها مخرجات المشروع /البرنامج/النشاط.
مؤشرات الأثر	قياس آثار النتائج التي حققتها المؤسسة (نتائج طويلة المدى)

المصدر: من إعداد الباحثة.

¹ Performance-Based Management, Special Interest Group, The Performance-Based Management Handbook, Volume 2, 'Establishing an Integrated Performance Measurement System', Collecting Data to Assess Performance, 2001

رابعاً: تصنيف مؤشرات الأداء

قدم العديد من الباحثين تصنيفات لمؤشرات الأداء كل حسب وجهة نظره، فمنهم من قسمها حسب مستويات الأداء كما سبق ورأينا، ومنهم من قسمها حسب نوع الهدف، وكذا حسب طبيعة المؤشر (كمي، نوعي، مالي، غير مالي)، وغيرها.

يمكن ضم أغلب مقاييس الأداء ضمن التصنيفات الستة العامة التالية (تصنيف جامعة كاليفورنيا)¹ والتي يتم عرضها في الجدول الموالي:

جدول (3): تصنيفات مقاييس الأداء

المقياس	ماذا يقيس؟	التعبير عنه بنسبة
الفعالية	قدرة المنظمة على أداء مهمة	المدخلات الفعلية/المدخلات المخططة
الكفاءة	قدرة المنظمة على تخطيط مخرجات عملياتها	المخرجات الفعلية/المخرجات المخططة
الجودة	ما إذا تم إنجاز وحدة العمل بشكل صحيح، ومعيار الصحة هنا يتم تحديده من طرف العملاء (رضا العملاء)	عدد الوحدات المنتجة بشكل صحيح/إجمالي عدد الوحدات المنتجة
التوقيت	ما إذا تم إنجاز وحدة العمل في الوقت المحدد، ويتم تحديده وفق احتياجات العملاء	عدد الوحدات المنتجة في الوقت المحدد/إجمالي عدد الوحدات المنتجة
الإنتاجية	كمية أو حجم المورد الذي يستخدم لإنتاج وحدة عمل	المخرجات/المدخلات

Source: Performance-Based Management, Special Interest Group, The Performance-Based Management Handbook, Volume 2, 'Establishing an Integrated Performance Measurement System', Collecting Data to Assess Performance, 2001

كما يمكن تقسيم مؤشرات الأداء حسب معيار طبيعة المؤشر، إلى مؤشرات كمية ونوعية من جهة، وإلى مؤشرات مالية وغير مالية من جهة أخرى.

¹ Performance-Based Management, Op.cit.

1- المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية

- **المؤشرات الكمية:** يقصد بها القياس العددي أو الرقمي أو الكمي لظاهرة معينة، فكثيرا ما تكون المؤشرات عبارة عن مقاييس كمية يتم التعبير عنها عادة عن طريق نسبة مئوية، أو حصة، أو معدل. ومن أهم خصائص المؤشر الكمي الموضوعية، أي أن نتيجة القياس لا تتغير بتغير المقيم.
- **المؤشرات النوعية:** على عكس المؤشرات الكمية، فإن المؤشرات النوعية لا تعنى بالعرض العددي والرقمي للظواهر، وإنما هي عبارة عن حكم أو تقدير أو تقييم لظاهر معينة أو نتيجة معينة؛ بحيث يكون هذا التقدير في شكل كلمات، سلم تقييمي (ضعيف/حسن/جيد/ممتاز/...)، رموز، ألوان، وغيرها بما يسمح بوصف الموقف أو الظاهرة المعنية¹. تتميز هذه المؤشرات بالذاتية كونها تمثل رأي أو إدراك المقيم حول ظاهرة معينة، أين قد يتم إصدار حكم غير موضوعي نتيجة لتأثر المقيم بعوامل شخصية أو ذاتية عن الشيء المقيم.

كما يمكن للمؤشر أن يكون كميا ونوعيا في ذات الوقت، كأن يتم الإشارة إلى مقياس كمي عن طريق مؤشر نوعي مرجعي (كالمسلم التقييمي).

2- المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية

يقوم العديد من المقيمين باستخدام المقاييس والمؤشرات المالية لتقييم أداء المؤسسة، نظرا للاهتمام بزيادة ثروة المساهمين، وإهمال الجانب الإنساني في التقييم، ويستند القياس المالي للأداء على المعلومات المالية والمحاسبية التي تستخدم مثلا في قياس الهامش الإجمالي، احتياجات رأسمال العامل، الربحية، العائد على الاستثمار، القيمة الاقتصادية المضافة،...

كما يمكن للمؤشر أن يكون مقياسا للأداء غير المالي، خاصة مع التطورات في المحيط الخارجي للمؤسسة وشدة المنافسة، التي فرضت على المقيمين استخدام مقاييس غير مالية لقياسها كقياس مدى رضا العملاء، الجودة، أداء المخزون، الابتكارات، احترام البيئة، الحصة السوقية، المهارات²،...

¹ Odile Bernard, **Contrôle de Gestion en Petite Entreprise : Indicateurs Quantitatifs Explicites vs Indicateurs Qualitatifs** Abscous, 11ème congrès international francophone en Entrepreneuriat et PME, CIFEPME, p : 04.

² Cauvin & Bescos P-L, **Les Déterminants du Choix des Indicateurs dans les Tableaux de Bords des Entreprises Françaises** : une étude empirique, Finance–contrôle–stratégie, volume 8, n°1, Mars, 2005, p : 5–26.

يمكن للمؤشرات غير المالية أن تكون ذات طابع اجتماعي (إدارة الموارد البشرية)، أو ذات طابع مجتمعي (Ordre Sociétale) (علاقة المؤسسة بالبيئة بالمفهوم الواسع)¹.

كما يعرف المؤشر غير المالي على أنه رمز أو مجموعة معلومات لا تقيم بوحدات نقدية عند استخدامها، والتي تمثل ملخصاً أو إشارة للمقيم حول درجة التقدم في تحقيق الأهداف².

وبالتالي فإن المؤشرات غير المالية تقيس الأداء المرتبط بدرجة التكيف مع المحيط، وتطوير المعارف الذين من شأنهما المساعدة في خلق القيمة للمؤسسة، كما أن تصنيف المؤشرات إلى مالية أو غير مالية يتم على حسب نوع المتغير الذي يتم قياسه.

كما تقسم مؤشرات الأداء حسب نوع الأداء المقاس إلى مؤشرات داخلية ومؤشرات خارجية.

1- **المؤشرات الداخلية:** تتضمن المؤشرات الداخلية التغيرات في أنشطة وإدارة استراتيجية المؤسسة، والعمليات، والموارد، وكل عناصر الأداء الداخلي للمؤسسة.

2- **المؤشرات الخارجية:** تشمل هذه المؤشرات تغيرات البيئة الخارجية للمؤسسة (تغيرات سياسية، اقتصادية، تكنولوجية، اجتماعية، تغيرات السوق، العملاء، المنافسين، المنتجات، الموردين،...)، والتي من شأنها أن تؤثر إيجاباً (الفرص)، أو سلباً (التحديات) على الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

إلا أن المتتبع للتطور التاريخي لمفهوم الأداء يمكن أن يصنف مقاييس الأداء إلى أساليب تقليدية وأخرى حديثة. وهذا ما سنتطرق إليه في الفرعين الموليين.

الفرع الثاني: مقاييس الأداء التقليدية

أولاً: تعريفها

اعتمد قياس الأداء لفترة طويلة خاصة من طرف مفكري النظرية الاقتصادية الجزئية على المقاييس الكمية المالية لقياس ربحية المؤسسة (الإيرادات الكلية مطروح منها التكاليف الكلية التي تحملتها)³، هذه الأخيرة كانت تمثل سابقاً المؤشر الوحيد لتقييم أداء المؤسسة؛ بحيث كلما زادت ربحية المؤسسة كان أداؤها

¹ Poincelot E, et Wegmann G, **Utilisation des Critères non financiers pour évaluer ou piloter la performance, comptabilité–contrôle–audit**, vol.2, décembre 2005, p : 109.

² Bollecker M, **Les Mécanismes de Contrôle dans un contexte de Différenciation des Systèmes d'Information, Finance– Contrôle– Stratégie**, vol. 8 n°4, p : 59–85.

³ الشيخ الداوي، المرجع السابق، ص: 223.

جيدا، وبالتالي فإن القياس والتقييم كان يعتمد على النتائج المالية والمحاسبية التي تحققها المؤسسة، أي الاعتماد على المعلومات الداخلية التي يتم اتخاذ القرار بناء عليها دون الاهتمام بالمعطيات الخارجية (الأسواق، المنافسين، رضى العملاء...)، مما سهل من عملية تحديد المسؤوليات ضمن أقسام وإجراءات منفصلة وكذا تحديد إجراءات الجزاء والعقاب.

ثانيا: خصائص مقاييس الأداء التقليدية

تتميز المقاييس التقليدية للأداء بعدة خصائص، نذكر منها:

- 1- تتمثل معظمها في مؤشرات مالية بحتة تقيس الجوانب المالية للمؤسسة (الربحية، التكاليف)، وإهمال المؤشرات غير المالية؛
 - 2- تعتمد على المعطيات والمعلومات الداخلية للمؤسسة وإهمال المعطيات الخارجية؛
 - 3- تعتمد على المعطيات الكمية التي تعطي نظرة تاريخية، وتهمل الأهداف الاستراتيجية والنظرة المستقبلية؛
 - 4- تعتبر هذه المؤشرات ذات توجهات قائمة على أهداف قصيرة ومتوسطة الأجل؛
 - 5- أقسام وإجراءات منفصلة تقتضي استخدام مقاييس وظيفية¹؛
 - 6- يتم اتخاذ القرار بناء على مقارنة النتائج بالمعايير في نهاية كل فترة مما يؤدي إلى ردة فعل متخذي القرار؛
 - 7- استهداف شريحة واحدة من العملاء؛
 - 8- مؤشرات كمية تهتم بالمنتج وتهمل الخدمة؛
 - 9- التركيز على قياس ومراقبة تكاليف الإنتاج والربحية؛
 - 10- تقوم على التبادل بين الأداءات، وتعتبر شائعة في المقاييس الفردية والمقاييس الوظيفية².
- وسنتطرق إلى أهم الأساليب التقليدية في النقاط الموالية.

¹ A. De Toni & Tonchia, **Performance Measurement Systems: Models, Characteristics and Measures**, International Journal of Operations & Production Management, Vol.21, n°1-2, 2001, p: 04.

² Ibid.

ثالثاً: أهم الأساليب التقليدية لقياس الأداء

1- أسلوب التحليل المالي: يشتمل التحليل المالي على دراسة العلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية للمنشأة في فترة معينة، ودراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية. كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية على أنه معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنظمة¹.

وبالتالي فإن التحليل المالي عبارة عن سلسلة من الأساليب المالية والكمية يتم على أساسها دراسة القوائم المالية وتحليلها بهدف إظهار مختلف العلاقات بين عناصرها والتغيرات الطارئة عليها، ويستخدم التحليل المالي أيضاً كأداة للكشف عن مواطن القوة (إتاحة الفرص لاستغلالها)، ومواطن الضعف (التعرف على أسبابها ومن ثم محاولة تجنبها أو التكيف معها).

يتطلب نجاح عملية التحليل المالي أن يكون المحلل المالي قادراً على قراءة القوائم المالية وفهمها واستخراج المؤشرات الملائمة للقرارات وتفسير النتائج وإعطاء التوصيات والمقترحات، بالإضافة إلى ضرورة توافر المعلومات الموثوق بها. والشكل الموالي يوضح أنواع التحليل المالي ومتطلبات نجاحه.

شكل (21): متطلبات نجاح عملية التحليل المالي



المصدر: زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، بحث منشور في مجلة الإدارة الاقتصادية، العدد الثالث والستون، جامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص: 109.

¹ سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، كلية المجتمع في الرياض، جامعة الملك سعود، السعودية، 2008، ص: 134.

أين يقسم التحليل المالي إلى تحليل أفقي وتحليل رأسي.

أ- **التحليل الأفقي:** تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المالية المتعاقبة مع اختيار واحدة من تلك الفترات لتكون الأساس، وذلك بغرض تحليل الاتجاهات والتطورات المالية وتحديد أوجه القوة والضعف فيها، لمعرفة الزيادة أو النقص في بند معين مقارنة بالسنوات السابقة¹. وبالتالي فهو يهدف إلى دراسة سلوك (زيادة - نقصان) كل بند من بنود القوائم المالية خلال فترة معينة.

ب- **التحليل الرأسي:** ينصرف إلى دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة لفترة زمنية محددة بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، وكذا بالقياس إلى باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة².

يقوم التحليل المالي بنوعيه بصفة أساسية على استخدام النسب المالية في القياس والتحليل.

- **التحليل بواسطة النسب المالية:** تعرف النسب المالية على أنها علاقة بين بسط ومقام؛ أين تكون قيم البسط والمقام عبارة عن بيانات وأرقام تعرضها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له³.

نستنتج مما سبق بأن النسب المالية عبارة عن علاقة كمية بين بندين من بنود القوائم المالية المختلفة، ولا تكون ذات معنى إلا إذا تمت مقارنتها بالنسب المرجعية، أي أن الأمر يتطلب أن تكون النسب ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها إجراء المقارنات واستخراج مختلف التغيرات، وتحديد أسبابها، والقيام بتحليلها لتحديد مستوى الأداء.

تصنف عادة النسب المالية حسب الغرض من استخدامها إلى أربع مجموعات، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب التمويل والاستقلالية المالية، نسب المردودية.

- **نسب السيولة:** تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، أي قياس الملاءة المالية للمؤسسة بالأمد القصير؛

- **نسب النشاط (الكفاءة):** وتقيس هذه النسب كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها أو أصولها أو مواردها؛

¹ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 247.

² أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطر، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مائقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات -، جامعة الشلف 2004، 109.

³ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، عمان، الأردن، 2009، ص: 54.

- نسب المديونية: تقيس هذه النسب درجة تمويل المؤسسة من خلال المديونية للغير (الرافعة المالية)، كما تقيس قدرتها على تسديد الديون في مواعيد استحقاقها؛
- نسب الربحية: تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتوليدها.

ويرى العديد من الباحثين بأن استخدام النسب المالية ضمن مقاييس الأداء يعتبر أمراً ضرورياً بل أساسياً مظهراً لأهميتها البالغة؛ حيث أنها تساعد على تحديد مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية، بالإضافة إلى قياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن مواطن الضعف والقوة، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات¹، وكذا قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية².

مشاكل وعيوب استخدام النسب المالية:

يواجه استخدام النسب المالية في تقييم الأداء عدة مشاكل تحد من فوائد استخدامها، وفيما يلي نذكر أهم تلك المشاكل:

- تعتمد النسب المالية المستخدمة على أرقام المركز المالي وقائمة الدخل، وهي أرقام تاريخية محدودة الفائدة، فعادة ما تتغير الأمور في الفترة الواقعة بين تاريخ إعداد الميزانية وتاريخ نشرها والعمل بها، وعندها تصبح النسب بدون دلالة وغير دقيقة في المستقبل؛
- يصعب في بعض الحالات تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية؛
- إن النتائج السليمة للنسب المالية تعتمد على مدى سلامة بيانات القوائم المالية؛
- هناك عوامل أخرى غير ملموسة قد تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة (مثل كفاءة الإدارة، المشاكل الفنية والتسويقية،...) والتي لا تظهرها القوائم المالية³.

¹ المرجع السابق، ص: 54-55.

² محمد مطر، التحليل المالي: الأساليب، الأدوات، والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص: 91.

³ أنور عبد الخالق صديق، الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشآت الأعمال، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، 1987، ص: 169.

2- أسلوب القيمة المضافة (EVA):

ظهر أسلوب القيمة المضافة كتطور وامتداد لمؤشر الربح المتبقي (RI)* وذلك لتدارك أوجه القصور والسلبيات والانتقادات الموجه له، خاصة فيما يخص الضغوط الممارسة من طرف الأسواق المالية، فمؤشر الربح المتبقي كان يستخدم كمؤشر داخلي يستخدم لتقييم الأداء الداخلي للمؤسسة ومختلف وحداتها بهدف خدمة مسيري المؤسسة فقط وذلك في سنوات الستينيات من القرن الماضي. أما مؤشر القيمة المضافة فهو مؤشر داخلي وخارجي في نفس الوقت، يستخدم أيضا لخدمة المساهمين منذ بداية الثمانينيات وذلك من خلال إيجاد وسائل اتصال تفيد بمعرفة أداء المؤسسة أمام المساهمين.

تستخدم القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر لقياس الأداء أمام المساهمين، كما أنها تعتبر في نفس الوقت طريقة للتفسير والتحفيز، بمعنى أنها تقوم بقياس أداء مسيري المؤسسة أمام المساهمين مما يدفعهم لبذل الجهود نحو التحسين من أداء المؤسسة وترشيد القرارات المتخذة من طرفهم؛ حيث يمكن استخدامه في تقييم الاستراتيجيات وتقييم المشاريع الاستثمارية ووضع أهداف الأداء التسييري¹.

تقوم القيمة الاقتصادية المضافة بربط المسيرين بالمؤسسة من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال التي توضع تحت تصرف كل مسير (منطق النتائج/الوسائل) من جهة، ووفق تكلفة رأس المال التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال (المساهمين) من جهة أخرى، وبالتالي وفق هذا المنطلق، فإنه يتم تحديد الأموال (أصول ثابتة أو متداولة) الخاصة بكل نشاط /قسم /سوق، والوقوف على مدى مساهمة كل عنصر في المؤسسة في القيمة البورصية للمؤسسة، أو معرفة قيمة المؤسسة ككل حتى وإن لم تكن مسعرة في البورصة².

ومن الجانب التقني، فيعتبر أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة مقياسا مركبا من مؤشرات الأداء المالي، وهو يمثل الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضرائب وكلفة التمويل المستخدم، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$EVA = NOPAT - [WACC \times (Employed Capital)]$$

* يقيس الربح المتبقي نتيجة المؤسسة بحساب الفرق بين المبيعات وتكاليفها الخاصة، يضاف لهذه الأخيرة المصاريف المالية الداخلية المرتبطة بأصولها.

¹ J.Caby. & G. Hirigoyen, *La Création de Valeur de l'Entreprise*, 2eme édition, Economica, Paris, 2001, p.p: 13.14.

² هواري سويبي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسة من منظور خلق القيمة، بحث منشور في مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010، ص: 61.

حيث أن:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة

NOPAT: الربح التشغيلي بعد الضرائب

WACC: المعدل المتوسط لكلفة رأس المال

EC: رأس المال المستخدم

ويطلق على هذا الهامش المتأثري من الفرق بين العائد الاقتصادي المحقق وتكلفة الموارد المالية المستخدمة، بالربح الاقتصادي الذي ينظر إلى تكلفة رأس المال على أنها تكلفة كغيرها من التكاليف الواجب تغطيتها للوصول إلى الأرباح الحقيقية والتي تمثل إضافة لثورة المساهمين*.

انطلاقاً مما سبق، يمكن استخلاص مزايا وفوائد استخدام أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة في النقاط التالية:

- تزود المؤسسة بصورة واضحة عن تكلفة رأس المال (سواء كان مملوكاً أو مقترضاً)، وبالتالي فهي تقيس العوائد الاقتصادية لإجمالي رأس المال المستثمر؛
- تربط بين القيمة وثروة حملة الأسهم؛ بحيث تسعى إلى زيادة العائد لحملة الأسهم من خلال تحفيز المسيرين وتشجيعهم على حسن التسيير واتخاذ القرارات المناسبة لزيادة الثروة، وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى تطابق أهداف كل من حملة الأسهم والمسيرين والمؤسسة ككل؛ حيث أن كل قرار استثماري يحقق قيمة اقتصادية مضافة موجبة يحقق مصلحة القسم والمؤسسة أيضاً، وعلى العكس من ذلك، فإن الاقتراحات الاستثمارية ذات القيمة الاقتصادية المضافة السالبة فتكون غير مرغوبة سواء على مستوى القسم أو المؤسسة ككل، هذا ما لا يستطيع مقياس كالعائد على الاستثمار تحقيقه، أين قد ينشأ تعارض بين مصلحة القسم والمؤسسة ككل¹؛

* من غير المعقول حساب تكلفة عامل الإنتاج (العمل) ضمن تكاليف المؤسسة وترك عامل الإنتاج (رأس المال)، وعليه فالربح يحسب بعد تغطية جميع تكاليف عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، انظر: المرجع السابق، ص-ص: 61-62.

¹ هوارى سويسبي، المرجع السابق، ص: 63.

- مسايرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لمفهوم حوكمة المؤسسة، وذلك من خلال تطابق أهداف كل الأطراف، وسعي المسيرين نحو رعاية مصالح المساهمين (عن طريق تقليل تكاليف الوكالة وتعارض المصالح بين الملاك والمسيرين).
- كما أن هذا المقياس لا يخلو من العيوب والسلبيات حيث أنه يطرح مشاكل على عدة مستويات منها:
 - مشكلة الحساب التي تتطلب تعديلات للقيمة المحاسبية للأصول لتصبح أكثر تعبيراً عن القيمة الاقتصادية، وأكثر ملاءمة لخصائص كل مؤسسة؛ حيث أن أي نقص أو زيادة في التعديلات قد يؤدي إلى الحد من مدلول القيمة الاقتصادية المضافة، مما قد يسمح بضياح أموال كبيرة لدى مكاتب الاستشارة (ارتفاع التكاليف)، لذلك تدعو بعض المكاتب إلى إجراء توحيد دولي حول طريقة حساب المؤشر والتعديلات المحاسبية المرتبطة به¹؛
 - من عيوب هذا المقياس أنه يوجه إلى قياس الأداء قصير الأجل كغيره من المقاييس المالية، وذلك لا يخدم الإدارة في تقييمها للمشاريع الاستثمارية والعمليات الاستراتيجية، كما أنه لا يقيس أثر القرارات على المدى البعيد؛
 - يعتمد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على البيانات المالية والمحاسبية وصحتها ودقتها، وأي خلط أو نقص في تلك البيانات من شأنه ألا يعطي قياساً جيداً، بالإضافة إلى أن المقاييس المالية بصفة عامة تهمل الجوانب غير المالية في القياس؛
 - لا يعتبر هذا المؤشر كافياً لقياس الأداء، بل يعتبر مكملاً للمؤشرات التقليدية الأخرى، ويرى البعض بأن الفائدة الكاملة لهذا المقياس تتحقق في حالة ربطه بالمقاييس غير المالية أيضاً وبالأهداف الاستراتيجية؛
- يظهر لنا مما سبق بأن للأساليب التقليدية لقياس الأداء بما فيها مقياس القيمة الاقتصادية المضافة العديد من العيوب والنقائص، هذه الأخيرة تتطلب إجراء تعديلات في بعض الأحيان، أو إيجاد أنظمة حديثة تغطي تلك النقائص.

¹ هوارى سويسى، المرجع السابق، ص: 63.

3- الانتقادات الموجهة لأساليب قياس الأداء التقليدية:

وجهت العديد من الانتقادات إلى مقاييس الأداء التقليدية التي تبرز النقائص التي تشوبها، ومن أهم تلك الانتقادات نذكر ما يلي:

- تعكس مقاييس الأداء التقليدية تصرفات المؤسسة في الماضي ولا تعكس أدائها في المستقبل، وذلك نتيجة استنادها على القيم التاريخية، فمظم المقاييس التقليدية تعتمد على بيانات القوائم المالية التي تم تحديدها لفترات سابقة، وهي تعتبر غير قادرة على قياس الأداء في المستقبل؛
- تعتمد أغلبها على قياس الربحية والتكاليف؛
- التركيز على الجانب المالي وإهمال جوانب أخرى كالجانب الاجتماعي والبيئي وغيرهما، ويعني ذلك تجاهل القيمة المالية للأصول غير الملموسة (مثل الشهرة، الموارد البشرية، الابتكار، الجودة،...)
- تقيس معظم تلك المقاييس الأداء على المدى القصير، أي قياس الأداء وتقييمه على فترات قصيرة المدى عادة ما تكون سنة مالية، وبالتالي فإن المقاييس التقليدية تتعامل مع الأهداف في الأجل القصير وتهمل الأهداف طويلة المدى مما يؤدي بدوره إلى غياب البعد الاستراتيجي؛
- تركز على التقييم الداخلي للمؤسسة من حيث خدمة الإدارة في عملية التخطيط، والرقابة، واتخاذ القرارات، دون الاهتمام بأداء المساهمين؛
- تهتم بالإنتاج وحجمه وتكاليفه على حساب الجودة؛
- تقيس الطرق التقليدية أداء الوحدة الاقتصادية من محاور منفردة، وقياس أداء الإدارات والأقسام كل على حدة، في حين أن تداخل وترابط هذا الأداء بين الأطراف المختلفة كأفراد ومؤسسات وبيئة محيطة لا يتوافر في هذه المقاييس¹.

الفرع الثالث: مقاييس الأداء الحديثة

تطور مفهوم أداء المؤسسة بالتوازي مع التطورات الواقعة في البيئة المحيطة بها، أين أصبحت المقاييس التقليدية للأداء لا تعبر عن الأداء الفعلي للمؤسسة في ظل تلك التغيرات، فظهرت بذلك الحاجة إلى التعديل

¹ E. Salustro, **Vers l'Adoption de Règles Communes**, l'Expansion Management Review, Septembre 1998, p : 81.

والتطوير والتحسين في الأساليب التقليدية وإلى إيجاد أساليب حديثة تتماشى مع مختلف المتغيرات التي تؤثر في الأداء. وفيما يلي نعرض بعض الأساليب الحديثة لقياس الأداء وأسباب ظهورها.

أولاً: دوافع استخدام مقاييس الأداء الحديثة وخصائصها:

1- دوافع استخدام مقاييس الأداء الحديثة:

تتمثل أهم الأسباب التي أدت إلى استخدام المقاييس الحديثة فيما يلي:

- زيادة أهمية قياس أداء المؤسسة في ظل بيئة التصنيع الحديثة نظراً لتطور البيئة الخارجية للمؤسسة، ولم يعد التقييم الداخلي كافياً، وأصبح التقييم الخارجي يمثل الركيزة الأساسية لهذه المؤسسة؛
- تغير أسلوب وطبيعة العمل، مما يتطلب تطويراً في طرق القياس؛ حيث أن أنظمة المحاسبة التقليدية أصبحت لا تتماشى مع طبيعة العمل ذاته (أين ارتبطت الاستثمارات الكبيرة بأتمتة العمليات الإنتاجية)، وأصبحت حينها الأساليب الإدارية الحديثة تهتم بمجموعات العمل المتشابهة (علاقات مشتركة: مشتريات، تصنيع، بيع) مثل نظام الإنتاج بدون مخزون (JIT)، ونظام التكلفة على أساس النشاط (A B C)، وإدارة الجودة الشاملة، نظام الإنتاج المرن، التحسين المستمر، التكلفة المستهدفة،...؛
- ضرورة إيجاد أساليب وطرق لقياس الجوانب غير المالية لبلوغ الأهداف الاستراتيجية في ضوء استراتيجية عمل طويلة الأجل وذلك لقياس الأداء في الأجل الطويل؛ حيث تركز على قياس مسببات ومحركات الأداء جنباً إلى جنب مع المقاييس المالية ومحاولة الوصول إلى التكامل بين المقاييس المالية وغير المالية للتماشي مع متطلبات عولمة السوق والمنافسة؛
- تطور تكنولوجيا المعلومات في ظل عصر المعلومات والمعرفة (ابتداءً من 1975 إلى الآن) الذي يتصف بسرعة التغير وكثرة الحركة (لا يتلاءم مع طرق قياس الأداء التقليدية التي تعتمد على التحليل الساكن وفق البيانات التاريخية)، مما أتاح الفرصة إلى سرعة الحصول على المعلومات وتحليلها ومراجعتها واتخاذ القرارات بشأنها؛
- التخلي عن مفهوم الأداء الفردي، أين أصبح العمل يتم بروح الفريق (أداء جماعي) في شكل فرق عمل بهدف الاستغلال الكامل لقدرات العمال والاستفادة من خبراتهم في مجال الإنتاج؛
- اشتداد حدة المنافسة، مما جعل كل مؤسسة تسعى إلى التميز عن المنافسين الآخرين، وذلك عن طريق الموازنة بين جودة المنتج أو الخدمة من جهة، والتحكم في الأسعار والتكاليف من جهة

أخرى، أين نجد بأن المنافسة أصبحت تقوم على خصائص ومؤشرات إضافية غير مالية (جودة المنتج، رضا العميل،...) مما استدعى تغيير المقاييس التقليدية والبحث عن معايير أشمل تتضمن التغير في اتجاهات استراتيجيات المنافسة لمنظمات الأعمال؛

- حدوث تغيرات جذرية في نظام وفلسفة الإدارة ومداخل اتخاذ القرارات وأساليب الإنتاج، ترتب عليه الجودة الشاملة؛ (Just In Time) تطبيق الإدارة الإستراتيجية؛ فلسفة التوقيت المنضبط للمخزون (Total Quality)؛

- ظهور تغيرات وتحولات جذرية في أهداف المنظمات للمحافظة على بقائها وسط ظروف المنافسة الشديدة، حيث أصبح العميل هدفها الأساسي؛

- ضرورة التطوير والتحسين المستمر، ففي ظل بيئة التصنيع الحديثة يتوجب قياس وتقييم الأداء بين الفترة والأخرى بصفة دورية بهدف مواكبة التطورات السريعة والتي تتطلب في حد ذاتها تطويرا مستمرا وتحسينا في استراتيجيات وأهداف المنظمة، بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تحفيز التحسين المستمر في مجال الجودة وتطوير أداء الأعمال عن طريق منح الجوائز الوطنية والعالمية في الجودة مما أدى إلى حث المنظمات على تطوير قياسات شاملة وواسعة ومحددة للأداء، ومن أمثلة تلك الجوائز جائزة (Deming Prize) التي بدأت في اليابان سنة 1950، وجائزة (Baldrige Award)، وغيرها. ويتطلب الأمر للحصول على هذه الجوائز تقديم معلومات تفصيلية حول عدة جوانب، فالفوز بجائزة (Deming Prize) على سبيل المثال، تتطلب تقديم معلومات حول العناصر التالية: البيانات، التنظيم، المعلومات، الموارد البشرية، الخطط المستقبلية، ضمان الجودة، الصيانة، التأثيرات، القياس، التقييم، التحسين¹.

نستنتج مما سبق بأن أداء المؤسسة في ظل بيئة التصنيع الحديثة قد تأثر كثيرا بمختلف التطورات البيئية والتكنولوجية واشتداد حدة المنافسة، مما أثر بدوره على طرق وأساليب قياس الأداء بطريقة تسمح بتعديلها وإدخال جوانب أخرى في القياس منها الجانب الإنساني (Stakholder Value)، وباعتبار أن معظم تلك الجوانب غير مالية، فإنها دفعت إلى تطوير الطرق التقليدية للقياس لتشمل كل الجوانب التي تؤثر على الأداء (مالية وغير مالية).

¹ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، المرجع السابق، ص: 65.

2- خصائص مقاييس الأداء الحديثة:

ظهرت مقاييس الأداء الحديثة بشكل أساسي لسد الفجوة والنقص الحاصل في النماذج التقليدية، وتتميز المقاييس الحديثة للأداء بالخصائص التالية:

- ارتباط مقاييس الأداء الجديدة باستراتيجيات التصنيع في البيئة الصناعية الحديثة (تحسين الجودة، تخفيض زمن الإنتاج،...)
- استخدام مقاييس تركز على جوانب عدة إضافة إلى الجانب المالي، وعليه فإن من أهم خصائص هذه المقاييس الوضوح والشمول والملاءمة لجميع العناصر المؤثرة في الأداء (مالية، غير مالية)، سواء كانت داخلية أو خارجية (قياس متكامل للأداء)؛
- الأخذ في الحسبان الجوانب غير الملموسة كالجوانب الاجتماعية والإنسانية (رضى الزبائن، مسؤولية اجتماعية، ذوي المصلحة في المؤسسة، المجتمع ككل،...)
- تحقيق التوازن بين الأهداف قصيرة وطويلة الأجل، الاهتمام بالجانب الاستراتيجي، التمتع بالمرونة الكافية لتدعيم التحسين المستمر؛
- الاستجابة إلى مختلف التطورات التكنولوجية، ومحاولة الحصول على معلومات كافية ووفيرة للإلمام بكل تلك التطورات، وتوفير المعلومات المناسبة التي تساعد على استمرار عملية التحسين المستمر.

ومن أهم الأساليب الحديثة لقياس الأداء أسلوب لوحة القيادة، وبطاقة الأداء المتوازن.

ثالثاً: أسلوب لوحة القيادة

- 1- تعريف لوحة القيادة: لا يوجد نموذج موحد للوحة القيادة، وإنما توجد لوحات قيادة خاصة بكل نظام، أو قرار، أو بكل قائد؛ حيث تعرف لوحة القيادة على أنها مجموعة من المؤشرات قليلة العدد (من 5 إلى 10) توضع بكيفية تسمح للمديرين بمعرفة حالة واتجاه التطورات التي تطرأ على المؤسسة وتحديد العوامل التي تؤثر عليها في الآجال المناسبة¹. نستنتج من هذا التعريف بأن لوحة القيادة عبارة عن وسيلة تساعد على التنبؤ واتخاذ القرارات بالاعتماد على مؤشرات أساسية، هذه الأخيرة تستخدم لمعرفة حالة واتجاه التطورات التي تؤثر على قرارات المديرين.

¹ Bernard, Calasse, Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et d'Audite, Paris, Economica, 2000, p : 1133.

كما تعرف لوحة القيادة على أنها وثيقة تركيبية ملخصة وشاملة توضح للمسیر العناصر الأساسية الخاصة بحياة المؤسسة وتطور أداء العمليات فيها¹.

وتعرف أيضا على أنها تشخيص دائم للمؤسسة يركز على إبراز وضعيتها بصفة منتظمة ودورية؛ حيث تظهر المعلومات المتعلقة بالتسيير بواسطة نسب في جداول رقمية أو منحنيات أو رسوم بيانية، وتتصف لوحة القيادة في التسيير بأنها موجزة، وعبرة، يستطيع من خلالها المسیر تقديم تسلسل الأحداث واتخاذ القرارات².

نستنتج من التعاريف السابقة بأن لوحة القيادة عبارة عن أداة مبسطة لتشخيص وضعية المؤسسة عن طريق تلخيص المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والتي يتم عرضها في أشكال مختلفة (جداول، منحنيات، رسوم...) من أجل مساعدة المسیر وتسهيل وتبسيط عملية اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات.

2- خصائص أسلوب لوحة القيادة: يتميز هذا الأسلوب بمجموعة من الخصائص

- تقوم لوحة القيادة بقياس الأداء (حاليته وتطوره) بالنظر إلى الأهداف، ويتم اختيار المؤشرات الأساسية وفقا لهذه الأهداف؛
- عبارة عن وثيقة من المعلومات حول وضعية المؤسسة، تكون عادة في شكل جداول أو منحنيات أو أشكال بيانية تسمح بالقيام بالمقارنات اللازمة وإظهار الانحرافات وأسبابها؛
- وسيلة تساعد القائد والإدارة على التشخيص والتحسين والتحفيز والاتصال (مخاطبة الرئيس للمرؤوسين انطلاقا من الأهداف المسطرة التي يسعى لتحقيقها)؛
- تتجه لوحة القيادة نحو مراقبة التسيير واتخاذ القرار كونها تعكس صورة مختصرة للهيكل التنظيمي في المؤسسة (متواجدة في كل المستويات التنظيمية) مما يسمح للمسؤول بتلقي النتائج في شكل مؤشرات تسمح له بتحليل الوضعيات وتوقع التطورات والاستجابة في الوقت الفعلي؛
- لا توجد لوحة قيادة نموذجية لكل المؤسسات، بل تختلف باختلاف حجم هذه الأخيرة، واختلاف المسیر أو المسؤول أو القائد؛

كما تجدر الإشارة لأهمية المعلومات في تطبيق هذا النموذج، فلا بد أن تكون المعلومات مختصرة وتتضمن ما هو ضروري وواضح كي لا تجعل من لوحة القيادة مزدحمة؛ حيث أن محاولة الإحاطة بجميع

¹ Jean Folegot, **ABC de la Gestion**, Nouvelle édition Marabont, France, 1995, p : 42.

² Gilbert Pillot, **Maitrise du Contrôle de Gestion**, édition Sedifor, p : 110.

جوانب وأنشطة المؤسسة قد تصعب من استخدامها، فالمغزى من المعلومات هو القدرة على معالجتها وليس المعلومات في حد ذاتها، إضافة إلى أن المسير لا تخدمه قلة المعلومات ولكن الضروري منها فقط.

3- مزايا أسلوب لوحة القيادة: تعتبر لوحة القيادة من أهم الأساليب المستحدثة لقياس الأداء؛ حيث

تبرز أهميته في كل مراحل التسيير، ابتداء بمرحلة التخطيط أين يقوم كل مسؤول بوضع خطط مناسبة يتم فيها إشراك كل الإداريين، وتحديد مسؤولية كل واحد منهم، بالإضافة إلى تحديد مراكز المسؤولية تبعاً لذلك. أما في مرحلة الرقابة، فإن لوحة القيادة تسمح بتحديد وضعية كل قسم، وتحديد الوضعية العامة للمؤسسة، وكشف الانحرافات، وتبيان نقاط الضعف والقوة، وكذا المساهمة في تقديم الإجراءات التصحيحية، كما تسهل من عملية التقييم السريع والدائم واتخاذ القرار في الوقت الصحيح (الحقيقي). ومن أهم مزايا لوحة القيادة نذكر مايلي:

- مقياس بسيط وسهل الاستخدام، وأداة سريعة لاتخاذ القرارات؛
 - يجمع بين الأداء الداخلي للمؤسسة والعوامل الخارجية؛
 - تضم مؤشرات مالية وأخرى غير مالية؛
 - أداة تساعد في تشخيص حالة المؤسسة، وفي الاتصال بين مختلف مستويات الإدارة، وفي التحفيز والتحسين؛
 - تعمل على توثيق العلاقة بين مختلف الأطراف العاملة داخل المؤسسة عن طريق فتح مجال الحوار بينهم ومحاولة الإلمام بجميع وجهات النظر؛
 - تدفع إلى تحسين الجودة وخلق القيمة والتعلم في مجال المنظمة؛
 - المرونة وقابلية التعديل (إضافة أو حذف مؤشر) بما يتلاءم مع تطور نشاط المؤسسة وأهدافها ومحيطها الداخلي والخارجي؛
 - تعبر عن نظام معلوماتي متكامل عن المؤسسة في صورة معلومات كمية واضحة وسهلة الفهم بحيث تمكن صانع القرار من استغلالها بيسر وفعالية؛
- نستنتج مما سبق بأن لوحة القيادة يجب أن تكون مسابرة للواقع وللتطورات اليومية، وذات أرقام دقيقة ومعلومات مفيدة. والجدول الموالي يوضح مختلف النسب المستعملة من طرف مديريات المؤسسة في إعداد لوحة القيادة.

جدول (4): مختلف النسب المستعملة في لوحة القيادة

مدير الإنتاج	المدير التجاري	المدير المالي	مدير المستخدمين	المدير العام
تكلفة المنتجات الإجمالية	نتيجة الوحدة	تكاليف المستخدمين	رأس المال الخاص	القيمة المضافة
عدد وحدات المصنع	رأس المال في بداية الوحدة	الفاعلية	رأس المال الدائم	الفاعلية
الكمية المصنعة	هامش المشتريات	التكاليف الاجتماعية	الاستثمارات الثابتة	النتائج
عدد ساعات عمل الآلات	رقم الأعمال	الفاعلية	العقارات الصافية	رقم الأعمال
النفايات	رقم الأعمال	التكاليف المالية	رقم الأعمال	النتائج
الكميات المنتجة	عدد المبيعات	القروض	الفاعلية	رقم الأعمال الخاص

Source : C.A Lazard, S. Separie, Contrôle de Gestion, 5eme édition, Dunod, France, 2001,

p : 593, IDEM.

رابعاً: بطاقة قياس الأداء المتوازن

1- تعريف بطاقة الأداء المتوازن: ظهرت بطاقة الأداء المتوازن كوسيلة إدارية معاصرة باعتبارها

مفهوماً جديداً للإدارة الاستراتيجية، (مقدمة من طرف Kaplan & Norton) لمواجهة الضعف والغموض الحاصل في التوجه القديم للنظام الإداري (الذي يركز على الأداء المالي فقط) من خلال إضافة أبعاد أخرى تسعى إلى ترجمة الخطة الاستراتيجية إلى أفعال ونتائج ملموسة تربط الأهداف والوسائل بمستوى الأداء المطلوب. وفي هذا الصدد تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها:

- مفهوم يساعد على ترجمة الاستراتيجية إلى عمل فعلي، وهي تبدأ من تحديد رؤية المنظمة وإستراتيجيتها ومن تحديد العوامل الحرجة للنجاح وتنظيم المقاييس التي تساعد على وضع هدف وقياس الأداء في المجالات الحرجة بالنسبة للإستراتيجيات¹.

- أداة تقوم بترجمة رؤية وإستراتيجية المنظمة إلى مجموعة شاملة من مقاييس الأداء التي توفر الإطار الكامل لتنفيذ إستراتيجياتها، ولا تعتمد على تحقيق الأهداف المالية فحسب، بل تؤكد أيضاً على الأهداف غير المالية التي يجب أن تحققها المنظمة وذلك لمقابلة أهدافها المالية².

¹ عبد اللطيف وحنان تركمان، بطاقة التصويب المتوازنة كأداة لقياس الأداء، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، 2004.

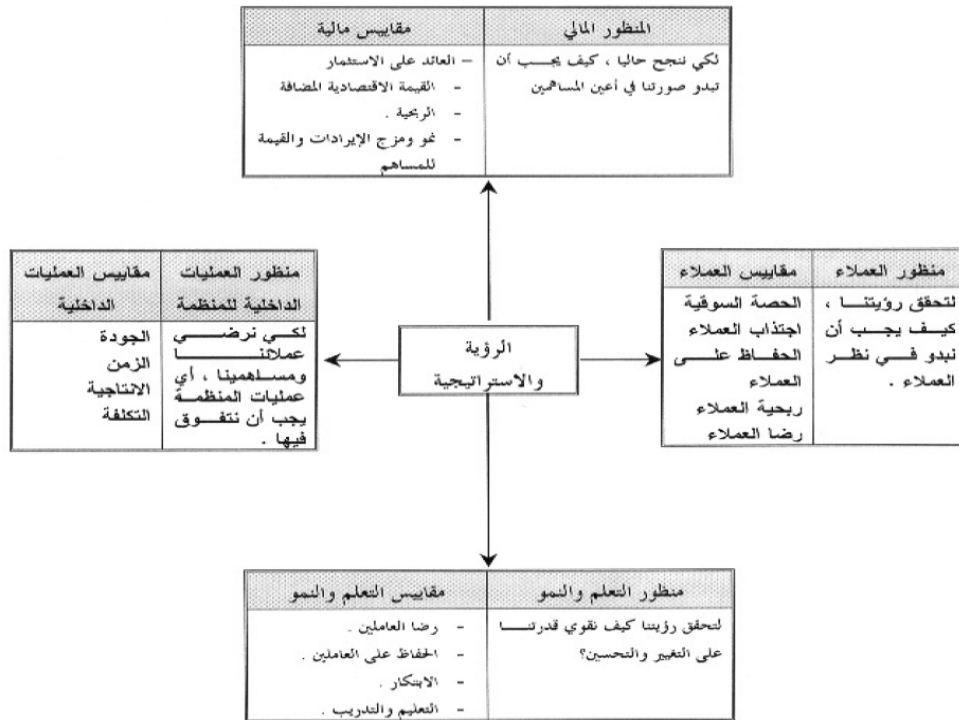
² Bernardo Guimarães, Pedro Simões, Rui Cunha Marques, Does Performance Evaluation Help Public Managers A Balanced Scorecard Approach in Urban Waste Services, Journal of Environmental Management, Volume 91, Issue 12, December 2010, p.p: 2632- 2638.

- أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء يهتم بترجمة استراتيجية المنظمة إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما لأنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنظمة¹.

نستنتج مما سبق بأن بطاقة الأداء المتوازن عبارة عن نموذج يعرض طرق لإدارة المنظمة تساعد في صناعة قرارات استراتيجية (بعد استراتيجي للأهداف) وذلك بربط التحكم التشغيلي قصير المدى برؤية المنظمة طويلة المدى (بعد زمني)؛ حيث يهتم بثلاثة أبعاد زمنية هي الماضي والحاضر والمستقبل، بالإضافة إلى الإلمام بثلاثة محاور إضافة إلى المحور المالي، وهي: الزبائن، العمليات الداخلية، نمو الأفراد. وهي بذلك تمثل إطاراً متكاملًا للأداء عن طريق قياس الأداء الداخلي والخارجي بالاعتماد على المعلومات التي يتم تبادلها بين المحاور الأربعة، من أجل ذلك سميت بطاقة الأداء المتوازن (لكونها توازن بين الأبعاد السابقة).

والشكل الموالي يوضح نموذج بطاقة الأداء المتوازن والمحاور الأربعة المتعلقة به:

شكل (22): نموذج بطاقة الأداء المتوازن



Source: Kaplan R., & Norton D., The balanced Score Card: Translating Strategy into Action, Harvard Business School, 1996, p: 71.

¹ عبد المحسن، توفيق محمد، اتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الإدارة، ستة سيجما وبطاقة القياس المتوازن، القاهرة، دار الفكر العربي، 2006، ص: 34.

يظهر لنا من خلال الشكل السابق بأن المحور الأول يضم الجوانب المالية البحتة كالعائد على الاستثمار، الربحية، تكلفة المنتجات، وغيرها. ويتم قياسها لاعتماد على المؤشرات والنسب المالية، ويراعى فيها اختيار الأرقام المالية المهمة والمعبرة عن الأداء، وتجيب عادة عن تساؤل: كيف ننظر إلى الملاك؟.

أما محور العملاء، فيتضمن جوانب تتعلق برضا العملاء، وجودة خدمتهم، وتحسين أساليب البيع والتسويق، وغيرها. وهي تجيب على تساؤل: كيف يرانا العميل؟.

يُعنى المحور الثالث بجوانب العمليات الداخلية كتطوير الشركة من الداخل، وذلك من خلال الرفع من مستوى النشاط أو العمليات، وهي تتضمن أهدافا عديدة كجودة المنتج، التوقيت، جودة التصميم، العلاقة مع الموردين، تطوير أنظمة العمل الإدارية، تطوير التكنولوجيات، تحديد السوق، وغيرها العديد من العمليات الداخلية التي تجيب عادة على تساؤل: ما الذي يجب أن نتفوق فيه؟.

أما المحور الرابع والأخير، فهو يتعلق بقدرة المؤسسة على التطوير من منتجاتها، وعلى ابتكار منتجات جديدة، وكذا تطوير الأداء والمهارات بصورة دائمة. تجيب على تساؤل: هل نستطيع الاستمرار في التحسين والابتكار؟.

ترتبط المحاور الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن وفق علاقة تكامل؛ حيث تكمل وتدعم بعضها بعضا أين يتم تدعيم العمليات الداخلية من خلال التعلم والتطوير مما يؤثر في جودة خدمة ورضا العملاء، وكل ذلك يؤثر في المؤشرات المالية¹.

2- مزايا بطاقة الأداء المتوازن: تستمد بطاقة الأداء المتوازن أهميتها من خلال محاولة الموازنة لمقاييس الأداء المالية وغير المالية بغية قياس الأداء في المدى القصير والطويل ضمن تقرير موحد، ويعني ذلك بأنها تتعدى التركيز على الأداء في المدى القصير وتهتم بالتحسينات في المقاييس غير المالية التي تمكن من خلق قيمة اقتصادية في المستقبل (قيادة المنظمة نحو المستقبل). كما يمكن استخلاص أهم مزايا هذا النموذج من خلال ما سبق في النقاط التالية:

- المساعدة في وضع وتحديث الإستراتيجية في المنظمة، وفي تحديد الأهداف الإستراتيجية وربطها بالأهداف الفرعية؛

¹ ناصر محمد العديلي، بطاقة الأداء المتوازن أحدث نماذج قياس أداء الشركات وتحقيق التوازن الداخلي، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، 2008،

- الشمولية، وهي أهم ما يميز هذا النموذج؛ حيث أنها تتضمن مقاييس خاصة بالتنظيم ككل، كما أنها تمثل نظاماً إدارياً شاملاً لقياس الأداء وإطاراً شاملاً لترجمة الأهداف الإستراتيجية؛
 - أداة اتصال لتوضيح الإستراتيجية لجميع العاملين؛ بحيث تسهل من طريقة تدفق المعلومات وإيصال الأهداف إلى كل المستويات، كما تمكن من تحديد المقاييس الإستراتيجية نحو المستويات الأقل مثل وحدة العاملين، بالإضافة إلى إمكانية تحديد الموظفين للمطالب الخاصة بتحقيق أداء إجمالي ممتاز¹؛
 - تمكن من القيام بالعديد من الموازنات في المؤسسة، وهي الموازنة بين النواحي المالية وغير المالية، وموازنة الأهداف الطويلة وقصيرة المدى، وأخيراً الموازنة بين المقاييس الداخلية والخارجية؛
 - تقوم بتحديد عدد ونوع المقاييس المستخدمة في كل مجال من مجالات القياس ضمن المحاور السابقة الذكر؛
 - تزويد المدراء بمؤشرات كمية ذات العلاقة المنطقية السبب/ النتيجة، التي تسعى كل منها إلى تحقيق هدف من الأهداف؛
 - تقديم تقديم الرقابة الاعتيادية وإعداد الإنذار المبكر للمشاكل قبل تأثيرها على الأداء المالي؛
 - تساعد على تطبيق الإدارة الفعالة للموارد البشرية من خلال تحفيز الموظفين؛
 - الاستفادة من التغذية العكسية في التعلم وتحسين فعالية الإستراتيجيات الحالية.
- كل هذه المزايا جعلت من هذا الأسلوب من أفضل الأساليب لقياس أداء المنظمات، إلا أنه كغيره من المقاييس يتضمن مزايا وعيوب، خاصة المعوقات التي تحد من التطبيق الفعلي له، وهذا ما نتعرض له في النقطة الموالية.
- 3- معوقات استخدام بطاقة الأداء المتوازن:** خضع نموذج بطاقة الاداء المتوازن منذ ظهوره إلى العديد من التعديلات، إلا أن هذه الأخيرة لم تعد كافية نظراً للعيوب والمعوقات التطبيقية التي تواجهها، ونذكر منها ما يلي:

¹ الشيخ الداوي، المرجع السابق، ص: 224.

- تقوم فكرة البطاقة على ترجمة الإستراتيجيات والرؤى إلى أفعال، وأي فهم خاطئ لتلك الإستراتيجيات والأهداف يجعلها غير قابلة للتنفيذ؛
- لا يمكن اعتبارها كأداة لحل كل المشاكل المرتبطة بالأداء وتطويره، بل تعتبر كوسيلة مساعدة فقط في تحديد المؤشرات التي تساعد بدورها على تحقيق الإستراتيجية وتطوير الأداء، وبالتالي فإن نجاحها يتوقف على تطبيق سياسات إدارية للتطوير حسب الاهداف الموضوعه؛
- لا يتم تطبيق هذا النموذج بنجاح إلا من طرف خبراء لفهم وإرساء الجوانب التطبيقية له، مما يتطلب توفير برامج تدريب على معارف ومهارات بطاقة الأداء المتوازن، ونظرا لحدثة هذا النموذج، فإنه يتميز بقله الكفاءات والمختصين خاصة في الدول النامية؛
- كثرة المؤشرات تحدث الكثير من المشاكل، كضياح الجهد والوقت والمال، لذا يجب اختيار المؤشرات الأكثر دلالة ووضوحا، كي لا يفقد العاملين تركيزهم بين الأهداف الكثيرة والمختلفة التي يترأى لهم صعوبة تحقيقها؛
- تقوم على مبدأ إشراك جميع الأطراف والتواصل بين جميع المستويات، إلا أنه غالبا ما تكون هنالك فجوة في فهم مشاركة الموظفين وحدودها وكيفية الاستفادة منها، فمن الصعب توجيه سلوك كل العاملين في المؤسسة نحو هدف مشترك لاختلاف ثقافتهم، مما يتطلب خلق ثقافة خاصة بالمؤسسة يؤمن بها جميع الأطراف؛
- بالرغم من محاولة إلمام البطاقة بالجوانب غير الملموسة إضافة إلى الجوانب المالية، إلا أنها تحتاج إلى إضافة جوانب أخرى حسب رأي العديد من الباحثين كالبعد البيئي والموارد البشرية؛
- الاعتماد على مؤشرات السبب ومؤشرات النتيجة قد لا يكون ذو دلالة، وكمثال على ذلك، فإن تحسين الجودة قد لا يؤدي إلى الربح أحيانا، كما أن رضى العملاء قد لا يعطي نتائج مالية جيدة في كل الأحوال¹.

نستنتج مما سبق بأن نموذج بطاقة الأداء المتوازن يعد منهجا حديثا وفريدا لقياس الأداء كونه يوازن ويدمج بين الجوانب المالية التقليدية والجوانب غير المالية، ويوازن بين الأهداف طويلة وقصيرة الأجل، بالإضافة إلى الموازنة بين المقاييس الداخلية والمقاييس الخارجية. ولكن جدوى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن

¹ نعيمة يحيوي، بطاقة الأداء المتوازن وسيلة فعالة للتقييم في المؤسسة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة، العدد 18، جوان، 2008، ص: 29-30.

تعتمد بدرجة كبيرة على طريقة استخدام المؤسسة لها، ولا بد أن تطبق بشكل سليم؛ حيث أن أهم تحدّي يواجه مصمميها هو تحديد سقف المقاييس التي يجب أن تحويها البطاقة بالتركيز على أهمها*، عندها سيوفر هذا المنهج للمديرين معلومات شاملة وقيمة عن المخرجات المستهدفة والعمليات والبرامج المطبقة، مما يزيد من فرص تحقيق الأهداف المطلوبة. وقد يختلف تصميم البطاقة المؤسسة وأهدافها بعيدة المدى وكذا الظروف المحيطة بها، مما قد يؤدي إلى اختيار مقاييس مختلفة من شركة إلى أخرى إلا إذا كان الهدف منها هو المعايير. وبالتالي فإن هذا النموذج يعتبر أداة تساعد في عملة قيادة المؤسسة، بالإضافة إلى إمكانية دمجه مع الأنظمة الإدارية الأخرى المطبقة في المؤسسة، ويستخدم الجيل الثالث بصفة خاصة كمركز للإدارة الاستراتيجية وذلك لقدرته على توفير آلية سلسلة لاختيار الأنظمة الإدارية والتنسيق بينها.

* تشير الأبحاث بأن أفضل الممارسات هي تحديد 20 جانب كحد أقصى؛ بحيث يتم ترتيبها حسب الأولويات وبطريقة منهجية وتوافقية...، للمزيد انظر الموقع الإلكتروني: www.2GC.co.uk

المبحث الثالث:

الأداء المالي للبنوك الإسلامية

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وما هي معايير قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي للبنوك الإسلامية

المطلب الثاني: المعلومات المالية والمحاسبة للبنوك الإسلامية

المطلب الأول:

ماهية الأداء المالي للبنوك الإسلامية

الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم الأداء المالي:

يتم التطرق إلى تطور مفهوم الأداء المالي من خلال عنصرين: تطور حسب المدارس وتطور حسب المؤشرات.

أولاً: تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة

تطور مفهوم الأداء المالي موازاً مع تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة؛ حيث اعتبرت النظرية المالية الكلاسيكية (في العشرينات والثلاثينات) بأن للوظيفة المالية الكلاسيكية في المؤسسة دور المزود بالأموال وتسييرها، وكانت تعرف باسم (مالية المؤسسات) أو (مالية الشركات).

تبنت الوظيفة المالية وفق المنظور الكلاسيكي هدف مضاعفة الربح في ظل مستقبل مؤكد الحدوث، لكن سرعان ما انهار هذا المفهوم في ظروف اتسمت بالتعقيدات وظروف عدم التأكد والتظليل المعلوماتي، وازدياد التدخل الحكومي بشكله المباشر وغير المباشر، فضلاً عن التحديات التي تواجهها المؤسسة، من تقدم تكنولوجي، ودور النقابات واتحادات العمال، حدة المنافسة، شروط سوق المال والمؤسسات المصرفية،

ندرة الأموال إلى جانب ارتفاع تكلفتها¹. وقد كان الهدف المالي للوظيفة المالية خلال هذه الفترة يتمثل في تعظيم القيمة السوقية لسعر السهم التي تساعد في الحكم على تحديد القوة المالية للمؤسسة، وكذا تعظيم قيمة المؤسسة في البورصة والذي بدوره أدى إلى الاهتمام بتعظيم التدفق النقدي المنتظر للاستثمار بالبحث عن التمويل بأقل تكلفة ممكنة (ميلاد نظرية تكلفة الأموال).

ظهرت بعد ذلك في الفترة ما بين 1950-1960 النظرية المالية الحديثة والتي تعد حسب (Conso) نموذجاً خارجياً للمؤسسة خاضعاً لقوانين سوق الأصول، وذلك بالفصل بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال المالي².

ثانياً: تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية

يمكن تفسير الأداء المالي وتطوره حسب تطور المؤشرات المستخدمة لقياسه وتقييمه؛ حيث كانت المحاسبة قديماً تعتبر نظاماً لقياس وترجمة المعلومات المحاسبية للمنظمات ولعرض تقاريرها المالية بشكل واضح، ومع مجيء الثورة الصناعية تم الاهتمام بنظم محاسبية أكثر حداثة استخدمت فيها النسب المالية كمؤشرات لمقارنة أداء المؤسسة مع غيرها من المؤسسات الناشطة في نفس القطاع، وقد تم اعتمادها إلى غاية سنة 1985 أين أصبحت نوعية المؤشرات تتسم بالطابع المحاسبي والمالي بعدما كانت عبارة عن مؤشرات محاسبية بحتة. وأصبحت ذات صلة مباشرة بعملية قياس الأرباح والعوائد مما ساهم بشكل كبير في تعزيز جوانب تطوير الاستثمار وكذلك اتخاذ قرارات التعامل مع الموردين، العملاء،...

وقد جاءت هذه النظم المحاسبية (نظم التكاليف ومخرجات المحاسبة الإدارية) لخدمة أغراض عديدة أهمها³:

- المساهمة في تطوير قدرة المنظمة على وضع خطط بعيدة المدى واستراتيجيات فعالة؛
- تخطيط ورقابة التكاليف المرتبطة بأوجه النشاط المختلفة؛
- قياس الأداء والحكم الموضوعي عليه بمؤشرات مقبولة، أيضاً فيما يخص الأفراد العاملين في المنظمة؛

¹ وكذا المتغيرات الإقليمية والعالمية والاتجاهات الاقتصادية الحاكمة؛ حيث تعكس مفهوماً جديداً للوظيفة المالية وباقي الوظائف في المؤسسة. للمزيد انظر: داون عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، عدد 04، جامعة ورقلة، 2006، ص: 41.

² المرجع نفسه.

³ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، المرجع السابق، ص: 172.

- تلبية متطلبات إعداد تقارير مالية بمؤشرات متنوعة تلبي حاجات ورغبات مختلف الجهات الخارجية للمنظمة.

وتم انتقاد هذه المؤشرات على أساس أنها تصبح غير دالة في فترات التضخم والوهم النقدي، كما أنها لا تعطي صورة واضحة حول قدرة المؤسسة على تحقيق نواتج وعوائد يفوق قيمتها المحاسبية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مؤشرات محاسبية ذات صلة بالمردودية سنة 1995، والتي أخذت بعين الاعتبار الأموال الخاصة، والأصول الاقتصادية، وتدفقات عوائد الاستثمار. كما زاد التركيز بعد ذلك على أهمية المؤشرات الاقتصادية وربطها بالمؤشرات السوقية (البورصية)، وذلك لأن المؤشرات الاقتصادية قادرة على تفسير البيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة¹.

الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي

تختلف وجهات نظر المفكرين حول تحديد مفهوم موحد للوظيفة المالية؛ حيث أسندت بعض التعاريف الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة، الاستراتيجية، الخطط، الأهداف والسياسات المالية، وأيضاً مواجهة المصاعب والعقبات المالية وغيرها. إلا أن هذه المفاهيم تبقى منفصلة وعاجزة عن تحديد مفهوم موحد للوظيفة المالية لعدم شموليتها؛ حيث تنسب الجماعة النقدية للوظيفة المالية كل عملية تأخذ الشكل النقدي (خارجة أو داخلية، عاجلة أو آجلة)، في حين أن وجهة النظر التشغيلية تتحدد حسب الأهداف المالية للمؤسسة عن طريق طرح التساؤل: هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة المصاعب المالية؟ (كدعم التوازن المالي، الحد الأدنى للربحية، اليسر المالي،...)، أم أنها تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال وحسن استخدامها؟ (كالتخطيط المالي، إدارة الموجودات،...).

ويتطلب تحديد مفهوم الأداء المالي عرض العديد من التعاريف التي تتطرق إلى الجوانب المذكورة سابقاً، وكذا تحديد وتوضيح الأهداف المالية للمؤسسة.

أولاً: تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات؛ حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات باعتباره الداعم الأساسي للأعمال المختلفة

¹ دادن عبد الغني، المرجع السابق، ص: 42.

التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات اصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم¹.

ويعرف الأداء المالي حسب (Waddock & Graves) على أنه الأداء الذي يتيح للمنظمة الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة، ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم².

كما يعرف على أنه استخدام الموارد المالية بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً بالاعتماد على المعلومات الملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء مؤشرات ذات دلالة³.

ويعني الأداء المالي حسب (Serge Evraert) تسليط الضوء على فحص عناصر مهمة، كالعوامل المؤثرة في المردودية المالية، وأثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة، ومدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح، ومدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة⁴.

كما يجد الكثير بأن الأداء المالي عبارة عن أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة، وبالتالي فهو يساعد على تدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرتها، فالمؤشرات تدل على ما إذا كانت الشركة تواجه عسر مالي ونقدي وبذلك تنذر الإدارة للعمل على معالجة الخلل، بالإضافة إلى أن الأداء المالي يعتبر أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها للشركات الناجحة، كما أنه يحفز العاملين والإدارة في تلك الشركات لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها⁵.

ويعرف على أنه عبارة عن تشخيص للوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على مجموعة من التقارير المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج،

¹ طاهر منصور، حسين شحدة، استراتيجية التنويع والأداء المالي، دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 2، 2003، ص: 296.

² وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، المرجع السابق، ص: 43.

³ دادن عبد الغني، المرجع السابق، ص: 41.

⁴ Serge Evraert, **Analyse et Diagnostic Financier, Méthodes et cas**, Eyrolles, Paris, 1992, p : 162.

⁵ السعيد فرحات جمعة، المرجع السابق، ص: 37.

الجدول الملحق)، ولا يكون ذلك مجدياً إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة مردودية المؤسسة ومعدل نمو الأرباح¹.

وبصفة عامة، فإن الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة ونجاحها في الاستغلال الأمثل لمواردها المالية من أجل تحقيق الأهداف المالية المسطرة من قبل الإدارة.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية

يتأثر الأداء المالي للبنوك الإسلامية بعدة عوامل داخلية وخارجية سواء بشكل إيجابي أو سلبي نحاول تلخيصها فيما يلي:

أولاً: العوامل الداخلية

يقصد بها العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمصرف الإسلامي، والتي يمكن لهذا الأخير التحكم فيها بشكل يساعد على زيادة ربحية البنك وتخفيض التكاليف، ومن أهم العوامل الداخلية نذكر التالي:

1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ويتم فيه تحديد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات². وللبنك الإسلامي هيكل تنظيمي خاص به كغيره من البنوك، وللهيكل التنظيمي دور أساسي في توضيح مستويات المسؤوليات داخل البنوك الإسلامية والعلاقة بين مختلف الهياكل. ولا يختلف الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي عن الهيكل التنظيمي للبنك التقليدي إلا في هيئة الرقابة الشرعية.

2- حجم الأعمال: يقصد به حجم الموارد التي يمتلكها البنك الإسلامي وطبيعتها وحركتها؛ حيث أنها تعتبر ذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية. ويحرص البنك على زيادة حجم هذه الموارد خاصة التي تتناسب مع طبيعة أنشطته، كما يحرص على عملية الرقابة على تكاليف الحصول عليها وتقليل كمية المسحوبات منها، بالإضافة إلى العمل على تحسين طرق الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة. كل ذلك يؤدي إلى رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف، الأمر الذي يساهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.

¹ Serge evraert, op-cit, p: 160-162.

² محمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص: 48.

3- التغيرات العلمية والتكنولوجية: تؤثر نوعية التكنولوجيا المستخدمة بشكل مباشر على نوعية الخدمات، كما تؤدي إلى تحسينها وزيادة القدرة التنافسية للبنك، وتخفيض التكاليف. فنجد أنه كلما زادت درجة الأتمتة في العمل المصرفي، كلما زادت جودة الخدمات المصرفية، وبالتالي زيادة الربحية واكتساب حصة سوقية كبيرة. ويجب على البنوك الإسلامية تحديد نوعية التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أنشطتها والمتلائمة مع أهدافها والمتوافقة مع مبادئها.

4- المناخ التنظيمي: يقصد به وضوح التنظيم وأسلوب الإدارة وكفاءتها في اتخاذ القرارات وقدرتها على تحقيق الانسجام بين العلاقات داخل المصرف، وكذا تنمية العنصر البشري وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية عن طريق تدريبهم على أساسيات العمل المصرفي الإسلامي بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية الإسلامية.

ثانيا: العوامل الخارجية

يتطور نشاط البنوك الإسلامية في ظل بيئة تتسم بالتغير وعدم الثبات، مما يشكل خطرا عليها لعدم قدرتها في كثير من الأحيان على السيطرة على تلك المتغيرات، ويمكن تقسيم العوامل الخارجية التي تؤثر على أداء المصرف الإسلامي كما يلي:

1- البيئة القانونية والسياسية: يقصد بها الظروف السياسية للبلد الذي ينشط فيه المصرف الإسلامي والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في ذلك البلد، أين قد يظهر تناقض بين طبيعة العمل المصرفي الإسلامي والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في بلد معين في حالة ما إذا لم تقم تلك الدولة بسنّ قانون خاص بالعمل المصرفي الإسلامي (أين قد يتأثر البنك الإسلامي سلبا بهذه القوانين). ومن هذا المنطلق، تظهر الحاجة إلى إقامة بيئة قانونية وتنظيمية ورقابية مناسبة للصناعة المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال تطوير إطار قانوني لأغراض الضبط والتنظيم والرقابة في جميع الدول التي تتواجد فيها البنوك الإسلامية والدول التي تتطلع إلى جذبها.

2- البيئة الاقتصادية: تمثل البيئة الاقتصادية مناخا مناسباً للبنوك الإسلامية في حال ما إذا كانت طبيعة النظام الاقتصادي تستوعب العمل المصرفي الإسلامي، وكذا عندما يكون المناخ الاستثماري مناسباً لأنشطة البنوك الإسلامية فتزيد بالتالي الفرص الاستثمارية لها، وتزيد قدرتها على المنافسة وكذا حصصها السوقية.

3- البيئة الاجتماعية: تتمثل البيئة الاجتماعية في العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر على قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها المصارف¹. وتشير الدراسات إلى أن دوافع وثقافة المتعاملين مع البنوك الإسلامية ونظرتهم إليها تنقسم إلى ثلاث مجموعات، تتمثل المجموعة الأولى في المتعاملين الذين تحركهم دوافع دينية محضة* ويؤمنون بحرمه الربا، فيودعون أموالهم لدى البنوك الإسلامية بغض النظر عن العائد المنتظر، أما المجموعة الثانية، فتمثل المودعين الذين يعتقدون بأن الإيداع لدى البنوك الإسلامية هو الأصح دينياً، لكنهم يطالبون بمعدل الفائدة الربوية، وهم غير مستعدون لقبول عوائد أقل من معدلات الفائدة. أما المجموعة الثالثة، فيحركها العائد على أموالها سواء كان التعامل مع بنك إسلامي أو بنك تقليدي. إلا أن نسبة المجموعة الأولى تكون في نظر العديد النسبة الغالبة؛ حيث يشير الباحث محمد عبد الحليم عمر إلى أن الدراسات العملية بينت أنه ما بين 86% و96% من المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية دافعهم إلى التعامل معها إسلاميتها².

الفرع الرابع: مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك الإسلامية

أولاً: معايير قياس الأداء المصرفي

اكتسبت عملية قياس الأداء المالي للبنوك والمعايير المستخدمة في ذلك أهمية كبيرة خاصة بعد التجارب المريرة التي ورثها العالم من الأزمة المالية؛ حيث تتعدد الجهات المستفيدة من هذه العملية، فنجد بأن قياس الأداء المالي يعمل على تحديد كفاءة العمل المصرفي وتحليل وتقييم مستويات أدائه وكذا المساعدة في كشف نقاط الضعف والقوة للمصرف خلال فترة زمنية معينة وهو بذلك يعتبر وسيلة كفئة لترشيد الأداء المصرفي وتقويمه، فضلاً عن ذلك، فإن قياس الأداء المصرفي يُعتمد من طرف عدة جهات أخرى لمساعدتها على اتخاذ القرار المناسب كالبنك المركزي ووزارة المالية والمساهمين والمودعين³.

ورغم وجود معايير دولية للسلامة المصرفية والمتمثلة في قواعد لجنة بازل وهي الأكثر شيوعاً في أقطار العالم، إلا أنه قد يتم استخدام معايير ونماذج مختلفة لقياس وتقييم الأداء المصرفي تبعاً لخصوصية

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 231.

* تقودهم ثقافة الحلال والحرام؛ حيث أنه بغض النظر عن تقويم أداء هذه البنوك، فإن هذه المجموعة لن تتصرف للبنوك التقليدية مهما كانت نتيجة التعامل مع البنوك الإسلامية حسب رأي الدكتور فياض عبد المنعم أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.

² محمد عبد الحليم عمر، المؤسسات المالية الإسلامية، نموذج معاصر على نجاح بيئة الأعمال من منظور إسلامي، ورقة عمل قدمت لورشة عمل بيئة الأعمال من منظور إسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 2005.

³ حسن بشير محمد نور، قياس الأداء المالي للمصارف، مجلة سودانيل الإلكترونية، الأحد 22 فيفري 2009، www.sudanile.com، تاريخ الاطلاع: 16 فيفري 2014.

النشاط الاقتصادي والطابع القانوني لكل بلد، كما تتعدد المؤشرات المالية المستخدمة في كل دولة حسب الجهات المشتركة في التقييم وأهدافه، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يصنف المنظمون الفيدراليون المصارف حسب نظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية يشتمل علي خمسة أنواع من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية للمصارف بهدف التمييز بين المصارف السليمة والمتعثرة، ويشار إليها بالـ (CAMELS)، وهي كالتالي¹:

جدول (5): شرح نموذج CAMELS

الحرف	اسم المؤشر	معنى المؤشر
C	كفاية (ملاءة) رأس المال Capital Adequacy	مدى قدرة رأس المال على تغطية المخاطر وحماية أموال المودعين.
A	جودة الأصول Asset Quality	مدى جودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها.
M	جودة الإدارة Management Quality	مدى كفاءة الإدارة ومستوى تعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي.
E	إدارة الربحية Earning Management	مدى مساهمة الربحية في نمو المصرف وزيادة رأس المال.
L	درجة السيولة Liquidity Position	مستوى السيولة ومدى مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية.
S	الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk	مدى حساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق.

المصدر: من إعداد الباحثة.

كما يتم استخدام نماذج مختلفة في أوروبا، ففي فرنسا يتم استخدام نظام (ORAP) Organisation Renforcement de l'Action Préventive، أو (SAAB) System d'Aide à l'Analyse Bancaire، أو (SIGAL) System d'Information de l'Inspection Général، أما في إيطاليا، فيتم استخدام نموذج (Patrol) Patrimonio Reddività Rischiosita Organizzazione Liquidità، وألمانيا نموذج (BAKIS)،

¹ طارق عبدالعال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 10.

وتحتوي هذه النماذج على مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على عدد من النسب المالية تمس عدة جوانب (جودة الأصول، تحليل الربحية، السيولة، كفاية رأس المال، مخاطر السوق)¹.

كما توجد مؤشرات أساسية لتقييم الأداء المالي للمصارف كمؤشرات القيمة المضافة، ومؤشرات النسب المالية وغيرها، إلا أن مؤشرات النسب المالية تكتسي أهمية كبيرة في تقييم الأداء المالي كما سبق ورأينا، والجدول الموالي يوضح أهم النسب المالية التي تستخدم في قياس الأداء المالي للبنوك:

جدول (6): أهم النسب المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنوك

نسب الأداء	القانون
نسب السيولة	
نسبة الاحتياطي القانوني	نسبة الاحتياطي القانوني = الاحتياطي القانوني لدى المصرف المركزي / إجمالي الودائع
نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = النقدية + المستحق على المصرف / إجمالي الموجودات
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	(النقدية بالخزينة + النقدية بالمصارف الأخرى) ÷ إجمالي الودائع
نسبة التداول	نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة
نسب الربحية	
معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الأرباح / حقوق الملكية
معدل العائد على الودائع	معدل العائد على الودائع = صافي الأرباح / إجمالي الودائع
هامش صافي الربح من الفوائد	هامش صافي الربح من الفوائد = صافي الربح بعد الضريبة / الفوائد الدائنة
هامش الفائدة	هامش الفائدة = (الفوائد الدائنة - الفوائد المدينة) / الأصول العاملة*

¹ عبد القادر شاشي، معايير بازل للرقابة المصرفية، بحث مقدم في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، سطيف، أفريل، 2010، ص19.

* يقصد بالأصول العاملة الأصول كافة باستثناء النقدية والأصول الثابتة.

معدل العائد على الأصول	معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول
نسب توظيف الأموال	
معدل توظيف الموارد	معدل توظيف الموارد = إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع + حقوق الملكية
معدل استثمار الودائع	معدل استثمار الودائع = إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات	نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات
نسب الرفع المالي	
معدل الاقتراض إلى الموجودات	معدل الاقتراض إلى الموجودات = إجمالي القروض / إجمالي الأصول
معدل هيكل رأس المال	معدل هيكل رأس المال = إجمالي القروض / إجمالي هيكل رأس المال
معدل الاقتراض إلى حق الملكية	معدل الاقتراض إلى حق الملكية = إجمالي القروض / حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانياً: أسس وضع مؤشرات قياس أداء البنوك الإسلامية

يُعد استخدام النسب والمؤشرات المالية في تقييم أداء المنشآت بشكل عام، والمصارف ومنها المصارف الإسلامية -بشكل خاص- من الأمور المألوفة والواسعة الانتشار، الى درجة يمكن معها القول أنه لا يمكن إجراء عملية التقييم بدونها. ولكن هل يمكن تطبيق نفس النسب المستخدمة في قياس الأداء المالي للبنوك التجارية على البنوك الإسلامية؟

هناك من يرى بأن عملية تقييم الألفا المالي في المصارف التقليدية باستخدام النسب المالية لا يختلف عنه في المصارف الإسلامية من ناحية الآلية والقياس، إذ تعد النسب المالية من وجهة نظرهم من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارات في تحليل القوائم المالية للوقوف عند مدى سلامة المركز المالي وربحية المؤسسات فضلاً عن كونها الركيزة الأساسية في عملية التخطيط¹. وعلى هذا الأساس فإنه يتم استخدام النسب المذكورة سابقاً في عملية قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

¹ Richard, L. **Corporate Strategy**, 2 Edition, Pearson Education Limited, New.York, U.S.A, 2000, P. 260.

إلا أن فريقاً آخر من الباحثين يرى بضرورة التفرقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية والأخذ بعين الاعتبار كل الاختلافات والخصائص التي تميز طبيعة البنوك الإسلامية ومن ثم عند الرقابة عليها وتقييم أدائها، وذلك من خلال وضع مناهج ومعايير تتناسب مع طبيعتها وأهدافها، ولا يعني اقتراح ووضع أساليب جديدة التخلي في نظرهم على كل الأساليب التقليدية، ولكن يمكن الأخذ منها بما يتوافق مع قواعد الشريعة والتي تساهم في تحقيق مقاصد التقييم من المنظور الإسلامي¹.

وهناك أسس يتم الاستناد إليها في وضع هذه المعايير، نلخصها في النقاط التالية:

- احترام المقصد الأساسي للتمويل الإسلامي (العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية)، ويعني ذلك وضع معايير تقيس مدى الالتزام بأحكام الشريعة، وكذا مدى تأديته للأنشطة الاجتماعية والدينية؛
 - اختيار معايير لقياس أداء البنوك الإسلامية في مختلف الأنشطة والعمليات التي تقوم بها، بدءاً من مدى قدرته على جذب الودائع، ثم مدى مقدرته على التشغيل الأمثل للأموال المتاحة لديه، ومدى كفاءة استثمار هذه الأموال وتحقيقه لعوائد مرضية، وكذا مدى كفاءة الإدارة وأمانتها وعدم تقصيرها في حماية الودائع² وإدارة السيولة؛
 - اختيار معايير تبين مدى قدرة البنك على تقديم خدمات مصرفية، وكذا مدى أدائه للمسؤولية الاجتماعية؛
 - اختيار معايير تقيس مدى مساهمة البنوك الإسلامية في الاقتصاد الوطني³.
- وتهدف المعايير الخاصة بقياس أداء البنوك الإسلامية إلى تحديد مدى تمكن البنك من تحقيق الأهداف المسطرة، وإلى معرفة وضعية المصرف وتحديد نقاط الضعف والقوة، والمساعدة على اتخاذ القرار فيما يخص هذه الانحرافات، أين يتم اقتراح حلول لمعالجة نقاط الضعف، وتدعيم نقاط القوة بما يؤدي إلى تطور أداء البنك.

¹ حسين حسين شحاتة، الإطار العام لمعايير تقييم أداء المصرف الإسلامي، بحث منشور في موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

² محمد عبد الحليم عمر، معايير تقويم الأداء في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي السابع حول المصارف الإسلامية واقع وآفاق، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة الجزائر، 26-28/04/2005، ص: 03.

³ المرجع السابق، ص: 04.

ثالثاً: المؤشرات المقترحة لقياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية

قام الباحثون بوضع مجموعة من المعايير التي تمس مختلف جوانب الأداء ومن ضمنها الأداء المالي في البنوك الإسلامية، على أن يُختار لكل بنك المعايير التي تتلاءم مع طبيعته، وفيما يلي نذكر أهم النسب التي تقيس الأداء المالي للبنوك الإسلامية*.

1- نسب الربحية:

- معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الدخل / حقوق الملكية) $\times 100$
- معدل العائد على الموارد = (صافي الدخل / إجمالي الموارد) $\times 100$
- معدل العائد الموزع لحسابات (ودائع الإستثمار) = (حصة أصحاب حسابات الإستثمار / إجمالي حسابات الإستثمار) $\times 100$
- معدل العائد الموزع على المساهمين = (الربح الموزع على المساهمين / قيمة الأسهم) $\times 100$
- معدل حصة أصحاب حسابات الإستثمار من صافي الدخل = (الحصة / صافي الدخل) $\times 100$

2- معايير قياس مدى قدرة البنك على جذب المدخرات:

تعتبر الودائع من أهم موارد البنوك الإسلامية، ويتعين على البنك محاولة جذب أكبر قدر منها مع المحافظة على استقرارها ليتمكن البنك من التصرف بها واستثمارها.

- معدل النمو في الودائع = ((الودائع آخر الفترة - الودائع أول الفترة) / الودائع أول الفترة) $\times 100$
- معدل جذب عملاء جدد = ((عدد الحسابات آخر الفترة - عدد الحسابات أول الفترة) / عدد الحسابات أول الفترة) $\times 100$

لقياس مدى كفاية الموارد الذاتية (الضمان العام) يتم استخدام النسب التالية

- معدل القدرة على الضمان الأخير للودائع = (حقوق الملكية / إجمالي الودائع) $\times 100$
- معدل هامش الأمان = (حقوق الملكية / الإستثمارات) $\times 100$

* تم الأخذ بالنسب المذكورة في المرجعين التاليين: محمد عبد الحليم عمر، المرجع السابق، ص-ص: 7-12.

وبهدف تحليل الودائع إلى أنواعها المختلفة لمعرفة نسبة كل منها من إجمالي الودائع يتم استخدام النسب التالية

$$- \text{نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع} = (\text{الودائع الجارية} / \text{إجمالي الودائع}) \times 100$$

$$- \text{نسبة الودائع الاستثمارية لأجل إلى إجمالي الودائع} = (\text{نسبة الودائع الاستثمارية لأجل} / \text{إجمالي الودائع}) \times 100$$

$$- \text{نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع} = (\text{نسبة ودائع التوفير} / \text{إجمالي الودائع}) \times 100$$

ولمعرفة ما نسبة ما تمثله الودائع من الموارد يتم استخدام النسب التالية

$$- \text{نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي مصادر الأموال} = (\text{إجمالي الودائع} / \text{مصادر الأموال}) \times 100$$

$$- \text{نسبة إجمالي الودائع إلى حقوق الملكية} = (\text{إجمالي الودائع} / \text{حقوق الملكية}) \times 100$$

3- نسب التوظيف:

يعتبر هدف الربحية من أهم الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها، ويتأتى لها ذلك من خلال توظيف أموالها في مختلف أوجه الاستثمار، ولتقييم أداء البنوك الإسلامية في هذا المجال لمعرفة مدى قدرة البنك على التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، يتم استخدام النسب التالية:

$$- \text{معدل توظيف الموارد} = (\text{التمويل والاستثمار} / \text{الموارد المتاحة}) \times 100$$

$$- \text{معدل توظيف الودائع} = (\text{التمويل والاستثمار} / \text{مجموع الودائع}) \times 100$$

$$- \text{معدل (تشكيلة) توزيع توظيف الموارد بين صيغ وأساليب التمويل والاستثمار}$$

الصيغ: المربحة _ المضاربة _ المشاركة _ السلم _ الاستصناع _ الإجارة _ الأوراق المالية _ أخرى

النسبة: % % % % % % %

$$- \text{مقياس نسبة الموارد المعطلة} = (\text{الموارد غير الموظفة} / \text{إجمالي المبالغ المتاحة للاستثمار}) \times 100$$

نسب السيولة: تعتبر السيولة في البنوك الإسلامية من الأمور الحساسة التي يجب الحرص عليها، فأى خلل فيها قد يكلف البنك خسائر قد تؤدي إلى إفلاسه، ففي الوقت الذي يفترض أن يقوم البنك بالتصرف بالأموال وعدم اكتنازها، فإنه يجد نفسه في خطر إذا ما وقع عجز في السيولة ذلك لأنه لا يستطيع تغطيته عن طريق الاقتراض بفائدة كالبنوك التجارية، وتتمثل أهم النسب التي تقيس مدى كفاءة البنك في إدارته للسيولة نذكر ما يلي:

$$- \text{نسبة السيولة} = ((\text{النقدية} + \text{الأرصدة لدى المصارف الأخرى} + \text{استثمارات قصيرة الأجل}) / (\text{الودائع الاستثمارية} + \text{الحسابات الجارية} + \text{المستحق للمصارف})) \times 100$$

$$- \text{معدل نمو المركز المالي} = ((\text{حجم المركز المالي آخر الفترة} - \text{حجم المركز المالي أول الفترة}) / \text{حجم المركز المالي أول الفترة})$$

$$- \text{معيير نسبة الاحتياطي القانوني} = (\text{المبالغ المودعة لدى البنك المركزي} / \text{إجمالي الودائع}) \times 100$$

$$- \text{نسبة النقدية} = \text{النقدية} / \text{الودائع}$$

4- معايير تقييم التوازن بين مصادر التمويل الذاتية والخارجية:

ينبغي على البنوك الإسلامية الموازنة بين المصادر الذاتية والخارجة للأموال في حدود الأعراف المصرفية وحسب ما تقتضيه أحكام الشريعة، ومن أهم النسب التي تقيس مدى قدرة المصرف على تحقيق هذا التوازن نذكر ما يلي:

$$- \text{نسبة الأموال الذاتية إلى إجمالي مصادر الأموال} = (\text{الأموال الذاتية} / \text{إجمالي مصادر الأموال}) \times 100$$

$$- \text{نسبة مصادر الأموال الذاتية إلى مصادر الأموال الخارجية} = (\text{الأموال الذاتية} / \text{الأموال الخارجية}) \times 100$$

$$- \text{نسبة مصادر الأموال الذاتية إلى إجمالي الأموال الموظفة} = (\text{الأموال الذاتية} / \text{الأموال الموظفة}) \times 100$$

$$- \text{نسبة مصادر الأموال الخارجية إلى إجمالي الأموال الموظفة} = (\text{الأموال الخارجية} / \text{الأموال الموظفة}) \times 100$$

$$- \text{نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي مصادر الأموال الخارجية} = (\text{حسابات الاستثمار} / \text{الأموال الخارجية}) \times 100$$

$$- \text{نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي مصادر الأموال الخارجية} = (\text{الودائع الجارية} / \text{الأموال الخارجية}) \times 100$$

تعتبر المعايير السابقة أدوات هامة تساعد في تحليل الوضعية المالية للبنوك الإسلامية وتقييم أدائها واتخاذ القرارات السليمة الخاصة بوضع السياسات والقرارات الاستثمارية.

المطلب الثاني:

المعلومات المالية والمحاسبية للبنوك الإسلامية

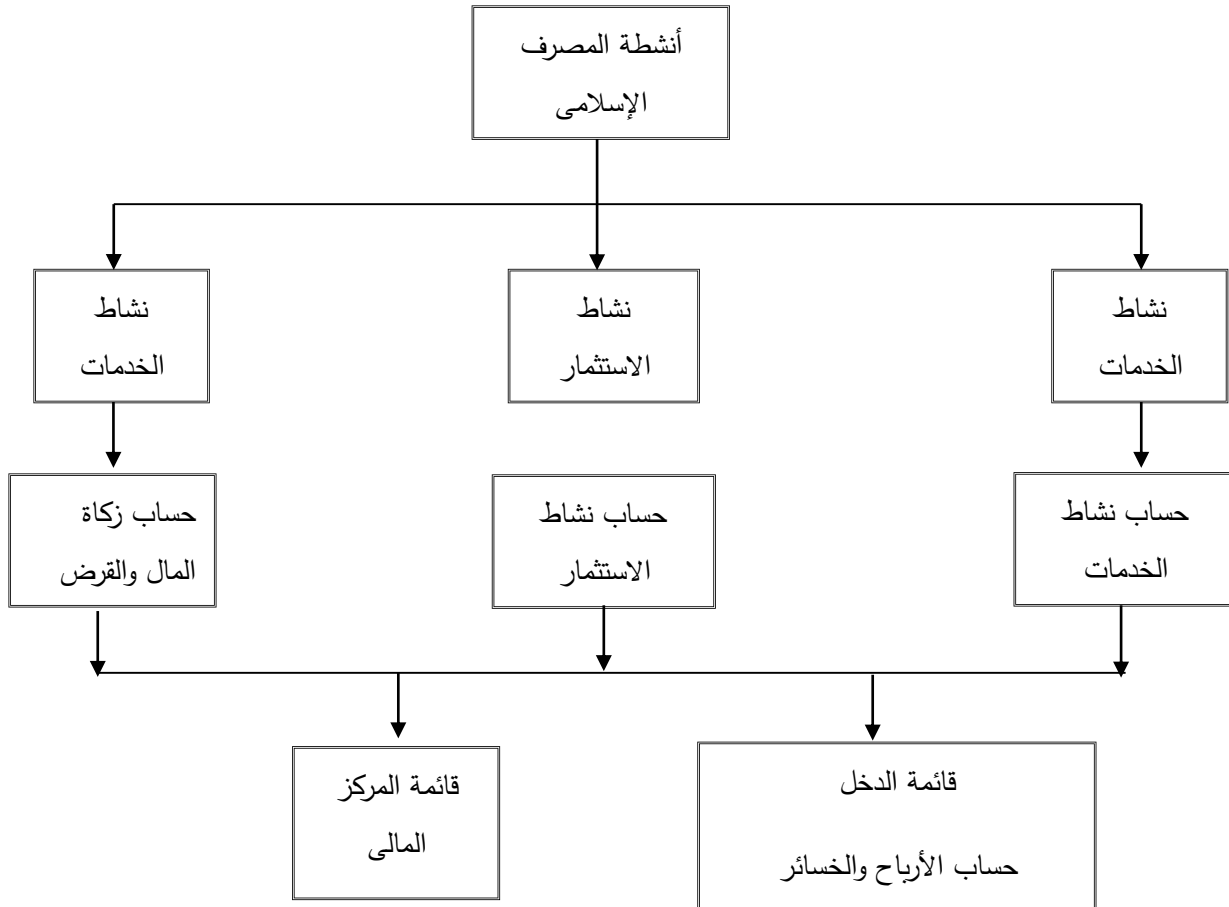
تعتبر القوائم المالية وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي، وتساعد على قياس دخل المنشأة بصفة دورية وعلى تقويم قدرتها على توليد التدفق النقدي، كما توفر المعلومات اللازمة لاحتياجات كل

الأطراف المستفيدة؛ إلا أن خصوصية الأنشطة المصرفية الإسلامية تتطلب تصميم وإعداد قوائم تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما قامت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الفرع الأول: ماهية القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بوضع إطار خاص بإعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية؛ حيث يسير هذا الإطار على منهج مماثل في صياغة الممارسات والأصول المحاسبية والتقريبية في المؤسسات المالية الإسلامية، ويتميز في نفس الوقت بالتزامه بمبادئ الشريعة التي تحدد آلية اختيار وتطبيق المفاهيم والمبادئ والسياسات المحاسبية التي تراعي الشريعة¹. والشكل الموالي يبين خريطة علاقة أنشطة المصرف الإسلامي بالحسابات والقوائم المالية.

شكل (23): خريطة أنشطة المصرف الإسلامي بالحسابات والقوائم المالية



المصدر: حسين حسين شحاتة، أساسيات نظم محاسبة المصارف الإسلامية، ص: 11. مصدر منشور في الأنترنت على موقع موسوعة الاقتصاد الإسلامي.

¹ برنامج المحاسب القانوني الإسلامي (C.I.P.A)، التقارير المالية في المؤسسات المالية الإسلامية، الوحدة الدراسية الثانية، ص: 07، مصدر منشور في الأنترنت، الموقع: موسوعة الاقتصاد الإسلامي.

ويمكن استخلاص مختلف حسابات البنوك الإسلامية من الجدول السابق، والتي تتمثل في حساب نشاط الخدمات المصرفية، وحساب نشاط الاستثمار والتمويل، وحساب الخدمات الاجتماعية، حساب المصروفات العمومية والإدارية، حساب الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى ذلك توجد الميزانية العمومية وقائمة تدفق الأموال؛ حيث أن هذه الحسابات يتم ترجمتها حسب معيار العرض والإفصاح العام إلى قوائم، تتمثل أساساً في قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغيير في حقوق الملكية، قائمة تدفق الأموال، قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة، قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن.

تكمن أهمية الإطار الخاص بإعداد التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية في كونه يقدم معلومات كافية (عن المركز المالي، التدفقات النقدية،...) لمستخدمي القوائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، وكذا تقديم مؤشرات لقياس أداء المصرف ومدى قدرته على تحقيق أهدافه في ظل قواعد الشريعة.

وقبل عرض أنواع القوائم المالية في البنوك الإسلامية لا بد من التطرق إلى بعض المصطلحات المحاسبية الأساسية التي تتأثر بكل الأحداث الاقتصادية، وهي:

- **الموجودات:** يعرف الموجود على أنه الشيء القادر على توليد تدفقات نقدية إيجابية أو منافع اقتصادية أخرى في المستقبل بمفرده أو بالاشتراك مع موجود أو موجودات أخرى الذي تم اكتساب الحق فيه نتيجة عمليات أو أحداث في الماضي¹، كما تعرف الموجودات على أنها الأشياء ذات القيمة التي يمتلكها المصرف، وغالباً ما يتم ترتيبها في التقارير والقوائم المالية وفقاً لدرجة سيولتها المتناقصة.

- **المطلوبات (الالتزامات):** إن الخاصية الأساسية للالتزام أنه يمثل تعهداً حالياً على المنشأة والتعهد يمثل واجباً أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة². وتتمثل الالتزامات عادة في الودائع، ويتم ترتيبها حسب تاريخ استحقاقها المتزايد (يتم البدء بالعناصر ذات الأولوية في الاستحقاق).

- **حقوق الملكية:** تنشأ حقوق الملكية من الفرق بين الأصول والالتزامات، وتتمثل مصادر هذه الحقوق في رأس المال الإسمي*، الاحتياطات، الأرباح غير الموزعة. أما بالنسبة للبنوك

¹ برنامج المحاسب القانوني الإسلامي، المرجع السابق، ص: 19.

² المعايير المحاسبية الدولية، الصادرة عن لجنة المحاسبة الدولية، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999، ص: 52.

* القيمة الإجمالية الإسمية للأسهم وفقاً للقيمة الإسمية لكل سهم وقت الإصدار.

الإسلامية فهي تعبر عن مقدار ما يتبقى من موجودات المصرف بعد استبعاد المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها¹.

- **الإيرادات:** يقصد بها إجمالي التدفق الداخل إلى المصرف الإسلامي سواء من الأرباح المحققة من الاستثمارات (بأساليب مشروعة)، أو ما يتم تحصيله من العملاء مقابل مختلف الخدمات والتسهيلات. وبصيغة أخرى فإن الإيرادات قد تنشأ نتيجة لزيادة في الموجودات أو نقص في المطلوبات أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة².

- **المصروفات:** يقصد بها التكاليف أو المصاريف المرتبطة بالأعمال (توظيف الأموال، إدارة الاستثمار، تقديم خدمات،..).

الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية في البنوك الإسلامية

تعتبر القوائم المالية المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، ومن أهم القوائم المالية في البنوك الإسلامية: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة تدفق الأموال، قائمة التغيير في حقوق الملكية، قائمة الزكاة، قائمة القرض الحسن وغيرها.

أولاً: قائمة المركز المالي

هي قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة، والتزامات المنشأة لدائنيها، وحق الملاك على صافي أصول المنشأة؛ حيث يتمثل المركز المالي للمنشأة في ما لها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات اتجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية³. وتسمى أيضاً بالميزانية، ولهذه الأخيرة جانبان، الأول ويسمى الجانب الأيمن وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المنشأة وحقوقها على الآخرين، والثاني ويسمى الجانب الأيسر وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المنشأة والتزاماتها تجاه الآخرين، وتختلف طريقة ترتيب بنود الحسابات في الميزانية بحسب طبيعة المنشأة. ويتشابه تعريف قائمة المركز المالي وفق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مع التعاريف الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلا أنه في الأولى يتم مراعاة قواعد الشريعة الإسلامية عند إعدادها، وقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإيضاح المفاهيم المتعلقة بعناصر قائمة المركز المالي في بيانها رقم (2 - أ)

¹ برنامج المحاسب القانوني، المرجع السابق، ص: 20.

² برنامج المحاسب القانوني، المرجع السابق، ص: 21.

³ جعفر عبد الإله، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، ط1، عمان، دار حنين، 2003، ص: 266.

مفاهيم عناصر قائمة المركز المالي (الموجودات، المطلوبات، حقوق أصحاب الاستثمار المطلق، حقوق الملكية). وفيما يلي نموذج عن قائمة المركز المالي في البنك الإسلامي:

جدول (7): قائمة المركز المالي في --/--/--

مبلغ كلي	مبلغ جزئي	البيان
100000000		• الأصول (الموجودات)
	5000000	. نقدية وشبه نقدية
	10000000	. المدينون
	80000000	. استثمارات
	2000000	. حسابات جارية مدينة
	2000000	. أصول ثابتة بالصافي
	1000000	. أصول أخرى
		• الالتزامات (الخصوم / المطلوبات)
	20000000	. حسابات جارية للعملاء
	45000000	. حسابات استثمار
(70000000)	2500000	. دائنون
	1500000	. حسابات جارية دائنة
	1000000	. مستحقات مختلفة
		• المخصصات وحقوق الأقلية
		• حقوق أصحاب الملكية
30000000		. رأس المال المدفوع
(15000000)		. الاحتياطات
15000000		. أرباح غير موزعة
14000000	10000000	
1000000	3500000	
	500000	
		• أرباح العام تحت التوزيع

المصدر: حسين حسين شحاتة، أساسيات نظم محاسبة المصارف الإسلامية، ص: 11. مصدر منشور في الأنترنت على موقع موسوعة الاقتصاد الإسلامي.

وبصفة عامة يمكن تحديد مكونات الموجودات والمطلوبات بالاعتماد على المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 1؛ حيث تتكون الموجودات من النقد وما في حكمه، ذمم البيوع المؤجلة، الاستثمارات، الموجودات الثابتة، الموجودات الأخرى. أما المطلوبات فتتشكل أساساً من الحسابات الجارية، الذمم الدائنة، الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين، الزكاة والضرائب الأخرى، حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة، حقوق الملكية.

ثانياً: قائمة الدخل

تعرف على أنها أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة¹. فهي قائمة مالية تهدف إلى إظهار نتيجة أعمال المشروع سواء كان صافي ربح أو صافي خسارة في آخر الفترة المالية والتي عادة ما تكون سنة أو نصف سنة.

جدول (8): قائمة الدخل حسب معيار العرض والإفصاح الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
- إيرادات الاستثمارات - يطرح: - المصروفات المباشرة على الاستثمارات - مخصصات مخاطر الاستثمارات	300000 100000	2900000
- أصول ثابتة بالصافي - أصول أخرى	2000000 2000000 1000000	400000
- الالتزامات (الخصوم / المطلوبات) - حسابات جارية للعملاء - حسابات استثمار - دائنون - حسابات جارية دائنة - مستحقات مختلفة	20000000 45000000 2500000 1500000 1000000	0
- المخصصات وحقوق الأقلية - حقوق أصحاب الملكية - رأس المال المدفوع - الاحتياطيات - أرباح غير موزعة	10000000 3500000 500000	(70000000) 30000000 (15000000) 15000000
أرباح العام تحت التوزيع	14000000 1000000	14000000 1000000

المصدر: حسين حسين شحاتة، أساسيات نظم محاسبة المصارف الإسلامية، ص: 11. مصدر منشور في الأنترنت على موقع موسوعة الاقتصاد الإسلامي.

¹ جعفر عبد الأله، المرجع السابق، ص: 259.

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية

تم استحداث قائمة التدفقات النقدية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (7) وتعديلاته نظراً لتوفرها على معلومات لا تستطيع قائمتي المركز المالي والدخل عرضها، وتهدف هذه القائمة إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات العلاقة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) وآثارها على النقد خلال فترة زمنية معينة.

وتشمل هذه القائمة لدى البنوك الإسلامية ثلاثة عناصر أساسية، أولها النقد وما في حكمه (العملات المحلية والأجنبية لدى المصرف، وودائع المصرف تحت الطلب لدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى)*، وثانيها التدفقات النقدية من العمليات ويقصد بها النقد الداخل إلى المصرف أو الخارج منه خلال فترة معينة نتيجة لعمليات ينعكس تأثيرها في قائمة دخل المصرف كإيرادات أو مصروفات أو مكاسب أو خسائر فيما عدا المكاسب أو الخسائر الناتجة من التصرف في موجودات اقتناها المصرف لاستخدامه أو استثماره الذاتي، وثالثها التدفقات النقدية من الاستثمار ويقصد بها النقد الخارج من المصرف لاقتناء الموجودات بغرض الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الذاتي أو النقد الداخل إلى المصرف نتيجة التصرف في تلك الموجودات، وأخيراً التدفقات النقدية من عمليات التمويل ويقصد بها النقد الداخل إلى المصرف نتيجة استثمارات أصحاب حقوق الملكية أو ايداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وكذلك ايداعات أصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار أو النقد الخارج من المصرف نتيجة التوزيعات على أصحاب حقوق أصحاب الملكية أو سحبات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار¹.

* ولا يشمل النقد هنا المعادن النفيسة كونها لا تدخل ضمن الوحدات النقدية المتوافرة آنياً كوسيلة للتعامل.

¹ برنامج المحاسب القانوني الإسلامي، المرجع السابق، ص-ص: 23

جدول (9): قائمة التدفقات النقدية

(اسم المصرف أو المؤسسة)

قائمة التدفقات النقدية

للسنوات المالية المنتهية في *** (السنة) و *** (السنة السابقة)

*** (السنة السابقة)	*** (السنة)	
وحدة النقد	وحدة النقد	
		التدفقات النقدية من العمليات
		- صافي الدخل
-	8,595,337	- تسوية صافي الدخل مع صافي زيادة النقد الناتج من العمليات:
		- استهلاك الأصول الثابتة
-		- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
-	2,089,500	- مخصص الزكاة
-	10,000	- مخصص الضريبة
-	2,887,479	- الزكاة المدفوعة
-	-	- الضريبة المدفوعة
-	(200,000)	- عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
-	(-)	- مكاسب بيع موجودات ثابتة
-	441,184	- استهلاكات الأصول المؤجرة
-	-	- مخصص هبوط أوراق مالية
-	8,750,000	- ديون معدومة
-	150,000	
-	(6,000)	صافي التدفقات النقدية من العمليات
		التدفقات النقدية من الاستثمار
-	22,717,500	- بيع موجودات ثابتة مقتناة بغرض التأجير
		- شراء موجودات ثابتة مقتناة بغرض التأجير
-		- شراء موجودات ثابتة
-	-	- بيع عقارات
-	(-)	- شراء أوراق مالية
-	(890,000)	- الزيادة في المضاريات
-	15,000,000	- بيع بضائع
-	-	- بيع استصناع
-	(8,500,000)	صافي الزيادة في ذمم البيوع المؤجلة
-	2,000,000	صافي التدفقات النقدية من (المستخدم في) الاستثمار
-	1,000,000	
-	(2,933,333)	
	5,676,667	
		التدفقات النقدية من التمويل
-	825,316	- صافي الزيادة في حساب الاستثمار المطلق
-	3,150,000	- صافي الزيادة في الحسابات الجارية
-	(4,800,000)	- الأرباح الموزعة

-	802,501	-	الزيادة في الأرصدة الدائنة والمصارف
-	(10,050)	-	(النقص) في المصروفات المستحقة
-	210,050	-	الزيادة في حقوق الأقلية
-	15,188,000	-	النقص في الموجودات الأخرى
-	15,365,817		صافي التدفقات النقدية من التمويل
-	43,759,984		الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
-	51,281,906	(37)	النقد وما في حكمه في بداية السنة
-	95,041,890		النقد وما في حكمه في نهاية السنة
-	-	-	بيع بضائع
-	(200,000)	-	بيع استصناع
-	()	-	صافي الزيادة في ذمم البيوع المؤجلة
-	441,184	-	صافي التدفقات النقدية من (المستخدم في) الاستثمار

(فقرة من 53 إلى 57 من المعيار)

المصدر: المحاسب القانوني الإسلامي، المرجع السابق، ص-ص: 31-32.

رابعاً: قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية

تبين قائمة التغيرات في حقوق الملكية المتغيرات التي طرأت على حقوق الملكية (الملاك) خلال مدة زمنية معينة الناتجة عن صافي الدخل أو صافي الخسارة، أو الاستثمارات الإضافية المقدمة من أصحاب رأس المال (مقدار الزيادة في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن قيام أصحاب حقوق الملكية بتحويلهم موجودات أو تقديمهم خدمات إلى المصرف أو سدادهم أو تحملهم التزامات على المصرف بغية زيادة حقوقهم بصفتهم أصحاب ملكية) أو التوزيعات (هي مقدار النقص في حقوق أصحاب الملكية الناتج من قيام المصرف بتحويله موجودات أو تقديمه خدمات إلى أصحاب حقوق الملكية أو سداده أو تحمله التزامات عليهم بغية تخفيض أو إنهاء حقوقهم بصفتهم أصحاب حقوق ملكية). وبالتالي فهي تقيس حقوق الملاك في نهاية الفترة المالية وقيمة المتغيرات التي حدثت بها خلال تلك الفترة. والشكل الموالي يوضح قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية لدى بنك إسلامي.

جدول (10): قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية

اسم المصرف أو المؤسسة

قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية

للسنوات المالية المنتهية في *** (السنة) و *** (السنة السابقة)

رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	الأرباح		
(إيضاح 24)	(إيضاح 25)	المبفاة	المجموع	
القانوني	العام	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد
البيان	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد
الرصيد في *** (السنة)	350,000,000	-	-	350,000,000
إصدار () سهماً				
صافي الدخل		8,248,980	8,248,980	8,248,980
الأرباح الموزعة		(5,000,000)	(5,000,000)	(5,000,000)
المحول للاحتياطيات	824,898	824,898	(1,649,796)	
الرصيد في ** (السنة)	350,000,000	824,898	1,599,184	353,248,980
صافي الدخل		8,595,337	8,595,337	8,595,337
الأرباح الموزعة		(5,000,000)	(5,000,000)	(5,000,000)
المحول للاحتياطيات	859,534	859,534	(1,719,068)	
الرصيد في ** (السنة)	350,000,000	1,684,432	3,475,453	356,844,317

(فقرة من 58 إلى 60 من المعيار)

المصدر: المحاسب القانوني الإسلامي، المرجع السابق، ص: 33.

خامساً: قائمة الزكاة

تشتمل هذه القائمة على جانبين؛ حيث يمثل الجانب الأول مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات، أما الجانب الثاني فيمثل استخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات والتي تشمل المصارف الثمانية المبينة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة (60). ومن ثم يتم استخراج رصيد الأموال الباقية

بالصندوق في تاريخ معين ما لم يتم توزيعه أو استخدامه من مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات. والشكل الموالي يوضح قائمة الزكاة مفصلة:

جدول (11): قائمة مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات

اسم المصرف أو المؤسسة

قائمة مصادر واستخدام أموال صندوق الزكاة والصدقات

للسنة المالية المنتهية في *** (السنة) و *** (السنة السابقة)

*** (السنة السابقة)	*** (السنة)	
وحدة النقد	وحدة النقد	
		مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات (انظر الايضاحات 6 و 7)
-	2,887,479	- الزكاة المستحقة على المصرف (المؤسسة)
-	893,445	- الزكاة المحصلة من أصحاب الحسابات
-	200,500	- التبرعات
-	3,981,424	مجموع المصادر
		مصاريف أموال صندوق الزكاة والصدقات
-	206,280	- الفقراء والمساكين
-	203,000	- ابن السبيل
-	73,945	- الغارمون في الرقاب
-	350,000	- المؤلفة قلوبهم
-	330,000	- في سبيل الله
-	130,720	- العاملون عليها (مصاريف إدارية وعمومية)
-	1,293,945	مجموع المصاريف
-	2,687,479	زيادة (نقص) المصادر على المصاريف
-	1,632,871	الزكاة والصدقات غير الموزعة في بداية السنة
-	4,320,350	رصيد الزكاة والصدقات غير الموزعة في نهاية السنة

(فقرة من 65 إلى 68 من المعيار)

المصدر: المحاسب القانوني الإسلامي، المرجع السابق، ص: 35.

تعريف القرض الحسن:

جدول (12): قائمة مصادر واستخدام أموال صندوق القرض الحسن

قائمة مصادر واستخدام أموال صندوق القرض

للسنة المالية المنتهية في *** (السنة) و *** (السنة السابقة)

(فقرة من 69 إلى 73 من المعيار)

146

الفرع الثالث: دراسة وتحليل ميزانية البنك الإسلامي

يرتكز كلا جانبي الميزانية في العمل المصرفي الإسلامي على قواعد المشاركة والمضاربة والغنم بالغرم عوضاً عن آلية سعر الفائدة الدائنة و/أو المدينة. تتكون ميزانية البنك الإسلامي من جانب الأصول وجانب الخصوم؛ حيث يمثل هذا الأخير مصادر الأموال في البنوك الإسلامية ويتكون أساساً من الأموال الخاصة للبنك ومختلف الحسابات (حسابات جارية، حسابات ادخار، حسابات استثمار)، أما جانب الأصول فيمثل استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، والجدول الموالي يوضح الشكل العام لميزانية البنك الإسلامي.

جدول (13): الشكل العام لميزانية بنك إسلامي

استخدامات الأموال	مصادر الأموال
أصول نقدية	حسابات جارية (ودائع تحت الطلب، أو أمانة)
أصول مالية (مرابحة، سلم، إيجار، استصناع)	حسابات الاستثمار (المضاربة)
أصول استثمارية (مضاربة، مشاركة)	حسابات الاستثمار الخاصة (مضاربة، مشاركة)
خدمات مصرفية (جعالة، كفالة، ...)	الاحتياطيات
(fee-based services)	
أصول أخرى	رأس المال المدفوع

المصدر: من إعداد الباحثة.

يتطلب هيكل ميزانية بنك إسلامي في جانب الخصوم ودائع وحسابات استثمار، كما يتطلب في جانب الأصول مختلف صيغ التمويل (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل)، وهي مفصلة في الجدول الموالي.

جدول (14): المكونات الرئيسية لبنود ميزانية عمومية في النظام الإسلامي

مصادر أموال البنك الإسلامي	استخدامات الأموال في البنك الإسلامي
1 الموارد الذاتية (حقوق الملكية): 1/1 رأس المال المدفوع 2/1 الاحتياطيات الإلزامية 3/1 الاحتياطيات الاختيارية (الخاصة) 4/1 الأرباح المرحلة (المحتجزة) المدورة من بداية السنة	أصول (موجودات) نقدية: 1/1 نقد في الصندوق 2/1 أرصدة لدى البنك المركزي 3/1 أرصدة لدى المصارف المحلية 4/1 أرصدة لدى المصارف المراسلة
5/1 الربح المتحقق خلال السنة (أرباح مقترح توزيعها على المساهمين)	استثمارات سائلة: 1/2 استثمارات محلية (أسهم، محافظ، صناديق استثمار)

2/2 استثمارات دولية (أسهم، محافظ، صناديق استثمار)	6/1 علاوات الإصدار (الضريبة) إن وجدت 2 الموارد الخارجية: (الودائع)
3 <u>تمويلات قصيرة الأجل:</u> 1/3 تمويل تجاري (مرابحة) 2/3 تمويل رأس مال عامل 3/3 تمويل استهلاكي (فردى) 4/3 مشاركات قصيرة الأجل 5/3 مضاريات قصيرة الأجل 6/3 تمويل بيع السلم 7/3 القروض الحسنة	1/2 الحسابات الجارية 2/2 حسابات التوفير (الادخار) 3/2 حسابات الاستثمار لآجال مختلفة 2/3 أ (6 أشهر) 2/3 ب (12 شهرا) 2/3 ج سنتان أو ثلاث... إلخ 2/3 د شهادات ودائع متوسطة الأجل 2/3 هـ صكوك الاستثمار طويلة الأجل
4 <u>تمويلات متوسطة وطويلة الأجل:</u> 1/4 مشاركات 2/4 مضاريات 3/4 البيع بالتقسيط 4/4 البيع التأجيري (إجارة منتهية بالتمليك) 5/4 المشاركات المنتهية بالتمليك 6/4 تمويل المشروعات 7/4 تمويل عقارات	3/2 وحسابات الاستثمار المخصص (ودائع استثمار مخصصة /سندات المقارضة) 4/2 حسابات الودائع الثابتة ذات الأجل المحدد 3 المواليد الأخرى: 1/3 احتياطات وأنصبة غير مخصصة للتوزيع 2/3 توزيعات أرباح وعوائد ودائع 3/3 تأمينات نقدية مقابل الاعتمادات وخطابات الضمان
5 <u>استثمارات رأسمالية:</u> 1/5 مساهمة في مشروعات قائمة 2/5 تأسيس مشروعات جديدة 3/5 المساهمة في مشروعات جديدة	4/3 تخصيصات مختلفة لمواجهة مخاطر الاستثمار والمخاطر الأخرى 5/3 دائنون وأرصدة دائنة أخرى 5/3 أ حسابات صندوق الزكاة 5/3 ب أوراق دفع
6 <u>أصول (موجودات) أخرى:</u> 1/6 صافي أصول ثابتة (بعد الاستهلاك) 2/6 أرصدة مدينة متنوعة 3/6 مخزون سلعي 4/6 متاجرة في عقارات	
حسابات نظامية مدينة	حسابات نظامية دائنة (تمثل التزامات الزبائن مقابل الضمانات والقبولات)

المصدر: قحطان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، كلية

بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، 2006، ص-ص: 13-18، بتصرف.

- نلاحظ من الجدول السابق بأن مصادر الأموال في النظام الإسلامي تتكون من عنصرين أساسيين هما الموارد الخارجية والموارد الداخلية، وهي لا تختلف كثيرا عن مصادر الأموال في النظام التقليدي إلا أنه يتم مراعاة الطبيعة الخاصة للنظام الإسلامي وما يفرضه من قواعد وضوابط لتسيير الأموال، فنجد مثلا في جانب الخصوم بأن البنك الإسلامي يعتمد على الموارد الخارجية مثله مثل البنك التقليدي في عملية تمويل الأنشطة إلا أنه توجد بعض الفروق؛ حيث يعتمد البنك التقليدي على جملة الودائع مضافا إليها القروض (كالقروض من البنك المركزي)، إلا أن البنوك الإسلامية تعتمد على الودائع فقط وتحرم من الاقتراض من البنك المركزي بوصفه ملجأ أخيرا للإقراض في حالة احتياجها للسيولة، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك الإسلامية تختص ببند أخرى كالبند الخاص بالقروض الحسنة، والبند المتعلق بإيداعات المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في حال وجودها لدى المصرف الإسلامي.

- لا يختلف الشكل العام لبنود ميزانية البنك الإسلامي عن بنود ميزانية البنك التقليدي (مع اختلاف ترتيب البنود)؛ حيث تحتوي كلا الميزانيتين على ثلاثة بنود: الموارد الداخلية، الموارد الخارجية، الموارد الأخرى، مع وجود اختلاف ضمني لكل بند ليعكس طبيعة كل نظام وتوجهاته وخصوصياته. ويظهر الاختلاف الأكبر في مصادر الأموال؛ حيث أن معظم مصادر أموال البنك التقليدي تركز على عنصر الفائدة فيما تركز جميع مصادر أموال المصرف الإسلامي على قاعدة الغنم بالغرم. إضافة إلى ذلك فإن البنك الإسلامي يستند إلى جملة من العوامل التي تؤثر على عملية استقطاب وجذب الودائع بدلا من آلية سعر الفائدة والتي من أهمها الوازع الديني¹.

- تُقَوِّم مصادر الأموال واستخداماتها لدى البنوك الإسلامية بقيمتها الحالية استنادا إلى قاعدة التقويم على أساس القيمة الجارية، فتظهر هذه المصادر بقيمتها الزمنية (السوقية)، مما يؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة من الاحتياطات الرأسمالية بما يعزز متانة رأس المال الممتلك في هذه المصارف².

- علاقة البنك الإسلامي بمودعيه؛ حيث لا يتم مكافأة المودعين لدى المصارف الإسلامية وفق آلية سعر الفائدة كما هو الحال لدى البنوك التقليدية، هذه الأخيرة تعتبر بمثابة الدائن أو المقرض الملزم بتسديد الديون (رؤوس الأموال) عند الاستحقاقات مضافا إليها أسعار الفائدة، إلا أن مودعي الأموال لدى البنوك الإسلامية يعتبرون بمثابة شركاء للبنوك الإسلامية، أين يتم اعتبار الودائع (عدا الجارية

¹ قحطان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، 2006، ص: 96.

² المرجع نفسه.

منها) حسابات مشاركة تتحدد عوائدها حسب نسب المشاركة المتفق عليها مسبقاً، كما قد يتحمل المودعون نسبة من الخسائر مع البنوك الإسلامية إذا ما تحققت.

- ينال بند حقوق الملكية لدى المصرف الإسلامي أهمية نسبية تفوق أهميته لدى البنوك التقليدية؛ حيث تسعى البنوك الإسلامية إلى تعظيم حجم رأس المال الممتلك لعدة أسباب: الأول كونه يعتبر ضماناً لأصحاب الأموال عند وقوع الأزمات، والثاني نتيجة للطبيعة الاستثمارية في العمل المصرفي الإسلامي ولقتراب آليات العمل فيه من مصارف الأعمال، وذلك يتطلب تعزيز ملاءة البنوك الإسلامية وكفاية رؤوس أموالها، وثالثاً بسبب ازدياد مخاطر الاستثمار المتوسط والطويل الأجل، وكذا عدم قدرة البنوك الإسلامية على الاستفادة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض في حالة وقوع البنك في حالة عجز في السيولة.

- يتميز جانب الأصول بكثرة وتنوع صيغ التمويل التي توجه لتغطية احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة بالإضافة إلى تنوع آجالها (قصيرة، متوسطة، طويلة). وتعتبر هذه الصيغ كبديل شرعي عن التمويلات المقدمة من طرف البنوك التجارية والقائمة على سعر الفائدة مما يؤدي إلى إلغاء حسابات القروض بفائدة في أصول يزانية البنوك الإسلامية، فيما يظهر حساب القروض الحسنة بتكلفة التمويل، كما يلغى أيضاً حساب استثمار في السندات ذلك لأن التعامل بها محرم شرعاً.

- نلاحظ أيضاً عدم ظهور حساب استثمار في الأوراق التجارية والذي يعني عملية الخصم لكونها محرمة شرعاً؛ حيث أن سعر الخصم يمثل مقدار الفائدة التي تؤول لمشتري الورقة نظير الدفع النقدي وقبل الاستحقاق للبائع، وتحسب هذه الفائدة عن الفترة الممتدة من تاريخ الخصم إلى تاريخ استحقاق الورقة¹.

وبالتالي فإن ميزانية المصرف الإسلامي تستند إلى مجموعة من المعايير المحاسبية التي تستمد أصولها العلمية من الشريعة، وترتكز في أساليبها إلى فقه المعاملات بما لا يخالف الأسس التشريعية، إلا أنه يعاب على المصارف الإسلامية عدم توحيد طرق الإفصاح المالي في ميزانياتها*.

¹ عبد الرحمان هيثم كبار، في السياسة النقدية والاحتياطات، بحث منشور ضمن كتاب (المصارف الإسلامية)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1989، ص: 38.

* لا يعد النموذج السابق لميزانية البنوك الإسلامية نموذجاً موحداً لدى جميع المصارف الإسلامية، بل اعتمد الباحث عند وضعه النموذج على معلومات مستقاة من ميزانيات عدد من المصارف الإسلامية لسنوات مختلفة.

خلاصة الفصل الثاني

توصلنا من خلال الفصل الثاني إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- يعبر الأداء المالي عن مدى قدرة المؤسسة ونجاحها في الاستغلال الأمثل لمواردها المالية من أجل تحقيق الأهداف المالية المسطرة من قبل الإدارة؛
- تكتسي عملية قياس الأداء أهمية بالغة باعتبارها من أهم خطوات التقييم التي تساعد في التعرف على مواطن الضعف والقوة لدى البنوك بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة؛
- ورغم وجود معايير دولية للسلامة المصرفية والمتمثلة في قواعد لجنة بازل وهي الأكثر شيوعاً في أقطار العالم، إلا أنه قد يتم استخدام معايير ونماذج مختلفة لقياس وتقييم الأداء المصرفي تبعاً لخصوصية النشاط الاقتصادي والطابع القانوني لكل بلد، كما تتعدد المؤشرات المالية المستخدمة في كل دولة حسب الجهات المشتركة في التقييم وأهدافه؛
- تعدد طرق وأساليب قياس الأداء، ويتم تقسيمها عادة إلى أساليب تقليدية تعنى بالقياس الكمي، وإلى أساليب حديثة استحدثت بهدف تدارك النقائص الموجودة في الطرق التقليدية؛
- كانت المقاييس الكمية سابقاً تمثل المؤشر الوحيد لتقييم أداء المؤسسة وربحياتها، أي أن عملية التقييم كانت تتم بالاعتماد على النتائج المالية والمحاسبة للمؤسسة؛
- مع تطور بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية ظهرت الحاجة إلى التعديل والتطوير والتحسين في الأساليب التقليدية وإلى إيجاد أساليب حديثة تتماشى مع مختلف المتغيرات التي تؤثر في الأداء؛
- تتمثل أهم التعديلات في إدخال جوانب أخرى (إضافة إلى الجانب المالي) في القياس منها الجانب الإنساني (Stakholder Value)، وباعتبار أن معظم تلك الجوانب غير مالية، فإنها دفعت إلى تطوير الطرق التقليدية للقياس لتشمل كل الجوانب التي تؤثر على الأداء (مالية وغير مالية)؛
- يُعد استخدام النسب والمؤشرات المالية في تقييم أداء المنشآت بشكل عام، والمصارف ومنها المصارف الإسلامية -بشكل خاص- من الأمور المألوفة والواسعة الانتشار، وهناك من يرى بأن عملية تقييم الأداء المالي في المصارف التقليدية باستخدام النسب المالية لا يختلف عنه في المصارف الإسلامية من ناحية الآلية والقياس، إلا أن فريقاً آخر من الباحثين يرى بضرورة

التفرقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية والأخذ بعين الاعتبار كل الاختلافات والخصائص التي تميز طبيعة البنوك الإسلامية ومن ثم عند الرقابة عليها وتقييم أدائها؛

- تعتبر القوائم المالية المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، كما توفر المعلومات اللازمة لاحتياجات كل الأطراف المستفيدة؛ إلا أن خصوصية الأنشطة المصرفية الإسلامية تتطلب تصميم وإعداد قوائم تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما قامت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهم القوائم المالية في البنوك الإسلامية: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة تدفق الأموال، قائمة التغيير في حقوق الملكية، قائمة الزكاة، قائمة القرض الحسن وغيرها..؛
- تستند ميزانية البنك الإسلامي إلى مجموعة من المعايير المحاسبية التي تستمد أصولها العلمية من الشريعة، وترتكز في أساليبها إلى فقه المعاملات بما لا يخالف الأسس التشريعية؛
- يعاب على البنوك الإسلامية عدم توحيدها لطرق الإفصاح المالي في ميزانياتها رغم المجهودات المبذولة سعياً وراء ذلك.

الفصل الثالث:
الأزمات المالية والمنظور
الإسلامي لها

تمهيد:

أصبحت الأزمات الاقتصادية والمالية بكل أنواعها أحد السمات المميزة للنظام الرأسمالي؛ حيث أن وقوع العديد منها خلال العقود الأربعة الماضية أثبت فشل الهيكل المالي العالمي، وعدم قدرة النظام المالي العالمي على التعامل مع البنية المعقدة لآلية الصيرفة التقليدية. هذا ما أدى بالعديد من الاقتصاديين إلى دراسة طبيعة هذه الأزمات وأنواعها والآليات المفسرة لها ومن ثم محاولة إيجاد طرق للتنبؤ بها قبل حدوثها، أو الحلول المناسبة لها في حالة وقوعها، خاصة أن هذه الأزمات أصبحت أكثر تعقيدا مما مضى وخير دليل على ذلك الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تعد الأصعب والأعنف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وسيتم التعرض لها بشكل مفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للأزمات المالية**المبحث الثاني: التطور التاريخي للأزمات****المبحث الثالث: المنظور الإسلامي للأزمة المالية العالمية 2008**

المبحث الأول:

مدخل للأزمات المالية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأزمة وخصائصها، وأنواعها، وأسبابها ضمن المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

المطلب الثالث: أسباب الأزمات

المطلب الأول:

مفهوم الأزمات المالية

الفرع الأول: تطور مصطلح الأزمة

يرجع أصل مصطلح الأزمة إلى الكلمة اليونانية "κρίσις" التي انحدرت منها الكلمة اللاتينية "Crisis"، ومن ثم الكلمة الفرنسية "Crise"؛ حيث بدأ استخدامها عند اليونانيين في الاصطلاح التشريعي للدلالة على "لحظة القرار" في المواقف الحاسمة، أي أنها كانت تعتبر نقاط تحول تاريخية تحتاج إلى صناعة قرارات مستعجلة قادرة على إحداث تغييرات مستقبلية، وكانت بصفة عامة تدل على الفترة الحاسمة لمرض معين سواء نحو التحسن أو التراجع، واستخدم هذا المعنى حتى في الأدبيات الفرنسية في القرن الرابع عشر ميلادي¹. كما أستخدم مصطلح الأزمة في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، واتسع معنى هذا المصطلح بعد ذلك إلى المسائل الأخلاقية وعلم النفس إلى أن ظهرت عبارة أزمة مالية عند الكاتب الكونت دي لاس كاز سنة 1823². وانتشر هذا المصطلح في القرن العشرين

¹ عبد الرزاق سعيد بلعباس وآخرون، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009، ص: 06.

² Comte de Las Case, Emmanuel (1823), **Memorial de Ste Hélène**, t. 1, p : 186.

ميلادي ليشمل عدة مجالات منها السياسة والتجارة والصناعة والفكر والرأسمالية والثقافة والعالم المعاصر والعمل والحضارة وغيرها¹.

إن هذا التنوع في استخدام مصطلح الأزمة أدى إلى عدم القدرة على تحديد مفهوم واضح ومحدد لها؛ حيث أنه يحمل العديد من المعاني وله العديد من المرادفات (الاختلال، الضيق، الشدة، القحط، الاضطراب...) التي يعتبر الإفراط في استخدامها سببا في اتساع معناها وعدم القدرة على توفر نظرية عامة للأزمات.

وتعرف الأزمة على أنها نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ باعتبارها لحظة حرجية وحاسمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية سيئة²؛ حيث أنها تعرف في الفكر الإداري المعاصر بأنها نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوأ أو الأفضل³، مما يتطلب إيجاد مخرج سريع واهتمام كبير لمواجهة هذا الخلل.

وتعرف الأزمة من الناحية الاقتصادية على أنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية نتيجة انهيار في عدد من المؤسسات المالية، ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى⁴.

الفرع الثاني: تعريف الأزمات المالية

أولاً: تعريفها

من الصعب تحديد تعريف دقيق للأزمة المالية، لذا سوف نقوم بعرض بعض التعاريف التي قد تسمح لنا بالوصول إلى صورة شاملة ومفهومة لها.

تعرف الأزمة من الناحية المالية على أنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي⁵.

¹ عبد الرزاق سعيد بلعباس وآخرون، المرجع السابق، ص: 10.

² محمد الحلواني، إدارة الأزمات في القطاع المالي، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2009، ص: 198.

³ Anderson.A, **Crisis Managment- easy to do badly, hard to do right**, strategic direction bard, Vol 23, N° 1, p: 26.

⁴ يوجين فأرجا، أزمة النظام الرأسمالي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت، 1975، ص: 126.

⁵ عادل البزاز، إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص: 175.

يتم استخدام مصطلح الأزمة المالية للدلالة على زعزعة استقرار النظام المصرفي والمالي لاقتصاد معين أو عدة اقتصادات، وقد تشمل العملات والمؤسسات المالية والبورصات، ويمكن أن تمس قطاع اقتصادي معين أو أكثر، كما يمكن أن تنتشر عن طريق أثر العدوى لتصبح عالمية¹.

يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية: حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية وسعر الصرف، وهذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها، وعادة ما تحدث هذه الأزمات بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة الثقة في النظام المالي سببها الرئيس تدفق أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين؛ مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة²، ومن ثم حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج³.

وتعرف الأزمة المالية بأنها عبارة عن اضطراب يحدث في الأسواق المالية يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية⁴، كما يرى آخرون أنه مهما كان سبب الأزمة المالية إلا أنها تحدث نفس الآثار، والمتمثلة في انخفاض السيولة في البنوك و/أو إسعارها⁵.

يظهر لنا مما سبق بأن الأزمة المالية عبارة عن اضطراب في النظام المالي يحدث نتيجة انهيار في أحد مكوناته أو أكثر مما يؤدي إلى آثار سيئة قد تمس اقتصاد معين أو أكثر، كما أنها قد تكون محدودة الأثر أو قد تنتشر لتصبح أزمة مالية عالمية.

ثانياً: العلاقة بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية

قبل الحديث عن العلاقة بينهما، لا بد من الإشارة أولاً إلى الاقتصاديين يفرقون بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي؛ حيث أن هذا الأخير يشمل جميع متغيرات النظام المالي (بنوك، شركات تأمين، الوساطة

¹ Lexique Finance, Lettre C.

² عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية الراهنة، بحث مقدم للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة سطيف-الجزائر - 20-21 أكتوبر 2009، ص: 94.

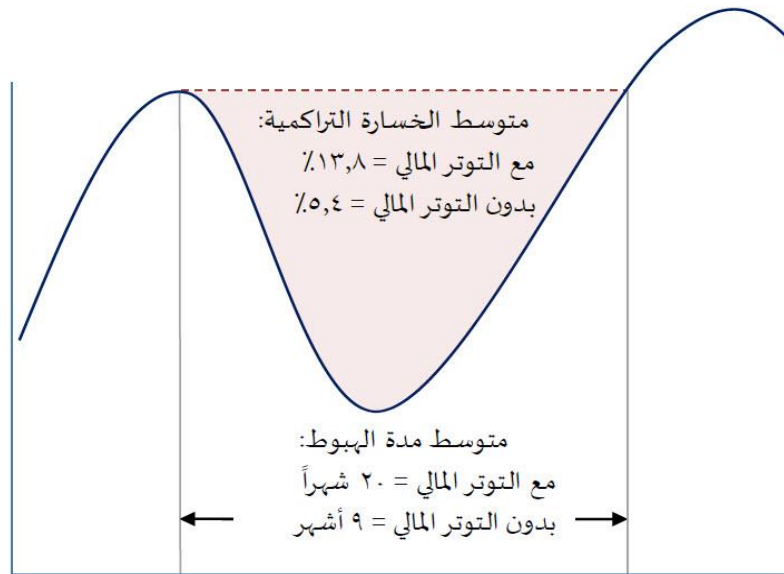
³ خبابة عبد الله، اقتصاد المشاركة آلية لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمة المالية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة سطيف-الجزائر - 20-21 أكتوبر 2009، ص: 849.

⁴ Mishki Fredric, **financial policies and the prevention of financial crises in emerging market countries**, a paper of the NEBER conference, economics of financial crises in emerging market countries, woosstock vermont, oct19-21, 2000, p2.

⁵ Gheraout M, **crises financières et faillites des banques algériennes**, éditions GAL, 2004, p7.

والاستثمار والأوراق المالية، صناديق استثمارية، مؤسسات ذات صلة، أسواق النقد وأسواق الأوراق المالية)¹ ، أما القطاع الحقيقي فيمثل قطاع السلع والخدمات سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك أو التبادل التجاري الدولي. ومن هذا المنطلق يتم التفريق بين الأزمة المالية التي تصيب القطاع المالي وبين الأزمة الاقتصادية التي تصيب الناتج المحلي أو القومي، ومع أن الأزمة الاقتصادية قد تنشأ لعدة أسباب كالكوارث، الحروب،...، إلا أن تلك التي تنتج جراء أزمة أو اضطراب مالي تعتبر أسوأ أنواع الكساد والهبوط الاقتصادي سواء من حيث طول المدة أو شدة الهبوط وفق العديد من الدراسات منها دراسة أجريت من طرف صندوق النقد الدولي على 17 من الدول المتقدمة تهدف إلى رصد حالات التوتر المالي خلال الثلاثين سنة الماضية والتي بلغ مجموعها 113 حالة، منها 29 تبعها هبوط ملحوظ في الناتج الحقيقي و29 أخرى تبعها تراجع طفيف والبقية لم يتبعها تغير ملحوظ، وخلصت الدراسة إلى أن الخسارة التراكمية في الناتج المحلي في الهبوط المصاحب لحالات التوتر المالي تتجاوز ضعف الخسارة في حالة الهبوط غير المصاحب لتوتر مالي كما هو موضح في الشكل الموالي²:

شكل (24): أثر التوتر المالي



المصدر: IMF, World Economic Outlook, October 2008, Table 4.2, p: 137

¹ US Department of Commerce, Bureau of Economic Activities, **Concepts and Methodes of U.S. National Income**, BEA, IMF World Economic Outlook, ch: 3, April 2009, p: 33.

² سامي بن إبراهيم السويلم، **الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دراسة مدعمة من طرف كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2012، ص-ص: 10-11.

كما أظهرت نفس الدراسة أن الهبوط الناتج عن الأزمات المصرفية على وجه الخصوص والذي مثل 43 حالة كان أسوأ من غيره من حالات التوتر المالي، بالإضافة إلى ذلك فإن الخسارة في الناتج المحلي الناتجة عن الأزمات المصرفية في أغلب الأحيان لا يستردها الاقتصاد وتكون طويلة المدى، وهذا ما أيده العديد من الدراسات الأخرى¹.

وحسب كندلبرج (Kendelberger, 2000)²، فإن الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية تربطهما علاقة قوية، فالدخول في ركود أين يكون هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي يتزامن غالباً مع أزمة في النظام المصرفي والمالي من خلال شح في عرض التمويل، وانهيار أسعار الأصول المالية، وإفلاس وإعادة بناء القطاع البنكي، وهو ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية. كما أن الأزمة المالية تعطي الإشارة وتعتبر كسبب في الانعكاس نحو الأزمة الاقتصادية³ التي عادة ما تكون أوسع وأشمل من الأزمة المالية.

ثالثاً: أسباب انفصام العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني

تعود أسباب انفصام العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني بصفة عامة إلى اختلال التوازن الذي قادت إليه الليبرالية الجديدة خلال ربع قرن من هيمنتها على صانعي القرار العالمي⁴، مما أدى وجود عيوب في بنية الاقتصاد العالمي وكذا عيوب هيكلية في الاقتصاد المالي.

إن فقدان الدولة لدورين هامين وهما دور الضامن الأخير لعمليات الاستثمار والإنتاج عند اضطراب البيئة الاقتصادية الكلية ودور الموجه لحركة رأس المال والمراقب لأداء الأسواق وذلك في ظل سياسة كف اليد التي أطلقتها سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان عام 1980 والتي كانت تهدف في نظرهم إلى تخليص الدولة من حمولتها الزائدة، زاد من حدة الانفصام بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، فبات هذا الأخير يمتلك قدرة دفع خاصة به لا تمت بصلة بتمويل عمليات إنتاج السلع والخدمات كما هو مفترض إلى حد باتت معه تحركات رأس المال في العالم تساوي أكثر من مائة ضعف القيمة الإجمالية لحركة التجارة الدولية والاستثمارات المباشرة والتي لا تتجاوز 13 تريليون دولار سنوياً⁵. كما أن تركيز الثروة في دول الشمال وتركز الإنتاج في دول الجنوب وضع رأس المال في البلدان الصناعية أمام خيارين: إما انتقله للاستثمار

¹ IMF, **World Economic Outlook**, April 2009, Ch: 3.

² Christian de Boissieu, **les Systèmes Financiers, Mutations, Crises et Régulations**, 2 eme Edition, Paris, Ed Economica, 2006, p: 88.

³ Bernard Rosier, **Les théories des Crises Economiques**, 5eme édition, Paris, Ed La Découverte 2003, p : 05.

⁴ المنسي رضا، مصير الليبرالية الجديدة، مجلة جامعة الملك سعود (الرسالة)، عدد 958، نوفمبر 2008، ص: 17.

⁵ فضل الله، عبد الحليم، الجنور الاجتماعية للأزمة السوق العالمية، عالم التجارة، العدد 12، ديسمبر 2008، ص: 36.

بالجنوب أو بحثه عن استثمارات بديلة في الشمال مما أدى إلى توجيه معظم رأس المال الذي تم استثماره في الشمال نحو المضاربة في البورصات والأسواق المالية بسبب النفقة العالية للاستثمار في الاقتصاد العيني في دول الشمال¹. كما أن عدم العدالة في توزيع الدخل أدت إلى اخذ فئات معينة الجزء الأكبر من الدخل وتقوم بتشيويه عمليات تخصيص الموارد أين تبالغ في عمليات المجازفة في الاقتصاد المالي وتبتعد عن الاستثمار في الاقتصاد العيني، مما يزيد من الفجوة بينهما².

الفرع الثالث: خصائص الأزمات

نستخلص من التعاريف السابقة أن الأزمة تتسم بمجموعة من الخصائص:

- الاضطراب الحاد والحدوث بشكل عنيف مفاجئ الذي يؤدي إلى التعقيد والتشابك في عواملها وأسبابها، بالإضافة إلى استقطابها لاهتمام الجميع من مؤسسات وأفراد؛
- زعزعة الاستقرار الموجود مما يؤدي إلى سيادة حالة الخوف من أثارها وانتقال عدواها؛
- وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة أثناء وقوع الأزمة، بما ينعكس في صورة من عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار ومن ثم عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفاعلة³؛
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة⁴؛
- تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي، يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة في مواجهة الأزمة⁵.

¹ عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، كلية إربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، مارس، 2011، ص: 04، بحث منشور في الأنترنت على الموقع الإلكتروني: www.iefpedia.com.

² المرجع السابق، ص: 05.

³ يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات، مدخل متكامل، الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 27.

⁴ فريد كورتل -الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية -مؤتمر دولي حول -الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي -جامعة الجنان - زيتون أبي سمراء (لبنان)- يومي: 13-14 مارس 2009، ص3.

⁵ -بلعوز بن علي، عبوة هودة، الأزمة المالية وسبل معالجتها، بحث منشور ضمن الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، <http://al-azmah.com/ar/>

- وجود حالة من الشعور بالجدية والعنف وعدم قدرة صناع القرار على التعاطي مع الأزمة والتعامل معها، وعدم تأكدهم من جدوى الجهود في مواجهة هذه الأزمة، مما يؤدي إلى وجود ارتباك واضح في اتخاذ القرارات¹؛
- مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة².

المطلب الثاني:

أنواع الأزمات المالية

هناك أنواع عدة من الأزمات المالية نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: أزمة الديون

تحدث هذه الأزمة عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم التوقف عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة.

وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري "خاص" أو بدين سيادي "عام" وتؤدي المخاطر المتوقعة بتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته وتراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص³.

ومن أمثلة ذلك أزمة المديونية لسنة 1982 في بلدان أمريكا اللاتينية، أين كان حجم القروض الموجه للبلدان النامية ينمو بمعدل 27% خلال الفترة (1973-1982)، وقد أدى التوظيف السيء لرأس المال المصرفي الدولي وانسيابه إلى منافذ الاستثمار قصير المدى في هذه البلدان وإلى الارتفاع المتوالي لأسعار الفوائد، وهو ما أزهق كاهل الاقتصادات النامية⁴.

¹ عبد الرزاق سعيد بلعباس مرجع سابق ذكره، ص 27.

² فريد كورتل - الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مرجع سابق ذكره، ص 3.

³ نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2013، ص 09.

⁴ صالح صالح، إصلاح صندوق النقد الدولي وتأمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، دورية دراسية اقتصادية، العدد الأول (1999)، ص 11.

الفرع الثاني: أزمة العملة

يطلق عليها أحيانا أزمة الصرف الأجنبي أو أزمة ميزان المدفوعات، وتحدث هذه الأزمة عندما تؤدي إحدى هجمات المجازفات على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغب السلطات النقدية "البنك المركزي" في الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة¹.

ويقصد بالمجازفة بالمعنى الضيق في سوق الصرف الآجل شراء أو بيع أجل لعملة بقصد الاستفادة من الفرق بين السعر الآجل يوم التعاقد والسعر الحاضر يوم الاستحقاق، أي أن اهتمام المجازف ينصب أساسا على الاستفادة من توقع اختلاف سعر صرف العملاتين في السوق الحاضر عن السوق الآجل².

كما تعني المجازفة بمعناها الواسع وفقا لكولبواز "P. Colbois" كل قرار اقتصادي يؤخذ حاليا تبعا لتوقع حول القيمة المستقبلية لمتغير أو لعدة متغيرات والتي تعتبر هامة بالنسبة للوكيل الاقتصاد المقرر³.

كما تعرف هذه الأزمة أيضا بالأزمة التي تحدث حينما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة، بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزن للقيمة، وتحدث هذه الأزمة لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار تخفيض سعر العملة نتيجة عمليات المجازفة، وبالتالي تؤدي لانهايار سعر تلك العملة، ومثال على هذه الأزمة ما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997⁴.

الفرع الثالث: الأزمات المصرفية

وتعرف هذه الأزمة بالذعر المالي، وهي عبارة عن حالة عدم الاستقرار تحدث نتيجة انهيار أحد المصارف، وذلك عندما يقوم المودعون قصيروا الأجل فجأة بسحب ودائعهم من مقترض غير قادر على السداد.

¹ - نفس المرجع، ص 07.

² - وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي: قضايا نقدية ودولية، لبنان، 2001، ص 452.

³ - وسام ملاك، مرجع سابق ذكره، ص 203.

⁴ - محمد سهر نزهان، أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،

المجلد 26، العدد 2، 2001، ص 659. من الموقع: <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/651-673.pdf>

وتتحقق ظاهرة الذعر المالي عند توفر الشروط الآتية¹:

- أن تزيد المديونية قصيرة الأجل عن الأصول قصيرة الأجل؛
- ألا يحتوي السوق على دائن كبير يكون قادرا على توفير التسهيلات اللازمة لسداد الالتزامات قصيرة المدى؛
- عدم وجود مقرض أخير.

كما تتخذ الأزمة المصرفية شكلين:

1- أزمة السيولة:

تحدث أزمة السيولة عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية "Systematic Banking Crisis".

2- أزمة الائتمان:

تحدث هذه الأزمة عندما يحدث عكس أزمة السيولة، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض، خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان أو Credit Crunch.

وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك "Overend & Gurney" وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار "بنك الولايات المتحدة Bank of United States" في عام 1931 وبنك "Bear Stearns"²،

¹ شذا جمال الخطيب، الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص 23.

² مراد رايق رشيد عودة، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة رؤية إسلامية، رابطة العالم الإسلامي / فلسطين - حوار، ص 4.

وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة ولها آثار أشد على النشاط الاقتصادي، وتحدث بالتبادل مع أزمات العملة¹.

كما أنه من الصعب التعرف على هذا النوع من الأزمات، نظراً لطبيعة المشكلة من جهة ونقص البيانات والمعلومات من جهة أخرى.

وهنا يمكن تمييز نوعين من الأزمات المصرفية فالأولى تتمثل في الأزمة المصرفية العادية التي قد تهتز فيها قدرة بعض المصارف عن الوفاء بالتزاماتها، وتتأثر ملاءتها نتيجة لزيادة الأصول المتعثرة مما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية، والثانية الأزمة المصرفية المنظومية أين يصاب النظام المصرفي بالشلل الكامل وتدفع حتى بالبنوك السليمة إلى إقفال أبوابها، وتتعذر إمكانية التمييز بين البنوك الضعيفة والسليمة بسبب عدم وضوح المعلومات، أين يتجه المودعون إلى سحب نقودهم مهما كانت حالة البنك وهو ما يسبب الذعر المالي².

الفرع الرابع: أزمة الأسواق المالية

تعرف بأزمة انفجار الفقاعة المالية وتحدث عند قيام المجازفين بشراء أصل مالي بسعر يفوق قيمته الأساسية في ظل توقع مكاسب رأسمالية عالية³، أو بمعنى آخر هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت، عندما يكون هناك اتجاهها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى⁴.

ولعل أهم ما يميز ظاهرة الفقاعة المالية هو طريقة انفجارها، بمعنى التدهور المفاجئ في الأسعار الذي يلحق خسائر كبيرة بالمدخرين ويؤدي إلى انخفاض مستمر في قيمة الأصول المعنية وحتى تدهور مستمر في الاقتصاد ككل.

¹ كريستيان ملدر، "عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية وتدابير الحل -"، مجلة التمويل

والتممية، المجلد 39، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2002، ص 6

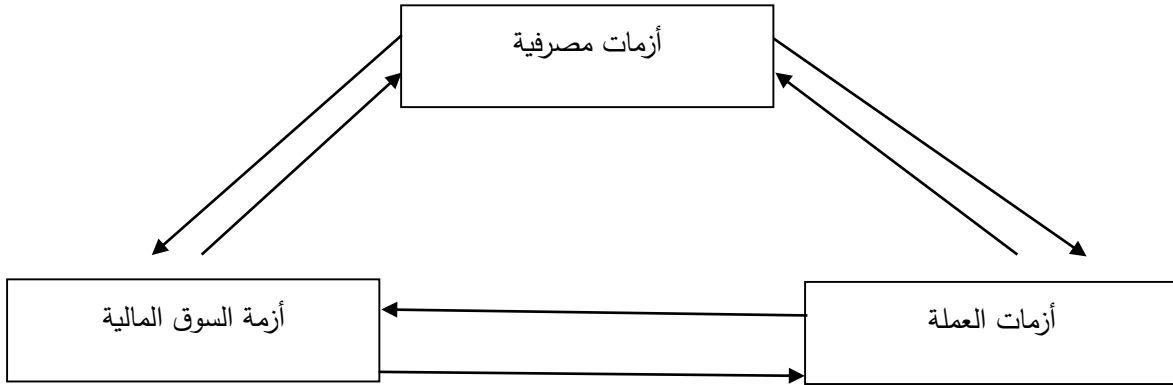
² شذا جمال الخطيب، مرجع سابق ذكره، ص 23.

³ عمر محي الدين، أزمة النمر الآسيوية، القاهرة، دار الشروق للنشر، 2000، ص 93.

⁴ نزهان محمد سهو، مرجع سابق ذكره، ص 660.

تجدر الإشارة أن كل من أزمة العملة، أزمة السوق المالية والأزمات المصرفية مترابطة فيما بينها، فمجرد حدوث إحداها فإن بقية تحدث لا محالة بحكم ترابط النظام المالي، حيث يمكن تمثيل ترابط هذه الأزمات في المخطط الموالي:

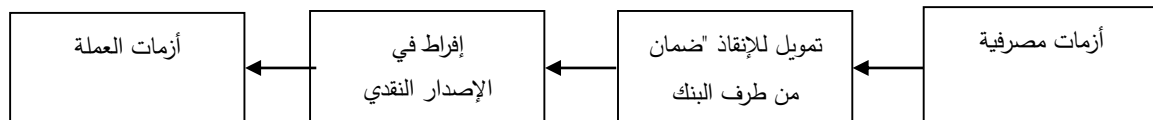
شكل (25): كيفية ترابط الأزمات المالية



المصدر: من إعداد الباحثة.

كما توجد ثلاث وجهات نظر في تفسير تزامن بين أزمة العملة والأزمات المصرفية، حيث وجهة النظر الأولى تؤكد أن كلتا الأزميتين متزامنين ولهما نفس الأسباب، أما الوجهة الثانية فتري أن الأزمة المصرفية تتبعها أزمة العمل. ووفق التحليل الإحصائي للأزمات المالية الذي تم من طرف كل من كامنسكي ورينهارت "Kaminsky & Reinhart, 1999"، وآيشنجرين وأرتتا "Eichengreen & Arteta, 2000"، فإن الأزمات المصرفية تسبق في الكثير من الأحيان أزمات العملة، كما هو موضح في الشكل التالي:

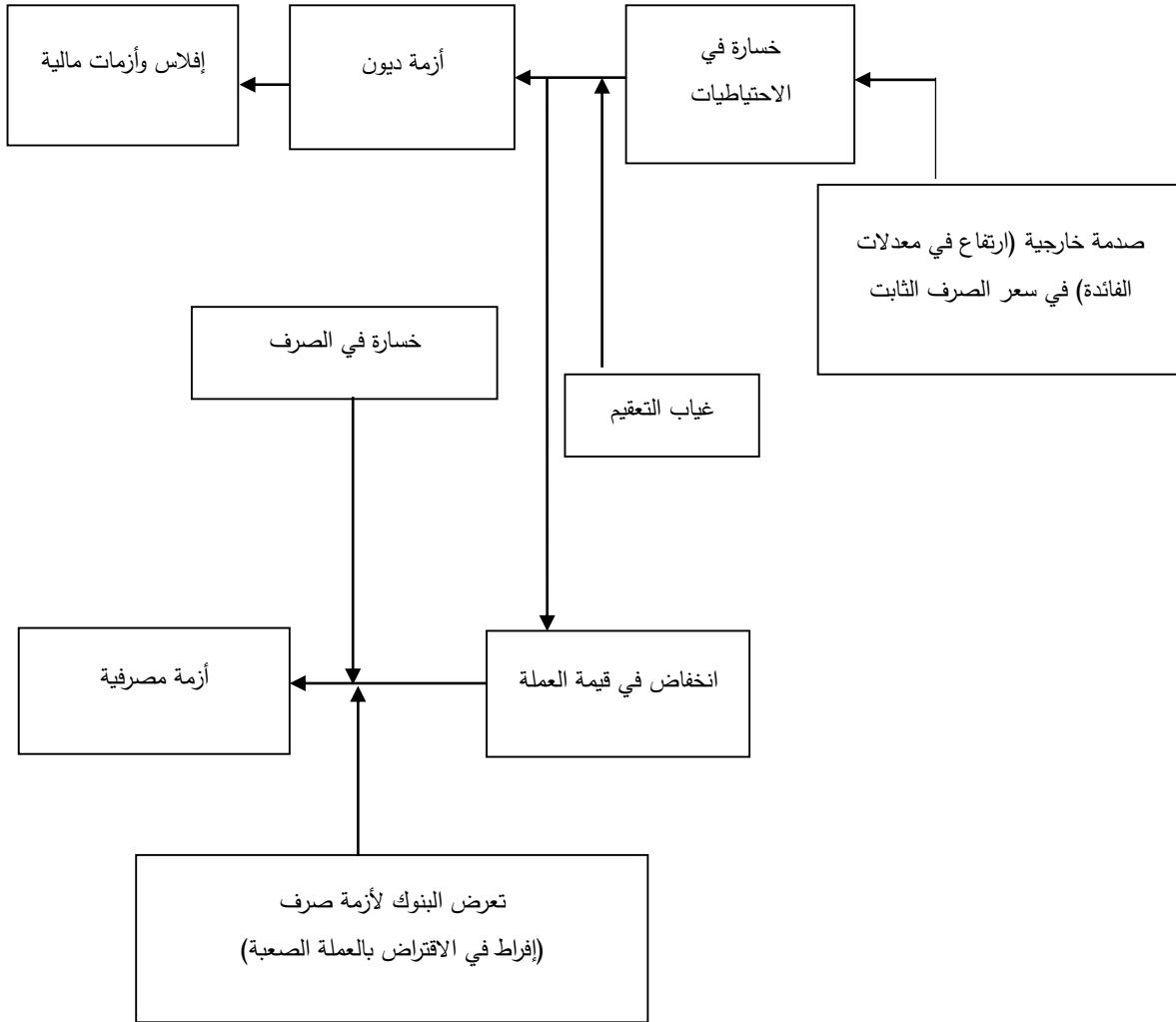
شكل (26): الأزمة المصرفية سبب لانفجار أزمة العملة وفقا لنموذج Velsco (1987)



Source : Robert Boyer, Mario Dehove & Dominique Plihon, Les crises Financières, (Paris : Ed La Documentation française ,2004), p28.

أما وجهة النظر الأخيرة فهي عكس الثانية في أغلب الأحيان؛ حيث ترى بأن أزمة العملة تسبق الأزمة المصرفية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل (27): أزمة العملة سبب انفجار الأزمة المصرفية وفقا لنموذج Stoker (1994)



Source : Robert Boyer, Mario Dehove & Dominique Plihon, Les crises Financières, (Paris : Ed La Documentation française ,2004), p28.

المطلب الثالث:

أسباب الأزمات

توجد العديد من الأسباب التي تتشابه فيما بينها لإحداث الأزمات المالية، ومن أبرزها اضطرابات القطاع المالي، عدم استقرار الاقتصاد الكلي، مكونات تدفقات رأس المال وأخيرا تشوه نظام الحوافز.

الفرع الأول: اضطرابات القطاع المالي

يعتبر القطاع المالي السليم والكفاء محفزاً أساسياً لمساعدة البنوك على استثمار رؤوس الأموال بكفاءة وعلى مواجهة الصدمات¹، وعلى هذا الأساس يكون من الأفضل التعامل بجرأة مع المشاكل الأساسية في القطاع المالي مع ضرورة خلق البيئة السليمة التي يمكن من خلالها استخدام رؤوس الأموال استخداماً جيداً؛ حيث يشكل التوسع في الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، إلى جانب الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرير المالي غير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في ذلك صغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد، وعدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف الأطر المؤسسية، والقانونية، والتنظيمية².

وينعكس ضعف القطاع المالي أساساً فيما يلي:

أولاً: عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف

التوسع في منح القروض يؤدي إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم البنوك، وهذا نتيجة لعدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والآجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون هذه الأخيرة أسعارها عالية وسعر الصرف ثابتاً مما يؤدي إلى إغراء المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن هذه المصارف إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وأيضاً بالنسبة لفترات الاستحقاق³؛

ثانياً: تحرير مالي غير وقائي

يشمل التحرير المالي دخول مصارف أجنبية إلى السوق المالي، مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية تكون غير مهيئة لها، مما يؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة قد لا يتحملها المصرف، كما قد لا تتوافر المصارف على الموارد والخبرات اللازمة للتعامل مع هذه الأنشطة والمخاطر الجديدة، مما يعني ضرورة الإعداد والتهيئة والرقابة اللازمة قبل التحرير المالي.

¹ باري جونسون، تسلسل الإجراءات لتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1998)، ص 23.

² ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 29 "ماي 2004" ص 05.

³ نفس المرجع.

وقد تبين أن أغلب الأزمات المالية، قد وقعت خلال السنوات الخمس الأولى من عملية التحرير؛ حيث حررت بعض البلدان سياستها اتجاه الأسواق المالية الدولية وتدفقات رأس المال الدولي دون تعزيز قطاعها المالي وهياكلها التحوطية¹.

ثانياً: ضعف النظام المحاسبي والرقابي وانعدام الشفافية والإفصاح عن المعلومات

يعتبر ضعف الإجراءات المحاسبية المتبعة وخصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها من محفظة المصرف الائتمانية، وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال البنك²، إضافة إلى نقص الرقابة المصرفية الفعالة، من أهم أسباب الاضطرابات والأزمات المالية من خلال التقييم غير الدقيق للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد، كالتوسع في منح القروض العقارية أو الاستهلاكية³.

الفرع الثاني: عدم استقرار الاقتصاد الكلي

يعتبر توافر بيئة سليمة للاقتصاد الكلي أحد أبرز العناصر الأساسية لنظام مالي سليم، وعليه فإن عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية قد يؤدي إلى اختلال مالي والذي قد يسبب بدوره العديد من الأزمات المالية. فقد تؤدي السياسات النقدية والمالية التوسعية إلى انتعاش النشاط الإقراضي بشكل خطير، وإلى تراكم شديد للديون والإفراط في الاستثمار في القطاعات غير المنتجة كقطاع العقار، دافعة بذلك أسعار الأسهم والعقارات نحو الارتفاع. ومن ناحية أخرى فإن السياسات النقدية والمالية المقيدة التي تستهدف احتواء مخاطر التضخم، واختلاف الموازين الخارجية، وتصحيح أسعار الأصول قد تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وصعوبة خدمة الديون، وتزايد انخفاض قيمة الضمانات وتزايد نسبة الديون المعدومة التي تهدد البنوك بالإفلاس⁴.

ومن أهم المصادر المسببة للأزمات:

¹ Peter Isard, **Globalization and The International system, what's Wrong and What Can Be Done**, (United Kingdom: Cambridge University, 2004), P, 244

² سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في ظل العولمة**، القاهرة، مكتبة مدبولي للنشر، 1999، ص 136.

³ ناجي التوني، مرجع سابق ذكره، ص 6.

⁴ أحمد يوسف الشحات، **الأزمات المالية في الأسواق الناشئة**، مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، مصر، دار النيل للطباعة والنشر، 2001، ص 19-20.

أولاً: التقلبات في أسعار الفائدة

تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية من أهم العناصر المسببة للأزمات المالية وخاصة في الدول النامية؛ حيث أن التغيرات في أسعار الفائدة ليس لها تأثير فقط على تكلفة الاقتراض، بل إنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها، فحوالي 50% إلى 67% من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال عشرية التسعينيات من القرن العشرين كان سببها التقلبات العالمية في أسعار الفائدة¹.

ثانياً: التقلبات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

إن لاستقرار سعر الصرف أهمية كبيرة في الحد من الآثار المدمرة للتقلبات الواسعة في سعر الصرف التي تعتبر أحد أهم مصادر الاضطرابات على المستوى الكلي، ومن أحد الأسباب الرئيسة في حدوث العديد من الأزمات المالية²، كما أن التقلبات الكبيرة في سعر صرف العملات الأساسية يمكن أن تكون مكلفة جداً ليس فقط بالنسبة للدول المعنية بالأمر بل تتعدى إلى باقي دول العالم، وبالتالي لابد من السعي إلى إيجاد إطار للتعاون الدولي لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

أما بالنسبة للتقلبات في معدلات التضخم فهي تعتبر عنصر حاسم في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصاً منح الائتمان وتوفير السيولة، ويعتبر ارتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً في حدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية والدول النامية³.

الفرع الثالث: مكونات تدفقات رأس المال وتشوه نظام الحوافز

أولاً: مكونات تدفقات رأس المال

لقد كان لمكونات تدفقات رأس المال الأثر البالغ في حدوث عدد من الأزمات المالية، وتعتبر القروض قصيرة الأجل من بين أخطر أنواع التدفقات النقدية والمالية، والأكثر عرضة للسحب خلال أوقات الأزمات؛ حيث تكون تكاليف الانسحاب في الحد الأدنى بالنسبة للمقرضين الذين يقدمون قروض قصيرة الأجل، على

¹ ناجي التونسي، مرجع سابق ذكره، ص 04.

² طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 1999، ص 43-44.

³ ناجي التونسي، مرجع سابق ذكره، ص 04.

عكس الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار في الأسهم والسندات التي قد تلحق البائعين خسارة كبيرة أثناء الأزمات¹.

ثانياً: تشوه نظام الحوافز

لا يتأثر ملاك المصارف والإدارات العليا ماليًا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم على سبيل المثال إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت جراء الأزمة، وخصوصاً عند تحمل المصرف مخاطر كبيرة.

وقد أشارت التجارب العالمية على أن الإدارات العليا في المصارف قليلة الخبرة كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تتجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من أثارها، لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرار، كما بينت أن الإدارات العليا نجحت في إخفاء الديون المعدومة للمصارف لسنوات عديدة وذلك نتيجة ضعف الرقابة المصرفية من ناحية، وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى². وهذا ما يصعب من مهمة الوقاية من الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفاديتها والتخفيف من أثارها.

إضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه، فإنه يمكن القول بأن أبرز الأسباب المعترف بها في حدوث معظم الأزمات المالية تتمثل في قيام البنوك بالإقراض المفرط وغير الحذر وخاصة القروض غير المنتجة "القروض الاستهلاكية والقروض العقارية". بالإضافة إلى وجود ثلاثة عوامل تزيد من تفاقم هذا الأمر، والتي تتمثل في عدم ملائمة وانضباط السوق في النظام المالي، والتوسع في حجم المشتقات المالية³، والعامل الثالث ينحصر في: "أكبر من أن يفشل" (Too Big To Fail)⁴، وهي مقولة اقتصادية شائعة تعني أن المؤسسات المالية العملاقة من شأنها أن تستوعب الصدمات.

نستنتج مما سبق أنه بالرغم من تعدد تعاريف الأزمات وتعدد خصائصها ومراحلها، إلا أن انفجار الأزمات يعود غالباً للأسباب ذاتها.

¹ أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق ذكره، ص 21.

² ناجي التونسي، مرجع سابق ذكره، ص 8.

³ عبد السلام زايدي، يزيد مقران، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية -دراسة حالة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر -، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، جامعة خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص 7.

⁴ محمد عمر شبرا، الأزمة العالمية الكبرى. هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها، ترجمة رفيق يونس المصري، كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب والحلول من منظور الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث العالمية الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، 2009، ص 291.

المبحث الثاني:

التطور التاريخي للأزمات

لقد شهد العالم أزمات مالية متعددة ومتنوعة ومختلفة النتائج، إلى أن أصبحت تمثل صفة من صفات النظام الرأسمالي نتيجة قيامه على أسس غير سليمة بالرغم من الإصلاحات التي تبناها.

وسنتناول في هذا المبحث أبرز الأزمات التي سبقت أزمة 2008، ومن ثمَّ أزمة 2008، وفي الأخير سنتطرق إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري وآليات علاجها، وذلك ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: الأزمات التي سبقت 2008

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وآليات مواجهتها

المطلب الأول:

الأزمات التي سبقت 2008

لقد وقعت العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية قبل وقوع أزمة 2008، وسنتطرق إلى أهمها من حيث الأسباب والنتائج.

الفرع الأول: أزمة الكساد الكبرى 1929

تعد هذه الأزمة من أشهر وأقوى الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي؛ حيث بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى البلدان الصناعية الأخرى.

وتعود جذور هذه الأزمة عندما تم الإفراط في إنتاج السلع، تأثراً بالاقتصاد الكلاسيكي الذي كان يرى أنه لا يوجد مشكلة في الطلب، وأن المشكلة في العرض، وأنه بقدر ما يكون الإنتاج فإن الطلب عليه يساويه في المقدار، ولذلك عندما زاد العرض انخفضت الأثمان، وبدأت مؤسسات الإنتاج تعاني من الكساد،

فاضطرت لتسريح بعض العمال، وارتفع عندها معدل البطالة، وسرعان ما انهارت أسعار الأسهم والسندات في بورصة (وول ستريت) في نيويورك، نتيجة انخفاض أرباح الشركات وعدم وجود طلب على أسهمها.

أولاً: خصائص أزمة 1929 وأسبابها

1- خصائص أزمة 1929:

تميزت أزمة 1929 بـ:

- استمرت هذه الأزمة لفترة طويلة نسبياً؛
- زعزت الأزمة المالية لسنة 1929 الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله؛
- تميزت هذه الأزمة بحدتها وشدتها؛ حيث انخفضت الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية بالمصارف بمقدار 33%، وانخفضت عمليات الخصم والإقراض مرتين، وتم إفلاس أكثر من 10000 بنك خلال الفترة 1929 ومنتصف 1933 (40% من البنوك الأمريكية)، كما ضاعت الكثير من مدخرات المودعين وخاصة مدخرات الصغار منهم¹؛
- أدت أزمة 1929 إلى انخفاض كبير لمستويات أسعار الفائدة.

2- أسباب أزمة 1929:

يمكن تلخيص أبرز أسباب أزمة 1929 فيما يلي:

- الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم قبل الأزمة بشكل غير مألوف بسبب:
 - التصريحات المتفائلة الصادرة من قبل بعض الصناعيين، رجال السياسة واقتصاديين؛

¹ مروان عطون - الأسواق النقدية والمالية - البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - الطبعة الثالثة 2005، ص 101.

- وفرة الادخار وسهولة الاقتراض لتمويل المشتريات نقدا والمشتريات الحدية "على أساس هامش الضمان"¹؛
- إنشاء الشركات الاستثمارية المتعددة التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1927-1929)²؛
- تسامح السلطات النقدية الأمريكية، وذلك بعدم رغبتها بالوقوف في وجه حركة الارتفاع عندما بدا واضحا أنها كانت تتجاوز المألوف.
- المجازفات الوهمية؛ حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الآمال، وليس بسبب ارتفاع توزيعات وأرباح الشركات، أي أن الأسعار تتصاعد وتصل إلى مستوى لا يقابل أبدا أرباح الشركات³؛
- اتساع تدهور الأسعار نتيجة فشل محاولات تنظيم السوق، وعمليات البيع الشاملة من أجل أوامر البيع الموقوف وطلبات حد الضمان؛
- تراجع أسعار الأسهم في سبتمبر 1929 مما زاد من توتر الأعصاب والذي يدل على عدم انتظام التسعير في البورصة؛
- تجاهل السوق لما نُشر بخصوص مؤشرات الإنتاج الصناعي المتواضعة؛
- الشراء بغرض الاحتكار، ويقصد به قيام شخص بشراء كل الكميات المعروضة من ورقة مالية؛ حيث يمكنه فيما بعد بيع الورقة للراغبين في شرائها بالسعر الذي يراه، وفي بعض الحالات يحصر المجازف نشاطه الاحتكاري في شراء الأسهم التي يبيعها الآخرون على المكشوف، حتى يحتكر تداولها فترتفع قيمتها السوقية ويحقق ربحا مضمونا⁴؛
- مع بداية انخفاض الأسعار سارع المستثمرون والمجازفون الذين يرغبون في التغطية إلى بيع المزيد من الأسهم على المكشوف، مما أسهم في المزيد من تدهور الأسعار؛

¹ محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، ط1، 2010 ص36.

² عماد صلاح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، 2002، ص300.

³ محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، مرجع سابق ذكره، ص36.

⁴ نفس المرجع، ص35.

- الممارسات غير الأخلاقية، والتي انطوت على الغش والخداع والتضليل من قبل فئة من المتعاملين في أسواق رأس المال، وساهمت بدور فعال في تعميق الأزمة¹؛
- انتشار اتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق المالية، وتتم هذه الاتفاقيات عادة بين شخصين أو أكثر؛ حيث تهدف إلى إحداث تغيرات مفتعلة في أسعار الأوراق المالية بغرض تحقيق الربح.

ثانياً: نتائج أزمة 1929

يمكن تلخيص نتائج أزمة 1929 في العناصر التالية:

- فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف بـ "دعه يعمل، دعه يمر"²؛
- انخفاض مداخيل الطبقة الرأسمالية، مما انعكس على أنشطة رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد وانخفاض رأس مال الولايات المتحدة من 1325 مليون دولار عام 1928 إلى 1,6 مليون دولار سنة 1933، أما في إنجلترا فقد انخفض من 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933³؛
- انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي؛
- انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الإنتاجي؛
- امتدت الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول أوروبا الغربية، مما أدى إلى انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي؛
- إفلاس الآلاف من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها؛
- انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال؛

¹ منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 2006، ص 79.

² محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، مرجع سابق ذكره، ص 36-37.

³ المرجع نفسه، ص 36.

- انخفضت أسعار المنتجات بين سنتي 1929 و 1933 بـ 45,7%، وشهدت البلدان الصناعية الكبرى الست "الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، إنجلترا، إيطاليا" انخفاضا في دخلها يقدر بالنصف¹؛
- انكماش التجارة الخارجية؛
- ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور.

الفرع الثاني: أزمة أكتوبر 1987

- تعرف هذه الأزمة بأزمة الاثنين الأسود؛ حيث برزت هذه الأزمة على إثر انهيار أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك، أين هبط مؤشر داو جونز بمقدار (508) نقطة، وانتشرت الأزمة إلى بقية دول العالم خاصة لندن التي خسر مؤشرها من قيمته، وطوكيو التي خسرت (17%) من قيمتها².
- ولهذه الأزمة عدة أسباب ونتائج نلخصها فيما يلي:

أولاً: أسباب أزمة أكتوبر 1987:

يمكن حصر أسباب أزمة الاثنين الأسود في:

- اتساع عجز الميزانية الأمريكية "20 مليار دولار عام 1986"، والعجز التجاري الأمريكي "150 مليار دولار عام 1986"³؛
- تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى السندات "خاصة السندات الحكومية طويلة الأجل" الصادرة عن السلطات الأمريكية، مما زاد في عرض الأسهم ومن ثم انهيار أسعارها؛
- ارتفاع معدلات الفائدة بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية؛
- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة، مما أضعفت إلى حد كبير الثقة بالدولار والأصول المالية المحررة بهذه العملة؛

¹ نفس المرجع، ص 36.

² سالم محمد عبد العزيز سالم، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية الحالية ودور المصارف الإسلامية في إيجاد حل لها، كلية فلسطين التقنية، العروب - فلسطين، ص 7.

³ مروان عطون، مرجع سابق ذكره، ص 220.

- تتابع موجات المجازفة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه، وذلك في أوساط المتعاملين في البورصة، وانتقال المدخرين من الاستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية؛
- استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، وفي هذا الصدد فكرت حكومة "ريكان"، بتخفيض العجز بـ 23 مليار دولار، وذلك بتخفيض النفقات وزيادة الضرائب، وبعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة¹.

ثانياً: نتائج أزمة أكتوبر 1987

- كانت هذه الأزمة أقل حدة من أزمة الكساد 1929 إذ لم تستمر فترة طويلة من الزمن "سنة واحدة"، ومن أهم ما نتج عنها ما يلي:
- انخفاض أسعار الأسهم وانحيار مؤشرات داو جونز ونيكاي وفايننشال تايمز²؛
- قيام الشركات بإصدار السندات التي ساعدتها بالتمويل، وحدث انكماش واضح في استثماراتها وإنتاجها³؛
- تعرض البنوك إلى الإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين على تسديد ما بذمتهم من قروض لتلك البنوك؛
- زيادة أعداد العاطلين عن العمل وخصوصاً العاملين في البنوك والمؤسسات المالية؛
- تأثر البلدان والبنوك المركزية بانخفاض قيمة الدولار وخاصة البلدان النفطية.

الفرع الثالث: أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997-1998)

رغم التطور والنجاح الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا بسبب جملة من العوامل، والتي من أبرزها ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار مقارنة ببقية دول العالم، وانخفاض معدلات الضرائب، وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي والدخل الفردي، إلا أن الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) عرفت انهياراً كبيراً حيث بدأت الأزمة في تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار

¹ نفس المرجع، ص 221،

² وليد أحمد الصافي، الأزمة المالية 2008 طبيعتها، أسبابها، وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الرهانة والبدائل المالية والمصرفية، جامعة خميس مليانة، 05-06 ماي 2009، ص 9.

³ نفس المرجع.

الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فمثلاً انخفض مؤشر (Seng Hang) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة¹، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة والسرعة، نظرا لما كانت تتمتع به اقتصادات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7%-8% كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصاداتها في الأسواق العالمية.

أولاً: أسباب أزمة دول جنوب شرق آسيا

يمكن حصر أسباب هذه الأزمة فيما يلي:

1- زيادة عجز الميزان التجاري: انخفاض نمو صادرات تلك الدول وذلك بالقياس إلى معدل نمو الواردات

المرتفع، مما أدى إلى زيادة عجز الميزان التجاري والحساب الجاري لهذه الدول باستثناء سنغافورة وتايوان، ففي ماليزيا، تايلندا، اندونيسيا وكوريا الجنوبية بلغت نسبة عجز ميزان العمليات الجارية للنتائج المحلي الإجمالي نحو 9,7%، 7,7%، 3,7%، و 2,7% على التوالي سنة 1997²؛

2- التدفق الكبير لرؤوس الأموال الخارجية: انخفضت نسبة التمويل المحلي لمشروعات التنمية

الاقتصادية، وتدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة على هذه الدول في ذات الوقت الذي كانت فيه الأجهزة المصرفية في هذه البلدان غير مؤهلة من حيث درجة سلامتها المالية، سواء كانت كنتيجة لتزايد حجم الديون المتعثرة أو لعدم توافر الرقابة الكافية على أعمال البنوك³؛

3- تفاقم مشكلة المديونية الخارجية: اعتمدت الدول الآسيوية في تمويل عجز حسابها الجاري على

الاقتراض من الخارج في صورة تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل، وبسبب توسع هذا الاقتراض من الخارج تراكمت المديونية على بعض الدول مما وضعها في موقف حرج وصل إلى حد العجز عن الوفاء بالالتزامات الخارجية، مما اضطرها إلى طلب المساعدات عن طريق الالتجاء إلى صندوق النقد الدولي؛

¹ مراد رايق رشيد عودة، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة رؤية إسلامية، رابطة العالم الإسلامي، فلسطين/حوارة، ص 8.

² حسين لطيف كاظم الزبيدي، الأزمة الآسيوية بوصفها إحدى إشكاليات النظام الدولي الجديد، من الموقع:

<http://hasnlz.com/news.php?action=view&id=26>

³ كريستيان ملدر، مرجع سابق ذكره، ص 9.

4- **زيادة حجم الإقراض المحلي:** وخاصة الإقراض بالعملات الحرة مما شجع المقترضين على المجازفة في أسواق العملات والأسهم والسندات خاصة العقارية؛

5- **ضعف هيكل البنوك في بعض الدول الآسيوية:** توسعت بعض البنوك في الإقراض من الخارج والإقراض لشركات ضعيفة لا تتوافر لديها الضمانات الكافية، مما أدى إلى كبر حجم الديون المعدومة والذي خلق أزمة مالية كبيرة أدت إلى إفلاس عدد كبير من الشركات¹؛

6- **فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي** الواسع، واضطراب أسواق المال مع ضعف الإشراف والرقابة الحكومية.

ثانيا: مراحل الأزمة

انفجرت الأزمة في تايلاندا واعتبرت هذه الأخيرة نقطة بداية الانفجار؛ حيث تصاعد العجز في حسابها الجاري منذ الربع الأول في عام 1997، كما ارتفعت الديون الخارجية والأعباء، مما جعل الكثير من المتعاملين في سوق الأوراق المالية وسوق الصرف الأجنبي يتنبؤون بعملية تخفيض من السلطات وعليه زادت عملية بيع الأصول المالية، وشراء الدولار من السوق المحلية وتحويله إلى الخارج.

إلا أن الوضع لم يتوقف في تايلاندا بل انتقل إلى باقي الدول الآسيوية التي استخدمت احتياطاتها من الصرف لحماية عملاتها من الانهيار، كما قامت بعض هذه الدول بالرقابة على خروج رأس المال الذي تسبب في هز ثقة المستثمرين وزيادة حدة المجازفة، وهكذا انفجرت الأزمة في جنوب شرق آسيا وتطورت على ثلاث مراحل أساسية²:

- **المرحلة الأولى:** من جويلية إلى نصف أكتوبر 1997، كانت كل من تايلاندا، ماليزيا، أندونيسيا والفلبين في عمق الأزمة؛ حيث انهارت عملاتها واضطربت أوضاع البنوك المحلية بسبب ارتفاع خدمات الديون قصيرة الأجل المتعاقدة بالدولار الأمريكي؛

- **المرحلة الثانية:** انطلاقا من منتصف أكتوبر 1997، مع انتشار الضغوطات إلى كل البلدان الآسيوية تأثرت كل من الأسواق المالية وأسواق الصرف في هونغ كونغ، وسنغافورة، وتايوان، وكوريا، والصين، وعرفت البنوك صعوبات حقيقية؛

¹ حسين لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سابق ذكره.

² Michal Drouin, **Le Système Financier International**, Paris : Armand Colin, 2001, p 163.

-المرحلة الثالثة: مع نهاية عام 1997 عرفت الأزمة توسعا وانتشارا عالميا عبر الأسواق نتيجة لما يعرف بعامل العدوى؛ حيث مست كل من روسيا وأمريكا اللاتينية.

ثالثا: نتائج أزمة دول جنوب شرق آسيا

ترتب عن أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997 العديد من النتائج أهمها:

- انهيار أسعار الأوراق المالية في البورصات الآسيوية ثم انتقال الأزمة إلى اليابان وكوريا الجنوبية؛
- تقاوم الأزمة حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي¹؛
- تضائل عائدات الشركات التايلندية وارتفاع مديونيتها من العملة الأجنبية قصيرة الأجل، وزيادة خوف المتعاملين في دول جنوب شرق آسيا؛

والجدول الموالي يلخص أهم الأزمات التي مست العالم

جدول (15): ملخص حول أهم الأزمات التي مست العالم

اسم الأزمة	أسبابها	نتائجها
أزمة الكساد 1929	- الإفراط في إنتاج السلع؛ - التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة؛ - المجازفة الوهمية؛ - الشراء بغرض الاحتكار؛ - الممارسات غير الأخلاقية.	- انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي؛ - انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الإنتاجي؛ - إفلاس ما يقارب ألف بنك في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها؛ - انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال؛ - ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور.
أزمة التضخم بعد الحرب العالمية الثانية	- محاولة قيام الدول المتحاربة بإعادة إعمار ما دمرته الحرب أين قد شهدت أوروبا حركة إعمار كبيرة؛ - قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل ذلك الإعمار فيما يعرف بمشروع مارشال.	- ارتفاع معدلات التضخم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ - انتشار موجات التضخم في بقية دول العالم خاصة تلك الدول التي كانت مشاركة في الحرب؛
أزمة ارتفاع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر 1973م	- كانت حرب أكتوبر 1973 بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل أسعار النفط وزعزعت أركان الاقتصاد العالمي.	- ارتفاع فاتورة البترول بالنسبة للدولة المستوردة للنفط وخاصة الدول النامية؛ - ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات.

¹ عبد الله شحاتة، الأزمة المالية المفهوم والأسباب، بحث منشور، أنظر رابط <http://al-azmah.com/ar>.

-تعرض البنوك إلى الإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين تسديد ما بذمتهم من قروض لتلك البنوك؛ -زيادة أعداد عاطلين عن العمل وخصوصا العاملين في البنوك والمؤسسات المالية؛ - انخفاض أسعار الأسهم وانهيار مؤشرات داو جونز ونيكاي وفايننال تايمز؛	-ارتفاع معدلات الفائدة بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية؛ -تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة، مما أضعفت إلى حد كبير الثقة بالدولار والأصول المالية المحررة بهذه العملة؛ -تتابع موجات المجازفة للشراء للاعقلاني المبالغ فيه، في أوساط المتعاملين في البورصة، وانتقال المدخرين من الاستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية؛ - تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية.	أزمة 1987 " الاثنين الأسود "
-انهيار أسعار الأوراق المالية في البورصات الآسيوية ثم انتقلت الأزمة إلى اليابان وكوريا الجنوبية؛ -تفاقم الأزمة حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي؛ -تضاؤل عائدات الشركات التايلندية، وارتفاع مديونيتها من العملة الأجنبية قصيرة الأجل، وزيادة خوف المتعاملين في دول جنوب شرق آسيا.	-زيادة عجز الميزان التجاري؛ -لتدقق الكبير لرؤوس الأموال الخارجية؛ - تفاقم مشكلة المديونية الخارجية؛ -زيادة حجم الإقراض المحلي؛ -ضعف هيكل البنوك في بعض الدول الآسيوية؛ -فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع، - اضطراب أسواق المال مع ضعف الإشراف والرقابة الحكومية.	أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997-1998م (النمور الآسيوية)
- انخفاض في أسهم شركات البرمجيات؛ -انتقال الأزمة إلى قطاعات أخرى.	- تعرض الأسهم الصناعية في البورصات الأمريكية والأوروبية لانخفاضات متتالية؛ -أحداث 11 سبتمبر 2001 مسببة في استمرار الأزمة.	أزمة البرمجيات والأسهم الصناعية 2001-2000

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثاني:

الأزمة المالية العالمية

تعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أكبر تحدي يواجهه العالم من جميع النواحي بداية من سوق الرهن العقاري مروراً بالأسواق المالية والبنوك، ثم القطاعات الصناعية والإنتاجية.

الفرع الأول: جذور الأزمة المالية العالمية 2008، مراحلها، مظاهرها

أولاً: جذورها

قبل معرفة جذور هذه الأزمة يجب التطرق إلى تعريف الرهن العقاري وماهي قروضه.

- تعريف الرهن العقاري:

الرهن العقاري قانوناً هو عبارة عن عقد يكتب بموجبه الدائن حق عينياً على عقار لوفاء دينه، و بمقتضاه يمكن له أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان، متقدماً في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة، وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي، فالعقار ينبغي أن يكون صالحاً للتعامل فيه وقابلًا للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معيناً بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق، ويكون الرهن باطلاً ما لم تتوفر فيه هذه الشروط¹.

وحسب المادة 882 من القانون المدني الجزائري، يمكن تعريفه بأنه عقد يكسب به الدائن حقاً عينياً على عقار لوفاء دينه، يكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين التاليين له في المرتبة في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أي يد تملكه².

- قروض الرهن العقاري: يقصد بقروض الرهن العقاري تلك القروض التي تمنح بضمان رهن عقاري.

و تعود أصول الأزمة المالية التي اندلعت وتفاقت في الولايات المتحدة إلى انهيار سوق الرهونات السكنية ومن ثم امتدت لسائر أنحاء العالم لعدة أسباب، ففي البداية قامت البنوك الأمريكية منذ التسعينات من القرن الماضي بتقديم القروض للمقترضين الأدنى دخلاً أو ذوي السجل الائتماني الضعيف، و كانت مبررات هذا الإقراض الخطير أن أسعار المساكن ظلت ترتفع بصورة سريعة ولم تنخفض في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، وقد ساعدت الأولويات السياسية في الولايات المتحدة لتملك السكن على تثبيت هذا الاتجاه؛ حيث كانت الوكالات الاتحادية منها: الجمعية الوطنية الفدرالية للرهنات السكنية (Fannie Mac) والمؤسسة الفدرالية للرهنات العقارية (Freddie Mac) واللّتين تكفلهما الحكومة الأمريكية لدعم سوق الرهن نشيطة في إعادة تمويل الرهنات، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الإقراض المقدم لبنوك الرهن المحتاجة للسيولة مقابل شراء المزيد من الأوراق المالية التي بحوزة تلك البنوك نتيجة لبيع المساكن.

ولعبت عملية تحويل الرهنات إلى أوراق مالية من قبل الشركات والكيانات الاستثمارية في السوق الثانوية دوراً كبيراً في اندلاع الأزمة؛ حيث تم توريق الرهنات في صورة أوراق مالية لها أعلى تصنيف،

¹ طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص171.

² شاكر القرويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص110.

من خلال تقسيمها إلى مشتقات وشرائح معقدة وذلك دون فهم واضح لمستوى المخاطر التي تتحملها هذه المنتجات المالية، وبعدها انتشرت الأوراق المالية التي تساندها أصول إلى المستثمرين الأجانب في مختلف أنحاء العالم، وظلت هذه الابتكارات المالية بعيدة عن الجهات الرقابية والتنظيمية لسوق المال (Financial Regulators) ولما تراجعت أسعار المساكن في الولايات المتحدة وتزايد التأخر عن السداد وتدهور التصنيف الائتماني للأوراق المالية التي تساندها الرهونات دون الممتازة (US Subprime)، بدأت الاضطرابات تعم سوق النقود أولاً؛ حيث قامت المؤسسات والكيانات الاستثمارية بتسييل الأوراق المالية التي تساندها أصول، وتقوم المصارف التجارية بكفلها أو تقديم التزامات كبيرة ومساندتها بالقروض¹.

العلاقة بين أزمة 2008 والأزمات السابقة:

بالرجوع إلى الأزمات السابقة وأزمة الرهن العقاري نجد العلاقة بينهما في أن:

- السبب الرئيس في كل هذه الأزمات واحد، وهو الدين المبالغ فيه والذي لا يبرره النشاط الحقيقي وإنما يسنده نشاط مرتبط ومساعد على نمو الدين نفسه²؛
- النظام الرأسمالي القائم على الربا، والمقامرة، والمجازفات الوهمية، والاقتصاد الحر؛
- عادة ما ينتج عن الأزمة المالية مشاكل اقتصادية في الاقتصاد الحقيقي المتمثلة في الركود وانخفاض الإنتاج وانتشار البطالة؛
- التدخل الحكومي للحد من الأزمة كان دائماً يمثل رد الفعل الأساسي عن طريق ضخ مبالغ مالية كبيرة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر؛
- **نقص الشفافية:** ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج³.

¹ علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها.. وسبل علاجها، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص8.

² عبد الرحيم حمدي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي، على الرابط: www.isegs.com/forum/login.php.

³ عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، في مجلة المال والصناعة، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 25 سنة، 2007، ص15.

ثانيا: مراحلها

يعتبر الرهن العقاري السبب الرئيسي لأزمة النظام المالي العالمي، وقد ظهرت أزمة الرهن العقاري بشكل مفاجئ كنتيجة لتهافت البنوك الأمريكية على منح قروض عالية المخاطر، فبدأت الأزمة تكبر كالفقاعة لتهدد قطاع العقارات والبنوك والأسواق المالية والاقتصاد العالمي ككل.

ويمكن تمثيل التسلسل الزمني والمراحل التي مرت بها أزمة 2008 في الجدول التالي:

جدول (16): التسلسل الزمني لمراحل أزمة 2008

التاريخ	الأحداث
2001	- انفجار فقاعة "التكنولوجيا الحديثة؛
2001-2006	- تضخم الفقاعة العقارية؛ حيث ترك أصحاب الأموال قطاعات التكنولوجيا الجديدة باحثين عن منافذ جديدة تحقق نفس العائد، مما سرع من الفقاعة العقارية في ظل النمو المتزايد لأسعار العقارات، والقروض الممنوحة للأجراء الأمريكيين الفقراء "القروض الأقل جودة"؛ - عدم قيام مؤسسات الإقراض بالاحتفاظ بالاعتمادات المرتبطة بهذه الديون في ميزانياتها، بل قامت بتوريق هذه الديون في شكل أدوات مالية طرحت في الأسواق المالية؛
2006	- بلوغ معدل الفائدة الأساسي للاحتياطي الفدرالي 5,75% وبالتالي زاد عدد المقرضين العاجزين عن التسديد في آجال الاستحقاق؛ - بلوغ عدد الأمريكيين الذين طردوا من منازلهم 1,20 مليون أمريكي؛
فيفري 2007	- شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا كبيرا في عجز المقرضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري مما أدى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات متخصصة وهي "ليمان برانرز" بالرغم من أن هذه المؤسسة كانت من الشركات القليلة التي نجت من أزمة الكساد 1929؛
جوان 2007	- إعلان مصرف الاستثمار الأمريكي "Stearns Bear" عن خسائر قروض الرهن العقاري، وبذلك أصبحت البنوك حذرة من بعضها البعض؛ حيث أنها لا تقدم قروض إلا مع تحفظ كبير وبمعدلات مرتفعة؛
أوت 2007	- تدهور البورصة أمام مخاطر اتساع الأزمة، وتدخل المصارف المركزية لدعم سوق السيولة حيث قامت كل من: الخزانة الفدرالية الأمريكية بضخ 24 مليار دولار، البنك المركزي الأوروبي بضخ 94,8 مليار يورو من السيولة؛
سبتمبر 2007	- منح بنك إنجلترا قرضا استعجاليا لمصرف "Nothern Rock" لتجنيبه الإفلاس، وتم تأميمه بعد ذلك؛
من أكتوبر إلى ديسمبر 2007	- إعلان عدة مصارف كبرى انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها ومثال ذلك مصرف "يو بي اس" السويسري الذب أعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك؛
جانفي 2008	- خفض البنك المركزي الأمريكي لمعدل الفائدة تدريجيا من 3,75% إلى 2% حتى نهاية أفريل سنة 2008؛
مارس 2008	- تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض؛

- إعلان العملاق المصرفي الأمريكي "Chase JP Morgan" شراءه لمصرف "Stearns Bear"؛	
- اشتداد الضغط على كل من: "Freddie Mac"، "Fannie Mae" والخزينة الأمريكية تعلن عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري؛	جويلية 2008
- إفلاس بنك "ليمان براذرز"، رابع أكبر بنك في العالم، كما قام بنك "أوف أمريكا" بشراء بنك "ميريل لينش" عملاق السمسرة بمساعدة السلطات الأمريكية؛ - قيام "بونيليكس" بالتأميم الجزئي لـ "فورتيس"؛ - شراء البنك البريطاني "لويد تي أس ب ي" لمنافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس؛ - إعداد السلطات الأمريكية لخطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها الغير قابلة للبيع؛ - توجيه الرئيس الأمريكي جورج بوش نداء للتحرك لتطبيق خطة إنقاذ المصارف خوفا من تفاقم الأزمة في البلد؛ - قيام بنك "JP Morgan" بشراء منافسه "واشنطن ميوتشوال" وبنك "سي تي غروب" شراء منافسه "واكوفيا" وهذا بمساعدة السلطات الفدرالية؛ - رفض مجلس النواب الأمريكي لخطة الإنقاذ وانهيار "وول ستريت" بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين أن معدلات الفائدة بين المصارف واصلت ارتفاعها والذي منعها من إعادة تمويل ذاتها؛	سبتمبر 2008
- تضاعف عمليات شراء البنوك؛ - إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي لخطة الإنقاذ المالي المعدلة.	أكتوبر 2008

المصدر: من إعداد الطالبة

ثالثا: مظاهرها

تمثلت أهم مظاهر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 فيما يلي:

- 1- الهزلة في سحب الإيداعات من البنوك باعتبار أن رأس المال (جبان)، وهذا ما تناولته وسائل الإعلام المختلفة¹؛
- 2- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفا من صعوبة استيرادها؛
- 3- تدهور حاد في الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي، وهذا ما يفسر تقلب مستوى التداولات التي ترتب عنها اضطراب وخلل في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لثمان مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام²؛

¹ سعيد الحلاق، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، بحوث وأوراق عمل مؤتمر حول تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثارها على اقتصاديات الدول العربية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص 67.

² محمد سحنون، مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حول الأزمة الاقتصادية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، 08-10 محرم 1432، الموافق لـ 14-16 ديسمبر 2010م، ص 11.

- 4- إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين؛
- 5- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية مما أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة، مما أدى بدوره لتوقف المقترضين عن سداد ديونهم؛
- 6- ازدياد معدل البطالة بسبب الإفلاس والتصفية؛ حيث أصبح كل موظف وعامل مهدد بالإفلاس؛
- 7- تراجع أسعار النفط لدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل؛
- 8- انخفاض المبيعات لاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب نقص السيولة؛
- 9- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات؛
- 10- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، مما أدى إلى مزيد من الكساد، البطالة، التعتثر، التوقف، التصفية، الإفلاس؛
- 11- إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي؛
- 12- استمرار التضخم رغم أنه كان من المتوقع له الانخفاض في مثل هذه الظروف؛
- 13- تقلص التجارة الخارجية بين دول العالم ومحاولة العودة لنظام الحماية الجمركية لكل دولة رغم اتفاقيات العولمة؛
- 14- اضطراب أسعار صرف العملات في العالم والخوف من انهيار النظام المصرفي العالمي؛¹
- 15- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى 0.3% سنة 2009؛

الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية ونتائجها

أولاً: أسباب الأزمة المالية العالمية

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية وسنتناول أبرزها من خلال العناصر التالية:

¹ فضل عبد الكريم محمد، معدل الفائدة والأزمات المالية: سبب أم علاج، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010، ص10.

1- يعزي بعض المحللين إرهابات الأزمة إلى الطفرة المالية التي شهدتها العالم بعد ثورة النفط عقب حرب أكتوبر 1973 م؛ حيث لم تستطع الدول المنتجة للنفط استيعاب تلك الأموال فاتجهت إلى البنوك العالمية خاصة في الغرب (أمريكا وأوروبا)، أين وجدت تلك البنوك نفسها مضطرة للبحث عن فرص لتوظيفها فكان أن توسعت في منح الائتمان دون ضوابط؛

2- تجاوز البنوك جميع المعايير الائتمانية التي ينبغي أن تراعى عند منح الائتمان سعياً وراء جني الأرباح المادية البحتة،

3- فقاعة الأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة):

انخفض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1% في عام 2003، مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها وأدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة. كما أن هذه الفقاعة قد أغرت في قطاع العقار الأمريكي البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع¹؛

4- التوسع الائتماني غير المحسوب:

يرجع التوسع الائتماني غير المحسوب إلى طبيعة النظام المصرفي المولدة للنقد، فالمصارف تستطيع أن تولد من كل وديعة أصلية عشرات الودائع المصرفية، وقد بلغ تداول الدولار من أربعين مرة إلى ستين مرة، أي أن كل دولار نقدي يولد أربعين أو ستين دولاراً ائتمانياً، وهذا ما أدى إلى زيادة مديونية أفراد المجتمع إلى أحجام ضخمة جداً، والأصل في ذلك أن النقود تكون بقدر ما يحتاجه الاقتصاد الحقيقي لتسهيل مهمته²؛

5- اتساع الفجوة ما بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي:

أصبح الاستثمار في القطاع المالي أكثر جاذبية من الاستثمار في القطاع الحقيقي وذلك لما يحققه المستثمرون من معدلات ربح خيالية تفوق تلك المحققة في القطاع الحقيقي، فلم يعد المستثمر يهتم بالإنتاجية المحققة والسعي نحو تخفيض معدلات البطالة وخلق مشاريع إنتاجية واستثمارية جديدة من شأنها الرفع من

¹ زيري بلقاسم، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق والتحديات، 26-25 نوفمبر 2005، جامعة شلف، ص 7،9. على الرابط: <http://www.alaswaq.net>

² يوسف عاشور، الأزمة المالية العالمية "أسباب ومسببات"، السبت 2008/11/01، من الموقع: <http://iefpedia.com/arab/>، ص 113.

الأداء الاقتصادي الوطني ومنه زيادة المبادلات العالمية، بل أصبح الهدف الرئيس مع ظهور عولمة الأسواق المالية هو تحقيق أكبر ربح ممكن بتكاليف شبه منعدمة في المدى القصير؛ حيث تلعب توقعات المجازفين دورا فعالا في تحديد أسعار الأصول المالية، خاصة تلك المتقائلة التي تؤدي إلى ارتفاعات تراكمية وجامحة سرعان ما تصل إلى الذروة التي يشعر عندها حاملوا الأسهم بأن قيم هذه الأخيرة لا تعكس أصول حقيقية مقابلة لها، وإنما تشهد ارتفاعا فقط نتيجة لتوقعات وهمية من قبل المجازفين، يسارع المجازفون في هذه اللحظة إلى بيع أكبر قدر ممكن منها، بهدف الحصول على الأرباح، إلا أن هذه الحركة سوف تنتقل في شكل عدوى بين المستثمرين مشكلة بذلك فائض عرض من هذه الأسهم مسببة بذلك انهيارا في أسعارها لتعود إلى المستوى الحقيقي لها¹،

وقد يختلف التحليل بالنسبة إلى السندات التي يكون لمعدل الفائدة دور توجيه الطلب والعرض عليها، فانهيار الأسواق المالية ودخول الاقتصاد إلى حالات من الركود قد يؤدي ببعض الحكومات إلى اتباع سياسات نقدية توسعية بهدف إعادة إنعاش الاقتصاد عن طريق تخفيض تكاليف الاستثمار، فتلجأ إلى تخفيض معدلات الفائدة إلى أدنى مستوياتها وحيث أن هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات فإن أسعار السندات سترتفع ارتفاعا كبيرا قد ينتج هو الآخر عن التوقعات المتقائلة للمجازفين لتصل عند مستوى لا يمكن أن ترتفع عنه وهنا يحدث نفس الشيء الذي حدث مع الأسهم؛

6- فخ شركات الإئتمان المصرفي العقاري:

نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي، فقد تشجعت العديد من البنوك على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%. فانكب المستهلكون على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكا، إلا أن هذه القروض كانت تمنح بشروط منها²:

- أسعار الفائدة متغيرة ومبنية على سعر الفائدة في البنك المركزي مضافا إليه هامش البنك؛
- إذا تأخر المدين عن السداد تضاعفت عليه أسعار الفائدة، ونظرا لطيلة فترة السداد ومجموع الفائدة المركبة فإن المبلغ مع مجموع الفوائد قد يكون عاليا جدا، ولا يمكن للمدين سداده؛

¹ محمد بوزيان، سمية زرار، انتشار عدوى الأزمات المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010، ص34.

² سعيد الحلاق، مرجع سابق ذكره، ص68.

- أدت السياسة التوسعية في منح القروض العقارية الى زيادة غير مسبوقة في أسعار العقارات فاقت المعقول فأصبح المنزل الذي كان سعره 150 ألف دولار مثلاً يساوي 300 ألف دولار؛

- قيام العديد من مؤسسات القروض المالية بإعطاء قرض ثانوي على نفس البيت، وأصبح البيت إما مرهون لأكثر من جهة، أو عليه أكثر من رهن. هذا بالطبع زاد من قيمة الأقساط المستحقة على هذا العقار؛

7- الإفراط في منح القروض الأقل جودة:

إذ تعتبر العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، إذ شهدت القروض الموجهة لضعيفي الملاء طفرة في أمريكا خلال الأعوام الأخيرة، ولم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على قرض سكني، وقد بدأت الأزمة فيما يعرف بالرهون العقارية الأقل جودة "subprime" أو "القروض الرديئة"، وهي قروض لمقترضين يتميزون بنسبة الدين إلى الدخل تتعدى 55%، أو الذين تكون لديهم نسبة مبلغ القرض إلى قيمة الثروة يزيد عن 85%، أي أنها تمنح للراغبين في السكن من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، إلا أن هذا النظام لا يمكنه العمل إلا إذا بقيت معدلات القروض منخفضة وقيمة العقارات تزيد باستمرار، ضامنة بذلك رأس المال وفوائده¹؛

8- التغير في معدلات الفائدة:

يتم منح قروض الرهن العقاري وفق معدل فائدة متغير، ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي، وهذا يعني أن الأعباء المالية للتسديد عند الانطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين ثم تزيد بالتدريج، وعلى هذا الأساس ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية من 2% إلى حوالي 5,7%، مما جعل الأسر الأمريكية ضعيفة الملاء غير قادرة على تحمل أعباء ديونها وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وازداد عددهم مع مرور الوقت محدثاً جواً من الذعر في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار وهو ما أدى بأسعار العقارات إلى التراجع والانخفاض²،

ففي الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت أسعار المنازل إلى أقل من قيمة القروض التي تقتض هذه المنازل كضمانات لها، كما أن زيادة العجز عن التسديد وإعادة بيع المنازل المرهونة زاد من حدة الانخفاض

¹ حازم البيلوي، الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم "، ص.3 على الرابط:

www.iid-alraid.de/Arabisch/Abwab/Artikel/2008/Dirasat/Dr0000117.doc

² سامر مظهر قنطجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دمشق: دار النهضة، 2008، ص.32.

في أسعار العقارات وزيادة خسائر المقرضين، إذ تضررت البنوك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد، وتأثيرها على أوضاع المقرضين ذوي الدخل المتواضع؛

9- اتساع الفجوة ما بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية:

بالاعتماد على النظرية الكمية للنقود فإن أي كتلة نقدية في التداول يجب أن تساوي كتلة البضائع خلال فترة زمنية محددة مقسمة على سرعة دوران النقد كما هو موضح في المعادلة رقم (1):

$$MV=PY$$

فإذا أخذنا الإنتاج العالمي المتبادل بالدولار الأمريكي أي الذي يخدمه الدولار الأمريكي هو 20 تريليون دولار، واعتبرنا أن سرعة دوران النقد هي أكثر من الواحد الصحيح، في هذه الحالة وحسب المعادلة رقم (1) فإن الكتلة النقدية المتداولة عالمياً (M) يجب أن تكون أقل من حجم الإنتاج مقسوماً على سرعة دوران النقد (V) أي أقل من 20 تريليون دولار، لكن حسب بعض الأرقام المنشورة والتي تدل على أن الكتلة النقدية المتداولة منذ 1995 فاقت 300 تريليون، كما تشير الأرقام الحديثة لسنتي 2007 و2008 إلى بلوغها 700 تريليون، نستنتج في هذه الحالة أنه لدينا 35 ضعفاً مما هو مطلوب من حجم الكتلة النقدية الواجب تداولها.

وقد ساعد هذا الوضع على خرق القانون التناسبي بين الكتلة النقدية وحجم الإنتاج أي ما بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، فقد أصبحت الأسواق المالية تضم حوالي 90% مجازفات مالية و10% مبادلات حقيقية، بعدما كانت تضم قرابة 90% مبادلات حقيقية و10% مجازفات مالية، وبهذه الطريقة تمكنت البورصة من امتصاص الجزء الأكبر من الكتلة النقدية العالمية، ومما يزيد الوضع سوءاً عملية ضخ النقد الهادفة إلى تخفيف حدة الأزمات، التي ستؤول في النهاية إلى انفجار فقاعة (Bubble) عند أية لحظة¹؛

10- التوسع في عمل شركات الإقراض العقاري:

وذلك من خلال تيسير الوصول إلى الإقراض وتسهيل إجراءات منح القروض العقارية من جانب البنوك والمؤسسات العقارية دون الاعتداد بالتنظيمات المصرفية المنظمة لعمليات الإقراض؛

¹ محمد بوزيان، سمية زيرار، مرجع سابق ذكره، ص35.

11- بيع شركات الإقراض العقاري للديون عن طريق آلية التوريق:

وهو البداية الحقيقية للأزمة المالية؛ حيث قامت هذه الشركات ببيع القروض على شكل سندات دين إلى أفراد ومؤسسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، والتي استخدمت كضمان للحصول على قروض أخرى وتكررت العملية؛ حيث بلغت نسبة القروض عالية المخاطر التي تم تحويلها إلى سندات وبيعها إلى مستثمرين في الأسواق المالية بين "60% - 80%" خلال الفترة "2001-2006"¹؛

12- التأمين على القروض العقارية ومشتقاتها:

حيث لجأت البنوك، والشركات العقارية والمؤسسات المالية إلى التأمين لدى شركات التأمين الكبرى مثل AIG لتعزيز مركز سندات الدين الضامنة للقروض العقارية، وللتحوط ضد مخاطر انهيار الأسعار وإفلاس الشركات المصدرة لهذه السندات، أو إفلاس أصحاب العقارات ذاتهم، وقد أدى هذا إلى تدعيم السوق العقاري وزيادة ثقة المجازفين، ومن ثم التوسع في إصدار السندات والمشتقات المالية، وكذا التوسع في الاقتراض بضمان تلك السندات.

13- التعامل بالمشتقات المالية:

يعطي العقار لمالكه الحق في الاقتراض من البنك، والبنك بدوره يعيد استخدام نفس العقار للاقتراض بموجبه من المؤسسات المالية الأخرى، فالبنك يستخدم محفظة الرهون العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة فيما يعرف بالتوريق، إذ يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وتستمر العملية بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض، وبما أن القروض العقارية أصل مالي يدر عائدا للبنك أو الصندوق الاستثماري الذي يملكها، فإن أوراق الرهون العقارية هي بالتالي أصول مشتقة، أي هي عبارة عن شكل من أشكال المشتقات المالية²، كما أن نمو أسعار العقارات أدى إلى تطوير هذه الهندسة المالية وزيادة الطلب على هذه المنتجات بعيدا عن أي رقابة، فمثلا قروض الرهن العقاري للعائلات قد ارتفعت قيمتها من 640 إلى 2000 مليار دولار بين سنتي 2000 و2007 كما ارتفع نصيب القروض العقارية الأقل جودة من 8%

¹ نبيل بوفليج، عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سابق ذكره.

² إبراهيم علوش، "نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية" 25-02-2009، ص: 03، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E-4E4C-8537-F4EB34C27B17.htm>

إلى 20%، ونظراً لانخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية، فقد انهارت قيمة هذه المشتقات مما أدى إلى حدوث زعر في الأسواق المالية نتيجة لتكالب الجميع على تصفية مراكزهم، فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شللها¹؛

14- نقص الرقابة والإشراف:

تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل: بنوك الاستثمار، وسماسرة الرهون العقارية، والرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وصناديق التحوط وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية؛

15- الجوانب السلوكية والأخلاقية للأزمة:

لقد أظهرت الأزمة أن من أهم أسبابها هو السلوكيات غير السوية من جانب المتعاملين في المجال المالي كالطمع، إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي انتشرت في المؤسسات والأسواق المالية مثل الفساد، والمعلومات المضللة، و ذلك لأن الدافع الرئيسي للمتعاملين في البورصات أو الأسواق المالية هو المجازفة للحصول على مزيد من الفوائد والأرباح، وليس الاستثمار الحقيقي، كما أن أغلب المجازفين في الأسواق المالية يسلكون أسلوب القطيع، فسلوكهم مبني على الإشاعات، وعلى معلومات وتحليلات غير حقيقية، وهذا ما جعلهم يتهافتون على بيع ما لديهم من أوراق مالية وبكميات كبيرة، فتوالى انخفاض الأسعار في البورصات وتراجعت مؤشراتهم².

ثانياً: نتائج أزمة 2008

تسببت أزمة الرهن العقاري 2008 في عدة نتائج مست العديد من المجالات من أبرزها ما يلي:

- 1- انهيار مجموعة كبيرة من كبريات البنوك، ومثال ذلك انهيار 25 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من عام 2008، 140 بنك في عام 2009³؛

¹ محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ندوة حول الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، 11 من أكتوبر 2008م، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، ص9.

² محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق ذكره، ص13

³ مراد رايق رشيد عودة، مرجع سابق ذكره، ص13.

2- قيام العملاء بسحب ودائعهم من البنوك، مما أثر على حجم أصول البنوك، أين اضطرت الحكومات للتدخل بضخ مليارات الدولارات كقروض للبنوك لمواجهة طلبات السحب من قبل العملاء؛

3- انخفاض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها؛

4- انخفاض طلب التمويل للبنوك ورفض البنوك الإقراض فيما بينها خوفاً من الإفلاس؛

5- انخفاض عمليات البنوك في العالم، مما أدى إلى انخفاض أرباحها، وقد أظهرت ميزانيات البنوك لعامي 2008 م و 2009 م انخفاضاً هائلاً في أرباح البنوك؛

6- زيادة المديونية الدولية سواء على مستوى القطاع الخاص أو العام، مع زيادة العجز في الميزانيات العامة في كثير من الدول، كان أكبرها عجز الموازنة العامة الأمريكية والذي يبلغ حوالي تريليون دولار أمريكي؛

7- انخفاض أسعار السلع الإستراتيجية كالسكر والحديد والأرز والنفط؛ حيث انخفض سعر برميل النفط من 147 دولار للبرميل في 2008/9/15 م إلى قرابة 40 دولار بعد الأزمة، مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة منها أو المتخلفة، كنتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي ومعدلات التبادل الدولي؛ حيث انخفضت بنسبة تصل إلى حوالي 34%، كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي قد أصبح السمة الغالبة لاقتصاديات الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية¹؛

8- ارتفاع معدلات البطالة بشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة 1929م؛

9- الخسائر الضخمة التي تكبدتها مؤسسات القطاع الخاص بما في ذلك البنوك، سواء فيما يتعلق بأوراقها المالية أو أصولها الأخرى؛ حيث نجد أن بعض المؤسسات فقدت أكثر من 50% من أصولها خاصة بعد انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي؛

10- شطب مقادير ضخمة من الديون المعدومة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وهناك تفاوت كبير في تقدير تلك المبالغ؛

¹ نفس المرجع.

11- انتقلت عدوى الأزمة إلى الأسواق المالية، وكانت أسهم القطاع المصرفي في قطار انهيار أسعار الأسهم، وازداد التوتر بعد فشل كل من بنكي الاحتياطي الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من تراجع المؤشرات، ومثال ذلك تراجع أسهم: "سيتي جروب" بنسبة 15%، "غولدمان ساكس" بـ 12%، "جي بي مورغان تشيس آند كومباني" بنسبة 10%، "مورغان ستانلي" 14%. أما باقي البنوك فقد تملكها الخوف وبدأت حينها بتضييق الخناق على عمليات الإقراض مما هدد الائتمان في الاقتصاد الأمريكي¹.

المطلب الثالث:

تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وآليات مواجهتها

على غير المتوقع، سرعان ما انتشرت أزمة الرهن العقاري وألقت بمخلفاتها على الاقتصاد العالمي؛ حيث مست مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

الفرع الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008

صحيح أن الشرارة الأولى للأزمة المالية العالمية انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، غير أنها تداعياتها لم تمس فقط الولايات المتحدة الأمريكية، بل انتقلت إلى عدة دول.

1- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي:

تأثر الاقتصاد الأمريكي نتيجة هذه الأزمة؛ حيث كانت لها عدة تداعيات من أبرزها:

- دخول الاقتصاد الأمريكي في وضعية ركود اقتصادي، ويعكس هذا الركود انخفاضاً في القوة الاستهلاكية وإنفاق الشركات والنشاط الإسكاني؛
- ارتفاع حجم المديونية ليصل إلى 36% ترليون دولار، لتشكل حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت مديونيات الأفراد والشركات لتصل إلى 27.6 ترليون دولار، منها 9.2 ترليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري والباقي ديون على الشركات²؛

¹ محمد بن بوزيان، سمية زيرار، انتشار عدوى الأزمات المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2010، ص 39.

² إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودي، أكتوبر 2008، ص 4.

- إفلاس العديد من البنوك الاستثمارية التي وضعت استثمارات مالية بالمليارات في المتاجرة في الأسواق المالية، ومثال ذلك اختفاء 11 بنكاً من الساحة الأمريكية من بينها بنك أندي ماك¹؛
- انخفاض بمقدار 1,2 تريليون دولار في قيمة العقارات وهذا راجع لبيع المنازل في المزاد نتيجة عدم قدرة مالكيها على تسديد قروضهم²؛
- امتناع البنوك عن إعطاء قروض جديدة كما قامت بوضع شروط صعبة لا تسمح بمنح القروض بسهولة؛
- إفلاس شركات التأمين، أين عجز زبائنهم عن تسديد الأقساط؛
- انتقال العدوى إلى القطاعات التجارية والصناعية مما أدى إلى تسريح العمال؛
- ظهور بؤر الكساد وتراجع النمو الاقتصادي؛
- ضعف قطاعات الإسكان والتصنيع في أنشطتها نتيجة لارتفاع أسعار المواد والسلع الأولية والطاقة منذ جانفي 2008؛
- عجز في الميزانية الفدرالية وتفاقمه، بالإضافة إلى تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاضه بنسبة 50%³؛
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وانتشار الذعر والخوف في أوساط الأفراد؛
- انخفاض حاد في حجم المبيعات ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة، وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية "فورد"⁴؛

¹ محمد ناجي الطوخي، الأزمات المالية، مجلة التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004، ص 14.

² عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 49، ربيع 2009، ص 18.

³ علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها.. وسبل علاجها، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 20

⁴ نفس المرجع، ص 19.

- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال؛
- ارتفاع معدلات البطالة؛ حيث عرفت البنوك ومختلف المؤسسات موجة من تسريح العمال وخاصة بعد إعلان صندوق النقد الدولي توقعاته حول انخفاض نسبة نمو الاقتصاد العالمي، ومثال ذلك ارتفاع معدل البطالة من 5,8% عام 2008 إلى 9,8% عام 2010؛¹
- منيت مؤشرات الأسواق المالية بخسائر فادحة؛ حيث خسرت أمريكا 3,4 تريليون دولار؛
- تراجع ثقة المستهلكين إلى أدنى مستوياتها مما أدى إلى حدوث طفرة كبيرة في معدلات الادخار، ومع انخفاض معدلات الاستهلاك تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تفوق 6% في الربع الرابع لسنة 2008 و 5,7% في الربع الأول من 2009.²

2- تداعيات الأزمة على مستوى الاقتصادات المتقدمة:

- لقد ساهمت أزمة الرهن العقاري في نقل تداعياتها بسرعة للعديد من الدول المتقدمة ومن بينها: بريطانيا:
- إعلان بنك "RBS" خسائر قياسية بلغت 24.1 مليار جنيه إسترليني "34,7 مليار دولار" سنة 2008 وهي من أكبر الخسائر التي شهدتها المؤسسات البريطانية؛
- طرد القوة العاملة في بنك "RBS" بعد الخسائر التي تكبدها؛
- إعلان بنك "HSBC" في مارس 2009 أن أرباحه قبل حساب الضرائب لسنة 2008 انخفضت بنسبة 62% مقارنة بسنة 2007.³

سويسرا:

يعتبر هذا البلد من رواد السرية البنكية، ورغم ذلك فقد تأثر بالأزمة المالية العالمية، كما يعرف أنه أكبر مركز للتعاملات المصرفية الخارجية في العالم ولديه ما يقارب تريليون دولار من إجمالي الثروات المودعة في الخارج، ففي 15 مارس 2009 صرح كل من الرئيس السويسري ووزير المالية هانر رودلف

¹ نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2013، ص192.

² صندوق النقد الدولي، تقرير سنوي 2009، ص18.

³ أمير الفونس عريان، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء القطاع المصرفي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر: الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، المنصورة، يومي 2/1 أبريل 2009، ص4-5.

بيّز أن سويسرا وافقت على تخفيض القواعد المتعلقة بسرية البنوك وهذا لمنع التهرب الضريبي، وبالفعل تعرضت سويسرا لضغط تخفيض قواعد سرية البنك بسبب تحقيق أمريكي عن احتيال ضريبي استهدف بنك يو بي أس أكبر بنوك سويسرا الذي تطالبه السلطات الأمريكية بتقديم كشوف حسابات 52 ألف من عملائه¹.

أوروبا:

لقد تعرضت النظم المالية للدول الأوروبية لصدمة شديدة، وكانت السياسات الاقتصادية بطيئة من حيث التعامل معها؛ حيث أدى تعرض الأصول الأمريكية للمخاطر إلى عواقب جسيمة في النظام المصرفي الأوروبي نظرا لشدة الارتباط بين كبريات المؤسسات المالية الأوروبية وارتفاع درجة التمويل بالديون فيها، كما شهدت بنوك أوروبا خسائر كبيرة جراء الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من عملية الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان.

آسيا:

وقع الضرر في بلدان آسيا المتقدمة نتيجة زيادة تعرضها لمخاطر انخفاض الطلب الخارجي، خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية؛ حيث سجل الاقتصاد الياباني انكماشاً بواقع 14%، محسوبا على أساس المعدل السنوي في الربع الرابع من 2008، وذلك رغم قوة الين الياباني وزيادة تقييد الائتمان نسبياً، بالإضافة إلى المشاكل التي طرأت عليه في قطاع التصدير².

3- تداعيات الأزمة على سوق السيارات:

حدث ركود في سوق السيارات نتيجة حذر المستهلكين من عمليات الشراء على أمل أن تتخفّض أسعارها نتيجة لتعرض بعض شركات السيارات الكبرى لخسائر مالية متأثرة بالأزمة، مما دفع شركات تصنيع السيارات التخفيض من إنتاجها؛ حيث تراجعت مبيعات السيارات في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 9,2 في أكتوبر 2008³.

¹ صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ذكره، ص 18.

² صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ذكره، ص 18.

³ عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، دار نشر الثقافة - الإسكندرية، مصر، 2009 ص 329.

جدول (17): التغير الفصلي لمؤشر الإنتاج الصناعي لقطاع السيارات

	ألمانيا	اسبانيا	الولايات المتحدة	فرنسا	ايطاليا	اليابان	المملكة المتحدة
فصل 1 2008	1	-1	-4	-1	-6	0	0
فصل 2 2008	-3	-6	-12	-6	2	0	-2
فصل 3 2008	-3	-6	0	-3	-15	-2	-6
فصل 4 2008	-17	-30	-16	-32	-21	-18	-20

Source : Institut national de la statistique et des études économiques, Note de conjoncture mars 2009,

P17.

4- تداعيات الأزمة على مستوى الاقتصادات الناشئة:

تعتبر البرازيل، روسيا، الهند، الصين، من أبرز الاقتصادات الناشئة؛ حيث تلعب دور مهم على مستوى الاقتصاد العالمي، ورغم هذا كله فقد تأثرت بالأزمة المالية العالمية من خلال الروابط التجارية كرد فعل إزاء تراجع الصادرات للاقتصادات المتقدمة وقت الأزمة¹.

كما تعرضت بلدان كومنولث الدول المستقلة إلى أكبر هبوط في النشاط الاقتصادي حيث تعرضت اقتصاداتها إلى ثلاث صدمات كبرى، أين انخفضت عمليات التمويل الخارجي إلى حد كبير وهبطت مستويات الطلب في أسواق الصادرات بالمنطقة، كما شهدت أسعار السلع الأولية هبوطا حادا لا سيما أسعار الطاقة، وكانت النظم المالية في العديد من دول الكومنولث المستقلة منفتحة للغاية وشديدة التأثير بالاضطرابات المالية الوافدة من الخارج من بينها انخفاض في أسعار العملة؛ حيث أدى ضعف العملات إلى فرض عبء كبير على كاهل الشركات غير المالية في بلدان كومنولث التي كانت تقتصر بالعملة الأجنبية، مما استدعى إجراء تخفيضات ضخمة في الاستثمار والتوظيف.

وتعرضت أمريكا اللاتينية لنفس الصدمات الثلاث التي تعرضت لها بلدان كومنولث الدول المستقلة، ولكن الأثر الكلي كان أقل حدة مقارنة بأوروبا نظرا لقوة الميزانيات العمومية في القطاعين العام والخاص نسبيا، ولأن النظم المالية كانت أقل انكشافا من حيث الخصوم للأجهزة المصرفية في البلدان المتقدمة، كما استطاعت العديد من الاقتصادات الكبرى استخدام سعر الصرف كأداة لامتناس الصدمات ومع ذلك

¹ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2009، ص 145.

أسفرت الأزمة المالية عن بيع مكثف في أسواق الأسهم في أواخر 2008، بالإضافة إلى حدوث ارتفاع حاد في تكاليف التمويل و زيادة مفاجئة في فروق العائد على ديون الشركات والديون السيادية.

كما تناقصت التدفقات الرأسمالية في البلدان التي تعتمد نظم الصرف المرنة وانخفضت قيمة عملاتها المحلية انخفاضاً حاداً، وسرعان ما أعقب ذلك تباطؤ في نمو الائتمان وهبوط معدلات الإنتاج الصناعي والتصدير. كما تعرضت بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي كذلك لهبوط حاد في إيرادات أنشطة السياحة وتحويلات المغتربين إلى المنطقة، وطلب العديد من البلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي للحصول على الدعم من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى¹.

5- تداعيات الأزمة على الدول العربية

مست الأزمة المالية العالمية اقتصادات الدول العربية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد العالمي، ولكن اختلف التأثير تبعاً لدرجة انفتاحها وارتباطها واندماجها بالاقتصاد العالمي،² وفي هذا الصدد تم تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

-**المجموعة الأولى:** هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية "السعودية، الكويت، البحرين، عمان، الإمارات العربية المتحدة وقطر"؛ وانعكست تداعيات الأزمة على هذه المجموعة في انخفاض أسعار النفط بنسبة 70% الذي أثر على الصادرات، مما انعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى تشير بعض التقارير إلى أن صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها بـ 15000 مليار دولار عرفت تراجعاً في مداخيلها بنسبة 30% وخسرت 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل الخليج من النفط لعام كامل.³

أما بالنسبة للبورصات الخليجية فسادها الخوف والفرع الذي أصاب جل المستثمرين في العالم، خاصة بعد انهيار بورصة وول ستريت بنيويورك؛ حيث شهدت هذه البورصات خسائر معتبرة.

¹ صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ذكره، ص 19-20.

² نبيل حشاد، الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، ص 8. من الموقع <http://iefpedia.com/areb/?p=1126>

³ فريد كورتل، كمال رزق، الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية جامعة الإسراء الخاصة بعنوان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول "التحديات والأفاق المستقبلية" يومي 28-29 أبريل 2009، ص 12.

ففي الإمارات، خسر بنك ABC 125 مليون دولار، وذكر أيضا أن شركة الاستشارات العقارية كوليرز بدبي شهدت تضررا كبيرا جراء الانكماش الاقتصادي العالمي؛ حيث انخفضت الأسعار بنسبة 41% في الربع الأول من 2009، وفي فيفري من سنة 2008 صرحت شركة بروليدز لبحوث السوق المتواجدة في دبي أنه تم تعليق ما يزيد على نصف مشاريع البناء في دولة الإمارات والتي تصل قيمتها إلى 582 مليار دولار، أما في قطر، فقد انخفضت أسعار المساكن بنسبة 30%، في حين أن السعودية كأكبر اقتصاد خليجي، فقد أعلنت عجز في ميزانيتها المتوقع لسنة 2009 بحدود 17,3 مليار دولار بعد أن سجلت ميزانيتها لعام 2008 فائضا حقيقيا بلغ 160 مليار دولار.¹

-**المجموعة الثانية:** وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسط وتشمل مصر، الأردن، تونس، المغرب؛ حيث انعكاسات الأزمة عليها كانت أقل من دول المجموعة الأولى، ولكن باستثناء البورصات فإن الانعكاس عليها كان في مستوى بورصات المجموعة الأولى.

- **المجموعة الثالثة:** وهي الدول العربية ذات درجة محدودة من الانفتاح الاقتصادي والمالي وتشمل الجزائر، ليبيا، السودان.

بالنسبة لتأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري فهو بنسب أقل مقارنة بالدول العربية الأخرى ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر؛
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها؛
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، وهذا راجع لأن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي؛
- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.²

¹ فريد كورتل، كمال رزيق، نفس المرجع، ص 13.

² مفتاح صالح - معارفي فريدة - قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية إسلامية - الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي، والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية - جامعة قسنطينة - يومي 06-07 أفريل 2009، ص 8.

وبصفة عامة فإن تأثر أي اقتصاد بالأزمة المالية يتوقف على درجة وكيفية اندماجها في الاقتصاد العالمي.

6- تداعيات الأزمة على قطاع النفط:

كان من الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية أن ينخفض الطلب على معظم السلع ومن بينها البترول، وهذا ما حدث بالفعل ولاسيما في الولايات المتحدة باعتبارها أكبر دولة مستهلكة للبترول في العالم، ومن الطبيعي أيضا أن يترتب على انخفاض الطلب على البترول انخفاض سعره العالمي، وهذا ما حدث بالفعل خلال الشهر الأخير من عام 2008 والشهور الأولى من عام 2009 حيث انخفض السعر العالمي للبترول من حوالي 150 دولار إلى 40 دولار¹، ونظرا لأن الدول العربية الخليجية الست هي أكثر الدول العربية إنتاجاً وتصديراً للبترول فيمكن القول أن هذا القطاع في هذه الدول تأثر أكثر من بقية الدول العربية.

الفرع الثاني: التداعيات الإيجابية للأزمة المالية العالمية

رغم الانعكاسات السلبية للأزمة المالية إلا أنه لا يجب إغفال تداعياتها الإيجابية بصفة عامة ومن بينها: انخفاض الأسعار العالمية بما في ذلك المواد الأولية ومواد البناء وجميع السلع التي تعتمد كثيرا على الطاقة، والعودة إلى الفلسفة الاقتصادية القائمة بضرورة عودة الدولة إلى التدخل في عمل الأسواق المالية والمصرفية والاقتصادية بدل أن تكون الإدارة قائمة على السوق، بالإضافة إلى انتهاء الانفرادية الأمريكية في العالم².

وهناك آثار أخرى إيجابية على الدول العربية بصفة خاصة والدول النامية بشكل عام والتي نذكر منها³:

- إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الأمان في حالة إبقائها مودعة لدى البنوك الصناعية؛

- إمكانية ازدهار بعض القطاعات المحلية الراكدة في الدول النامية مثل العقارات، باعتبارها ملاذا بديلا للاستثمار في الأوراق المالية؛

¹ فريد كورتل، كمال رزيق، مرجع سابق ذكره، ص 13-14.

² الشيخ الداوي، الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، 13-14 آذار 2009، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص 21-22.

- تنويع مخاطر المحافظ الاستثمارية بزيادة حصص دول أخرى بدلا من حصر التوظيف في أسواق البلاد الصناعية، وهذا ما يعمل على تغيير خريطة العالم الاستثمارية والفرص التي ستقدمها مناطق الاستقطاب الجديدة التي توفر الضمانات وفرص استثمارية لرؤوس الأموال العالمية؛
- زيادة الاهتمام بالاستثمارات المباشرة على حساب الاهتمام بالاستثمار في الأوراق المالية نتيجة عدم استقرار البورصات.

الفرع الثالث: الأساليب والإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية العالمية

هناك الكثير من الإجراءات والخطط التي اتخذتها العديد من الدول من أجل إنقاذ السوق المالية، وكان من بين هذه الإجراءات ضخ أموال هائلة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر والتدخل الكبير من قبل الحكومات في النظام المالي، وقد كان هذا المقترح محل نقاش واعتراض من قبل كثير من الاقتصاديين الذين شككوا في جدواه.

أولا: خطة الولايات المتحدة الأمريكية

تبلورت أساليب مواجهة الأزمة في أمريكا بما عرف بخطة الإنقاذ وهي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون، وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد أزمة الرهن العقاري؛ حيث تهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية والتي تعود إلى دافع الضرائب كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن¹.

- عرضت خطة الإنقاذ على مجلس النواب في الكونجرس الأمريكي يوم الاثنين الموافق 30 سبتمبر 2008، فرفضها 228 نائبا مقابل 205 نائب وافق عليها؛

- وافق مجلس الشيوخ على خطة الإنقاذ بعد إدخال بعض التعديلات عليها، وكانت نتيجة التصويت الذي جرى يوم 2 أكتوبر 2008، حيث كان 74 سيناتورا مؤيدا مقابل 25 معارضا؛

- أقرّ مجلس النواب الخطة بعد إدخال تعديلات عليها في 3 أكتوبر 2008، وكانت نتيجة التصويت الذي جرى بعد خمسة أيام من رفضها الأولى، تأييد 263 نائب مقابل 171 معارض.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره، ص 337-338.

*تهدف خطة الإنقاذ الأمريكية إلى¹:

- إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بشراء وزارة الخزانة لأوراقها المالية، التي تستند إلى قروض عقارية ذات أصول مالية عالية المخاطر؛
 - إمداد بنك الاحتياطي الفيدرالي بالسيولة النقدية اللازمة له لأداء مهامه، بعد أن قام بالفعل بإقراض مؤسسات مالية تريليون دولار تقريباً في مقابل عشرات الآلاف من الأوراق المالية، بهدف إنقاذ البنوك لتجنب انكماش مدمر في النشاط الائتماني.
- تقوم خطة الإنقاذ على:

- شراء حصص في رأسمال البنوك بمبلغ 250 مليار دولار، تقتطع من الميزانية التي رصدت لخطة الإنقاذ، حتى تتم مساعدة البنوك على مواصلة أنشطتها المصرفية في منح الائتمان²؛
- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد؛
- يكلف وزير الخزانة التنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة؛
- إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها حوالي 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات؛
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وحددت المكافآت لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار³؛
- يتم تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 ملياراً بطلب من الرئيس ويملك أعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه في 700 مليار دولار؛

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 109.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره، ص 112-113.

³ سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، سوريا، 2008، ص 88، 90.

- تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق؛
- منع دفع تعويضات باهظة لرؤساء أو مدراء الشركات الذين يتم تسريحهم أو يستقيلون بعد أن عملوا في شركات باعت أصولاً إلى وزارة الخزانة طالما تساهم الخزانة فيها؛
- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق؛
- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم الرئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة؛
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على الحضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات؛
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة؛
- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة؛
- السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدينين الذين يواجهون صعوبات؛
- مساعدة المصارف المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري.

ثانياً: التحرك الدولي المنسق لمواجهة الأزمة

بعد التحرك الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، قامت باقي دول العالم بالتحرك لمواجهة هذه الأزمة.

1. التحرك الأوروبي المنسق لمواجهة الأزمة:

قام البرلمان الأوروبي بتوجيه طلب رسمي للمفوضية الأوروبية لإعداد تشريعات جديدة تعمل على ضبط القطاع المصرفي في أوروبا بأغلبية كبيرة (موافقة 565 صوتاً، معارضة 74 صوتاً، اعتراض 18 نائب من التصويت)، كما شدد البرلمان الأوروبي على ضرورة وضع قواعد صارمة مع ضمان استمرار فاعليتها، ودعم الدور الذي تلعبه البنوك المركزية الأوروبية في حركة السوق، وهذا بالاعتماد على مبدأ

الشفافية والمحاسبة وسرعة تطبيق الضمانات على الودائع المصرفية بشكل متناسق بين الدول الأعضاء، مع ضرورة تنشيط وضبط عمل وكالات التصنيف الائتماني¹.

2. القوة الأوروبية الآسيوية:

اجتمعت القمة الأوروبية الآسيوية بمشاركة 44 دولة، 27 دولة أوروبية و 16 دولة آسيوية، في أكتوبر 2008، تحت مبدأ التعاون والثقة بين القارتين العملاقتين، فخلصت القمة إلى ضرورة المطالبة بإجراء إصلاحات شاملة في النظام المالي العالمي، وكذا في النظام الاقتصادي العالمي من خلال مؤسساته ومنظماته، وإعادة هيكلة المنظمات وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد أبدت الصين استعدادها للمساهمة في الخروج من الأزمة العالمية وخاصة أنها تملك ورقة رابحة والتي تتمثل في أن السوق الصيني مستعد لإدخال مئات الملايين من المستهلكين الجدد إلى السوق العالمية؛ بحيث يتولى إنعاش الاقتصاد العالمي بشروط معينة من أبرزها²:

- أن تكف الدول الأوروبية والأمريكية عن القول إن الصين لا تراعي حقوق الإنسان؛
 - أن تكف بعض الدول عن الحديث الدائم والمستمر عن عمالة الأطفال والمساكين في الصين وألا تتخذ الولايات المتحدة ما يسمى بالإجراءات الرمادية التي تحد وتقيّد الصادرات الصينية إلى السوق الأمريكية؛
 - أن تعود تايوان إلى الصين الأم بدون معارضة من أوروبا أو الولايات المتحدة.
- وقد اتفقت القمة في كل الأحوال على ما يمكن تسميته بالمسؤولية التضامنية بين كل الأطراف في مواجهة وعلاج الأزمة العالمية.

3. قمة مجموعة دول العشرين:

عقدت هذه القمة في 15 نوفمبر 2008 بواشنطن؛ حيث تضم كل من: الاتحاد الأوروبي، الدول السبع الكبار، ومجموعة القوى الناشئة "في مقدمتها الصين، روسيا، البرازيل والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الأرجنتين، الهند، أستراليا، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، اندونيسيا، المكسيك وتركيا".

¹ النجار إبراهيم عبد العزيز، مرجع سابق ذكره، ص 119.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 348.

وقد هدفت هذه القمة إلى¹:

- الوصول إلى تفهم كامل لأسباب الأزمة المالية العالمية؛
- تعزيز رؤوس أموال البنوك والاستمرار في السياسات المالية والنقدية التوسعية
- الاتفاق على المبادئ العامة لإصلاح الأسواق المالية في الدول الأعضاء؛
- اعتماد خطة عمل لتنفيذ مبادئ وأسس الإصلاح، وتكليف الوزراء المعنيين لتقديم مقترحاتهم في مؤتمر أبريل 2009؛
- المساعدة في الحد من تدهور الأوضاع الاقتصادية عبر التعهد بالحفاظ على التجارة الحرة.

ثالثاً: إجراءات مواجهة الأزمة في دول الخليج العربي

اضطرت البنوك المركزية في دول الخليج العربي إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد مما أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطات النقدية في البنوك، وعموماً يبقى تأثير الأزمة المالية محدوداً خاصة بعد اجتماع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لاتخاذ إجراءات وسياسات تحول دون انتقال عدوى الأزمة المالية للقطاع المصرفي العربي، ومن أبرزها ضخ أموال في النظام المصرفي لمواجهة نقص السيولة، وتحديد نسبة التمويل الموجه للرهن العقاري، ومراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية².

وعموماً يمكن تلخيص الإجراءات المالية المتخذة من دول مجلس التعاون الخليجي في الجدول الموالي:

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 350-351.

² فريد كورتل، كمال رزيق، مرجع سابق ذكره، ص 12-13.

جدول (18): الإجراءات المالية المتخذة من دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمي

الدولة	الإجراءات المتخذة
الكويت	- خفض نسبة الفائدة 1,5%؛ - خفض الأجل 1,5%؛ - ضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق؛ - عرض أموال لليلة واحدة، ولأسبوع، ولشهر قصد توفير السيولة للبنوك خاصة بعد هبوط أسعار البورصة.
الإمارات	- قروض قصيرة الأجل بقيمة 13,6 مليار دولار أمريكي؛ - إعادة شراء كل شهادات الإيداع المتبقي من أجلها 14 يوم.
قطر	- شراء ما بين 10%-15% من رأسمال البنوك المدرجة؛ - شراء أسهم محلة لدعم الأسعار.
السعودية	- طرح خيار للبنوك بإقراض 75% من الأوراق الحكومية؛ - خفض نسبة الفائدة 5% وخفض معدل الاحتياطي الإجمالي.
البحرين	- عدم اتخاذ أي إجراءات لسلامة الأوضاع البنكية.

المصدر: تامر عبد العزيز: إجراءات دول الخليج في مواجهة أزمة المال .. يومية الجريدة العدد 462، بتاريخ 16 نوفمبر

2008، ص 27، www.aljarida.com، نقلا عن: فريد كورتل وكمال رزيق، مرجع سابق ذكره، ص 13.

يمكن أن نستنتج مما سبق أن تاريخ الأزمات يعيد نفسه؛ حيث أن الأزمات الاقتصادية تعود وتكرر من جديد رغم اختلاف صورها وأشكالها، لكنها في الواقع تحوي على نفس الأسباب والتي من أبرزها التقلبات في سعر الفائدة وأسعار الصرف، كما لاحظنا أيضا أن الأزمات عادة ما تحمل في ثناياها بذور أزمات قادمة والضحية عادة ما تمس غير المتسببين فيها. كما أن أشد تلك الأزمات هي أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة التي ترتب عنها أزمة مالية عالمية مست المؤسسات المالية وحتى غير المالية، وامتدت تداعياتها إلى الاقتصاد الحقيقي وانتقلت لتشمل جميع الاقتصادات العالمية، وكان من أهم نتائجها حدوث أزمة سيولة كبيرة في أسواق المال العالمية، انخفاض الطلب على المواد الأولية الأساسية، كما تراجعت النظرية الرأسمالية وهذا بعد حالة الذعر الشديدة التي أصابت أسواق تداول الأوراق المالية وانخفاض أسعار العقارات وخاصة الأمريكية، كما تعرض عدد من كبريات الشركات العالمية لشبح الإفلاس وتسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة. وهذا ما أدى إلى لجوء الكثير من الدول لإيجاد حلول وإجراءات لمواجهة هذه الأزمة.

المبحث الثالث:

الأزمة المالية العالمية 2008 من المنظور الإسلامي

تطرقنا في المبحث السابق للأزمة المالية العالمية 2008، وتبين من خلال عرض أسبابها، أنها ناتجة عن الممارسات الرأسمالية الخاطئة للاقتصاد الأمريكي التي كشفت عن هشاشة النظام المالي وضعف السياسات المعتمدة، وتسببت في حدوث أزمة مالية عالمية عصفت باقتصادات الدول المتقدمة، وامتد تأثيرها إلى اقتصاديات الدول النامية، وفي هذا المبحث سنتناول الأزمة من المنظور الإسلامي، وذلك من حيث الأسباب والنتائج ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم وأسباب الأزمة من المنظور الإسلامي

المطلب الثاني: الحلول من المنظور الإسلامي

المطلب الأول:

مفهوم وأسباب الأزمة من المنظور الإسلامي

تتظر الشريعة الإسلامية للأزمة المالية العالمية 2008 بمنظور آخر بخلاف المنظور الرأسمالي.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة من المنظور الإسلامي

هي الشدة والضيق الذي يسببها التعامل المالي غير المنضبط¹، والتي لا يمكن الخلاص منها إلا بعمل خارق؛ حيث لا يكون الضيق إلا لأسباب، ولعل أشمل تعريف للأزمة العالمية، قد أجمله الله تعالى في قوله ﴿لَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۚ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۚ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿275﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ سورة البقرة (275-276).

¹ محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المعاصرة أسباب وعلاج، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان الأردن، 25-26 ذو الحجة 1431، الموافق لـ 1-2 ديسمبر 2010، ص6.

الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي

يرى الاقتصاد الإسلامي أن أسباب الأزمة المالية العالمية تعود إلى:

أولاً: التداين المفرط

لوحظ أن السبب الأساسي والمباشر لأزمة الرهن العقاري ومن ثم للأزمة المالية، هو الإفراط في الدين وما ترتب عنه من عسر المدين وتوقفه عن السداد، وما نتج عن ذلك من انعكاسات شملت النظام المالي والاقتصادي برمته، فمن وجهة النظر الإسلامية أنه من مقاصد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية كراهية المديونية وشغل الذمة أصلاً¹، "حيث توجد في الفقه الإسلامي أحكام القروض وأثمان البيع الآجل، والسلم، والحوالة، والرهن، وسداد الديون، والحسم النقدي... وغيرها، ونظم معاملاتها بضوابط محكمة، فالشرع الإسلامي راعي ويراعي العلاقة بين المدين والدائن، وحث المدين على قضاء دينه بأحسن مما كان، دون شرط مسبق"².

لذلك كان الرسول صلّى الله عليه وسلم كثيراً ما يتوعد من المدين، كما كان عليه السلام لا يصلي على من مات وعليه دين، ويقول "نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه"³، وقال صلّى الله عليه وسلم: "يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين"⁴. فالدين تقييد لحرية الإنسان في تصرفاته، هذا على الرغم من أن هذه الديون نشأت مقابل منافع حقيقية، فما بالك بالدين الذي نشأ دون مقابل لمنافع حقيقية بل وهمية، كما هو الحال في الأزمة المالية العالمية، التي نشأت عن الإعسار بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.

إلا إن سماحة النظام الإسلامي تقضي بالتيسير على المقرض الذي لا يستطيع تسديد دينه لأسباب قهرية، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁵. وقوله عليه السلام: "من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله"⁶، وقوله: "من يسر على معسر في الدنيا يسر الله عليه في الدنيا والآخرة"⁷.

¹ سامي إبراهيم السويلم، التكافل الاقتصادي بين الربا والتوريق، ندوة البركة الرابعة والعشرين، 25-27 أكتوبر 2003م.

² سامر قنطقجي، مرجع سابق، ص 48.

³ رواه الحاكم، كتاب البيوع، المستدرک على الصحيحين، 32/2 حديث رقم (2219).

⁴ صحيح مسلم، 1502/3 حديث رقم (1886).

⁵ سورة البقرة: (280).

⁶ صحيح البخاري، حديث رقم (2541).

⁷ صحيح مسلم، حديث رقم (2699).

ثانياً: الفائدة الربوية

تحرم جميع الأديان الربا، ولكن علماء النظام الرأسمالي استحلوا الربا أو الفائدة، ووضعوا نظريات لتبرير مشروعيتها، وكل ما جاءت به نظرياتهم هو إثبات أن لرأس المال عائداً. لكن العائد قد يكون في صورة فائدة، أو في صورة حصة من الربح، أو في صور أخرى. والإسلام ذهب إلى أن رأس المال لا يجوز له أن يأخذ مبلغاً مقطوعاً أو نسبة من رأس المال، ويمكن بالمقابل أن يحصل على حصة من الربح، فالقرض في الإسلام يمنح لأغراض البر والمعروف، ولا فائدة عليه، بل يمكن أن يعفى المقترض من سداده بعضه أو كله¹.

لا شك أن الربا من أعظم المعاصي والجرائم، وأنها أحد سيئات النظام الرأسمالي العالمي وأحد أسباب تدهوره وانهيائه. وصور الربا التي كان لها أثر في هذا الانهيار كثيرة ومتداخلة ومعقدة، ومن أكبرها أزمة الرهن العقاري في أمريكا، حيث قامت البنوك بإغراء الناس ودفعهم للشراء بشتى الوسائل².

والربا محرمة شرعاً كما جاء في كتابه العزيز الحكيم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾³، وجاء عن الرسول صلّى الله عليه وسلم في حجة الوداع أنه قال: "قضى الله أن لا ربا"، وبإجماع المسلمين فإن فوائد القروض ربا محرمة شرعاً وهي من أشد الجرائم التي نهى الله عنها ووعد مرتكبيها بعقاب عظيم، ومن صورها التي تسببت في الأزمة المالية العالمية 2008 فيما يلي:

- الرهن العقاري:

يتمثل الرهن العقاري في التعاقد بين ثلاثة أطراف بين مالك العقار ومشتري وممول (بنك أو شركة تمويل عقاري)، يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين ويدفع المشتري جزءاً من الثمن، ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضاً في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول، ويسدد القرض على أقساط طويلة الأجل (ما بين 15-30 سنة) بفائدة تبدأ عادة بسيطة في السنتين الأوليتين ثم تتزايد بعد ذلك، ويسجل العقار باسم المشتري ويصبح ماله له حق التصرف فيه في البيع أو الرهن، ويعد الرهن العقاري سبب من الأسباب الرئيسية للأزمة ذلك أن البنوك الأمريكية توسعت في الإقراض دون

¹ رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية - أسباب وحلول من المنظور الإسلامي -، جامعة عبد العزيز، الطبعة الأولى، 2009، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ص 385.

² محمد صلاح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1430هـ-2009م، ص 14.

³ سورة البقرة: (278).

التأكد من السلامة الائتمانية للمقترضين، خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة الممنوحة مما خلق طلباً متزايداً على العقارات إلى أن تشبع السوق وانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد، وكانت البنوك قد باعت تلك القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام وبالتالي تراكم الديون العقارية¹.

إن التعامل بهذا الأسلوب من المنظور الإسلامي غير جائز شرعاً، لاشتغاله على عنصر الربا، وذلك حسب قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 6/1/52 المنعقد في مارس 1999 والذي جاء فيه مايلي²:

"إن السكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وينبغي أن يوفر بالطرق الشرعية بمال حلال، وإن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية نحو الإقراض بفائدة، هي طريقة محرمة شرعاً لما فيها من تعامل بالربا"،

وهو ما يوضحه القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۚ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۚ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾³.

- إعادة بيع أو رهن العقار:

ومن أشكاله ما يقوم المشترون ببيع العقار المرهون أو رهنه مقابل قرض جديد بفائدة معينة، وهو ما تسبب في حدوث أزمة مالية أدت إلى توقف المقترضين عن السداد وتراكم حجم الديون العقارية⁴.

وتعتبر هذه المسألة من المنظور الإسلامي باطلة شرعاً باعتبارها تنطوي على قرض جديد بفائدة ربوية والربا المحرم شرعاً، ومن جهة أخرى إن رهن الشخص الشيء المرهون بدين آخر غير الأول وبدون إذن المرتهن لا يصح شرعاً، أما لو كان بإذن المرتهن ففي هذه الحالة يصح الرهن شرعاً، وكذلك بيع الراهن

¹ محمد الحليم عمر، "قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية"، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، 11 أكتوبر 2008، مركز صالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر - مصر، ص: 4.

² نفس المرجع.

³ سورة البقرة (275).

⁴ مفتاح صالح، ومعارفي فريدة، قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية، بحث منشور في الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي والبدائل الإسلامي 2009، جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة، ص 11، على الرابط، <http://al-azmah.com/ar>.

الشيء المرهون يصير الثمن رهنا لا يجوز التصرف فيه إلا بإذن المرتهن للراهن بالبيع والتصرف في الثمن، وبالتالي يكون القرض خالياً من الرهن¹.

- التوريق:

يعتبر توريق الديون في حد ذاته غير جائز شرعاً لأن:

- عملية التوريق تكون ببيع الدين لشركة التوريق بأقل من قيمته وهذا يعني أن تدفع الشركة أقل وتأخذ أكثر وهو عين الربا²؛

- السندات تدر دخلاً عبارة عن فوائد وهي ربا؛

- عادة ما يتم تداول هذه السندات في البورصة بالأجل أو على أقساط وهو من بيع الدين بالدين المنهي عنه شرعاً.

وفي هذا الصدد جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم 2011/4/92 في دورته الحادية عشر بتاريخ 1988 بمايلي³:

"ولا يجوز بيع الدين المؤجل من غير الدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو من غير جنسه لأنه من بيع المتأخر دفعه بالمتأخر قبضه المنهى عنه شرعاً، ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئاً عن قرض أو بيع آجل".

كما صدر قرار لمجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة المنعقدة في جانفي 2003 جاء ما يلي⁴:

¹ علاوي محمد لحسن، التحليل الاقتصادي الإسلامي للأزمة المالية العالمية، مداخلية مقدمة للملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، جامعة ورقلة، ص3.

² محمد الشرافي، الأزمة المالية العالمية - رؤية اقتصادية وشرعية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.al-furqan.org/lectures/alazma_almaleiah.

³ محمد صلاح المنجد، مرجع سابق ذكره، ص22.

⁴ علاوي محمد لحسن، مرجع سابق ذكره، ص4.

"لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصداراً أو تداولاً أو بيعاً لاشتمالها على الفوائد الربوية، ولا يجوز توريق الديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية الذي يشتمل على بيع الدين لغير الدين على وجه يشتمل على الربا".

ثالثاً: الأسباب الأخلاقية والسلوكية

إن الاقتصاد الرأسمالي يهتم بالدرجة الأولى بالسلوك المادي للإنسان وتحقيق المنافع والمكاسب، دون الاهتمام بالجانب الأخلاقي، وهذا الإقصاء للجانب الأخلاقي واضح وبين في الأزمة المالية الراهنة والأزمات السابقة، فالنظام الرأسمالي لا يعنيه أن يكون النشاط أخلاقياً أم غير أخلاقي، حراماً أم حلالاً، ظلماً أم عدلاً، وإنما يعنيه تحقيق المنفعة فحسب، حتى ولو كانت هذه المنفعة على حساب مضرّة المجتمع، فالحرية الاقتصادية وتغليب مصلحة الفرد هي أحد سمات النظام الرأسمالي، وقد بنى منظومته القيمية للسوق على ثلاث عناصر: الأنانية، اللذة والمنفعة.

ومن أمثلة السلوكيات والأخلاقيات البعيدة عن الجانب الأخلاقي الإسلامي التي كانت وراءها حدوث الأزمة المالية العالمية:

- الكذب والغش والغرر والتدليس:

فلو تتبعنا الأزمة نجد أن عدم الصدق في التصريحات بالحقائق المالية كانت من العوامل الأساسية في تفاقم الأزمة، فالمستثمر البسيط الذي يودّ أن يوظّف أمواله في الأسواق المالية يجهل أصول المعاملات وقوانين التبادل، فيلجأ إلى السماسرة والخبراء المختصين، وإلى ما يصدره محافظو الحسابات من بيانات وتقارير مالية حول وضعية المراكز المالية للشركات التي تتداول أسهمها للبيع، غير أن تواطؤ هؤلاء مع مدراء الشركات، قد يؤدي إلى إصدار تقارير غير صادقة، فيقع المستثمرون البسطاء في فخ شراء أوراق مالية لشركات على وشك الإفلاس¹. وقد أمر الإسلام بالصدق في المعاملات والحذر من الكذب والتدليس وبين أن ذلك سبب من أسباب انتفاء البركة، ويقول صلّ الله عليه وسلم عن المتعاقدين: "فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا مُحقت بركة بيعهما"²، وقال أيضاً: "ثلاثة لا ينظر إليهم يوم القيامة

1 محمد صالح حمدي، أسباب الأزمة المالية الحالية من منظور إسلامي، بحث منشور، أنظر الرابط <http://al-azmah.com/ar>

2 البخاري، صحيح البخاري، 732/3 حديث رقم (1973)، مسلم، صحيح مسلم، 3/ 1164 حديث رقم (1532).

ولا يزيكهم ولهم عذاب أليم: المسبل، والمنان، والمنفق سلخته بالحلف الكاذب¹ ويقول الرسول صل الله عليه وسلم: "كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً هو لك به مصدق، وأنت له به كاذب"².

- المقامرات القائمة على الغرر والغش والأوهام والتوقعات:

فكل متعامل يربط حظه بتقلبات الأسعار المتوقعة يعتبر نوعاً من أنواع القمار الذي نهى الشرع عنه، كما أن معظم المعاملات في سوق الأوراق المالية لا تقوم على القبض الفعلي حسب ضوابط الفقه الإسلامي؛ حيث يتم بيع بعض الأوراق المالية وهي في ذمة البائع الأول وقبل أن يحوزها المشتري الأول عدة بيوعات، وليس الغرض من ذلك إلا قبض أو دفع فروق الأسعار بين البائعين والمشتريين غير الفعليين فهذه مقامرة محرمة، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية التدليس بإخفاء معلومات ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾³، ويقول عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾⁴ وقال صل الله عليه وسلم "إياكم وكثرة الحلف في البيع، فإنه ينفق ثم يمحى"⁵، وقال أيضاً: "المسلم أخو المسلم، ولا يحل لمسلم إذا باع من أخيه بيعاً فيه عيب إلا بينه"⁶ وقال صل الله عليه وسلم: "من غشنا فليس منا"⁷.

لا يفصل الاقتصاد الإسلامي بين الأخلاق والاقتصاد؛ حيث يعتبر الأخلاق شعبة من شعب الإسلام الثلاثة مع العقيدة والشريعة، حتى الرسول صل الله عليه وسلم يقول: "الخلق وعاء الدين"، ونجد أيضاً أن جميع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تتناول أحكام وتوجيهات المعاملات المالية تربط بينها وبين قيم خلقية حسنة مثل: العدل والأمانة والصدق، وتنتهي عن القيم الخلقية السيئة مثل: الظلم والخيانة والكذب، وأن ارتكاب الممارسات غير الأخلاقية يعرض مرتكبها لغضب الله عز وجل، وعذابه ويمحق البركة⁸.

¹ مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحاج النيسابوري، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 103/1، حديث رقم (106)

² السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، دار الفكر، 393/4 (4971)

³ سورة البقرة: (42).

⁴ سورة النساء: (29).

⁵ رواه مسلم، صحيح مسلم حديث رقم (1607).

⁶ النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1990، 1م، 10/3 (2152)

⁷ نفس المرجع، 12/3 (2156)

⁸ علاوي محمد لحسن، مرجع سابق ذكره، ص10.

رابعاً: القمار والغرر

لا شك في تحريم القمار من المنظور الإسلامي، لكن النظام الرأسمالي استباحه في مجال اليانصيب والمسابقات وفي مجال البورصات وغير ذلك، وصار يطلق على البورصة أنها مجرد ناد "كازينو" للقمار، وأصبح يطلق على الرأسمالية أنها رأسمالية الكازينو والقمار، فعمليات البورصة كلها تقوم على أساس المجازفة على الأسعار، وهذه المجازفة من شأنها أن تؤدي إلى تقويم الأسهم في البورصة بأكثر من قيمتها الحقيقية أو أقل بكثير. كما أن عقود البورصة ليس من شأنها أن يسلم البائع ما باع، ولا المشتري ما اشترى، بل هي مجرد مراهنات على الربح من فروق الأسعار. وبهذا ينشأ اقتصاد وهمي قائم على المجازفة بعيداً عن الاقتصاد الحقيقي.

إضافة إلى ذلك، فإن ربح المستثمر الصغير يقوم على أساس الحظ واليانصيب، وليس على أساس التحليل المالي ودراسة الميزانيات، حتى لو استعان ببعض المحللين، فقد يغشونه ويدلسون عليه دون أي مسؤولية عليهم، كما أن اللاعبين الكبار في البورصة يخدعون الصغار ويقومون باستنزاف مدخراتهم، ويوقعونهم في الإفلاس. وبهذا فإن أغلب ممارسات وعمليات البورصة تعتبر ممارسات غير مشروعة وغير أخلاقية¹.

أما بالنسبة للغرر فيعني الشك أو الخداع أو الجهالة، ويعرف أيضاً ما كان مستور العاقبة، مثل بيع السمك في البحر أو بيع الطائر في السماء²، وهو محرم حيث ورد عن عدد من الصحابة أن الرسول صل الله عليه وسلم "نهى عن بيع الغرر"³.

خامساً: المجازفات قصيرة الأجل

تعتبر المجازفات من الأساليب التي أشعلت نيران الأزمة؛ حيث تقوم على توقعات المضاربين "المستثمرين" بتغيير الأسعار في الفترات القصيرة لكسب فروقات الأسعار⁴، وبمعنى آخر المضاربات هي

¹ رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي 2009م، ص 386.

² أحمد زغدار، الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية واستشراف الحلول من منظور إسلامي باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، ورقة بحثية، الجزائر، ص 17.

³ رواه مسلم في صحيحه.

⁴ علاوي محمد لحسن، مرجع سابق ذكره، ص 07.

بيع وشراء لا بغرض الاستثمار لكن بغرض الاستفادة من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للأوراق المالية، ويتم ذلك من خلال عدة آليات منها:

- البيع على المكشوف:

وصورة هذا البيع هو بيع شخص لأوراق مالية مقترضة على أمل أن ينخفض سعرها، فإذا انخفض السعر قام المتاجرون بشراء الأسهم التي باعوها وإعادتها إلى مالكها.

وهذا الأسلوب غير جائز شرعاً، فقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السابعة من خلال نصه¹: "لا يجوز أيضاً بيع سهم لا يملكه البائع وإنما يتلقى وعداً من السمسار بإقراضه السهم في موعد التسليم لأنه من بيع ما لا يملكه البائع ويقوى المنع إذ اشترط إقباض الثمن للسمسار لينتفع به بإيداعه بفائدة للحصول على مقابل الإقراض"².

سادساً: المشتقات المالية

تعرف المشتقات المالية بأنها هي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول موضوع العقد، أي هي مشتقة من أدوات تقليدية كالأسهم والسندات، وليست أصولاً مالية أو عينية، وإنما هي كسائر العقود، إذن هي أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة، والتي من خلالها يمكن بيع وشراء المخاطر المالية في الأسواق المالية، فليس هناك ما يتم دفعه مقدماً ليتم استرداده، وليس هناك عائد يستحق على الاستثمار³.

ومن أبرز أنواع المشتقات المالية:

- **العقود الآجلة:** يعرف العقد الآجل بأنه اتفاق بين طرفين على بيع أو شراء أصل مالي أو عيني بسعر محدد عند إبرام العقد، على أن يتم التسليم أو التسوية مستقبلاً، في تاريخ يحدد وقت إبرام العقد؛

- **العقود المستقبلية:** هي اتفاق بين طرفين تعطي لمشتريها الحق في شراء أو بيع أصل مالي أو عيني بسعر محدد مسبقاً على أن يتم التسليم في الوقت لاحق، ويترتب على طرفي العقد إيداع

¹ علاوي محمد لحسن، مرجع سابق ذكره، ص 08.

² مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق ذكره، ص 12.13.

³ رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية - من يتحمل مسؤوليتها -، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي 2009م، ص 373.

نسبة لدى بيت السمسرة تسمى "هامش الضمان" للحماية من المخاطر التي يمكن أن تترتب من عدم قدرة أحد الطرفين الوفاء بالتزاماته؛

- **عقود المبادلة:** تمثل التزاما بين طرفين بمبادلة قدر معين من الأصول المالية أو النقدية أو العينية تتحدد وقت إبرام العقد، على أن يتم التسليم في وقت لاحق محدد مسبقاً؛

- **عقود الخيارات:** هي عقود تعطي لحاملها الحق - وليس الالتزام - في شراء أو بيع أصل مالي

أو عيني قبل تاريخ الاستحقاق بسعر يتم الاتفاق عليه عند التعاقد يسمى "سعر الخيار"، وذلك نظير "علاوة" تدفع للبائع من طرف مشتري الخيار، ولا ترد هذه العلاوة سواء تم تنفيذ العقد أو لم ينفذ.

وبما أن المشتقات تحوي على كل من الرهان والقمار، وتشتمل على الربا فهي محظورات محرمة شرعاً، ولا يجوز التعامل بها كونها¹:

- تعد جزءاً من الربا، فحصول أحد المتعاقدين على مال بدون عوض يمثل مصلحة زائدة فيه؛

- تعد من جنس القمار والرهان، فالمشترون والبائعون إما مغطون لأخطار أو مجازفون لأسعار، مما يعني أن مكاسب طرف هي دائماً على حساب خسارة الطرف الثاني؛

- لا تحتوي على شروط البيع وهي التملك والقدرة على التسليم، فالبائع والمشتري يتبادلان مخاطر أصول لا يملكانها أصلاً، وإنما يتبايعان في فروق الأسعار بدون قبض ولا تملك، وهو بمثابة بيع الإنسان ما لم يملك وما لم يقبض.

سابعاً: قيام الاقتصاد على الفكر الرأسمالي الوضعي وخاصة في العقود والملكيات

معظم العقود لا تقوم على أساس التقابض، وخاصة ما يتعلق بالسلع ومن بينها البترول الذي ارتفع سعره بسبب المجازفات والمزايدات على سلعة غير موجودة فعلاً، مما ضاعف سعره، وأدى إلى زيادة تكاليف المعيشة لعامة الشعوب وتحميل ميزانيات الدول أعباء ضخمة وخاصة الدول النامية².

¹ مراد رايق رشيد عدوة، مرجع سابق ذكره، ص22.

² محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، يومي 1-2 ديسمبر 2010، عمان، الأردن، 12.

وهذا النوع من العقود لا يجوز شرعاً؛ حيث شدد الرسول عليه الصلاة والسلام وجوب التقابض في البيوع والمعاملات، ومثال ذلك حديث عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صل الله عليه وسلم: **""الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر، والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد""**¹.

ثامناً: صندوق التحوط

هو عبارة عن وعاء استثماري يضم حوالي 500 مستثمر كحدٍ أقصى، وهي تُشبه إلى حدٍ كبير صناديق الاستثمار؛ حيث أن كلاهما يُسهّل تجميع أموال المستثمرين لغرض استثمارها في الأدوات المالية وتحقيق أرباحٍ عالية؛ بغضّ النظر عمّ يحدث في الأسواق المالية من تقلّبات. ويمثل الاستثمار في صناديق التحوط عرضاً فريداً؛ حيث يُوفر عائدات شبيهة بالتداول في الأوراق المالية مع تقلّبٍ شبيه بالسندات، كما يتوافر في الوقت نفسه على ارتباطٍ تبادليٍّ منخفض مع فئات الأصول التقليدية. وتُوفّر المجموعة المتنوّعة جدّاً من استراتيجيّات الاستثمار في صناديق الأسهم التحوطية، مجموعة واسعة من الفرص للمدراء الماهرين والمستثمرين من ذوي الخبرة الواسعة. وهذا الصندوق غير مسجل وغير مراقب، ومثل هذه الصناديق تسيطر على ثلث مداولات الأسهم وتملك أصول بقيمة 3 تريليون دولار، وبما أن عملها الأساسي يقوم على الاقتراض من مؤسسات مالية بسعر فائدة منخفض من اليابان، ثم تقوم بإعادة إقراضها بسعر فائدة أعلى لبلدان مثل تركيا والبرازيل، وتربح الفرق بين السعيرين وهذا ما يسمى بالرفع المالي، مع احتمال أن تخسر إذا ارتفع سعر اللين بصورة حادة²، فإن هذه الصناديق محرمة شرعاً لأنها تعتمد على سعر الفائدة "الربا" وعلى المقامرات.

تاسعاً: الفساد الإداري

قد يتمثل هذا الفساد بالرشوة للحصول على القروض، أو للتلاعب في تقويم الضمانات، وتحديد مبالغ القروض وآجال تسديد أقساطها، ومعدلات الفائدة عليها. كما قد يقع هذا الفساد بصور أخرى، مثل اختلاس أموال البنك، أو منح بعض الأشخاص قروضا يتهربون بعد ذلك من سدادها، وبهذا تزداد الديون المشكوك فيها والديون المعدومة، مما يؤدي إلى تجميد أموال البنوك، وقد تصبح عاجزة عن رد الودائع، وتشهر إفلاسها³.

¹ رواه مسلم.

² محمود إبراهيم الخطيب، مرجع سابق ذكره، ص 23.

³ رفيق يونس المصري، مرجع سابق ذكره، ص 391.

المطلب الثاني:

الحلول من المنظور الإسلامي

تعتبر أغلب الحلول التي وضعتها الدول وخاصة الدول الرأسمالية خلولا مؤقتة ولا تكفي لحل المشكلة من جذورها، ذلك أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول الرأسمالية عجزت بشكل عام، لذلك فمن الأفضل إيجاد حلول ناجعة تحول دون تكرار هذه الأزمات بشكل دوري.

لكن الحل البديل والفعال موجود منذ زمن بعيد وهو السبيل الوحيد لإنقاذ العالم من أزماته المالية والاجتماعية والأخلاقية والمتمثل في اعتناق وتطبيق دين الله عزوجل،

وفي هذا الصدد كتب بوفيس فينست (Beaufils Vincent) رئيس تحرير أكبر الصحف الاقتصادية في أوروبا (Challenger) مقالا افتتاحيا للجريدة يوم 11 سبتمبر 2008 بعنوان "البابا أو القرآن" والذي جاء فيه: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن لفهم ما يحدث لنا ولمصارفنا، لأنه لو حاول القائلون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من أحكام وتعاليم، وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد نقودا"¹.

الفرع الأول: أسس ومركزات النظام الإسلامي لحل الأزمة المالية العالمية

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على فكرة الحرية المنضبطة بضوابط الحلال التي يحقق فيها النفع للجميع في عدالة وتوازن، والبعد عن الحرام الذي يؤدي إلى الظلم وأكل أموال الناس بالباطل، وهو قادر على حل الأزمة من خلال الاعتماد على أسس ومركزات منها:

1- الابتعاد عن الربا، والبيع المحرمة كبيع الدين بالدين، بيع الغرر وبيع الشيء غير المملوك،

والعمل على تشجيع البيوع الحلال، وتطبيق اقتصاد بلا ربا في المعاملات المالية وكل تصرف مالي وهذا ما يؤدي إلى:²

- عدالة أكبر في التوزيع؛

¹ أنظر المقال في موقع الجريدة: www.challenges.fr/Imagazine

² نبال محمود قسبة، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص563.

- تحكم السلطات النقدية بشكل أفضل في حجم الكتلة النقدية الفعلية؛

- استقرار قيمة العملة وانخفاض احتمالات حدوث التضخم؛

- انخفاض احتمالات حدوث فقاعات الأصول بأنواعها المختلفة.

2- منع المصارف من خلق النقود من العدم، وهذا يتحقق تلقائياً فيما إذا تم إلغاء الربا؛

3- الإعتماد على الصيغ الإسلامية للتمويل العقاري ومن ذلك: بيع المربحة، والمشاركة المنتهية بالتملك،

لكن تحتاج هذه الصيغة إلى الابتعاد عن الربا، والالتزام الدقيق بأحكام الشريعة الإسلامية؛

4- ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس للديون، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية

في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول

وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المربحة والسلم والاستصناع¹؛

5- وضع ضوابط محاسبية عالمية لمراجعة عمليات البنوك والمؤسسات المالية، مع تكثيف دور الدولة

في الرقابة أو ما يسمى في الإسلام تفعيل دور الحسبة، في إطار الحرية الاقتصادية المقيدة بالحلال

والحرام؛ حيث يسود العدل وينبذ الظلم والاستغلال، ولا يستثنى أي طرف يعمل في الاستثمار والتمويل

من التدقيق²؛

6- عدم التعامل بالمشنقات التي تؤدي إلى مضاعفة الديون والالتزمات، والتعامل بالصيغ الإسلامية

كالسلم، ويكون ذلك بتطهير السوق المالي والسلعي من الممارسات المحرمة، ومنع أساليب البيع التي

لا تتفق مع الشريعة الإسلامية³؛

7- منع أساليب المجازفات قصيرة الأجل من بيع على المكشوف وال شراء بالهامش⁴؛

8- اشتراط التقابض لإتمام العقود؛

9- تقاسم آثار التعامل في الخسارة والربح على حد سواء؛

¹ علاوي محمد لحسن، مرجع سابق ذكره، ص 12.

² محمود إبراهيم الخطيب، مرجع سابق ذكره، ص 22.

³ نفس المرجع، ص 23.

⁴ علاوي محمد لحسن، مرجع سابق ذكره، ص 13.

- 10- تطبيق بالقول والعمل، لأن الاقتصاد أخلاق وتطبيق لروح الإسلام، ونبذ مقولة لا أخلاق في الاقتصاد، ووضع السبل التي تساند الالتزام بالأخلاق الحميدة في التطبيق، مثل: الأمانة، المصداقية، الشفافية، التيسير، التعاون والتكامل والتضامن¹؛
- 11- تنظيم معايير مهنة الوساطة والسمسة ومنع التكتلات المؤدية إلى إلحاق الضرر والظلم بالناس، وتأمين الحرية والإفصاح للراشدين لرواد السوق من بائعين ومشتريين ومنع غبن المسترسل²؛
- 12- قيام البنوك المركزية بالرقابة على المصارف، بواسطة السياسات النقدية والمصرفية، وتحديد نسب الاحتياطي النقدي، نسب السيولة، ومعدلات الفائدة والضمانات، وغير ذلك³؛
- 13- لا بد من فرض رقابة داخلية وخارجية لمنع وقوع الرشوة والفساد والاختلاس والسرقات وما شابه ذلك، وخاصة الإفلاس حيث أن وقوع أحد البنوك في إفلاس قد يجر معه بنوكا أخرى⁴؛
- 14- قيام النظام المالي الاقتصادي الإسلامي على منظومة أخلاقية متكاملة من القيم والمثل والأخلاق مثل: الأمانة، المصداقية، التكامل والتضامن، التي تحقق الاستقرار لكافة المتعاملين.

الفرع الثاني: بعض النماذج الاقتصادية الإسلامية المقترحة لعلاج النظام الاقتصادي المعاصر

طرح مجموعة من الدكاترة نماذج اقتصادية إسلامية لإصلاح النظام الاقتصادي المعاصر ومن بينهم نموذج الدكتور محمد عمر شابرا والذي من أبرز ما تضمنه تجنب التبذير والتباهي في الاستهلاك، وتجنب التبذير في الإنفاق، وإلى استخدام الموارد الاقتصادية بطريقة جيدة وبكفاءة، كما دعا لزيادة التمويل بالمشاركة والعمل على خلق سوق سليمة للأسهم المالية⁵.

النموذج الثاني يعود للدكتور محمد نجاة الله صديقي، والذي دعا للابتعا عن العمليات المصرفية ذات المخاطر العالية وعن المجازفات التي لا ضرورة لها، حتى لو حققت أرباحا عالية؛

¹ محمود إبراهيم الخطيب، مرجع سابق ذكره، ص 23.

² كمال الخطاب، الاقتصاد وأبعاده الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 16، ال عدد 32، ص 30.

³ رفيق يونس المصري، مرجع سابق ذكره، ص 390.

⁴ نفس المرجع، ص 391.

⁵ أحمد محمد ناصر، النماذج الاقتصادية الإسلامية لإصلاح النظام الاقتصادي المعاصر، بحث منشور على الرابط:

Islamic_finance_banking+unsubscribe@googlegroups.com

يعود النموذج الثالث للدكتور سالم السويلم والذي قدم حلولاً أهمها الحد من التوسع في المديونية؛ كفاءة توزيع الثروة، الاعتماد على التمويل بالمشاركة بصورة أساسية.

أما النموذج الرابع فهو للدكتور سيف الدين إبراهيم تاج الدين والذي صرح بضرورة تبعية السوق المالي للسوق العيني؛ واستناد القيم السوقية على توقعات المدى البعيد بدلاً من تغيرات المدى القريب، وفي ذلك حد للمجازفات قصيرة المدى، وتشجيع الاستثمارات ذات الأجل الطويل¹.

تبين لنا من خلال دراسة أسباب الأزمة من المنظور الإسلامي، أن الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية هي في معظمها أسباب منافية لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولتفاديها قدر الإمكان فإن تطبيق مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي يعتبر البديل الأمثل.

¹ المرجع نفسه، ص: 31.

خلاصة الفصل الثالث

توصلنا من خلال الفصل الثالث إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- إن تاريخ الأزمات يعيد نفسه؛ حيث أن الأزمات الاقتصادية تعود وتكرر رغم اختلاف صورها وأشكالها، وقد شهد العالم الرأسمالي جل أنواع الأزمات، وكان من أبرزها أزمة الكساد 1929، وأزمة جنوب شرق آسيا 1997، ولكن أشدها بعد أزمة 1929 الأزمة التي حدثت في 2008 من حيث الأسباب، النتائج، والتداعيات؛ حيث مست المؤسسات المالية وحتى غير المالية، وامتدت تداعياتها إلى الاقتصاد الحقيقي وانتقلت لتشمل جميع الاقتصادات العالمية؛
- تعددت مفاهيم الأزمات من حيث خصائصها ومراحلها، كما تنوعت أنواعها فكانت إما أزمة ديون أو أزمة عملة أو أزمة مصرفية أو أزمة أسواق مالية، لكن رغم هذا التعدد والتنوع إلا أن أسبابها تتمحور في اضطرابات القطاع المالي، عدم استقرار الاقتصاد الكلي، مكونات تدفقات رأس المال وتشوه نظام الحوافز؛ حيث أن تأثر أي اقتصاد بالأزمة المالية يتوقف على درجة وكيفية اندماجها في الاقتصاد العالمي؛
- ومن أهم ما نتج عن أزمة 2008: أزمة السيولة في أسواق المال العالمية، انخفاض الطلب على المواد الأولية الأساسية، تراجع النظرية الرأسمالية، تعرض كبريات الشركات العالمية لشبح الإفلاس وتسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة؛
- وبالرغم من الآثار السلبية التي نتجت عن هذه الأزمة إلا أنه بعض الاقتصاديين قد أشاروا إلى الآثار الإيجابية للأزمة على الدول العربية بصفة خاصة والدول النامية بشكل عام والتي من أهمها:
 - إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الأمان في حالة إبقائها مودعة في البنوك الصناعية؛
 - إمكانية ازدهار بعض القطاعات المحلية الراكدة في الدول النامية مثل العقارات، باعتبارها ملاذا بديلا للاستثمار في الأوراق المالية؛
 - تنويع مخاطر المحافظ الاستثمارية بزيادة حصص دول أخرى بدلا من حصر التوظيف في أسواق البلاد الصناعية، وهذا ما يعمل على تغيير خريطة العالم الاستثمارية والفرص التي ستقدمها مناطق الاستقطاب الجديدة التي توفر ضمانات وفرص استثمارية لرؤوس الأموال العالمية؛

- من إجابيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإسلامي هو منح البنوك الإسلامية مزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليمياً وعالمياً.
- اتضح من خلال دراسة المنظور الإسلامي للأزمات، أن أسباب الأزمة المالية العالمية تعود لعدم التماشي مع مبادئ ومركزات الاقتصاد الإسلامي والتي من بينها تحريم الربا، منع الاحتكار، تحريم بيع الدين...، أين تبين أن معظم أسباب الأزمات المالية تعتبر منافية لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- وللقضاء على هذا النوع من الأزمات، فإنه يتوجب إعادة النظر في النظام المالي والنقدي الرأسمالي وتعديله في اتجاه خدمة النمو الاقتصادي الحقيقي، لأن بقاء النظام الرأسمالي كما هو سيؤدي إلى أزمات أكثر شدة من ذي قبل.

الفصل الرابع:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل بدراسة الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية خلال ثلاث فترات زمنية: فترة ما قبل الأزمة (2003-2007)، وأثناء وقوع الأزمة (2008)، وفترة ما بعد وقوع الأزمة (2009-2013) وذلك بالاعتماد على طريقة النسب المالية الشائعة الاستخدام في مجال قياس وتقييم الأداء، أين سيتم عرض البيانات المالية للبنوك محل الدراسة، وتحليلها، وتفسيرها، ومن ثم قياس الأداء المالي لهذه البنوك خلال الفترات الثلاث وتحديد النتائج، بهدف إجراء مختلف المقارنات بين النتائج المتحصل عليها للوصول إلى نتائج نهائية. وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة المالية**المبحث الثاني: المؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة****المبحث الثالث: نتائج الدراسة المالية**

المبحث الأول:

منهجية الدراسة المالية

يتضمن هذا المبحث شرح مفصل لمنهجية الدراسة التطبيقية، بدءا بالبنوك محل الدراسة، كيفية اختيارها وجمع البيانات المالية المتعلقة بها، والغرض من اختيارها، وصولا إلى الأدوات المستخدمة في البحث، ومؤشرات الدراسة المالية. وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تقديم البنوك محل الدراسة

المطلب الثاني: أدوات الدراسة ومنهجيتها

المطلب الثالث: متغيرات الدراسة المالية

المطلب الأول:

تقديم البنوك محل الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة ولاختبار فرضياتها، فقد تم اختيار مجموعة من البنوك الإسلامية من دول مختلفة وفق عدة اعتبارات، وفيما يلي تقديم للبنوك محل الدراسة وأسباب اختيارها.

الفرع الأول: البنوك محل الدراسة

تتكون البنوك محل الدراسة من سبعة عشر بنك إسلامي تنشط في دول الخليج (السعودية، قطر، الإمارات، البحرين، الكويت) والجزائر، والجدول التالي يوضح مجموعة البنوك محل الدراسة وفق البلد.

جدول (19): البنوك الإسلامية محل الدراسة وفق البلد

البلد	البنك	الرمز	السنوات
الجزائر	بنك البركة الجزائر	BBA	2013-2003
السعودية	بنك الراجحي	RJH	2013-2003
	بنك الجزيرة	JIB	2013-2003
	بنك البلاد	BIL	2013-2005
قطر	بنك قطر الدولي الإسلامي	QRI	2013-2003
	بنك قطر الإسلامي	QTR	2013-2003
الإمارات	بنك الإمارات الإسلامي	EMA	2013-2004
	بنك دبي الإسلامي	DIB	2013-2003
	بنك أبو ظبي الإسلامي	ABD	2013-2003
	بنك الشارقة الإسلامي	SHR	2013-2004
الكويت	بنك بوبيان	BOB	2013-2005
	بيت التمويل الكويتي	KFH	2013-2003
	بنك البحرين الإسلامي	BHR	2013-2005
البحرين	بنك المستثمرون	IIB	2013-2003
	بنك البركة البحرين	BBG	2013-2003
	بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي	ABC IB	2013-2003
	بنك الإثمار	IB	2013-2003

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفرع الثاني: مبررات اختيار البنوك محل الدراسة

تتكون البنوك محل الدراسة من سبعة عشر بنك إسلامي، تم اختيارها وفق عدة اعتبارات:

- الاعتبار الأول يتمثل في ملاءمة العينة للإطار الزمني للدراسة؛ حيث أن مدة الدراسة تشمل الفترة الممتدة بين 2003 و 2013، أين تم التركيز على البنوك الناشطة خلال هذه الفترة؛
- الاعتبار الثاني يتعلق بمدى توافر البيانات اللازمة للدراسة والتحليل، فقد وقع الاختيار على البنوك التي تمكنا وفق مختلف المصادر والأدوات المتاحة من الحصول على بياناتها المالية خلال فترة الدراسة؛
- والاعتبار الأخير هو الانتشار الجغرافي لهذه البنوك؛ حيث تم اختيار بنوك تنشط ضمن بيئات متشابهة قدر الإمكان مع دراسة حالة الجزائر للمقارنة بينهم، وتشمل (الجزائر، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت) وذلك لتكون المقارنة أكثر دقة للوصول إلى نتائج ذات دلالة.

المطلب الثاني:

أدوات الدراسة المالية ومصادرها

الفرع الأول: أدوات الدراسة

لقد تم الأخذ في عين الاعتبار عند تحديد أدوات الدراسة، أن تتناسب هذه الأخيرة مع طبيعة الموضوع والبيانات المراد الحصول عليها، وذلك بغية الوصول إلى جوانب التقييم المختلفة لنشاط البنوك المدروسة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتي تساعد بدورها في عملية تقييم الأداء المالي والوصول إلى نتائج صادقة ودقيقة.

لذلك، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، فقد تم الاعتماد على نظرية الإدارة المالية (نظرية تحليل البيانات المالية على وجه التحديد) كونها تساعد على التحليل المالي؛ حيث أن تحليل القوائم المالية يعتبر أداة هامة تستخدم على نطاق واسع بين الأطراف المعنية (الإدارة، الدائنون، المستثمرون) بهدف تحليل وتقييم الوضع المالي التاريخي والحالي وكذا التنبؤ بالأداء المالي للبنك في السنوات المقبلة.

ويمكن اعتبار عملية التحليل المالي على أنها مرحلة من مراحل تقييم الأداء يتم فيها تحليل وتقييم العلاقة والارتباط بين مختلف بنود ومكونات القوائم المالية للحصول على فهم أفضل لموقف البنك وأدائه.

وبما أن المعلومات المالية تعد الأساس في عملية قياس وتقييم الأداء، فإن الكشف عنها بشكل دوري يعد ضروريا بل من المهام التي تفرضها قوانين كل دولة، ويتم عرضها ضمن مجموعة من القوائم المالية (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية...)، ويكون على المحلل المالي أن يقوم بدراستها وتحليلها بواسطة مختلف المؤشرات الكمية التي توضح العلاقة بين مختلف بنود الأنشطة المصرفية، والتي تمكن بدورها من إجراء عمليات مقارنة للأداء المصرفي للحكم على أداء البنوك محل الدراسة، وتحليل أسباب الانحرافات إن وجدت ومن ثم تصويبها.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات المالية

تم الاعتماد على مصدرين أساسيين في الدراسة التطبيقية، يتمثل المصدر الأول في التقارير المالية السنوية لكل بنك خلال فترة الدراسة، والمصدر الثاني هو المعلومات المتحصل عليها من طرف شركة زاوية.

الفرع الثالث: الأدوات المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية

نظرا لكون موضوع الدراسة يتعلق بالأداء المالي، فقد تم الاعتماد بصفة أساسية على تحليل المؤشرات والنسب المالية التي عادة ما تستخدم في قياس وتقييم أداء البنوك، وذلك بعد دراسة البيانات المالية لكل بنك خلال فترة الدراسة، ومن ثم تحديد نقاط الضعف والقوة لدى هذه البنوك، ودراسة الوضعية المالية لكل بنك ومقارنة النتائج فيما بينها؛ حيث يساعد هذا النوع من التحليل في عملية اتخاذ القرار وإصدار الحكم على الجوانب الأساسية للأداء، ولقد تم الاعتماد على نموذج ديبون (Dupont system)، لقياس وتحديد الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

أولاً: تعريف نموذج ديبون (Dupont system)

هو عبارة عن نظام تحليلي للأداء تم تطويره بطريقة تسمح بتركيز الاهتمام على العناصر الثلاثة الأهم بالنسبة للحالة المالية للمؤسسة (البنك)، وهي: التحكم في التكاليف، منفعة الأصول، هيكل رأس المال؛ حيث أن الهدف الأساسي من استخدامه هو تبيان الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول (مؤشر العائد على الأصول ROA)، كما يوضح قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول¹، ويمكن للمحلل عند استخدام هذا النموذج أن يحدد بسهولة أي العمليات تتم بشكل جيد وأيها يحتاج إلى تحسين.

يقوم نموذج ديبون بتحليل مؤشر العائد على الأصول بالاعتماد إما على قدرة البنك على التحكم في التكاليف، أو قدرته على الاستغلال الأمثل للأصول، أو مدى اعتماده على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأمواله الخاصة.

ثانياً: العائد على الأصول (ROA)

أو ما يسمى بالمروددية الاقتصادية والتي تعبر عن كفاءة إدارة الأصول لتوليد الأرباح، ويتم احتساب العائد على الأصول عن طريق قسمة الأرباح الصافية السنوية قبل الضريبة والزكاة على إجمالي الأصول، ويتم عرضه كنسبة مئوية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل لأن البنك يهدف إلى تعظيم كسبه

¹ محمد جموعي قريشي، مقال بعنوان: تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000-، مجلة الباحث، عدد 2004/03، جامعة ورقلة، ص: 91.

بأقل استثمار ممكن، لذلك فإن أهم وظيفة للإدارة تتمثل في القيام بالاختيارات الحكيمة (الرشيده) عند تخصيص مواردها.

والغرض من الاستعانة بالعائد على الأصول في هذه الدراسة هو استخدامه كأداة في التحليل الوصفي لقياس الأداء المالي للبنوك محل الدراسة وذلك ضمن نموذج دييون أين يمكن من خلاله تحديد فعالية أصول البنك بدقة، ويمكن تحليل (ROA) من خلال المؤشرين التاليين:

- مؤشر هامش صافي الربح (PM):

وهو الذي يبين مدى كفاءة التحكم في التكاليف؛ حيث يحسب هذا الهامش بالعلاقة التالية:

هامش صافي الربح = الربح الصافي / إجمالي الإيرادات

$$PM = RN / I$$

- مؤشر منفعة الأصول (AU):

وهو الذي يوضح الاستغلال الأمثل للأصول؛ حيث يحسب هذا الهامش بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

$$AU = I / A$$

ونستخلص من العلاقتين السابقتين:

العائد على الأصول = هامش صافي الربح $\times$ منفعة الأصول

$$ROA = PM \times AU$$

أي أن:

العائد على الأصول = (الربح الصافي / إجمالي الإيرادات) $\times$ (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول)

$$ROA = (RN / I) \times (I / A)$$

ثالثاً: العائد على الأموال الخاصة (ROE)

يعتبر العائد على الأموال الخاصة (حقوق المساهمين) أو ما يسمى بالمردودية المالية من أكثر الأدوات شيوعاً لقياس الأداء المالي للبنوك، ويتم استخدامه من طرف العديد من الباحثين في مجال دراسة الأداء

المصرفي، فضلا عن مختلف التقارير والنتائج المالية للشركات¹. وهو مقياس جيد لقوة أي مؤسسة مالية، كما أنه يساعد على المقارنة بين البنوك من حيث الحجم والهيكل².

علاوة على ذلك، فإن العائد على حقوق الملكية (ROE) الذي يمثل ربحية الأموال المستثمرة من طرف المساهمين، والذي تسعى جميع البنوك إلى رفعه على المدى الطويل، إلا أنه ينبغي على المحلل أن يكون حذرا ومدركا لسبب الارتفاع، فهذا الأخير قد يكون ناتجا عن ارتفاع مضاعف حقوق المساهمين، وقد يعني ذلك أن العوائد العالية تأتي من الاستخدام المفرط للدين.

ويقيس العائد على حقوق الملكية ربحية المؤسسة من خلال الكشف عن مقدار الربح الذي يتولد من الأموال المستثمرة من طرف المساهمين، ويتم التعبير عنه بنسبة مئوية كالتالي:

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \text{صافي الدخل} / \text{حقوق المساهمين} *$$

$$ROE = RN / E$$

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن لنموذج ديبيون توضيح العلاقة بين العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول باستخدام مضاعف حقوق الملكية (EM)، فالعائد على الأموال الخاصة هو حاصل ضرب العائد على الأصول بمضاعف حقوق الملكية كما يلي:

- مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM): والذي يعرف بالرافعة المالية؛

حيث أن: مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

$$EM = A / E$$

وعليه فإن:

العائد على حقوق الملكية = (الربح الصافي / إجمالي الإيرادات) X (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) X (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

¹ Lindblom, T., Von Koch, c. **Crosse Border Bank Mergers and Acquisitions in the EU**. In: The Service Industries Journal, Vol. 22. (4), 2002, p: 41.

² Hopkins, W.E., Hopkins, S.A, **Strategic Planning-Financial Performance Relationships in Banks: a Causal Examination**. In: Strategic Management Journal, Vol. 18, (8), 1997, p: 635.

* صافي الدخل للسنة المالية كاملة (قبل الزكاة، وقبل الأرباح المدفوعة لأصحاب الأسهم العادية، ولكن بعد الأرباح على الأسهم الممتازة).

* حقوق المساهمين لا تشمل الأسهم الممتازة.

$$ROE = PM \times AU \times EM$$

إن اعتماد نموذج ديبيون (Dupont system) يتطلب احتساب وتحليل كل من العائد على الأموال الخاصة، والعائد على الأصول، ومنفعة الأصول، وأخيرا مضاعف حقوق الملكية لتقييم مدى اعتماد المصرف على أموال الغير ومن ثم تفسير درجة المخاطرة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (20).

جدول (20): النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء

الرمز	كيفية الحساب	النسبة	الكفاءة
ROE=R/E	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	معدل العائد على الأموال الخاصة	كفاءة الأرباح
ROA=R/A	النتيجة الصافية/مجموع الأصول	معدل العائد على مجموع الأصول	
AU=I/A	الإيرادات/مجموع الأصول	منفعة الأصول	
EM= A/E	مجموع الأصول/ الأموال الخاصة	مضاعف حقوق الملكية	
PM=R/I	النتيجة الصافية/الإيرادات	هامش الربح	كفاءة التكاليف

المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلب الثالث:

متغيرات الدراسة

من أجل بلوغ أهداف الدراسة وللإجابة على إشكالية البحث، فقد تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات سيتم شرحها فيما يلي:

أولاً: إجمالي الأصول

يمثل إجمالي الأصول مجموع موجودات البنك؛ حيث تمثل استخدامات الأموال، ويُمكن حسابها من تحديد حجم البنك وتصنيفها على هذا الأساس؛ حيث أنه كلما ارتفع إجمالي الأصول كلما كان البنك أكبر حجماً¹.

ثانياً: إجمالي حقوق الملكية

أو ما يسمى بحقوق المساهمين، وهي تتكون من رأس المال المدفوع وكذا الاحتياطيات والأرباح المحتجزة. وهي تساوي إجمالي الموجودات منقوصاً منها إجمالي المطلوبات. وهي تمثل صمام الأمان بالنسبة للمودعين.

ثالثاً: إجمالي الإيرادات

يقصد بها إجمالي التدفق الداخل إلى المصرف الإسلامي سواء من الأرباح المحققة من الاستثمارات، أو ما يتم تحصيله من العملاء مقابل مختلف الخدمات والتسهيلات².

رابعاً: التكاليف

يقصد بها التكاليف المرتبطة بالأعمال (توظيف الأموال، إدارة الاستثمار، تقديم خدمات،..)، وجميع المصاريف التي تنأتى من خلال تشغيل البنك.

خامساً: النتيجة الصافية

هي نتيجة القرارات التي اتخذت من طرف إدارة البنك خلال سنة مالية حيث تتحد من خلال الفرق بين الإيرادات والتكاليف³.

¹ Flamini, V., McDonald, C. Schumacher, L. **The Determinant of Commercial Banks in Sub-Saharan Africa**, International Monetary Fund, 2009.

² شوقي بورقية، المرجع السابق، ص 165.

³ Fair Value accounting in te banking industry, Idem, p : 06.

المبحث الثاني:

المؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة

يتضمن هذا المبحث تحليل المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية خلال الفترة 2003-2013، وذلك حسب كل بنك، حسب السنة، حسب الحجم، حسب البلد ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب البنك خلال الفترة 2003-2013

المطلب الثاني: مؤشرات الدراسة المالية حسب السنة خلال الفترة 2003-2013

المطلب الثالث: مؤشرات الدراسة المالية حسب الحجم خلال الفترة 2003-2013

المطلب الرابع: المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب البلد خلال الفترة 2003-2013

المطلب الأول:

المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب البنك خلال الفترة 2003-2013

سيتم فيما يلي تحليل المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب كل بنك خلال الفترة 2003-2013.

1- بنك الراجحي:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك الراجحي خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده

استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

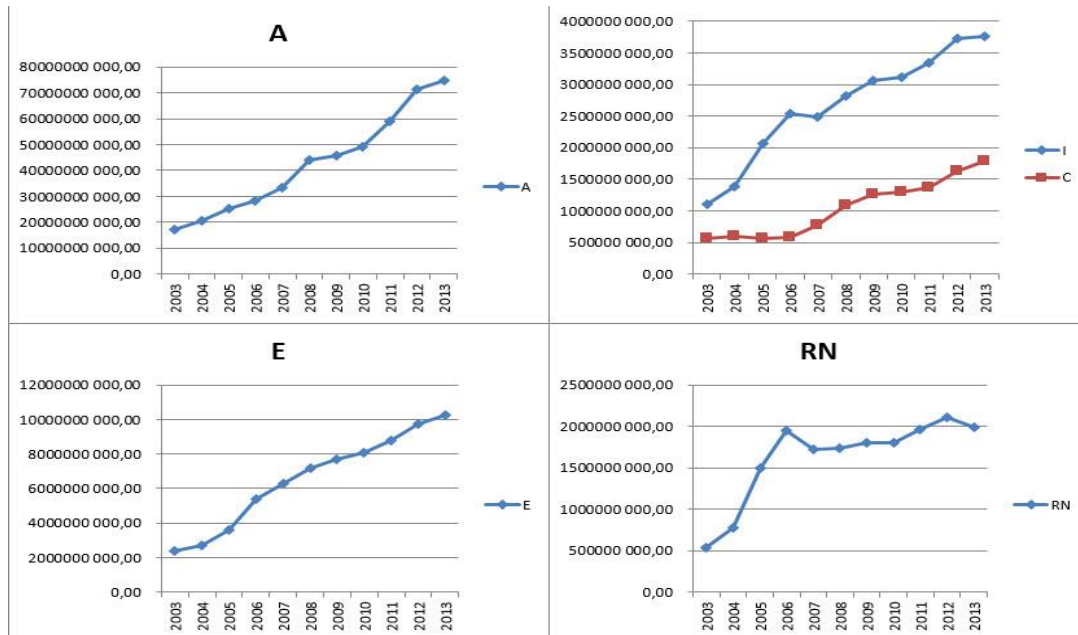
جدول (21): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الراجحي (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	543498667	2366880000	559854667	1103353333	17247553067
2004	782910667	2716001333	601513600	1384424267	20761273067
2005	1502220533	3591811733	564830667	2067051200	25343461600
2006	1947170933	5381193600	588801867	2535972800	28055665067
2007	1719908533	6294963200	765717067	2485625600	33303061867
2008	1739894400	7208479733	1080176800	2820071200	43981280267
2009	1804594133	7664235733	1263483733	3068077867	45527927733
2010	1805554400	8084743733	1304080800	3109635200	49290909333
2011	1967538133	8752281867	1366360267	3333898400	58883576533
2012	2102666667	9725066667	1626133333	3728804533	71302133333
2013	1983463200	10241224800	1780454667	3763917867	74632182667
المتوسط	1627220024	6547898400	1045582497	2672802933	42575365867
MAX	2102666667	10241224800	1780454667	3763917867	74632182667
MIN	543498667	2366880000	559854667	1103353333	17247553067

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك الراجحي محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (28): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الراجحي



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (21) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (28):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبنك الراجحي من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 93,08%، كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة نحو 10678218400 دولار أمريكي وبمعدل نمو قدره 32%، وارتفع إجمالي الأصول من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 63%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك الراجحي من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو حوالي 165%، كما واصلت الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة 913516533,33 دولار أمريكي بمعدل نمو 15%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 33,62%، وهو أقل بكثير من معدل النمو المحقق خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك الراجحي بشكل ملحوظ من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 125,27%، كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة 334445600 دولار أمريكي بمعدل نمو نحو 13,45%، وارتفعت الإيرادات بعدها من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 22,68%، إلا أن هذا الأخير كان بطيئاً جداً مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك الراجحي من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 36,77%، كما ارتفع بشكل كبير عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة نحو 314459733,33 دولار أمريكي بمعدل 41%، وارتفعت التكاليف بعدها من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 40,92%، ويعتبر هذا الأخير أكبر مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **الربح الصافي:** ارتفع الربح الصافي لبنك الراجحي خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 216%، كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 دولار أمريكي بزيادة صغيرة نسبياً تقدر بحوالي 19985866,67 بمعدل 0,1%، كما شهد الربح الصافي نمواً خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة وارتفع من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 10%، إلا أن هذا الأخير يعتبر جدياً بطيئاً مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

2- بنك الجزيرة:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك الجزيرة خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

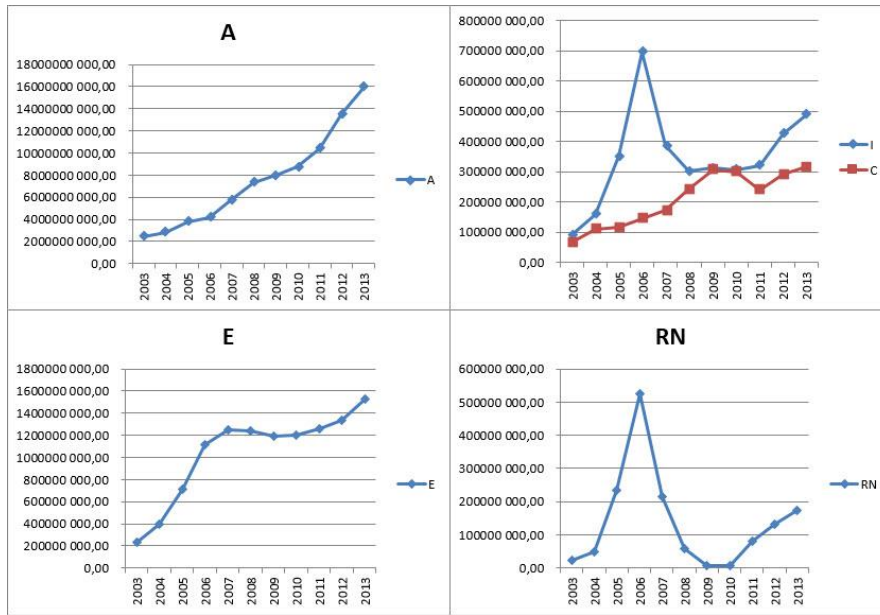
جدول (22): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الجزيرة (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	24930400	236021600	66248800	91115466,67	2396982667
2004	50066133,3	396800800	109802400	160053600	2859148000
2005	233171200	712018400	117626133,3	351627200	3778342133
2006	526386933	1118358667	144826933,3	697438933,3	4190099733
2007	214720800	1252692533	171900266,7	385811200	5750396800
2008	59290400	1236480533	243930400	303078400	7338588000
2009	7347733,33	1196231200	304928533,3	312276266,7	7993761067
2010	7620000	1204138133	300397600	308017600	8804858933
2011	80776266,7	1262009867	241383200	322159466,7	10372866667
2012	133503200	1336494133	292558933,3	426020266,7	13588405867
2013	173502933	1527612000	316709333,3	490481866,7	15993708800
المتوسط	137392364	1043532533	210028412,1	349825478,8	7551559879
MAX	526386933	1527612000	316709333,3	697438933,3	15993708800
MIN	7347733,33	236021600	66248800	91115466,67	2396982667

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك الجزيرة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (29): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الجزيرة



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول (22) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (29):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبنك الجزيرة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 139,90%، كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة نحو 1558191200 دولار أمريكي بمعدل نمو نحو 28%، كما شهد إجمالي الأصول ارتفاعا في السنوات الخمس المالية للأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو نحو 100%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **الأموال الخاصة:** بالرغم من ارتفاع قيمة الأموال الخاصة لبنك الجزيرة في السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بمعدل نمو كبير حوالي 431%، إلا أنها سجلت تراجعا كبيرا عند وقوع الأزمة سنة 2008، أين قدرت قيمة الانخفاض في الأموال الخاصة بنحو 16212000 دولار أمريكي، أي تراجع بمعدل 1,3%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو نحو 28%، وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بمعدل النمو المحقق في السنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك الجزيرة بشكل ملحوظ من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر بحوالي 323,43%، إلا أن هذا النمو لم يستمر سنة وقوع الأزمة؛ حيث انخفضت قيمة الإيرادات بحوالي 82732800 دولار أمريكي أي بمعدل 21,44%، كما شهدت الإيرادات

ارتفاعا خلال السنوات الخمس المالية للأزمة بمعدل نمو نحو 57%، إلا أن هذا الأخير كان بطيئا جدا وصغيرا مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك الجزيرة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 159,48%، كما ارتفع بشكل كبير عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة تقدر ب 72030133,33 دولار أمريكي بمعدل 42%، إلا أن التكاليف شهدت تباطؤا في معدل النمو خلال السنوات الخمس المالية للأزمة؛ حيث ارتفعت التكاليف من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو حوالي 4%، ويعتبر هذا الأخير صغيرا جدا مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

- **الربح الصافي:** بالرغم من ارتفاع الربح الصافي لبنك الجزيرة خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بشكل كبير من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر بحوالي 761%، إلا أنه شهد انخفاضا كبيرا عند وقوع الأزمة سنة 2008 دولار أمريكي بحوالي 155430400 أي تراجع بمعدل 72,39%، كما شهد الربح الصافي نموا كبيرا جدا خلال السنوات الخمس المالية للأزمة وارتفع من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 2261,31%، ويعتبر هذا الأخير أكبر بكثير مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

3- بنك البلاد:

يلخص الجدول المالي المؤشرات المستخدمة لبنك البلاد خلال الفترة 2005-2013 والذي تم إعداده استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

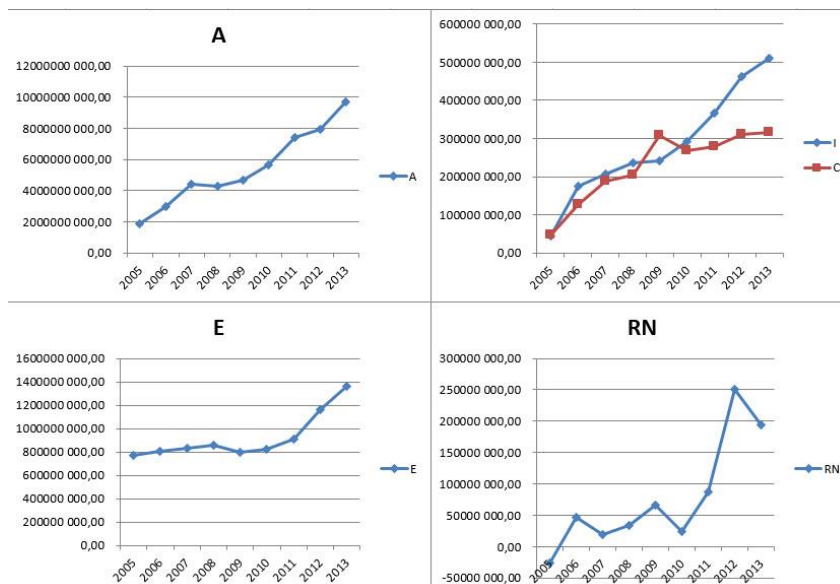
جدول (23): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البلاد (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2005	-26157866,7	773152800	48456533,33	43596800	1868113067
2006	47498400	806492000	127141333,3	174639733	3008363733
2007	19322400	827761866,7	188295733,3	207618133	4436223467
2008	33351733,33	856757333,3	203548533,3	236900267	4280477067
2009	66237066,67	800581866,7	308311733,3	242074667	4642984533
2010	24618666,67	827456266,7	268483200	293101867	5631116267
2011	87900000	911000000	278368800	366268800	7393911733
2012	251147733,3	1165550933	311664800	463301333	7940666933
2013	194444800	1360237067	316816000	511260800	9686215467
المتوسط	77595881,48	925443348,1	227898518,5	282084711	5432008030
MAX	251147733,3	1360237067	316816000	511260800	9686215467
MIN	-26157866,7	773152800	48456533,33	43596800	1868113067

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك البلاد خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (30): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البلاد



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول (23) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (30):

- إجمالي الأصول: ارتفع إجمالي الأصول لبنك البلاد من سنة 2005 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 137,47%، إلا انه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بنحو 155746400 دولار أمريكي أي بمعدل 3,51%، كما شهد إجمالي الأصول ارتفاعا ملحوظا في السنوات الخمس الموالية للأزمة بمعدل نمو قدره 108,62%، إلا أن هذا الأخير كان أقل مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.
- الأموال الخاصة: ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك البلاد خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو حوالي 7%، كما استمر ارتفاع الأموال الخاصة عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة تقدر ب 28995466,67 دولار أمريكي بمعدل 3,5%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 69,91%، وهو معدل كبير جدا مقارنة بمعدل النمو المحقق في السنوات التي سبقت الأزمة.
- الإيرادات: ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك البلاد بشكل ملحوظ من سنة 2005 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر بحوالي 376%، كما استمر هذا النمو سنة وقوع الأزمة بزيادة تقدر بحوالي 29282133,33 دولار أمريكي أي بمعدل 14,22%، وشهدت الإيرادات ارتفاعا خلال السنوات

الخمس المالية للأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 111,2%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك البلاد من سنة 2005 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر بنحو 289%، كما ارتفعت التكاليف عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة تقدر ب 15252800 دولار أمريكي بمعدل 8,10%، إلا أن التكاليف شهدت تباطؤا في معدل النمو خلال السنوات الخمس المالية للأزمة؛ حيث ارتفعت من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو صغير قدره 2,76%، ويعتبر هذا الأخير صغيرا جدا مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.

- **الربح الصافي:** ارتفع الربح الصافي لبنك البلاد خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2005 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر بنحو 174%، واستمر الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة حوالي 155430400 دولار أمريكي بمعدل 73%، كما شهد الربح الصافي نموا كبيرا خلال السنوات الخمس المالية للأزمة وارتفع من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 193,56%، ويعتبر هذا الأخير أكبر مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.

4- بنك قطر الدولي الإسلامي:

يلخص الجدول المالي المؤشرات المستخدمة لبنك قطر الدولي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

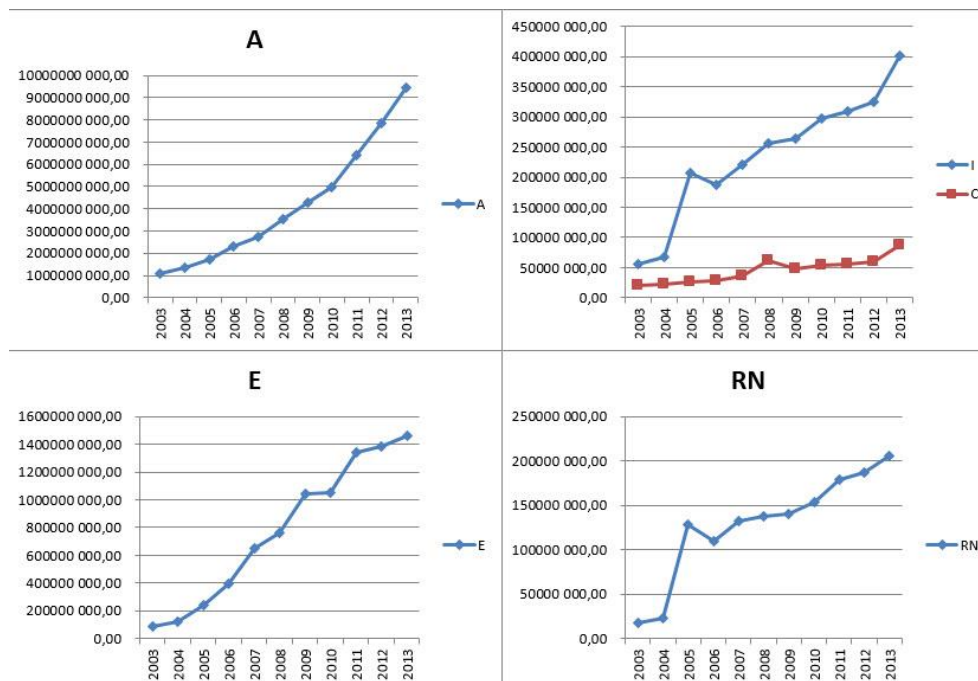
جدول (24): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	17684065,93	85945604,4	21265659,3	55285714,3	1073272253
2004	23043406,59	120238462	21730219,8	68060439,6	1363276923
2005	127918681,3	242387088	26978022	206510165	1740562363
2006	110295054,9	392209615	27509340,7	186805769	2307124725
2007	131866758,2	647358242	35150000	221420879	2733848626
2008	137680769,2	763815934	62405219,8	256250275	3528149451
2009	140477197,8	1043777198	48275274,7	263170330	4263986538
2010	153523901,1	1048708242	54143956	298181593	4994214560
2011	179405494,5	1344302198	55575274,7	309228571	6416930220
2012	186545329,7	1383526648	59700824,2	325090934	7845890110
2013	206129395,6	1459869780	86496428,6	400564835	9456446703
المتوسط	128597277,7	775649001	45384565,4	235506319	4156700225
MAX	206129395,6	1459869780	86496428,6	400564835	9456446703
MIN	17684065,93	85945604,4	21265659,3	55285714,3	1073272253

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (31): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول (24) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (31):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبنك قطر الدولي الإسلامي من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر بنحو 155%، واستمر ارتفاعها سنة وقوع الأزمة بزيادة نحو 794300824,18 دولار أمريكي بمعدل 29%، كما شهد إجمالي الأصول ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الخمس الموالية للأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 121,77%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك قطر الدولي الإسلامي في السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو حوالي 653,22%، كما استمر ارتفاع الأموال الخاصة عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة تقدر بـ 116457692,31 دولار أمريكي بمعدل 18%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 39,86%، وهو معدل أقل بكثير مقارنة بمعدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك قطر الدولي الإسلامي بشكل ملحوظ من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر بحوالي 301%، كما استمر هذا النمو سنة وقوع الأزمة بزيادة تقدر بحوالي 34829395,60 دولار أمريكي أي بمعدل 15,73%، كما شهدت الإيرادات ارتفاعاً خلال السنوات الخمس المالية للأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 52,21%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك قطر الدولي الإسلامي من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 65,28%، كما ارتفعت التكاليف بشكل كبير سنة وقوع الأزمة بزيادة تقدر ب 27255219,78 دولار أمريكي بمعدل 77,54%، إلا أنها شهدت تزايداً في معدل النمو خلال السنوات الخمس المالية للأزمة؛ حيث ارتفعت التكاليف من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 79,17%، ويعتبر هذا الأخير أكبر من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الربح الصافي:** ارتفع الربح الصافي لبنك قطر الدولي الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر بنحو 646%، واستمر الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 دولار أمريكي بزيادة حوالي 5814010,99 بمعدل نمو ضعيف 4,41%، كما شهد الربح الصافي ارتفاعاً خلال السنوات الخمس المالية للأزمة بمعدل نمو قدره 46,73%، ويعتبر هذا الأخير أصغر بكثير مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.

5- بنك قطر الإسلامي:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

جدول (25): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك قطر الإسلامي (الوحدة: دولار أمريكي)

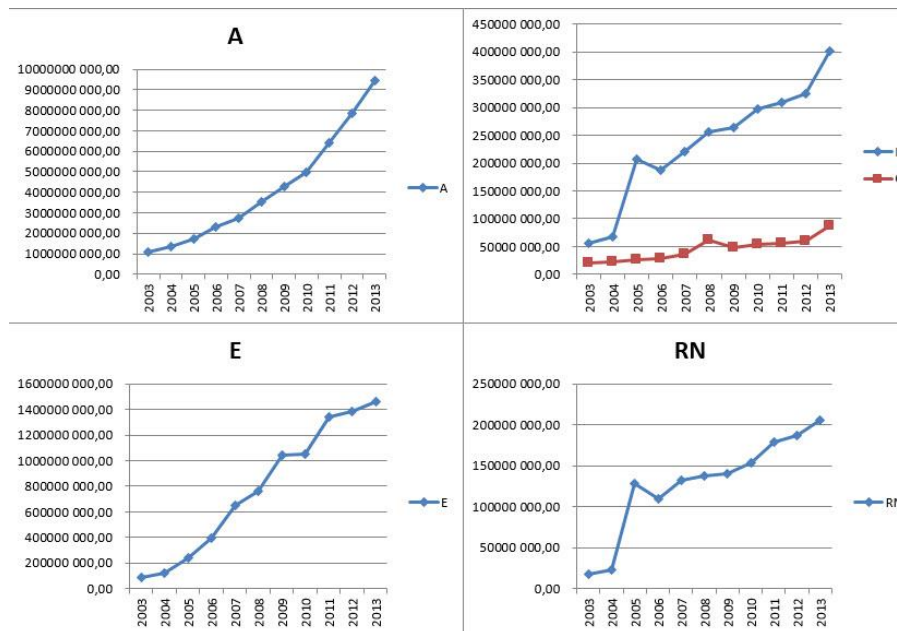
A	I	C	E	RN	السنة
1538031868	99786263,74	47001098,9	148881318,7	39843681,32	2003
2126828571	154022527,5	37994780,2	411137912,1	80784340,66	2004
2624053846	239746428,6	58016758,2	575765384,6	14045384,62	2005
4090251648	421062637,4	74975824,2	1276246703	275560164,8	2006
5861474725	465517033	92120604,4	1271692857	344891208,8	2007
9215153297	701807142,9	164478022	1962332967	451247527,5	2008
10789203297	662739285,7	169833791	2473929396	363215934,1	2009
14251973077	626506318,7	148033516	2486716484	346752472,5	2010
16012676923	736690109,9	259895330	3077587637	375040934,1	2011
20108808242	853041208,8	267103846	3152163462	309283241,8	2012
21251275824	863796703,3	280651923	3258163187	364176648,4	2013
9806339211	529519605,4	145464136	1826783392	269531049	المتوسط
21251275824	863796703,3	280651923	3258163187	451247527,5	MAX
1538031868	99786263,74	37994780,2	148881318,7	14045384,62	MIN

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد

على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (32): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك قطر الإسلامي



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول (25) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (32):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبنك قطر الإسلامي من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر نحو 281%، كما شهدت ارتفاعا بشكل كبير سنة وقوع الأزمة بزيادة نحو 3353678571,43 دولار أمريكي بمعدل نمو 57,21%، واستمر إجمالي الأصول في الارتفاع خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة بمعدل نمو قدره 97%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك قطر الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو حوالي 754%، كما استمر ارتفاعها عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة تقدر بـ 690640109,89 دولار أمريكي بمعدل 54,31%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو حوالي 32%، وهو معدل صغير جدا مقارنة بمعدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك قطر الإسلامي بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بمعدل نمو حوالي 366,51%، كما شهدت نموا كبيرا سنة وقوع الأزمة بزيادة تقدر بحوالي 263290109,89 دولار أمريكي أي بمعدل نمو حوالي 51%، واستمر ارتفاع الإيرادات خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة بمعدل نمو قدره 30,34%، إلا أن هذا الأخير كان صغيرا مقارنة بمعدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك قطر الإسلامي خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة المالية بمعدل نمو يقدر بـ 96%، واستمر ارتفاعها عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة نحو 72357417,58 دولار أمريكي بمعدل 79%، كما شهدت التكاليف ارتفاعا في معدل النمو خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة؛ حيث ارتفعت من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 65,25%، ويعتبر هذا الأخير أقل من المعدل المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الربح الصافي:** ارتفع الربح الصافي لبنك قطر الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر بنحو 766%، واستمر الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 دولار أمريكي بزيادة حوالي 106356318,68 بمعدل 31%، ولم يشهد الربح الصافي نموا ملحوظا خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة؛ حيث ارتفع من سنة 2009 إلى سنة 2013

بمعدل نمو ضعيف قدره 0,26%، ويعتبر هذا الأخير صغيرا جدا مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.

6- بنك الإمارات الإسلامي:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2004-2013 والذي تم إعداده استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

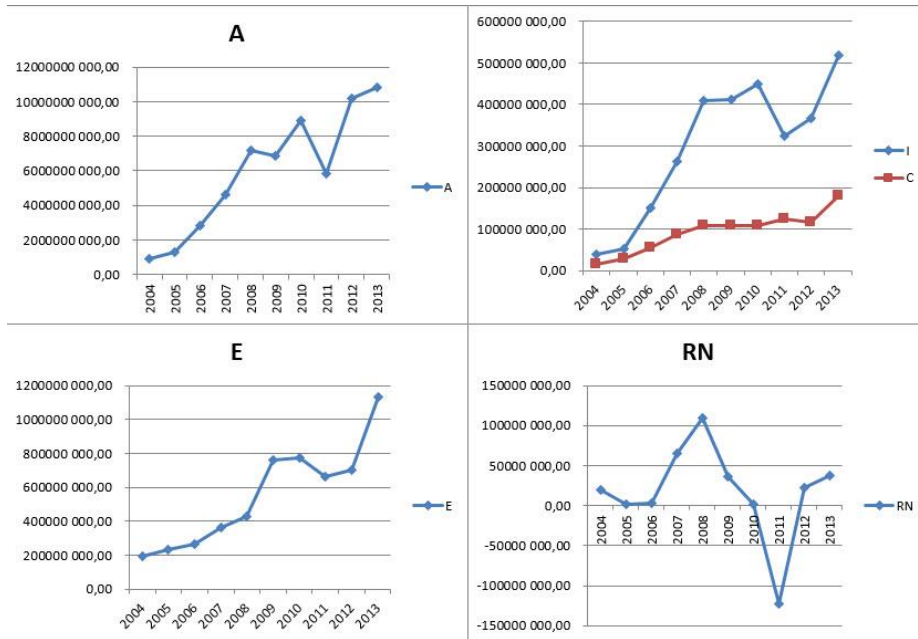
جدول (26): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الإمارات الإسلامي (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	0	0	0	0	0
2004	19432152,59	192047411,4	15886648,5	38599455,04	944738419,6
2005	1173841,962	232252043,6	27714713,9	51504632,15	1299312534
2006	3200544,959	263180381,5	53979836,5	150920163,5	2853882834
2007	64995367,85	363189645,8	86849863,8	261983651,2	4619593733
2008	109150681,2	430843869,2	107979837	408545231,6	7193583106
2009	35638692,1	757628882,8	109653406	410935694,8	6890909809
2010	1616893,733	772952316,1	107850681	450010081,7	8922756131
2011	-122221253	663406539,5	124026975	324485013,6	5853895095
2012	22101362,4	702656130,8	116894005	366093188	10153613079
2013	38007629,43	1132835150	180635695	518919073,6	10836230518
المتوسط	17309591,28	551099237,1	93147166,2	298199618,5	5956851526
MAX	109150681,2	1132835150	180635695	518919073,6	10836230518
MIN	-122221253	192047411,4	15886648,5	38599455,04	944738419,6

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2004-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (33): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الإمارات الإسلامي



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (26) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (33):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبنك الإمارات الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر بحوالي 389%، كما شهد ارتفاعا كبيرا سنة وقوع الأزمة بزيادة نحو 2573989373,30 دولار أمريكي بمعدل 56%، واستمر إجمالي الأصول في الارتفاع خلال السنوات الخمس المالية للأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو حوالي 57,25%، إلا أن هذا الأخير كان صغيرا مقارنة بمعدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك الإمارات الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية بمعدل نمو قدره 89,11%، كما استمر ارتفاعها عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة تقدر بـ 67654223,43 دولار أمريكي بمعدل 18,63%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية بمعدل نمو قدره 49,52%، وهو معدل أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك الإمارات الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو حوالي 579%، كما شهدت الإيرادات نموا كبيرا سنة وقوع الأزمة بزيادة تقدر بحوالي 146561580,38 دولار أمريكي أي بمعدل 55,94%، واستمر ارتفاعها خلال السنوات الخمس

المالية للأزمة بمعدل نمو قدره 26,28%، إلا أن هذا الأخير كان صغيرا جدا مقارنة بمعدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك الإمارات الإسلامي بشكل كبير من سنة 2004 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 446,68%، واستمر ارتفاعها عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة نحو 21129972,75 دولار أمريكي بمعدل 24,33%، كما شهدت التكاليف ارتفاعا في معدل النمو خلال السنوات الخمس المالية للأزمة؛ حيث ارتفعت من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 64,73%، ويعتبر هذا الأخير صغيرا مقارنة بالمعدل المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الربح الصافي:** ارتفع الربح الصافي لبنك الإمارات الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2004 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر ب 234,47%، واستمر الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 دولار أمريكي بزيادة حوالي 44155313,35 بمعدل نمو حوالي 68%، إلا أن الربح الصافي لم يشهد نموا ملحوظا خلال السنوات الخمس المالية للأزمة؛ حيث ارتفع من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 6,65%، ويعتبر هذا الأخير صغيرا جدا مقارنة بالمعدل المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

7- بنك دبي الإسلامي:

يلخص الجدول المالي المؤشرات المستخدمة لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

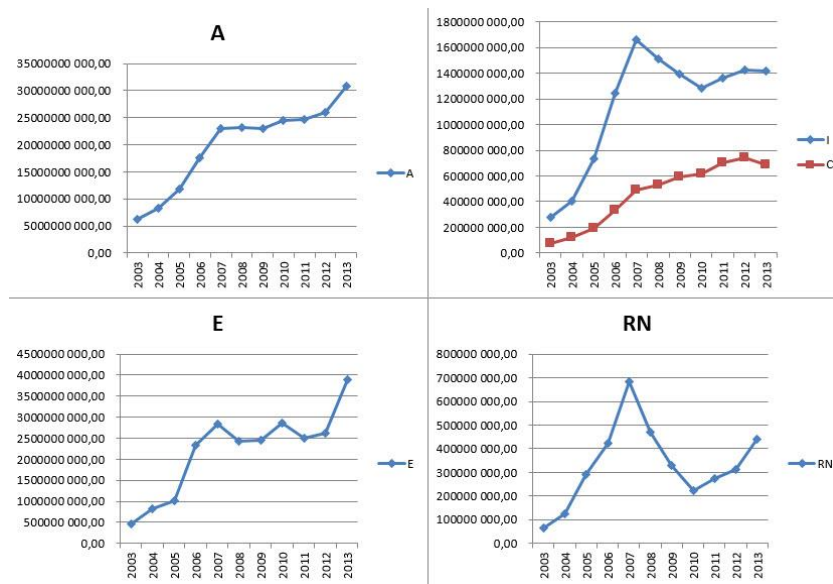
جدول (27): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك دبي الإسلامي (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	63884468,66	462719346	73498910,1	279225068,1	6206626431
2004	125622070,8	813786376	123221253	400549863,8	8341515259
2005	289119618,5	1012958856	193800817	734616621,3	11716152316
2006	425093460,5	2326198910	336479837	1246991008	17556930790
2007	681313624	2837685831	492324523	1657604632	22986351771
2008	471468664,9	2431943869	528745777	1510860218	23169240599
2009	330321798,4	2447084469	592532153	1393888283	22971191008
2010	221425885,6	2868244414	612346049	1282983379	24560700545
2011	275242779,3	2489219346	703926158	1363722888	24683505177
2012	313371117,2	2612687193	739272207	1425344959	25984931608
2013	438947956,4	3894192098	684658038	1419725613	30868784196
المتوسط	330528313,1	2199701883	461891429	1155955685	19913266336
Max	681313624	3894192098	739272207	1657604632	30868784196
Min	63884468,66	462719346	73498910,1	279225068,1	6206626431

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (34): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك دبي الإسلامي



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (27) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (34):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبنك دبي الإسلامي خلال السنوات التي سبقت وقوع الأزمة المالية بمعدل نمو يقدر ب 270,35%، ولم يشهد ارتفاعاً سنة وقوع الأزمة إلا بزيادة تقدر ب 182888828,34 أي بمعدل نمو ضعيف حوالي 0,79%، إلا أن إجمالي الأصول قد شهد ارتفاعاً في السنوات الخمس الموالية للأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 34,38%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من المعدل المحقق خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **الأموال الخاصة:** بالرغم من ارتفاع قيمة الأموال الخاصة لبنك دبي الإسلامي في السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو حوالي 513,26%، إلا أنها انخفضت عند وقوع الأزمة سنة 2008 وتراجعت بحوالي 405741961,85 دولار أمريكي بمعدل 14,30%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 59,13%، وهو معدل أقل بكثير مقارنة بمعدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك دبي الإسلامي بشكل ملحوظ من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر بحوالي 493,64%، إلا أنه انخفض سنة وقوع الأزمة وتراجع بحوالي 146744414,17 دولار أمريكي بمعدل 9%، كما شهدت الإيرادات ارتفاعاً طفيفاً خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو ضعيف قدره 1,85%، وكان هذا الأخير كان أقل بكثير من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك دبي الإسلامي من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 569,84%، كما ارتفعت التكاليف بشكل صغير عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة تقدر ب 36421253,41 دولار أمريكي بمعدل 7,4%، واستمر الارتفاع في معدل النمو خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة؛ حيث ارتفعت التكاليف خلال السنوات الخمس التي تلت الأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 15,55%، ويعتبر هذا الأخير أصغر بكثير من المعدل المحقق في السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الربح الصافي:** ارتفع الربح الصافي لبنك دبي الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر ب 966,48%، إلا أنه انخفض عند وقوع الأزمة سنة 2008 وتراجع بحوالي 209844959,13 بمعدل 30,80%، كما شهد الربح الصافي نمواً خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة وارتفع من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 32,88%، ويعتبر هذا الأخير صغيراً مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.

8- بنك أبو ظبي الإسلامي:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

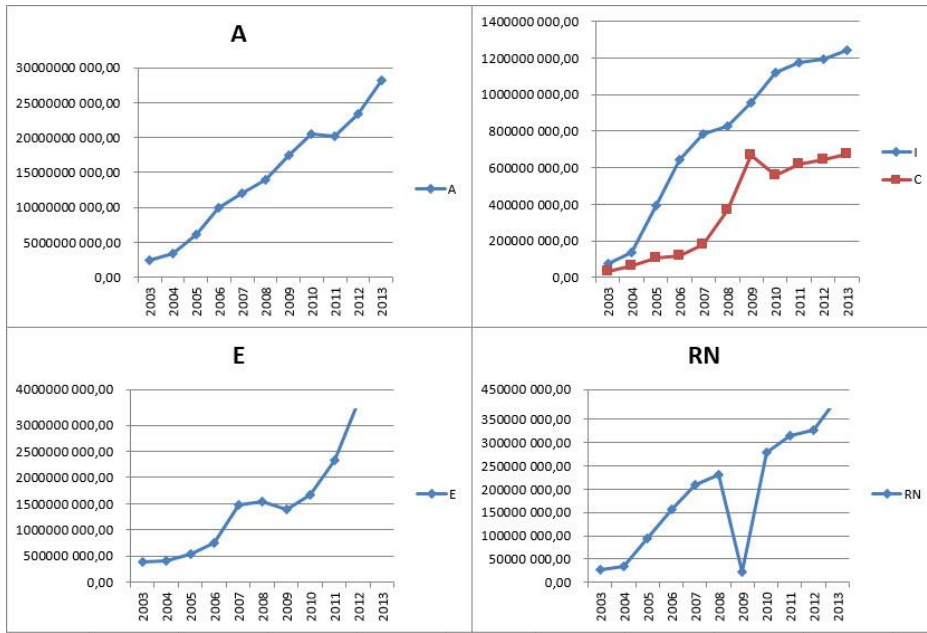
جدول (28): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	27400544,96	381585558,6	34260762,9	74210354,22	2512455858
2004	33490463,21	410256948,2	60962397,8	133663487,7	3456994278
2005	93917438,69	548991553,1	105013351	395261852,9	6046159401
2006	155589645,8	754321253,4	119698093	643707629,4	9888401090
2007	209393733	1477078474	182175204	783955858,3	11999939782
2008	231951498,6	1535888828	367163215	829444414,2	13953693733
2009	21192915,53	1401002997	665458038	953194822,9	17461581471
2010	278840599,5	1664189918	558706267	1122349591	20506135695
2011	314738692,1	2334729700	618725886	1175013624	20254786376
2012	327311171,7	3432726703	644246322	1193005177	23341840599
2013	394503814,7	3547058583	676043324	1243745504	28109124251
المتوسط	189848228,9	1589802774	366586624	777050210,6	14321010230
MAX	394503814,7	3547058583	676043324	1243745504	28109124251
MIN	21192915,53	381585558,6	34260762,9	74210354,22	2512455858

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (35): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (28) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (35):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 377,62%، كما استمر في الارتفاع سنة وقوع الأزمة بزيادة حوالي 1953753950,95 دولار أمريكي بمعدل نمو حوالي 16,28%، وشهد إجمالي الأصول ارتفاعا في السنوات الخمس المالية للأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 60,98%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو كبير نحو 287,09%، كما واصلت الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 لكن بمعدل نمو ضعيف قدره 3,98%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 153,18%، وهو معدل أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك أبو ظبي الإسلامي بشكل ملحوظ خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر بحوالي 956,40%، كما استمر هذا النمو سنة وقوع الأزمة ولكن بشكل بسيط وبزيادة تقدر بحوالي 45488555,86 دولار أمريكي أي بمعدل 5,80%، كما شهدت الإيرادات ارتفاعا خلال السنوات الخمس المالية للأزمة من سنة

2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 30,48%، إلا أن هذا الأخير كان أقل بكثير من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك أبو ظبي الإسلامي من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 431,73%، كما ارتفعت التكاليف بشكل كبير عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة تقدر ب 148988010,9 دولار أمريكي بمعدل 101,54%، إلا أن التكاليف لم تشهد تزييدا خلال السنوات الخمس المالية للأزمة؛ حيث سجلت معدل نمو ضعيف قدره 1,59%، ويعتبر هذا الأخير أقل بكثير من المعدل المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

- **الربح الصافي:** ارتفع الربح الصافي لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر ب 664,19%، واستمر الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 دولار أمريكي بزيادة حوالي 5814010,99 بمعدل نمو ضعيف حوالي 10,77%، كما شهد الربح الصافي نموا هائلا خلال السنوات الخمس المالية للأزمة وارتفع من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 1761,49%، ويعتبر هذا الأخير أكبر بكثير مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.

9- بنك الشارقة الإسلامي:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2004-2013 والذي تم إعداده استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

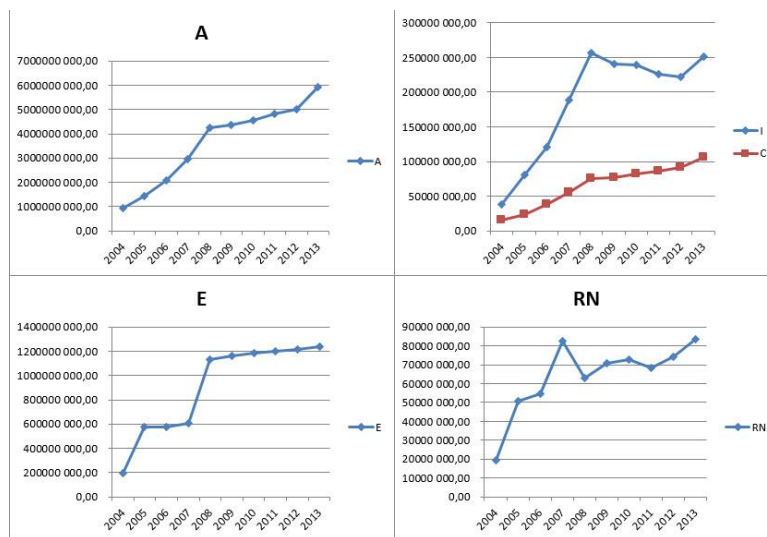
جدول (29): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الشارقة الإسلامي (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	0	0	0	0	0
2004	19432152,59	192047411,4	15886648,5	38599455,04	944738419,6
2005	50699727,52	573953951	23944141,7	81344414,17	1443518529
2006	54672479,56	574751771,1	37694550,4	120335422,3	2082168937
2007	82244959,13	606636784,7	55713624	188712534,1	2965534060
2008	63100544,96	1134042507	75991553,1	256179291,6	4233209809
2009	70881471,39	1161937602	77505449,6	240507901,9	4352737875
2010	72591008,17	1184704360	81918528,6	239832152,6	4541460763
2011	68425340,6	1200588011	86051226,2	226106812	4831918801
2012	74115258,86	1210871390	91710626,7	221289100,8	4990798093
2013	83669754,77	1235941962	105505450	251010081,7	5921498910
المتوسط	63983269,75	907547574,9	65192179,8	186391716,6	3630758420
MAX	83669754,77	1235941962	105505450	256179291,6	5921498910
MIN	19432152,59	192047411,4	15886648,5	38599455,04	944738419,6

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2004-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (36): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الشارقة الإسلامي



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (29) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (36):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبنك الشارقة الإسلامي من سنة 2004 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 213,90%، كما استمر ارتفاع الأصول سنة وقوع الأزمة بزيادة حوالي 1267675749,32 دولار أمريكي بمعدل نمو حوالي 42,75%، وشهد إجمالي الأصول ارتفاعا في السنوات الخمس المالية للأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 36,04%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك الشارقة الإسلامي في السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2004 إلى سنة 2007 بمعدل نمو حوالي 215,88%، كما أنها واصلت الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة كبيرة حوالي 527405722,07 دولار أمريكي بمعدل 87%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 63,69%، وهو معدل صغير مقارنة بمعدل النمو المحقق في السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك الشارقة الإسلامي بشكل ملحوظ من سنة 2004 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر بحوالي 388,9%، كما استمر هذا النمو سنة وقوع الأزمة بزيادة تقدر بحوالي 67466757,49 دولار أمريكي أي بمعدل 36%، كما شهدت الإيرادات ارتفاعا خلال السنوات الخمس المالية للأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو ضعيف قدره 4,37%، وكان هذا الأخير كان أقل بكثير من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك الشارقة الإسلامي من سنة 2004 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 250,7%، كما ارتفعت التكاليف بشكل كبير عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة تقدر ب 20277929,15 دولار أمريكي بمعدل 36,39%، وشهدت التكاليف ارتفاعا في معدل النمو خلال السنوات الخمس المالية للأزمة؛ حيث ارتفعت من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 36,13%، ويعتبر هذا الأخير أصغر من المعدل المحقق في السنوات التي سبقت الأزمة.
- **الربح الصافي:** بالرغم من ارتفاع الربح الصافي لبنك الشارقة الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2004 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر ب 323,24%، إلا أنه انخفض عند وقوع الأزمة سنة 2008 وتراجع بحوالي 5814010,99 دولار أمريكي أي بمعدل 23%، وقد شهد الربح الصافي نموا خلال السنوات الخمس المالية للأزمة وارتفع من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 18,04%، ويعتبر هذا الأخير أصغر بكثير مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.

10- بنك بوبيان:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك بوبيان خلال الفترة 2005-2013 والذي تم إعداده استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

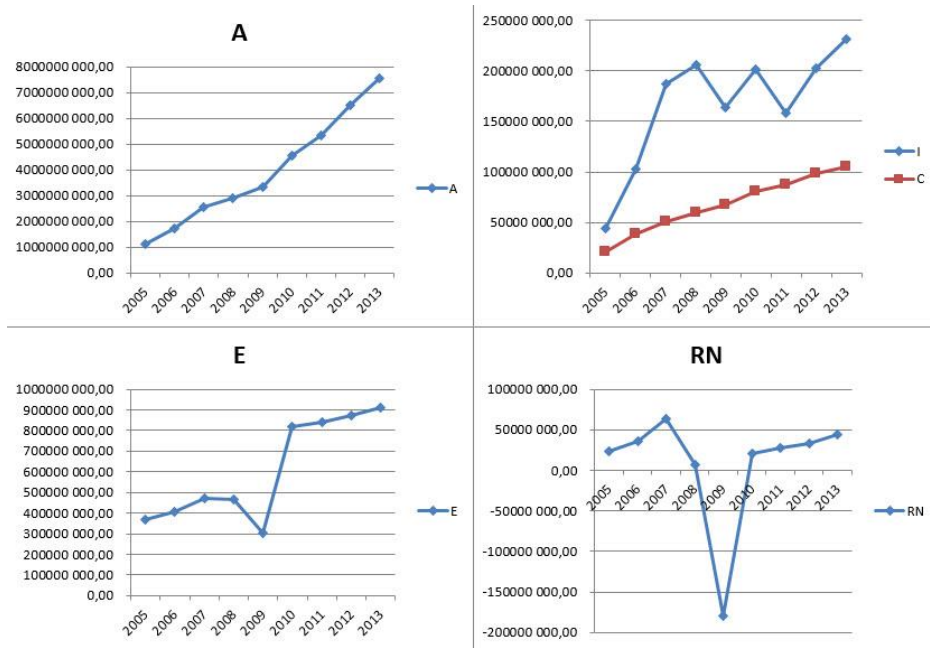
جدول (30): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك بوبيان (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	0	0	0	0	0
2004	0	0	0	0	0
2005	23634482,76	368679310,3	20289655,2	44451724,14	1132655172
2006	35375862,07	407500000	38196551,7	102772413,8	1739100000
2007	64006896,55	473058620,7	50472413,8	187224137,9	2572165517
2008	6365517,241	466027586,2	59906896,6	205841379,3	2898141379
2009	-179355172	300465517,2	67672413,8	163820689,7	3326824138
2010	20672413,79	821344827,6	80131034,5	201955172,4	4538820690
2011	27382758,62	842224137,9	87517241,4	158410344,8	5334837931
2012	32882758,62	874655172,4	98175862,1	203031034,5	6498813793
2013	43862068,97	910151724,1	105268966	231282758,6	7558572414
المتوسط	8314176,245	607122988,5	67514559,4	166532183,9	3955547893
MAX	64006896,55	910151724,1	105268966	231282758,6	7558572414
MIN	-179355172	300465517,2	20289655,2	44451724,14	1132655172

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك بوبيان خلال الفترة 2005-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (37): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك بوبيان الإسلامي



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (30) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (37):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبنك بوبيان خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر بنحو 127%، كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة حوالي 325975862,07 دولار أمريكي بمعدل 12,67%، واستمر إجمالي الأصول بالارتفاع خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة بمعدل نمو حوالي 127%، إلا أن هذا الأخير كان مساويا لمعدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك بوبيان خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو حوالي 28,31%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض يقدر بحوالي 7031034,48 دولار أمريكي بمعدل 1,49%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل نمو قدره 202,91%، وهو معدل كبير جدا مقارنة بمعدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك بوبيان بشكل ملحوظ خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو كبير يقدر بحوالي 321,18%، كما استمر هذا النمو سنة وقوع الأزمة بزيادة تقدر بحوالي 18617241,38 دولار أمريكي أي بمعدل 10%، وشهدت الإيرادات ارتفاعا خلال السنوات

الخمس المالية للأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 41,18%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك بوبيان من سنة 2005 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 148,76%، كما ارتفعت التكاليف عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة تقدر ب 9434482,76 دولار أمريكي بمعدل 19%، واستمر الارتفاع في التكاليف خلال السنوات الخمس المالية للأزمة؛ حيث ارتفعت التكاليف من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 55,56%، ويعتبر هذا الأخير صغيرا مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.

- **الربح الصافي:** بالرغم من ارتفاع الربح الصافي لبنك بوبيان خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 170,82%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 وسجل انخفاضا كبيرا بحوالي 57641379,31 دولار أمريكي بمعدل 90%، واستمر التراجع إلى ما بعد الأزمة؛ حيث انخفض الربح الصافي من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل قدره 124,45%، ويكون بذلك البنك لم يحقق أي أرباح منذ بداية الأزمة المالية العالمية.

11- بيت التمويل الكويتي

يلخص الجدول المالي المؤشرات المستخدمة لبيت التمويل الكويتي خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

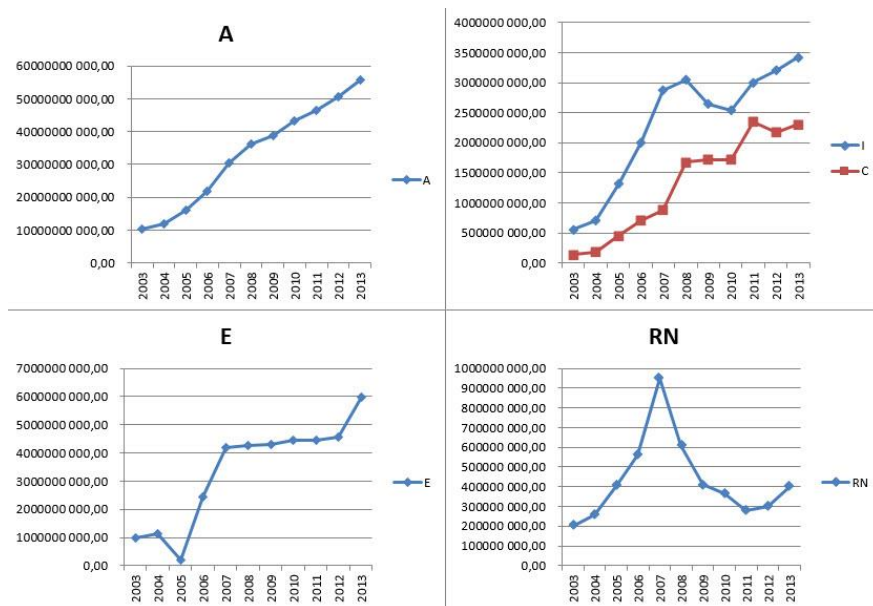
جدول (31): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبيت التمويل الكويتي (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	200551724,1	981331034,5	140989655	563300000	10486586207
2004	256593103,4	1123924138	181548276	702089655,2	11924365517
2005	409265517,2	206968965,5	463662069	1321820690	16141786207
2006	558634482,8	2422375862	703817241	1996506897	21771693103
2007	949193103,4	4172413793	874989655	2866027586	30337641379
2008	608755000	4276841379	1682096552	3048186000	36359110345
2009	409451724,1	4282127586	1714168966	2643803448	38933427586
2010	365458620,7	4449413793	1714231034	2538962069	43270686207
2011	277041379,3	4456389655	2346755172	3007179310	46413217241
2012	302331034,5	4579648276	2176537931	3202768966	50701037931
2013	399631034,5	5961603448	2308079310	3435096552	55654448276
المتوسط	430627884	3355730721	1300625078	2302340107	32908545455
MAX	949193103,4	5961603448	2346755172	3435096552	55654448276
MIN	200551724,1	206968965,5	140989655	563300000	10486586207

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبيت التمويل الكويتي محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (38): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبيت التمويل الكويتي



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (31) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (38):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبيت التمويل الكويتي من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 189,3%، كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة حوالي 6021468965,52 دولار أمريكي ومعدل نمو 19,85%، وارتفع إجمالي الأصول من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 42,95%، إلا أن هذا الأخير كان صغيراً مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبيت التمويل الكويتي خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو حوالي 325,18%، كما واصلت الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة حوالي 104427586,21 دولار أمريكي بمعدل نمو ضعيف نحو 2,5%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل نمو قدره 39,22%، وهو أقل بكثير من معدل النمو المحقق خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبيت التمويل الكويتي بشكل ملحوظ خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 408,79%، كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة 182158413,79 دولار أمريكي بمعدل نمو ضعيف نحو 6%، وارتفعت الإيرادات بعدها خلال السنوات الخمس التي تلت الأزمة بمعدل نمو قدره 29,93%، إلا أن هذا الأخير كان بطيئاً جداً مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبيت التمويل الكويتي خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 520,60%، كما استمر الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة 807106896,55 دولار أمريكي بمعدل نمو كبير نحو 92%، وارتفعت التكاليف بعدها من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 34,65%، ويعتبر هذا الأخير أقل بكثير مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

- **الربح الصافي:** بالرغم من الارتفاع الكبير في الربح الصافي لبيت التمويل الكويتي خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 373,29%، إلا أنه قد تم تسجيل تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض قدره 340438103,45 دولار أمريكي بمعدل 36%، كما استمر الانخفاض خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة؛ حيث سجل الربح الصافي تراجعاً بمعدل 2,4%، مما يعني أن البنك لم يسجل ارتفاعاً في الربح الصافي منذ الأزمة المالية العالمية.

12- بنك البحرين الإسلامي:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2005-2013 والذي تم إعداده استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

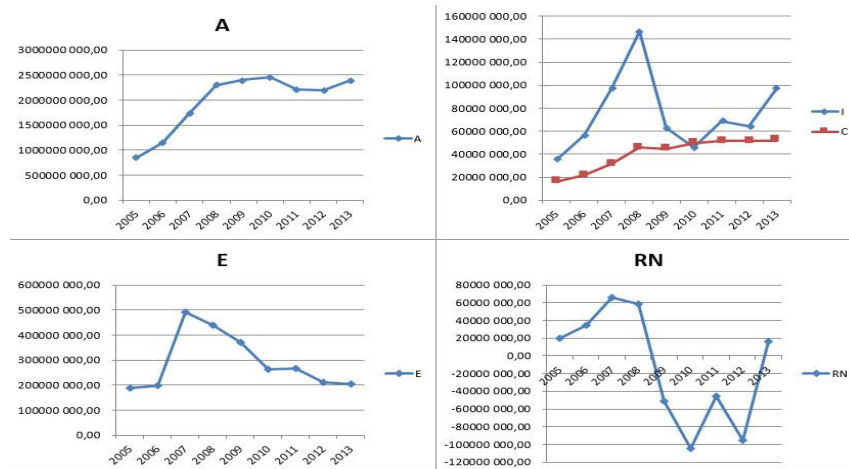
جدول (32): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البحرين الإسلامي (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	0	0	0	0	0
2004	0	0	0	0	0
2005	19447368,42	189231578,9	16018421,1	35465789,47	843936842,1
2006	34350000	197168421,1	21986842,1	56731578,95	1148621053
2007	65855263,16	492568421,1	31576315,8	97431578,95	1734128947
2008	58718421,05	438018421,1	45863157,9	146415789,5	2299913158
2009	-51044736,8	369739473,7	44426315,8	62873684,21	2399868421
2010	-104505263	263318421,1	49310526,3	45773684,21	2462300000
2011	-45742105,3	266655263,2	51494736,8	68926315,79	2208271053
2012	-95250000	209902631,6	51618421,1	64407894,74	2191589474
2013	15971052,63	205568421,1	51939473,7	97186842,11	2395510526
المتوسط	-11355555,6	292463450,3	40470467,8	75023684,21	1964904386
MAX	65855263,16	492568421,1	51939473,7	146415789,5	2462300000
MIN	-104505263	189231578,9	16018421,1	35465789,47	843936842,1

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2005-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (39): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البحرين الإسلامي



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (32) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (39):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبنك البحرين الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 105,48%، كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة حوالي 325975862,07 دولار أمريكي بمعدل 32,63%، إلا أنه لم يشهد ارتفاعاً خلال السنوات الخمس المالية للأزمة وتراجع بمعدل 0,18%.
- **الأموال الخاصة:** بالرغم من ارتفاع قيمة الأموال الخاصة لبنك البحرين الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو حوالي 160,30%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض يقدر بحوالي 54550000 دولار أمريكي بمعدل 11,08%، واستمر الانخفاض بعد ذلك بشكل كبير خلال السنوات الخمس التي تلت الأزمة بمعدل 44,4%، وبذلك يكون التراجع في قيمة الأموال الخاصة بدءاً من سنة وقوع الأزمة ليستمر إلى سنوات ما بعد الأزمة.
- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك البحرين الإسلامي من سنة 2005 إلى سنة 2007 بمعدل نمو كبير يقدر بحوالي 174,72%، كما استمر هذا النمو سنة وقوع الأزمة بزيادة تقدر بنحو 48984210,53 دولار أمريكي أي بمعدل 50%، وشهدت الإيرادات ارتفاعاً خلال السنوات الخمس المالية للأزمة بمعدل نمو قدره 54,57%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.
- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك البحرين الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 97,12%، كما استمر ارتفاعها عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة تقدر ب 14286842,11 دولار أمريكي بمعدل 45,24%، واستمر الارتفاع في التكاليف خلال السنوات الخمس المالية للأزمة بشكل أبطأ؛ حيث ارتفعت التكاليف من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 16,91%، ويعتبر هذا الأخير صغيراً مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.
- **الربح الصافي:** بالرغم من ارتفاع الربح الصافي لبنك البحرين الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 238,63%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض قدره 7136842,11 دولار أمريكي بمعدل 10,83%، كما استمر التراجع في الربح الصافي إلى ما بعد الأزمة؛ حيث انخفض من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل قدره 131,29%، ويكون بذلك البنك لم يحقق أي أرباح منذ بداية الأزمة المالية العالمية.

13- بنك المستثمرون:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك المستثمرون خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

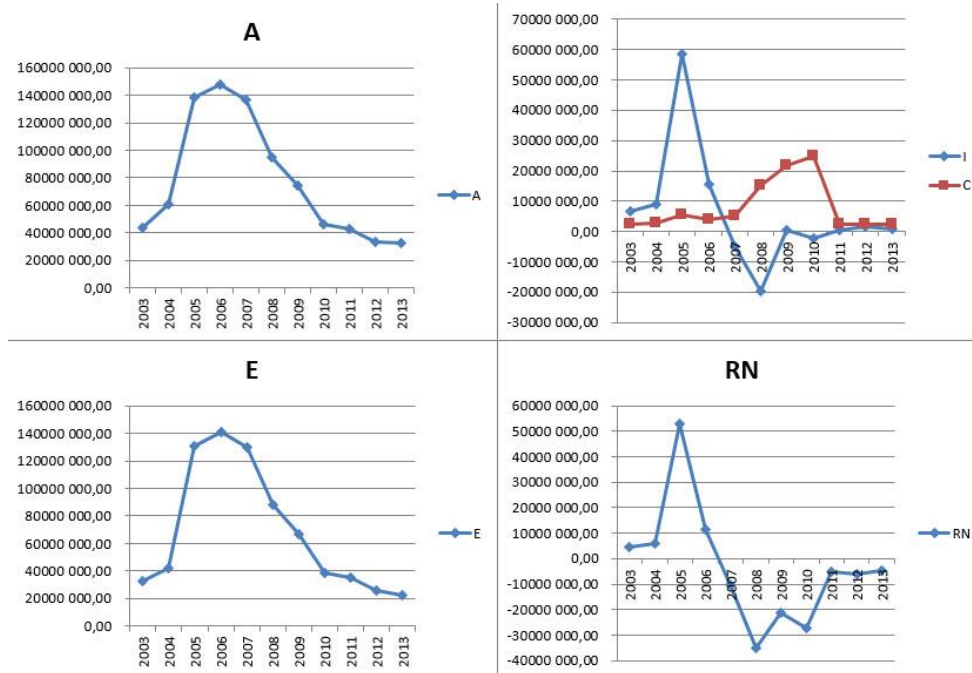
جدول (33): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك المستثمرون (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	4346114	32975337	2416995	6697847	43367126
2004	6005568	42421231	2871689	8877257	60997404
2005	52921960	131027202	5642075	58564035	138322699
2006	11338288	140576834	4103966	15442254	148024233
2007	-10260855	129865074	5243161	-5017694	137055572
2008	-34887764	87673052	15326306	-19561458	95026771
2009	-21216840	66908354	21634114	417274	74256671
2010	-27277875	38863382	24966622	-2311253	46227832
2011	-4914988	34983480	2371571	333574	42522921
2012	-6025193	25808158	2246036	1541919	33404618
2013	-4893127	22350004	2197715	711105	32828808
المتوسط	-3169519,27	68495646,18	8092750	5972260	77457695,91
MAX	52921960	140576834	24966622	58564035	148024233
MIN	-34887764	22350004	2197715	-19561458	32828808

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك المستثمرون خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (40): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك المستثمرون



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (33) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (40):

- **إجمالي الأصول:** بالرغم من ارتفاع إجمالي الأصول لبنك المستثمرون بمعدل نمو يقدر ب 216,03%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض حوالي 42028801 دولار أمريكي ومعدل 30,66%، كما استمر التراجع في إجمالي الأصول خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل 55,79%، أي أن قيمة إجمالي الأصول بدأت في الانخفاض منذ سنة وقوع الأزمة ليتواصل التراجع إلى ما بعد ذلك.

- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك المستثمرون من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو حوالي 293,82%، إلا أنها تراجعت عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض حوالي 42192022 دولار أمريكي بمعدل 32%، كما استمر التراجع بعد سنة وقوع الأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل 66,60%؛ حيث أنه ابتداء من سنة وقوع الأزمة لم تسجل زيادة في قيمة الأموال الخاصة.

- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك المستثمرون من سنة 2003 إلى سنة 2006 بمعدل نمو يقدر ب 130,55%، إلا أنه بدأ في الانخفاض سنة 2007 ليواصل التراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بقيمة 14543764 دولار أمريكي بمعدل 290%، وارتفعت الإيرادات بعدها من سنة 2009

إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 70,42%، إلا أن هذا الأخير كان أقل مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.

- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك المستثمرون خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 116,93%، كما استمر الارتفاع عند وقوع الأزمة بشكل كبير سنة 2008 بزيادة 807106896,55 دولار أمريكي بمعدل 192,31%، وانخفضت التكاليف بعدها خلال السنوات الخمس التي تلت الأزمة بمعدل نمو قدره 89,84%، مما يعني انخفاض قيمة التكاليف ابتداء من السنوات التي تلت الأزمة.

- **الربح الصافي:** بالرغم من الارتفاع الكبير في قيمة الربح الصافي لبنك المستثمرون من سنة 2003 إلى سنة 2006 بمعدل نمو يقدر ب 160,88%، إلا أنه قد تم تسجيل تراجع في قيمة الربح الصافي ابتداء من سنة 2007 واستمر التراجع سنة وقوع الأزمة بانخفاض قدره 24626909 دولار أمريكي وبمعدل كبير نحو 240%، كما استمر الانخفاض خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة؛ حيث تم تسجيل تراجع في قيمة الربح الصافي من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل 76,94%، مما يعني أن البنك لم يسجل زيادة في قيمة الربح الصافي منذ سنة 2007.

14- بنك البركة البحرين:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك البركة البحرين خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

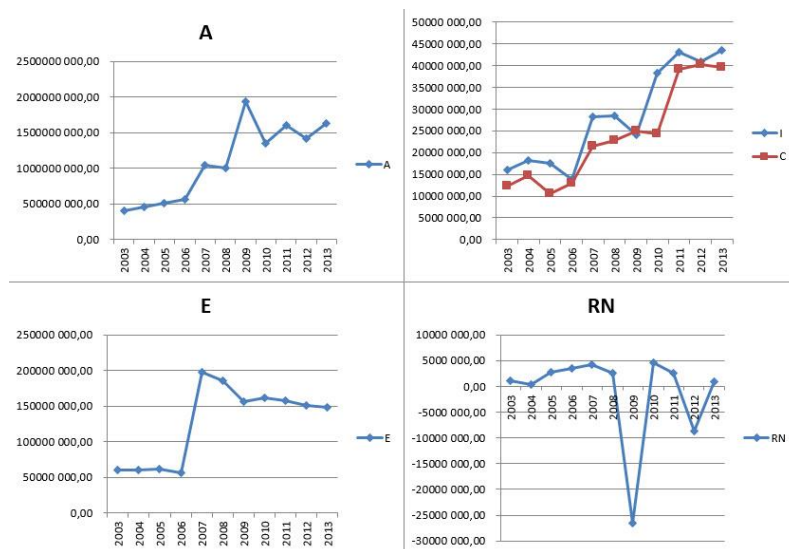
جدول (34): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البركة البحرين (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	1104612	59875498	12207830	15915168	405114270
2004	318286	60625568	14792785	18194553	453818054
2005	2686778	62361882	10586644	17612303	511327955
2006	3511892	56205457	12997523	13726626	559664971
2007	4154211	198142202	21401967	28264319	1038830364
2008	2510979	185657440	22827468	28500237	1001461410
2009	-26463032	156590063	25037384	24186454	1929893797
2010	4599557	161695247	24400424	38353602	1346560727
2011	2595396	157022224	39201804	43064653	1597784864
2012	-8607741	150594500	40173615	40822688	1418429538
2013	968876	148176243	39677720	43552403	1631207178
المتوسط	-1147289,64	126995120,4	23936833,1	28381182,36	1081281193
MAX	4599557	198142202	40173615	43552403	1929893797
MIN	-26463032	56205457	10586644	13726626	405114270

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك البركة البحرين خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (41): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البركة البحرين



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (34) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (41):

- **إجمالي الأصول:** بالرغم من ارتفاع إجمالي الأصول لبنك البركة البحرين خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 156,43%، إلا أنها شهدت تراجعاً عند وقوع الأزمة سنة 2008 وانخفاض بحوالي 37368954 دولار أمريكي بمعدل 3,6%، واستمر الانخفاض خلال السنوات الخمس التي تلت الأزمة بمعدل 15,48%، وبالتالي فإن إجمالي الأصول لم يشهد أي ارتفاع، بل تراجع منذ سنة وقوع الأزمة المالية العالمية.
- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك البركة البحرين خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو حوالي 230,92%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض قدره 12484762 دولار أمريكي بمعدل 6,3%، واستمرت بعدها قيمة الأموال الخاصة في الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل 5,37%، مما يعني أن قيمة الأموال الخاصة تراجعت عند وقوع الأزمة واستمرت في التراجع إلى سنوات ما بعد الأزمة.
- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك البركة البحرين بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 77,59%، ولم تشهد سنة 2008 ارتفاعاً إلا بزيادة نحو 235918 دولار أمريكي بمعدل نمو ضعيف نحو 1%، وارتفعت الإيرادات بعدها بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل نمو قدره 80,07%، وكان هذا الأخير كان أكبر مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك البركة البحرين خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 75,31%، كما ارتفع أيضاً عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة نحو 1425501 دولار أمريكي بمعدل 7%، وارتفعت التكاليف بعدها خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل نمو قدره 58,47%، ويعتبر هذا الأخير أصغر مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **الربح الصافي:** ارتفع الربح الصافي لبنك البركة البحرين خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 276,08%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض كبير حوالي 1643232 دولار أمريكي بمعدل 40%، كما استمر التراجع خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة وانخفض من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل كبير قدره 103,66%، وبالتالي فإن البنك لم يحقق أرباحاً ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية.

15- بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

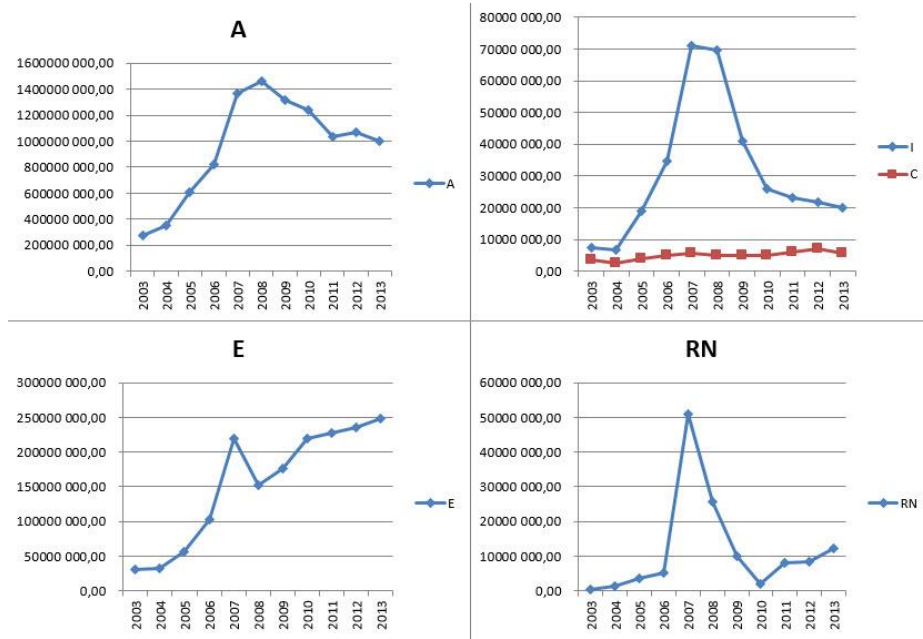
جدول (35): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي
(الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	327000	30319000	3468000	7408000	275811000
2004	1409000	31869000	2567000	6864000	355127000
2005	3714000	55717000	4068000	18831000	611371000
2006	5326000	102874000	5055000	34759000	823308000
2007	50878000	219092000	5690000	70989000	1364882000
2008	25580000	153044000	4982000	69790000	1461345000
2009	10114000	176535000	4986000	40875000	1318402000
2010	2074000	219765000	4897000	25934000	1241113000
2011	8149000	227746000	6165000	23031000	1034819000
2012	8277000	235988000	6938000	21902000	1066753000
2013	12217000	248434000	5535000	20157000	1001744000
المتوسط	11642272,73	154671181,8	4941000	30958181,82	959515909,1
MAX	50878000	248434000	6938000	70989000	1461345000
MIN	327000	30319000	2567000	6864000	275811000

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (42): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (35) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (42):

- **إجمالي الأصول:** بالرغم من ارتفاع إجمالي الأصول لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 394,86%، إلا أنها لم تشهد ارتفاعا كبيرا عند وقوع الأزمة سنة 2008 إلا بزيادة نحو 96463000 دولار أمريكي بمعدل نمو قدره 7,07%، وتراجع بعد ذلك إجمالي الأصول خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل 24,02%، وبالتالي فإن إجمالي الأصول لم يشهد ارتفاعا خلال السنوات التي تلت الأزمة العالمية.
- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو حوالي 622,62%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض قدره 66048000 دولار أمريكي بمعدل 30,14%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل 40,73%، إلا أن هذا الأخير كان صغيرا جدا مقارنة بمعدل النمو المحقق خلال السنوات ما قبل الأزمة.
- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية بشكل ملحوظ خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو كبير يقدر ب 858,27%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض نحو 1199000 دولار أمريكي بمعدل نحو 2%، واستمرت الإيرادات بعدها

بالتراجع بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل 50,69%، مما يعني أن التراجع في قيمة الإيرادات بدأ سنة وقوع الأزمة واستمر في السنوات الخمس التي تلتها.

- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 64,07%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بنحو 708000 دولار أمريكي بمعدل 12%، وارتفعت قيمة التكاليف بعدها خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل نمو نحو 11%، ويعتبر هذا الأخير صغيرا مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

- **الربح الصافي:** ارتفع الربح الصافي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بشكل كبير بمعدل نمو نحو 154,6%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض كبير قدره 25298000 دولار أمريكي بمعدل 50%، كما ارتفع الربح الصافي خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة بمعدل 20,79%، إلا أن هذا الأخير كان صغيرا جدا مقارنة بمعدل النمو المحقق قبل سنة وقوع الأزمة.

16- بنك الإثمار:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك الإثمار خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

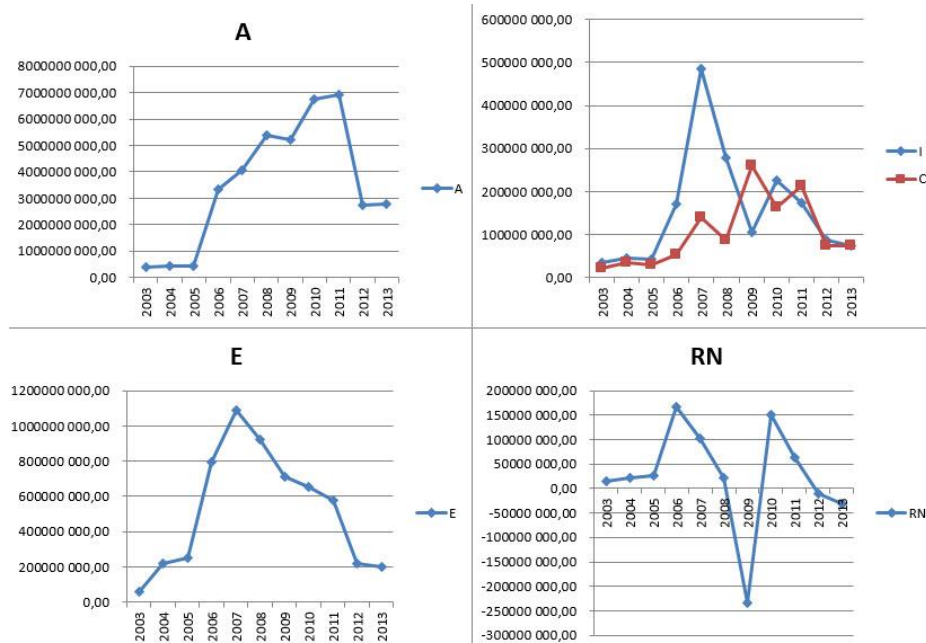
جدول (36): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الإثمار (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	13800000	62425000	21362000	35248000	408521000
2004	22116000	219263000	35688000	45097000	434611000
2005	26500000	252777000	29599000	43054000	442348000
2006	167558000	792093000	52308000	172231000	3318755000
2007	102755000	1087808000	139512000	484970000	4078789000
2008	22168000	923909000	88115000	279863000	5380426000
2009	-235003000	711435000	259879000	106050000	5213861000
2010	150409000	656578000	162570000	225607000	6747467000
2011	62886000	576828000	212845000	174877000	6899420000
2012	-11491000	222096000	74714000	87509000	2724103000
2013	-30300000	200401000	73550000	75362000	2790982000
المتوسط	26490727,27	518692090,9	104558364	157260727,3	3494480273
MAX	167558000	1087808000	259879000	484970000	6899420000
MIN	-235003000	62425000	21362000	35248000	408521000

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك الإثمار خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (43): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الإثمار



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (36) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (43):

- **إجمالي الأصول:** بالرغم من ارتفاع إجمالي الأصول لبنك الإثمار خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو كبير يقدر ب 898,43%، وارتفاعه أيضا عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة نحو 1301637000 دولار أمريكي بمعدل 31,91%، إلا أنه شهد تراجعاً خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل 46,47%، وبالتالي فإن إجمالي الأصول شهد تراجعاً خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية.

- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك الإثمار بشكل كبير جداً خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو 1642,58%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض قدره 163899000 دولار أمريكي بمعدل 15%، واستمرت بعدها قيمة الأموال الخاصة بالتراجع خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل 71,83%، وبالتالي فإن قيمة الأموال الخاصة لم تشهد تزايداً منذ وقوع الأزمة سنة 2008.

- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك الإثمار بشكل ملحوظ خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو كبير يقدر ب 1275,88%، إلا أنه تراجع عند الأزمة سنة 2008 بانخفاض نحو 205107000 دولار أمريكي بمعدل 42%، واستمرت الإيرادات بالتراجع خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل 28,94%، مما يعني أن التراجع في قيمة الإيرادات بدأ سنة وقوع الأزمة واستمر خلال السنوات الخمس التي تلتها.

- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك الإثمار خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 553,08%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بنحو 51397000 دولار أمريكي بمعدل 37%، واستمر تراجع التكاليف خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل 71,70%، أي أن قيمة التكاليف تراجعت ابتداء من سنة وقوع الأزمة.

- **الربح الصافي:** ارتفع الربح الصافي لبنك الإثمار خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بشكل كبير بمعدل 644,60%، إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض قدره 25298000 دولار أمريكي بمعدل 78%، كما استمر بالتراجع خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة بمعدل 87,11%، وبالتالي فإن قيمة الربح الصافي تراجعت ابتداء من سنة وقوع الأزمة.

17- بنك البركة الجزائر:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة لبنك البركة الجزائر خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel):

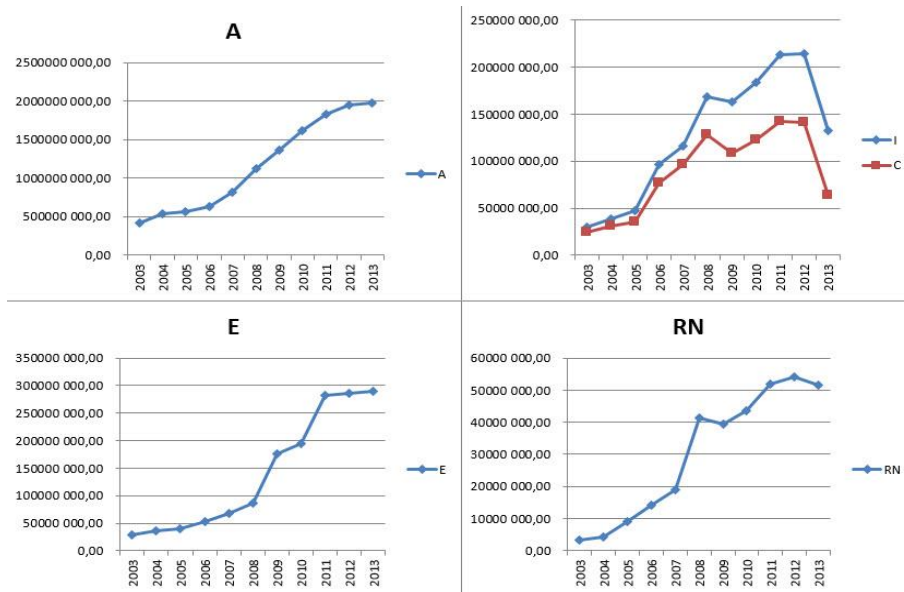
جدول (37): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البركة الجزائري (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	RN	E	C	I	A
2003	3235776,457	28132681,63	24564177,5	29655601,2	420281549,8
2004	4365861,074	35460611,27	30536254,8	38451772,59	536420432,3
2005	8938929,326	38881694,01	35589374,9	47025332,11	564866587,8
2006	14205635,6	52703012,86	76808525,4	96596454,59	632759357,3
2007	19062728,33	67880475,29	96956609	116019337,4	811748879,4
2008	41386469,26	85510277,5	127549381	168935850,1	1118829720
2009	39287194,85	176534550,5	108924925	162636068,4	1364154522
2010	43596682,55	194181989,1	122951310	183431462,5	1619960857
2011	51800076,35	281743355,1	142558055	213043210,6	1823196723
2012	54037015,55	285158007,3	141342521	214508501,9	1944646352
2013	51562164,71	289338705,7	63274772,3	131976106,4	1978999558
المتوسط	30134412,19	139593214,6	88277809,6	127479972,5	1165078594
MAX	54037015,55	289338705,7	142558055	214508501,9	1978999558
MIN	3235776,457	28132681,63	24564177,5	29655601,2	420281549,8

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور مؤشرات الدراسة المالية لبنك البركة الجزائري محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (44): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البركة الجزائري



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (37) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الشكل (44):

- **إجمالي الأصول:** ارتفع إجمالي الأصول لبنك البركة الجزائر خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 93,14%، كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة نحو 307080840 دولار أمريكي بمعدل 37,83%، وارتفع إجمالي الأصول خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل نمو قدره 45,07%، إلا أن هذا الأخير كان أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **الأموال الخاصة:** ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لبنك البركة الجزائر خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو حوالي 141,29%، كما واصلت الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة 17629802,21 دولار أمريكي بمعدل 26%، وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل نمو قدره 63,90%، وهو أقل من معدل النمو المحقق في السنوات الخمس التي سبقت الأزمة.
- **الإيرادات:** ارتفع إجمالي الإيرادات لبنك البركة الجزائر بشكل ملحوظ خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 291,22%، كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة نحو 52916512,73 دولار أمريكي بمعدل 46%، إلا أنه تراجع خلال السنوات الخمس التي تلت الأزمة بمعدل 18,85%.
- **التكاليف:** ارتفع إجمالي التكاليف لبنك البركة الجزائر خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 294,71%، كما ارتفع إجمالي التكاليف عند وقوع الأزمة سنة 2008 بزيادة 30592771,8 دولار أمريكي بمعدل نمو نحو 32%، وتراجعت قيمة التكاليف خلال السنوات التي تلت الأزمة بمعدل 41,91%.
- **الربح الصافي:** ارتفع الربح الصافي لبنك البركة الجزائر خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 489,12%، كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 دولار أمريكي بزيادة كبيرة تقدر بحوالي 22323740,93 بمعدل نمو نحو 117%، كما شهد الربح الصافي نموا خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة وارتفع من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 31,24%، إلا أن هذا الأخير يعتبر بطيء مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

المطلب الثاني:

مؤشرات الدراسة المالية حسب السنة خلال الفترة 2003-2013

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب السنة خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel):

جدول (38): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية للبنوك حسب السنة (الوحدة: دولار أمريكي)

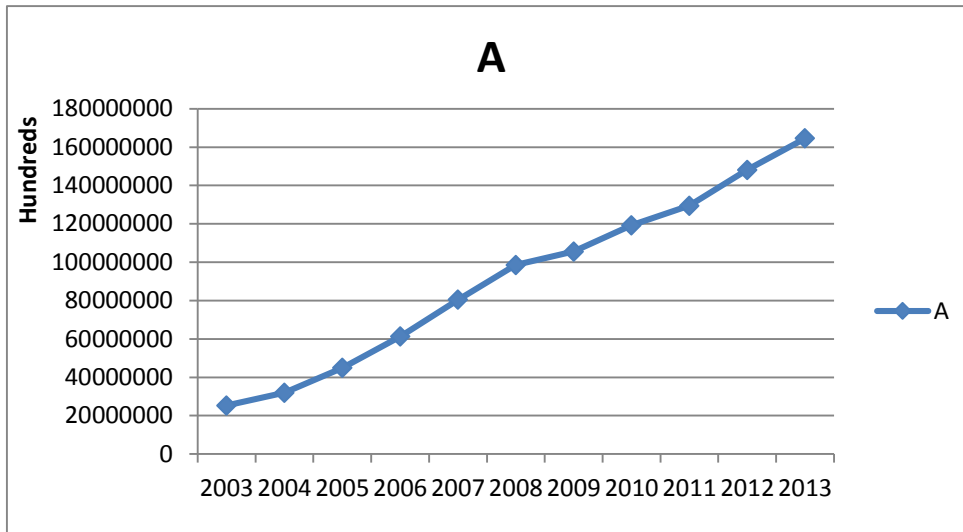
السنة	RN	E	C	I	A
2003	55329826,7	286887763	59243444,4	138894166	2530270782
2004	82746487,9	399780211	73568363	186861383	3191661999
2005	166659859	562878614	103049199	338710835	4485075897
2006	257398105	1003791146	142728310	509802372	6127930252
2007	277311867	1318816942	193887589	617891635	8043039205
2008	236925461	1422192161	287122713	661829837	9853389948
2009	163863358	1481573229	340394778	632442808	10556174792
2010	198092410	1585118502	330554032	646371972	11928074213
2011	212120230	1698748075	389601276	696849358	12944596309
2012	235070527	1841505530	396531252	755204865	14813874445
2013	256815600	2096656363	416323166	794043948	16458809417

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

أولاً: إجمالي الأصول

يمكن تمثيل تطور متوسط إجمالي الأصول حسب السنة للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (45): تطور متوسط إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية حسب السنة



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (38) وباستخدام برنامج (EXCEL).

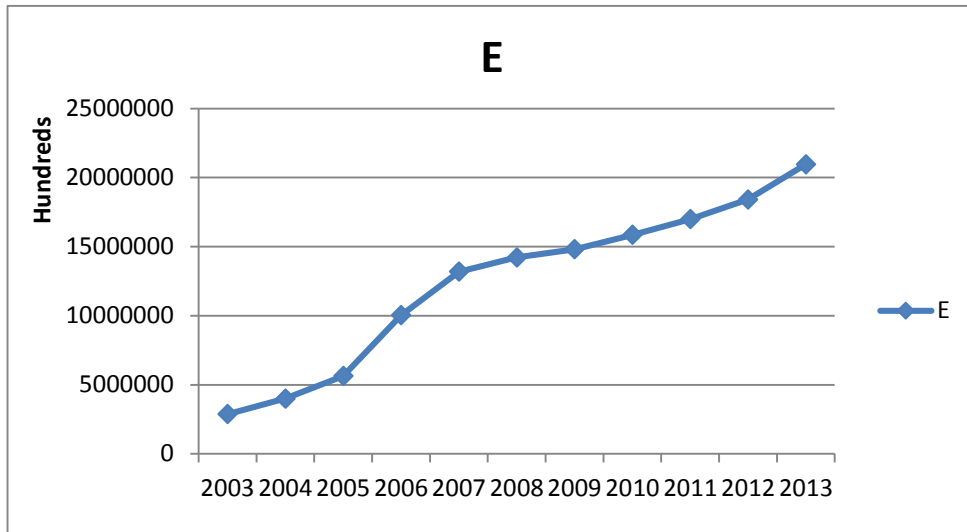
يظهر لنا من خلال الشكل (45):

- ارتفع متوسط إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 217,87%؛
- كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بشكل بسيط مقارنة بالسنوات السابقة بزيادة نحو 1810350742 دولار أمريكي بمعدل 22,51%؛
- واستمر ارتفاع متوسط إجمالي الأصول خلال السنوات التي تلت الأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 55,92%، إلا أن هذا الأخير كان صغيرا مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

ثانيا: الأموال الخاصة

يمكن تمثيل تطور متوسط الأموال الخاصة حسب السنة للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (46): تطور متوسط الأموال الخاصة للبنوك الإسلامية حسب السنة



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (38) وباستخدام برنامج (EXCEL).

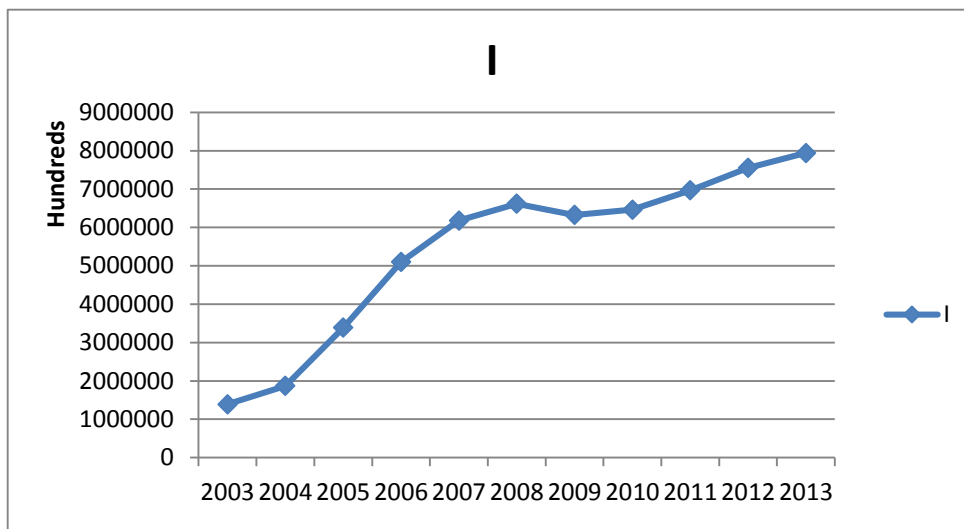
يظهر لنا من خلال الشكل (46):

- ارتفاع متوسط الأموال الخاصة للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو حوالي 359,7%؛
- كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 ولكن بشكل بسيط مقارنة بالسنوات السابقة بزيادة حوالي 103375218 دولار أمريكي بمعدل نمو ضعيف نحو 7,84%؛
- وارتفعت بعدها قيمة الأموال الخاصة خلال السنوات التي تلت الأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 41,51%، وهو أقل من معدل النمو المحقق خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

ثالثاً: الإيرادات

يمكن تمثيل تطور متوسط الإيرادات حسب السنة للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (47): تطور متوسط الإيرادات للبنوك الإسلامية حسب السنة



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (38) وباستخدام برنامج (EXCEL).

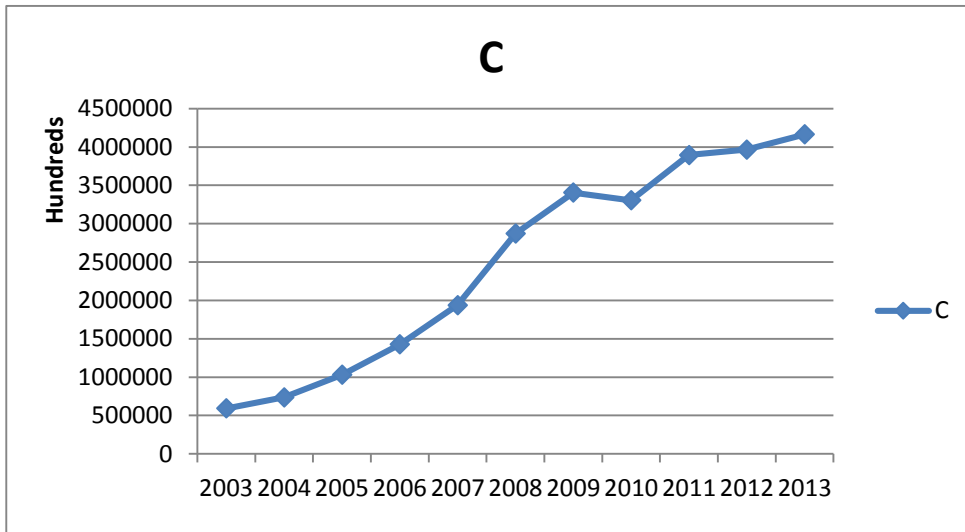
يظهر لنا من خلال الشكل (47):

- ارتفع متوسط الإيرادات للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال السنوات التي سبقت الأزمة بشكل ملحوظ من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 344,86%؛
- كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بشكل بسيط مقارنة بالسنوات السابقة بزيادة نحو 43938203 دولار أمريكي بمعدل نمو ضعيف نحو 7,11%؛
- وارتفع متوسط الإيرادات خلال السنوات التي تلت الأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 25,55%، إلا أن هذا الأخير كان صغيرا جدا مقارنة بمعدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

رابعاً: التكاليف

يمكن تمثيل تطور متوسط التكاليف حسب السنة للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (48): تطور متوسط التكاليف للبنوك الإسلامية حسب السنة



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (38) وباستخدام لبرنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الشكل (48):

- ارتفاع متوسط التكاليف للبنوك الإسلامية خلال السنوات التي سبقت الأزمة بمعدل نمو يقدر ب 227,27%؛

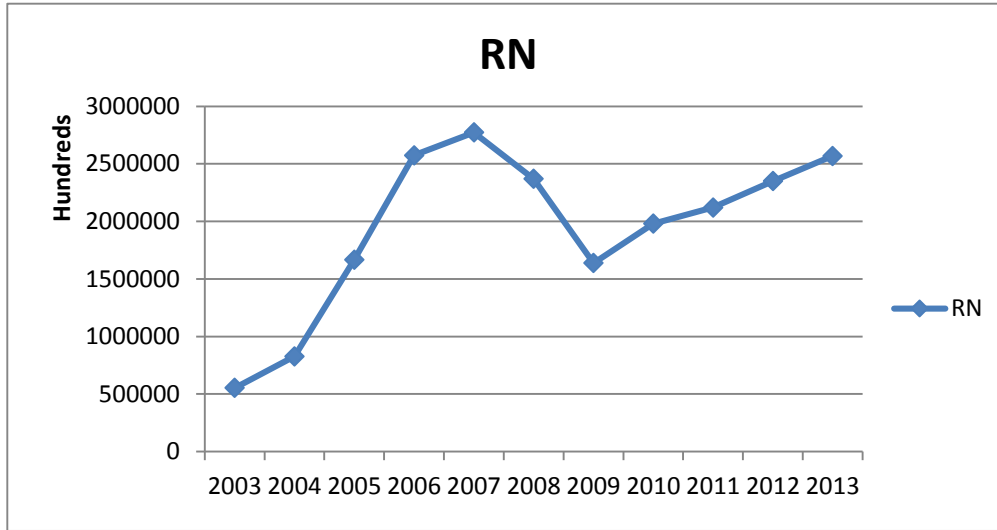
- كما ارتفع متوسط التكاليف عند وقوع الأزمة سنة 2008 بشكل كبير بزيادة نحو 93235124,1 دولار أمريكي بمعدل 48,09%؛

- وارتفع متوسط التكاليف بعدها خلال السنوات التي تلت الأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 22,30%، إلا أن هذا الأخير يعتبر أقل بكثير من معدل النمو المحقق خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

خامسا: الربح الصافي

يمكن تمثيل تطور متوسط الربح الصافي حسب السنة للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (49): تطور متوسط الربح الصافي للبنوك الإسلامية حسب السنة



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (38) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الشكل (49):

- ارتفاع متوسط الربح الصافي للبنوك الإسلامية خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة بمعدل نمو كبير يقدر بنحو 401,20%؛
- تراجع متوسط الربح الصافي للبنوك الإسلامية عند وقوع الأزمة سنة 2008 بانخفاض قدره 40386405 بمعدل 14,56%؛
- شهد متوسط الربح الصافي نمواً خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة وارتفع من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 56,72%، إلا أن هذا الأخير يعتبر بطيء مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

المطلب الثالث:

مؤشرات الدراسة المالية حسب الحجم خلال الفترة 2003-2013

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب الحجم خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استناداً إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel):

جدول (39): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية للبنوك حسب الحجم (الوحدة: دولار أمريكي)

حجم البنوك	عدد البنوك	السنة	كبيرة ' RN	كبيرة ' E	كبيرة ' C	كبيرة ' I	كبيرة ' A
كبيرة	5	2003	175035817	868279452	171121019	423975004	7598250686
كبيرة	5	2004	255880129	1095021342	201048061	554949960	9322195338
كبيرة	5	2005	461713698	1187299298	277064733	951699358	12374322674
كبيرة	5	2006	672409737	2432067266	364754572	1368848194	16272588340
كبيرة	5	2007	780940041	3210766831	481465411	1651746142	20897693905
كبيرة	5	2008	700663418	3483097355	764532073	1782073795	25335695648
كبيرة	5	2009	585755301	3653676036	881095336	1744340741	27136666219
كبيرة	5	2010	603606396	3910661668	867479533	1736087312	30376080971
كبيرة	5	2011	641920384	4222041641	1059132562	1923300866	33249552450
كبيرة	5	2012	670992646	4700458460	1090658728	2080592969	38287750343
كبيرة	5	2013	716144531	5380448423	1145977452	2145256448	42103163043
المتوسط			569551100	3103983434	664029953	1487533708	23904905420
max			780940041	5380448423	1145977452	2145256448	42103163043
min			175035817	868279452	171121019	423975004	7598250686
صغيرة	12	2003	9346852,63	76527817,3	21647637,4	34475113,9	717621409,3
صغيرة	12	2004	16243173,4	143419277	27751294	46977503,6	883652850,3
صغيرة	12	2005	43720758,6	302703329	30542726,2	83298949,6	1197889740
صغيرة	12	2006	84476590,9	408676097	50217366,9	151866612	1900989381
صغيرة	12	2007	67466794,1	530504489	74063496,2	187118923	2686933080
صغيرة	12	2008	43701312,6	563481663	88202146	195061522	3402429239
صغيرة	12	2009	11924952,1	576530392	115102879	169152003	3647636698
صغيرة	12	2010	29128248,7	616142182	106835074	192323914	4241404730
صغيرة	12	2011	33036832,2	647375756	110629907	185827897	4484197917
صغيرة	12	2012	53436310,4	650275142	107311470	202959822	5033092821
صغيرة	12	2013	65428545,7	728409671	112300546	231038739	5773662073
المتوسط			39460042,5	476731438	76782231,2	152736454	3088137267
max			84476590,9	728409671	115102879	231038739	5773662073
min			-11924952	76527817,3	21647637,4	34475113,9	717621409,3

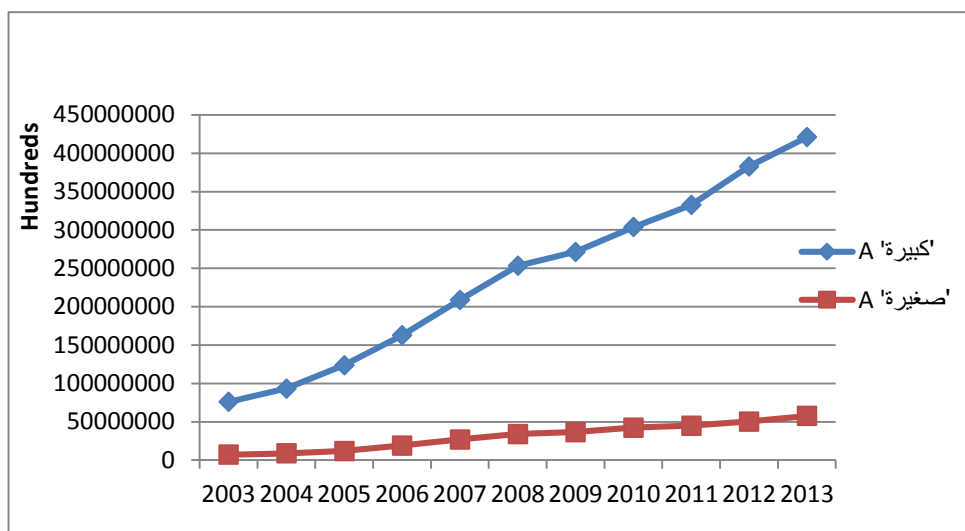
المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

أولاً: إجمالي الأصول

يمكن تمثيل تطور متوسط إجمالي الأصول حسب الحجم للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة

2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (50): تطور متوسط إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية حسب الحجم



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (39) وباستخدام برنامج (EXCEL).

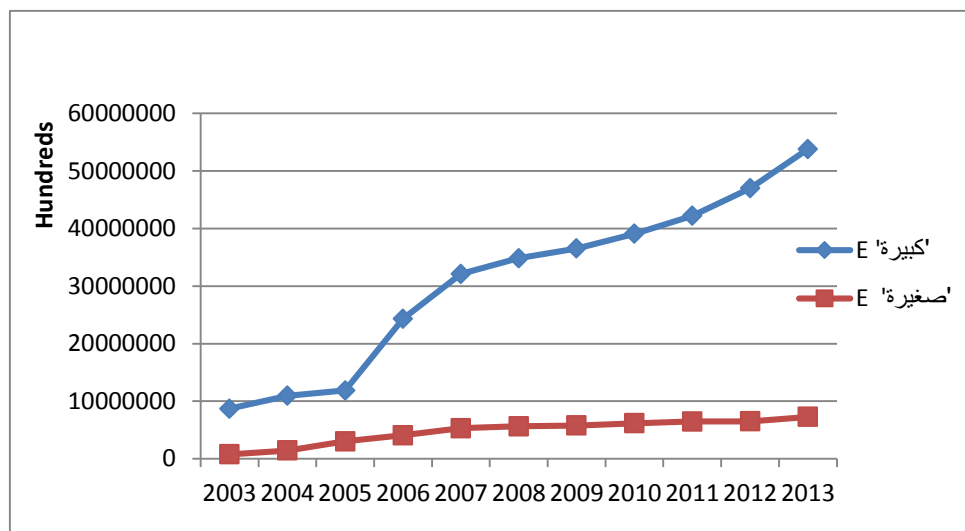
يظهر لنا من خلال الشكل (50):

- ارتفاع متوسط إجمالي الأصول للبنوك الكبيرة خلال الفترة ما قبل الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو يقدر ب 175,03%، بينما ارتفع متوسط إجمالي الأصول للبنوك الصغيرة لنفس الفترة بمعدل نمو نحو 274,42%، وكان هذا الأخير أكبر من معدل النمو المحقق من طرف البنوك الكبيرة خلال هذه الفترة؛
- كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بالنسبة للبنوك الكبيرة بشكل بسيط مقارنة بالسنوات السابقة بزيادة نحو 4438001743 دولار أمريكي بمعدل 21,24%، وكذا بالنسبة للبنوك الصغيرة ولكن بمعدل نمو أكبر بقليل من معدل النمو المحقق من طرف البنوك الكبيرة والذي يقدر بنحو 26,63% وبزيادة قدرها 715496159 دولار أمريكي؛
- واستمر ارتفاع متوسط إجمالي الأصول للبنوك الكبيرة خلال السنوات التي تلت الأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 55,15%، أما بالنسبة للبنوك الصغيرة فقد ارتفع بمعدل أكبر بقليل قدره 58,28%، ويعتبر كلاهما صغيرا مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

ثانياً: الأموال الخاصة

يمكن تمثيل تطور متوسط الأموال الخاصة حسب الحجم للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (51): تطور متوسط الأموال الخاصة للبنوك الإسلامية حسب الحجم



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (39) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الشكل (51):

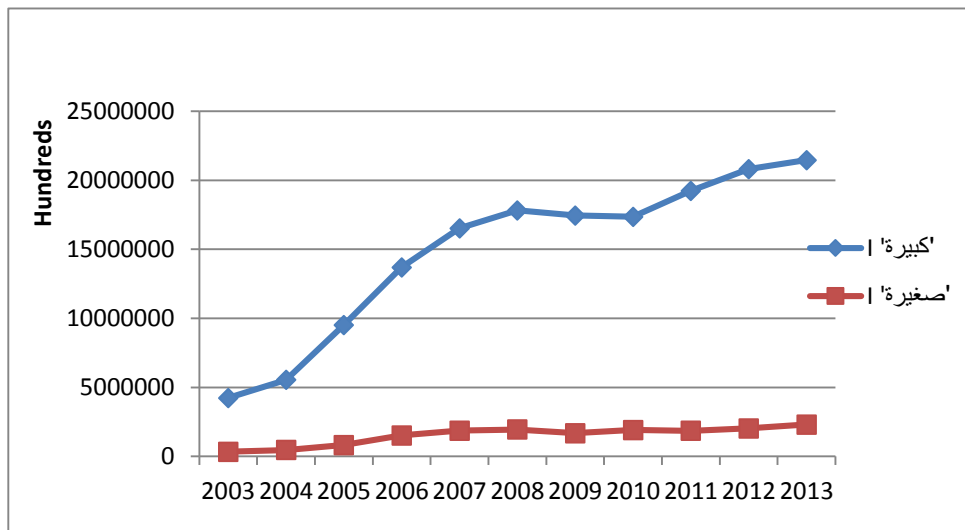
- ارتفاع متوسط الأموال الخاصة للبنوك الكبيرة خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو حوالي 269,78%، بينما ارتفع متوسط الأموال الخاصة للبنوك الصغيرة لنفس الفترة بمعدل نمو أكبر قدره 593,22%؛
- كما واصل الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بالنسبة للبنوك الكبيرة بشكل بسيط مقارنة بالسنوات السابقة بزيادة نحو 272330524 دولار أمريكي بمعدل 8,48%، وكذا بالنسبة للبنوك الصغيرة ولكن بمعدل نمو أقل مقارنة بمعدل النمو المحقق من طرف البنوك الكبيرة والذي يقدر بنحو 6,22% وبزيادة قدرها 32977174 دولار أمريكي؛

- واستمر ارتفاع متوسط الأموال الخاصة للبنوك الكبيرة خلال السنوات التي تلت الأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 47,26%، وكذا بالنسبة للبنوك الصغيرة ولكن بمعدل نمو أقل قدره 26,34%، ويعتبر كلاهما صغيرا مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

ثالثا: الإيرادات

يمكن تمثيل تطور متوسط الإيرادات حسب الحجم للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (52): تطور متوسط الإيرادات للبنوك الإسلامية حسب الحجم



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (39) وباستخدام لبرنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الشكل (52):

- ارتفاع متوسط الإيرادات للبنوك الكبيرة خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو حوالي 289,58%، بينما ارتفع متوسط الإيرادات للبنوك الصغيرة لنفس الفترة بمعدل نمو أكبر قدره 442,76%؛

- كما واصل متوسط الإيرادات الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بالنسبة للبنوك الكبيرة بشكل بسيط مقارنة بالسنوات السابقة بزيادة نحو 130327653 دولار أمريكي بمعدل 7,89%، وكذا بالنسبة

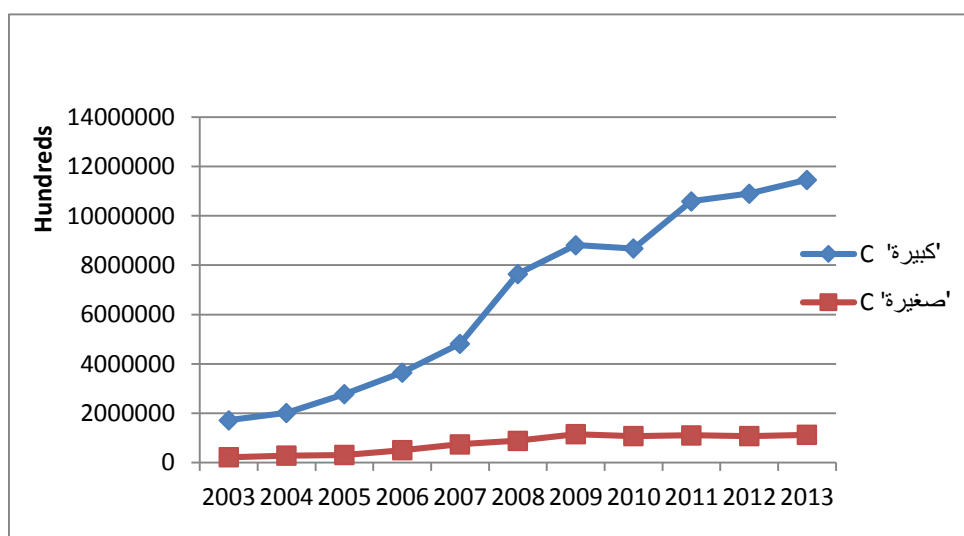
للبنوك الصغيرة ولكن بمعدل نمو أقل مقارنة بمعدل النمو المحقق من طرف البنوك الكبيرة والذي يقدر بنحو 4,24% وبزيادة قدرها 7942598.79 دولار أمريكي؛

- واستمر ارتفاع متوسط الإيرادات للبنوك الكبيرة خلال السنوات التي تلت الأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 22,98%، أما بالنسبة للبنوك الصغيرة فقد ارتفع بمعدل أكبر قدره 36,59%، ويعتبر كلاهما صغيرا مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة.

رابعاً: التكاليف

يمكن تمثيل تطور متوسط التكاليف حسب الحجم للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (53): تطور متوسط التكاليف للبنوك الإسلامية حسب الحجم



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (39) وباستخدام لبرنامج (EXCEL)

يظهر لنا من خلال الشكل (53):

- ارتفاع متوسط التكاليف للبنوك الكبيرة خلال السنوات التي سبقت الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو حوالي 181,36%، بينما ارتفع متوسط التكاليف للبنوك الصغيرة لنفس الفترة بمعدل نمو أكبر قدره 242,13%؛

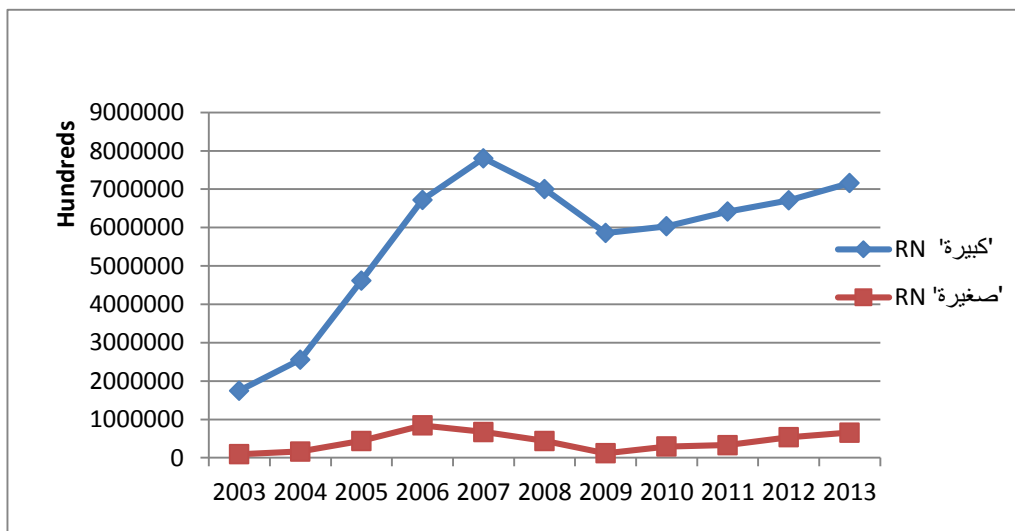
- كما واصل متوسط التكاليف الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بالنسبة للبنوك الكبيرة بزيادة نحو 283066662 دولار أمريكي بمعدل نمو 58,79%، وكذا بالنسبة للبنوك الصغيرة ولكن بمعدل نمو أقل مقارنة بمعدل النمو المحقق من طرف البنوك الكبيرة والذي يقدر بنحو 19,09% وبزيادة قدرها 14138649,8 دولار أمريكي؛

- واستمر ارتفاع متوسط التكاليف للبنوك الكبيرة خلال الفترة ما بعد الأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 30,06%، بينما تراجع بالنسبة للبنوك الصغيرة لنفس الفترة بمعدل 2,43%.

خامسا: الربح الصافي

يمكن تمثيل تطور متوسط الربح الصافي حسب الحجم للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (54): تطور متوسط الربح الصافي للبنوك الإسلامية حسب الحجم



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (39) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الشكل (54):

- ارتفاع متوسط الربح الصافي للبنوك الكبيرة خلال الفترة ما قبل الأزمة من سنة 2003 إلى سنة 2007 بمعدل نمو حوالي 346,16%، بينما ارتفع متوسط الأموال الخاصة للبنوك الصغيرة لنفس الفترة بمعدل نمو أكبر قدره 621,81%؛

- إلا أنه تراجع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بالنسبة للبنوك الكبيرة بانخفاض قدره 80276622 دولار أمريكي بمعدل 10,28%، وكذا بالنسبة للبنوك الصغيرة ولكن تراجع بمعدل أكبر قدره 35,22% وبانخفاض نحو 23765481 دولار أمريكي؛

- ارتفاع متوسط الربح الصافي للبنوك الكبيرة خلال السنوات التي تلت الأزمة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بمعدل نمو قدره 22,26%، بينما ارتفع بالنسبة للبنوك الصغيرة خلال نفس الفترة بمعدل كبير قدره 448,67%.

المطلب الرابع:

المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب البلد خلال الفترة 2003-2013

يلخص الجدول الموالي المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب البلد خلال الفترة 2003-2013 والذي تم إعداده استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel):

جدول (40): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية للبنوك حسب البلد (الوحدة: دولار أمريكي)

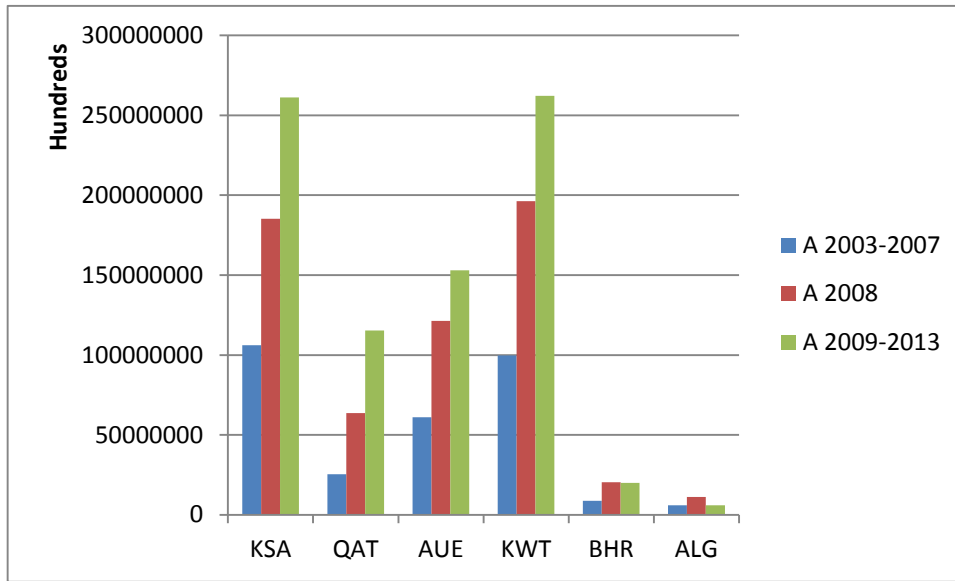
البلد	الفترة 2007-2003	RN 2003-2007	E 2003-2007	C 2003-2007	I 2003-2007	A 2003-2007
KSA	المتوسط 2007-2003	507517090,4	1871939087	286507449	798148759	10613810074
QAT	المتوسط 2007-2003	116593274,7	517186319	44274230,8	211821786	2545872555
AUE	المتوسط 2007-2003	123731955	738657868	105926134	375739302	6107669315
KWT	المتوسط 2007-2003	257926666,7	1098907701	254660460	800715862	9973527356
BHR	المتوسط 2007-2003	26797236,27	209330426	20302037,3	56551036,5	872847615,4
ALG	المتوسط 2007-2003	9961786,156	44611695	52890988,3	65549699,6	593215361,3
البلد	سنة 2008	RN 2008	E 2008	C 2008	I 2008	A 2008
KSA	2008	610845511,1	3100572533	509218578	1120016622	18533448444
QAT	2008	294464148,4	1363074451	113441621	479028709	6371651374
AUE	2008	218917847,4	1383179768	269970095	751257289	12137431812
KWT	2008	307560258,6	2371434483	871001724	1627013690	19628625862
BHR	2008	14817927,21	357660383	35422786,4	101001514	2047634468
ALG	2008	41386469,26	85510277,5	127549381	168935850	1118829720
البلد	الفترة 2013-2009	RN 2009-2013	E 2009-2013	C 2009-2013	I 2009-2013	A 2009-2013
KSA	المتوسط 2013-2009	712727662,2	3737257618	685342329	1382619787	26112348391
QAT	المتوسط 2013-2009	262455054,9	2072874423	142971016	533900989	11539140549
AUE	المتوسط 2013-2009	163036144,4	1835732888	378883324	791108147	15301920000
KWT	المتوسط 2013-2009	169935862,1	2747802414	1069853793	1578631034	26223068621
BHR	المتوسط 2013-2009	-15778960,8	230159275	51311019,1	53245793,6	1993972817
ALG	المتوسط 2013-2009	9961786,156	44611695	52890988,3	65549699,6	593215361,3

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

أولاً: إجمالي الأصول

يمكن تمثيل تطور متوسط إجمالي الأصول حسب البلد للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (55): تطور متوسط إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية حسب البلد



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (40) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الشكل (55):

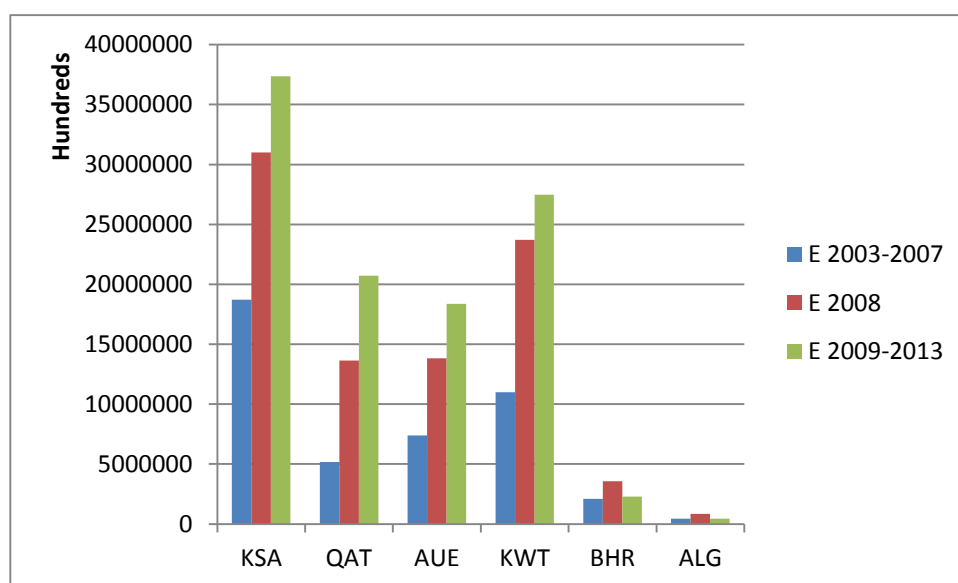
- يعود أكبر متوسط إجمالي أصول خلال الفترة ما قبل الأزمة المالية 2003-2007 إلى البنوك السعودية بـ 10613810074,07 دولار أمريكي، تليها البنوك الكويتية بـ 9973527356,32 دولار أمريكي، ثم البنوك الإماراتية بـ 6107669315,39 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية بـ 2545872555 دولار أمريكي، ثم البنوك البحرينية بـ 872847615,39 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط إجمالي أصول خلال هذه الفترة إلى البنوك الجزائرية بـ 593215361,31 دولار أمريكي؛
- يعود أكبر متوسط إجمالي أصول خلال سنة وقوع الأزمة المالية 2008 إلى البنوك الكويتية بـ 19628625862,06 دولار أمريكي، تليها البنوك السعودية بـ 18533448444,44 دولار أمريكي ثم البنوك الإماراتية بـ 12137431811,98 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية بـ 6371651373,63 دولار أمريكي، ثم البنوك البحرينية بـ 2047634467,78 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط إجمالي أصول خلال سنة الأزمة إلى البنوك الجزائرية بـ 1118829720,11 دولار أمريكي؛
- يعود أكبر متوسط إجمالي أصول خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية 2009-2013 إلى البنوك الكويتية بـ 26223068620,68 دولار أمريكي، تليها البنوك السعودية بـ 26112348391,11 دولار أمريكي ثم البنوك الإماراتية بـ 15301920000 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية بـ

11539140549,45 دولار أمريكي، ثم البنوك البحرينية ب 1993972817,11 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط إجمالي أصول خلال هذه الفترة إلى البنوك الجزائرية ب 593215361,31 دولار أمريكي.

ثانياً: الأموال الخاصة

يمكن تمثيل تطور متوسط الأموال الخاصة حسب البلد للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (56): تطور متوسط الأموال الخاصة للبنوك الإسلامية حسب البلد



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (40) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الشكل (56):

- يعود أكبر متوسط أموال خاصة خلال الفترة ما قبل الأزمة المالية 2007-2003 إلى البنوك السعودية ب 1871939087,40 دولار أمريكي، تليها البنوك الكويتية ب 1098907701,14 دولار أمريكي، ثم البنوك الإماراتية ب 738657867,84 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية ب 517186318,68 دولار أمريكي، ثم البنوك البحرينية ب 209330426,137 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط أموال خاصة خلال هذه الفترة إلى البنوك الجزائرية ب 44611695,01 دولار أمريكي؛

- يعود أكبر متوسط أموال خاصة خلال سنة وقوع الأزمة المالية 2008 إلى البنوك السعودية ب 3100572533,33 دولار أمريكي، تليها البنوك الكويتية ب 2371434482,75 دولار أمريكي، ثم

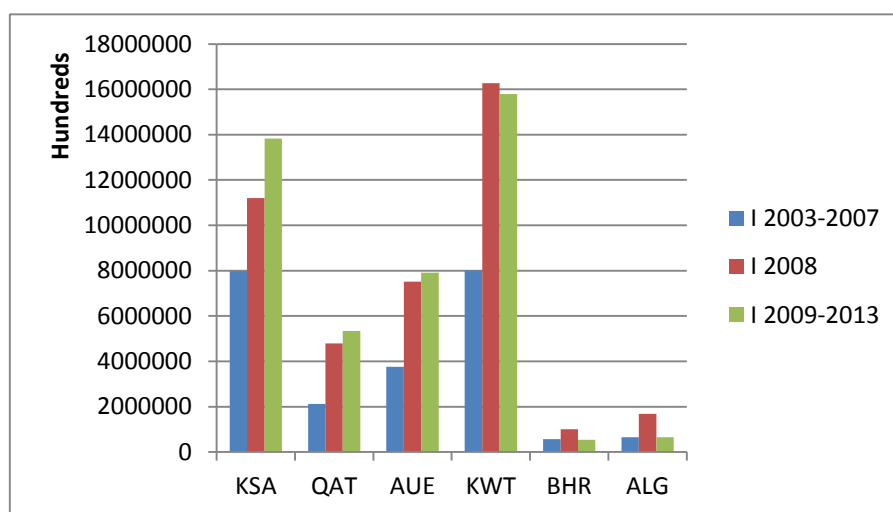
البنوك الإماراتية ب 1383179768,39 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية ب 1363074450,55 دولار أمريكي، ثم البنوك البحرينية ب 357660382,61 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط أموال خاصة خلال سنة الأزمة إلى البنوك الجزائرية ب 85510277,50 دولار أمريكي؛

- يعود أكبر متوسط أموال خاصة خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية 2009-2013 إلى البنوك السعودية ب 3737257617,77 دولار أمريكي، تليها البنوك الكويتية ب 2747802413,79 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية ب 2072874423,07 دولار أمريكي، ثم البنوك الإماراتية ب 1835732888,28 دولار أمريكي، ثم البنوك البحرينية ب 230159274,62 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط أموال خاصة خلال هذه الفترة إلى البنوك الجزائرية ب 44611695,01 دولار أمريكي.

ثالثاً: الإيرادات

يمكن تمثيل تطور متوسط الإيرادات حسب البلد للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (57): تطور متوسط الإيرادات للبنوك الإسلامية حسب البلد



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (40) وباستخدام برنامج (EXCEL)

يظهر لنا من خلال الشكل (57):

- يعود أكبر متوسط إيرادات خلال الفترة ما قبل الأزمة المالية 2003-2007 إلى البنوك الكويتية ب 800715862,06 دولار أمريكي، تليها البنوك السعودية ب 798148758,51 دولار أمريكي، ثم البنوك الإماراتية ب 375739301,77 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية ب 211821785,71 دولار

أمريكي، ثم البنوك الجزائرية ب 65549699,57 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط إيرادات خلال هذه الفترة إلى البنوك البحرينية ب 56551036,54 دولار أمريكي؛

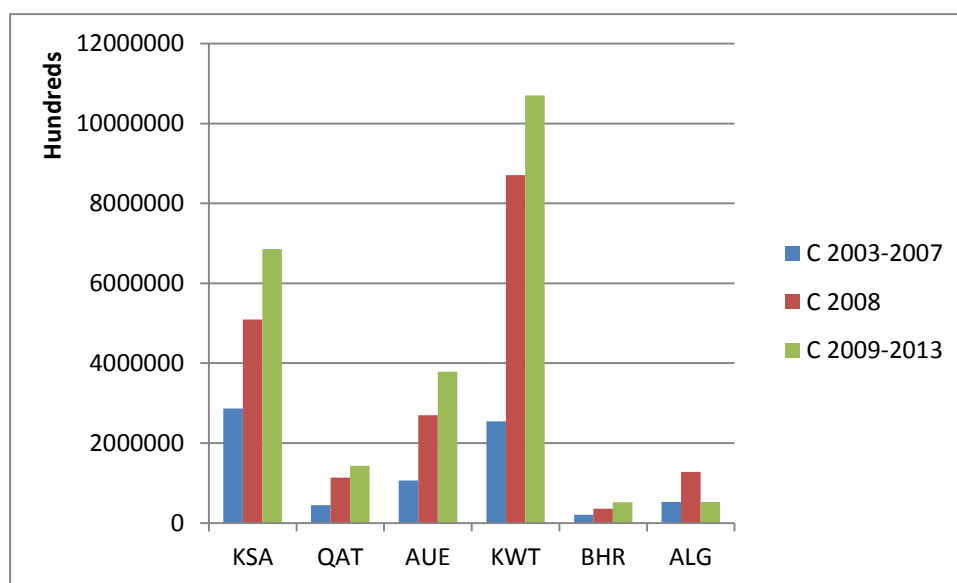
- يعود أكبر متوسط إيرادات خلال سنة وقوع الأزمة المالية 2008 إلى البنوك الكويتية ب 1627013689,65 دولار أمريكي، تليها البنوك السعودية ب 1120016622,22 دولار أمريكي، ثم البنوك الإماراتية ب 751257288,82 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية ب 479028708,79 دولار أمريكي، ثم البنوك الجزائرية ب 168935850,11 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط إيرادات خلال سنة وقوع الأزمة المالية إلى البنوك البحرينية ب 101001513,69 دولار أمريكي؛

- يعود أكبر متوسط إيرادات خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية 2009-2013 إلى البنوك الكويتية ب 1578631034,48 دولار أمريكي، تليها البنوك السعودية ب 1382619786,66 دولار أمريكي، ثم البنوك الإماراتية ب 791108147,13 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية ب 533900989,01 دولار أمريكي، ثم البنوك الجزائرية ب 65549699,57 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط إيرادات خلال هذه الفترة إلى البنوك البحرينية ب 53245793,60 دولار أمريكي.

رابعاً: التكاليف

يمكن تمثيل تطور متوسط التكاليف حسب البلد للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (58): تطور متوسط التكاليف للبنوك الإسلامية حسب البلد



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (40) وباستخدام برنامج (EXCEL).

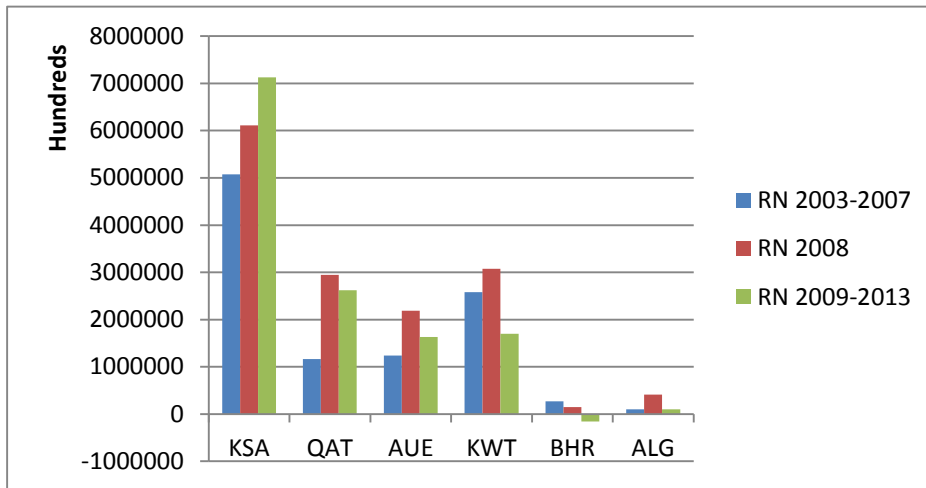
يظهر لنا من خلال الشكل (58):

- يعود أكبر متوسط تكاليف خلال الفترة ما قبل الأزمة المالية 2003-2007 إلى البنوك السعودية ب 286507448,88 دولار أمريكي، تليها البنوك الكويتية ب 254660459,77 دولار أمريكي ثم البنوك الإماراتية ب 105926134,19 دولار أمريكي، ثم البنوك الجزائرية ب 52890988,32 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية ب 44274230,77 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط تكاليف خلال هذه الفترة إلى البنوك البحرينية ب 20302037,32 دولار أمريكي؛
- يعود أكبر متوسط تكاليف خلال سنة وقوع الأزمة المالية 2008 إلى البنوك الكويتية ب 871001724,13 دولار أمريكي، تليها البنوك السعودية ب 509218577,77 دولار أمريكي، ثم البنوك الإماراتية ب 269970095,36 دولار أمريكي، ثم البنوك الجزائرية ب 127549380,84 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية ب 113441620,87 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط تكاليف خلال سنة الأزمة المالية إلى البنوك البحرينية ب 35422786,37 دولار أمريكي؛
- يعود أكبر متوسط تكاليف خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية 2009-2013 إلى البنوك الكويتية ب 1069853793,10 دولار أمريكي، تليها البنوك السعودية ب 685342328,88 دولار أمريكي، ثم البنوك الإماراتية ب 378883324,25 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية ب 142971016,48 دولار أمريكي، ثم البنوك الجزائرية ب 52890988,32 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط تكاليف خلال هذه الفترة إلى البنوك البحرينية ب 51311019,14 دولار أمريكي.

خامسا: الربح الصافي

يمكن تمثيل تطور متوسط الربح الصافي حسب البلد للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (59): تطور متوسط الربح الصافي للبنوك الإسلامية حسب البلد



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (40) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الشكل (59):

- يعود أكبر متوسط ربح صافي خلال الفترة ما قبل الأزمة المالية 2003-2007 إلى البنوك السعودية بـ 507517090,37 دولار أمريكي، تليها البنوك الكويتية بـ 257926666,66 دولار أمريكي، ثم البنوك الإماراتية بـ 123731955,04 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية بـ 116593274,72 دولار أمريكي، ثم البنوك البحرينية بـ 26797236,26 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط ربح صافي خلال هذه الفترة إلى البنوك الجزائرية بـ 9961786,15 دولار أمريكي؛
- يعود أكبر متوسط ربح صافي خلال سنة وقوع الأزمة المالية 2008 إلى البنوك السعودية بـ 610845511,11 دولار أمريكي، تليها البنوك الكويتية بـ 307560258,62 دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية بـ 294464148,35 دولار أمريكي، ثم البنوك الإماراتية بـ 218917847,41 دولار أمريكي، ثم البنوك الجزائرية بـ 41386469,26 دولار أمريكي، بينما يعود أصغر متوسط ربح صافي خلال سنة الأزمة إلى البنوك البحرينية بـ 14817927,21 دولار أمريكي؛
- يعود أكبر متوسط ربح صافي خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية 2009-2013 إلى البنوك السعودية بـ 712727662,22 دولار أمريكي، تليها البنوك القطرية بـ 262455054,94 دولار أمريكي، ثم البنوك الكويتية بـ 169935862,06 دولار أمريكي، ثم البنوك الإماراتية بـ 163036144,41 دولار أمريكي، ثم البنوك الجزائرية بـ 9961786,16 دولار أمريكي، ويعود أصغر متوسط ربح صافي خلال هذه الفترة إلى البنوك الجزائرية بـ 9961786,15 دولار أمريكي، بينما حققت البنوك البحرينية خسائر بنحو 15778960,78 دولار أمريكي.

المبحث الثالث:

نتائج الدراسة المالية

سنتناول في هذا المبحث نتائج الدراسة المالية للفترة 2003-2013، وذلك حسب البنك، حسب السنة، حسب الحجم، حسب البلد ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: النتائج حسب البنك للفترة 2003-2013

المطلب الثاني: النتائج حسب السنة للفترة 2003-2013

المطلب الثالث: النتائج حسب الحجم للفترة 2003-2013

المطلب الرابع: النتائج حسب البلد للفترة 2003-2013

المطلب الأول:

النتائج حسب البنك للفترة 2003-2013

1- المردودية المالية لبنك الراجحي خلال الفترة 2003-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك الراجحي خلال الفترة 2003-2013:

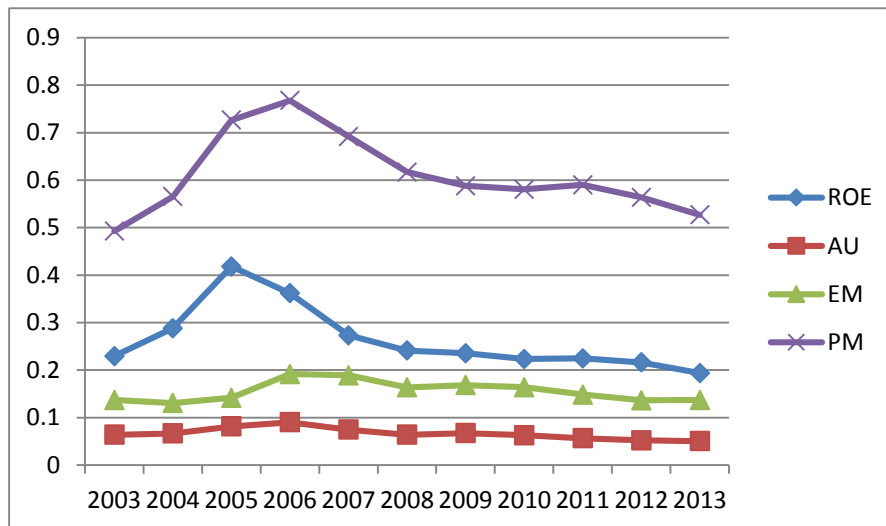
جدول (41): المردودية المالية لبنك الراجحي للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,49258805	0,1372299	0,06397159	0,22962663
2004	0,56551354	0,13082056	0,06668301	0,28825857
2005	0,72674568	0,14172538	0,08156152	0,41823476
2006	0,76782012	0,19180417	0,09039076	0,3618474
2007	0,69194191	0,18902055	0,07463655	0,27321979
2008	0,61696825	0,16389882	0,06411981	0,24136773
2009	0,58818394	0,16834141	0,06738892	0,2354565
2010	0,58063222	0,16402099	0,0630874	0,22332859
2011	0,5901614	0,14863706	0,05661848	0,22480288
2012	0,56389833	0,13639237	0,05229583	0,21621103
2013	0,52696772	0,13722264	0,05043291	0,19367441
AVERAGE	0,6101292	0,15537399	0,06647152	0,26418439
MAX	0,76782012	0,19180417	0,09039076	0,41823476
MIN	0,49258805	0,13082056	0,05043291	0,19367441

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel)

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك الراجحي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (60): المردودية المالية لبنك الراجحي خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (41) وباستخدام برنامج (EXCEL)

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (41) والشكل رقم (60) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك الراجحي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 22,96% سنة 2003 إلى 27,32% سنة 2007؛
 - ثم سجلت انخفاضا عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 3,18% ليصل إلى 24,14%؛
 - استمرار انخفاض المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة من 23,54% سنة 2009 إلى 19,37% سنة 2013، ويمكن تفسير الانخفاض أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة مقارنة بالسنوات التي سبقتها حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
 - انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) سنة وقوع الأزمة من 7,46% سنة 2007 إلى 6,41% سنة 2008، واستمرار الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 5,04% سنة 2013، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية؛
 - انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) سنة وقوع الأزمة من 18,90% سنة 2007 إلى 16,38% سنة 2008، واستمرار انخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 13,72% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة ابتداء من سنة وقوع الأزمة.
 - انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) سنة وقوع الأزمة من 69,19% سنة 2007 إلى 61,70% سنة 2008، واستمرار انخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 52,70% سنة 2013، والذي يعني انخفاض في القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف ابتداء من سنة وقوع الأزمة.
- من خلال ما سبق يتضح أن بنك الراجحي تأثر تأثيرا طفيفا بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية انخفاضا طفيفا ابتداء من سنة وقوع الأزمة، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة

2- المردودية المالية لبنك الجزيرة خلال الفترة 2003-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك الجزيرة خلال الفترة 2003-2013:

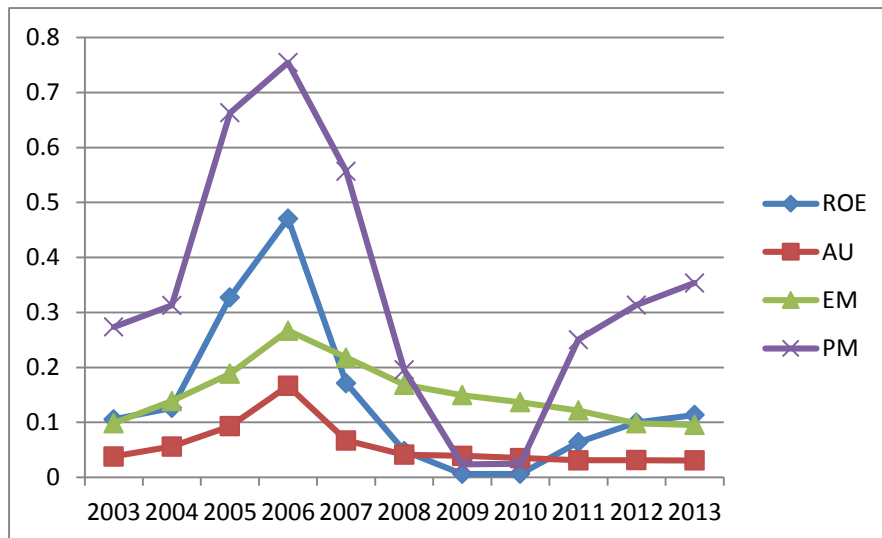
جدول (42): المردودية المالية لبنك الجزيرة للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,27361326	0,09846613	0,03801257	0,10562762
2004	0,31280854	0,13878288	0,05597947	0,12617448
2005	0,66312049	0,18844731	0,09306389	0,32747918
2006	0,75474269	0,26690502	0,16644924	0,4706781
2007	0,55654372	0,21784454	0,06709297	0,17140742
2008	0,19562727	0,16849025	0,04129928	0,04795094
2009	0,02352959	0,1496456	0,039065	0,0061424
2010	0,02473885	0,13675837	0,03498268	0,00632818
2011	0,2507338	0,12166452	0,0310579	0,06400605
2012	0,31337288	0,09835548	0,03135175	0,0998906
2013	0,35373975	0,09551331	0,03066717	0,11357788
AVERAGE	0,33841553	0,15280667	0,05718381	0,13993299
MAX	0,75474269	0,26690502	0,16644924	0,4706781
MIN	0,02352959	0,09551331	0,03066717	0,0061424

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك الجزيرة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (61): المردودية المالية لبنك الجزيرة خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (42) وباستخدام برنامج (EXCEL)

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (41) والشكل رقم (61) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك الجزيرة خلال الفترة ما قبل الأزمة من 10,56% سنة 2003 إلى 17,14% سنة 2007؛
 - ثم سجلت انخفاضا كبيرا عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 12,35% ليصل إلى 4,79%؛
 - ارتفاع المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة من 0,61% سنة 2009 إلى 11,36% سنة 2013، ويمكن تفسير الانخفاض أثناء سنة وقوع الأزمة مقارنة بالسنوات التي سبقتها حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
 - انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) من 6,71% سنة 2007 إلى 4,13% سنة 2008، واستمرار الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 3,07% سنة 2013، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية؛
 - انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) من 21,78% سنة 2007 إلى 16,85% سنة 2008، واستمرار انخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة ليصل إلى 9,55% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة ابتداء من سنة وقوع الأزمة.
 - انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) من 55,65% سنة 2007 إلى 19,56% سنة 2008، ولكنه ارتفع بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة من 2,35% سنة 2009 إلى 35,37% سنة 2013، والذي يعني القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال السنوات الموالية للأزمة.
- من خلال ما سبق يتضح لنا أن بنك الجزيرة قد تأثر بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية انخفاضا كبيرا سنة وقوع الأزمة، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، إلا أن مردوبيته المالية تحسنت بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية والتي تعود إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال السنوات الموالية للأزمة المالية.

3- المردودية المالية لبنك البلاد خلال الفترة 2005-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك البلاد خلال الفترة 2005-2013:

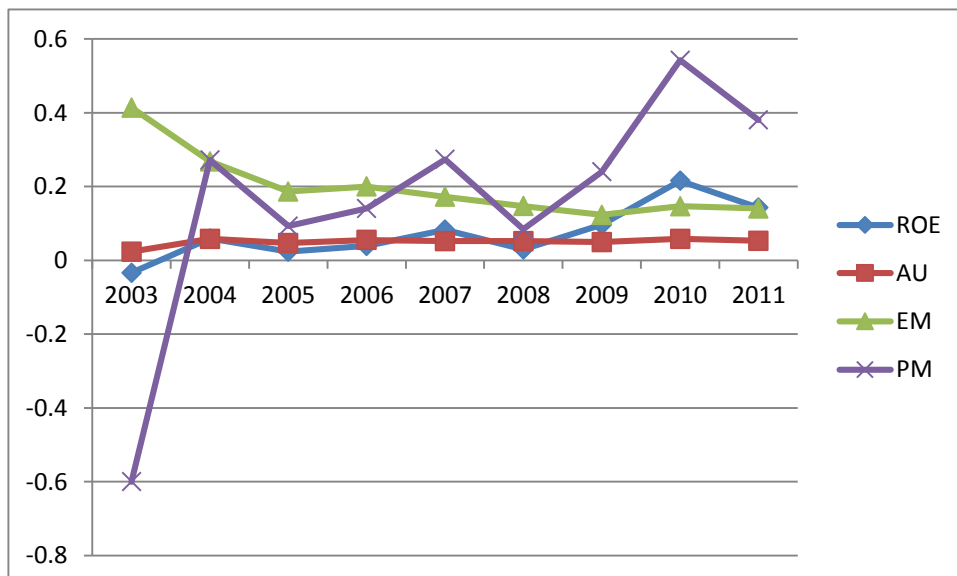
جدول (43): المردودية المالية لبنك البلاد للفترة 2005-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2005	-0,5999951	0,41386831	0,02333735	-0,0338327
2006	0,27197934	0,26808327	0,0580514	0,05889507
2007	0,09306702	0,18659156	0,04680065	0,02334295
2008	0,14078386	0,20015464	0,05534436	0,03892786
2009	0,27362246	0,17242829	0,05213773	0,08273616
2010	0,08399355	0,14694356	0,0520504	0,02975223
2011	0,23998768	0,12320948	0,04953654	0,09648738
2012	0,54208291	0,1467825	0,05834539	0,21547555
2013	0,38032409	0,14043019	0,05278231	0,1429492
AVERAGE	0,15842731	0,19983242	0,04982068	0,07274818
MAX	0,54208291	0,41386831	0,05834539	0,21547555
MIN	-0,5999951	0,12320948	0,02333735	-0,0338327

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك البلاد خلال الفترة 2005-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (62): المردودية المالية لبنك البلاد خلال الفترة 2005-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (43) وباستخدام برنامج (EXCEL)

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (43) والشكل رقم (62) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك البلاد خلال السنوات التي سبقت الأزمة من -3,38% سنة 2005 إلى 2,33% سنة 2007؛
 - ثم واصلت الارتفاع عند وقوع الأزمة المالية سنة 2008 ب 1,56% لتصل إلى 3,89%؛
 - ارتفاع المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة من 8,27% سنة 2009 إلى 14,29% سنة 2013، ويمكن تفسير الارتفاع ابتداء من سنة وقوع الأزمة حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
 - ارتفاع في قيمة منفعة الأصول (AU) من 4,68% سنة 2007 إلى 5,53% سنة 2008 مما يعني القدرة على استغلال الأصول لتوليد الأرباح، وانخفاضها قليلا خلال السنوات التي تلت الأزمة ليصل إلى 5,28%؛
 - ارتفاع في مضاعف حقوق الملكية (EM) من 18,66% سنة 2007 إلى 20,01% سنة 2008، وانخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 14,04% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة خلال الفترة التي تلت الأزمة المالية.
 - ارتفاع في قيمة هامش صافي الربح (PM) من 9,31% سنة 2007 إلى 14,08% سنة 2008، واستمرار ارتفاعه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 38,03% سنة 2013، والذي يعني القدرة على التحكم في التكاليف خلال سنة وقوع الأزمة والسنوات التي تلتها.
- من خلال ما سبق يتضح أن بنك البلاد لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية ارتفاعا سنة وقوع الأزمة، والذي يعود إلى القدرة على التحكم في التكاليف واستغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما تحسنت مردوديته المالية بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية والتي تعود بشكل أساسي إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال السنوات التي تلت وقوع الأزمة المالية.

4- المردودية المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013:

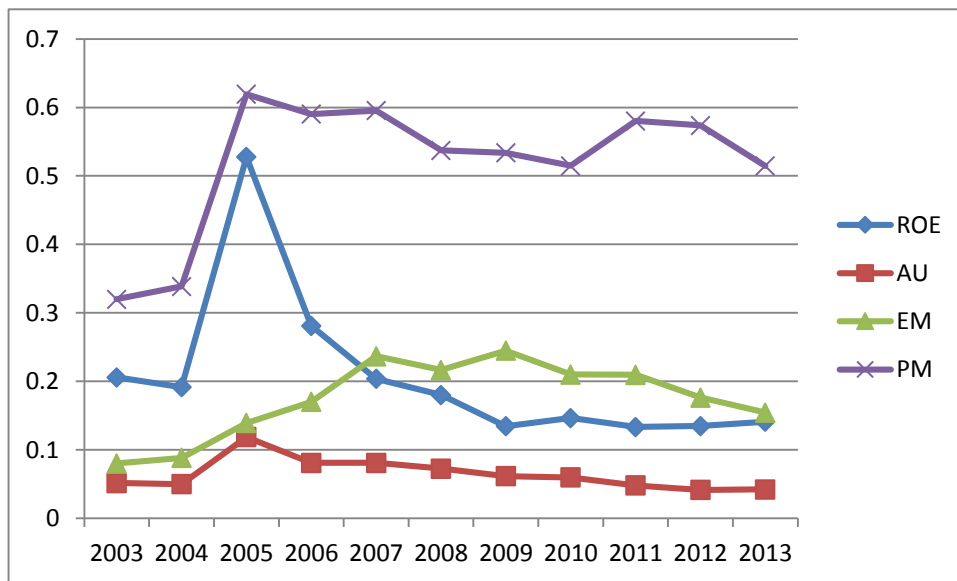
جدول (44): المردودية المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,31986683	0,0800781	0,05151136	0,20575882
2004	0,3385727	0,08819812	0,04992415	0,19164755
2005	0,61943044	0,13925792	0,11864566	0,52774544
2006	0,59042638	0,16999931	0,08096908	0,28121456
2007	0,59554798	0,23679374	0,08099237	0,20369982
2008	0,53729023	0,21649194	0,07263022	0,18025386
2009	0,53378813	0,24478905	0,06171932	0,13458543
2010	0,51486713	0,20998462	0,0597054	0,14639334
2011	0,58017115	0,20949304	0,04818949	0,13345622
2012	0,57382508	0,17633776	0,04143455	0,1348332
2013	0,51459683	0,15437826	0,04235892	0,14119711
AVERAGE	0,51985299	0,1750729	0,06437096	0,20734412
MAX	0,61943044	0,24478905	0,11864566	0,52774544
MIN	0,31986683	0,0800781	0,04143455	0,13345622

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (63): المردودية المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (44) وباستخدام برنامج (EXCEL)

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (44) والشكل رقم (63) ما يلي:

- انخفاض المردودية المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي بشكل بسيط خلال السنوات التي سبقت الأزمة من 20,57% سنة 2003 إلى 20,37% سنة 2007؛
- ثم واصلت الانخفاض عند وقوع الأزمة المالية سنة 2008 ب 2,34% لتصل إلى 18,02%؛
- تحسنت المردودية المالية بشكل بسيط خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة من 13,46% سنة 2009 إلى 14,12% سنة 2013.

ويمكن تفسير انخفاض المردودية المالية سنة وقوع الأزمة المالية حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:

- انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) من 8,10% سنة 2007 إلى 7,26% سنة 2008 مما يعني انخفاض القدرة على استغلال الأصول لتوليد الأرباح؛
- انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) من 23,68% سنة 2007 إلى 21,65% سنة 2008، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة سنة وقوع الأزمة المالية؛
- انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) من 59,55% سنة 2007 إلى 53,73% سنة 2008، والذي يعني انخفاض القدرة على التحكم في التكاليف خلال سنة وقوع الأزمة المالية.

من خلال ما سبق يتضح أن بنك قطر الدولي الإسلامي تأثر تأثراً طفيفاً بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضا بسيطا سنة وقوع الأزمة، والذي يعود إلى انخفاض القدرة على التحكم في التكاليف واستغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة الى انخفاض الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما تحسنت مردوديته المالية بشكل بسيط خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية والتي تعود إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال السنوات التي تلت وقوع الأزمة المالية.

5- المردودية المالية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2003-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2003-2013:

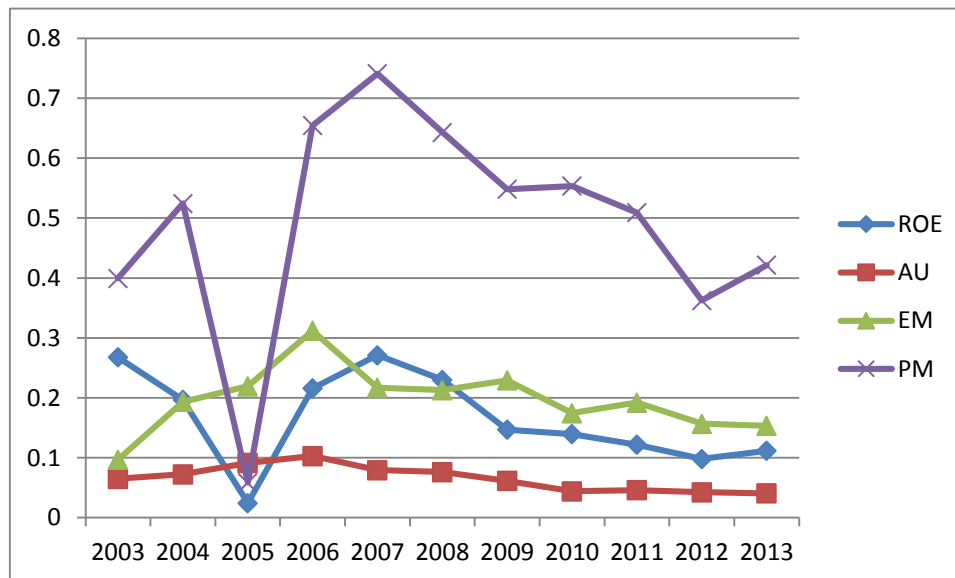
جدول (45): المردودية المالية لبنك قطر الإسلامي للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,39929024	0,09679989	0,06487919	0,26762042
2004	0,52449692	0,19331032	0,07241887	0,19648964
2005	0,05858433	0,21941828	0,0913649	0,02439428
2006	0,65443984	0,31202156	0,10294297	0,2159145
2007	0,74087774	0,21695783	0,07941978	0,27120637
2008	0,64297939	0,21294632	0,07615795	0,22995462
2009	0,54805252	0,22929676	0,06142616	0,14681742
2010	0,55347003	0,17448226	0,04395927	0,1394419
2011	0,50908914	0,19219695	0,04600668	0,12186198
2012	0,36256542	0,15675536	0,04242127	0,09811777
2013	0,42159995	0,15331612	0,04064682	0,11177361
AVERAGE	0,49231323	0,19613651	0,06560399	0,16578114
MAX	0,74087774	0,31202156	0,102947	0,27120637
MIN	0,05858433	0,09679989	0,04064682	0,02439428

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (64): المردودية المالية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (45) وباستخدام برنامج (EXCEL)

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (45) والشكل رقم (64) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك قطر الإسلامي بشكل بسيط من 26,76% سنة 2003 إلى 27,12% سنة 2007؛
 - ثم سجلت انخفاضا عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 4,12% ليصل إلى 22,99%؛
 - استمرار انخفاض المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة من 14,68% سنة 2009 إلى 11,18% سنة 2013، ويمكن تفسير الانخفاض أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة المالية مقارنة بالسنوات التي سبقتها حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
 - انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) من 7,94% سنة 2007 إلى 7,61% سنة 2008، واستمرار الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 4,06% سنة 2013، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية؛
 - انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) من 21,69% سنة 2007 إلى 21,29% سنة 2008، واستمرار انخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 15,33% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة ابتداء من سنة وقوع الأزمة.
 - انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) بشكل كبير من 74,09% سنة 2007 إلى 64,30% سنة 2008، واستمرار انخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 42,16% سنة 2013، والذي يعني انخفاض كبير في القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف ابتداء من سنة وقوع الأزمة؛
- من خلال ما سبق يتضح لنا أن بنك قطر الإسلامي تأثر بالأزمة المالية العالمية بشكل بسيط؛ حيث شهدت مردوبيته المالية انخفاضا بسيطا سنة وقوع الأزمة، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما استمرت مردوبيته المالية في الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة، ويعود ذلك بشكل كبير إلى نقص التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.
- 6- المردودية المالية لبنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2004-2013:**

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2003-2013:

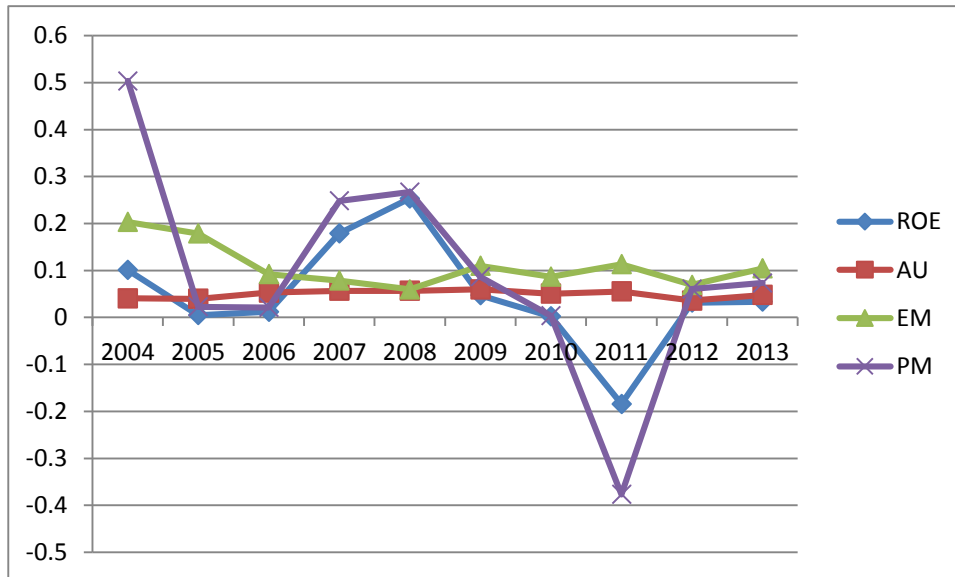
جدول (46): المردودية المالية لبنك الإمارات الإسلامي للفترة 2004-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2004	0,50343075	0,20328104	0,04085729	0,10118414
2005	0,022791	0,17874994	0,03963991	0,00505417
2006	0,02120687	0,09221836	0,0528824	0,01216103
2007	0,2480894	0,07861939	0,05671141	0,17895711
2008	0,26716915	0,0598928	0,05679301	0,25334161
2009	0,08672572	0,10994613	0,05963446	0,04703977
2010	0,00359302	0,08662708	0,05043398	0,00209184
2011	-0,3766622	0,11332737	0,05543062	-0,1842328
2012	0,06037086	0,06920257	0,03605546	0,03145402
2013	0,07324385	0,10454144	0,04788742	0,03355089
AVERAGE	0,09099584	0,10964061	0,04963259	0,04806018
MAX	0,50343075	0,20328104	0,05963446	0,25334161
MIN	-0,3766622	0,0598928	0,03605546	-0,1842328

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2004-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (65): المردودية المالية لبنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2004-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (46) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (46) والشكل رقم (65) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك الإمارات الإسلامي من 10,12% سنة 2003 إلى 17,89% سنة 2007؛
 - استمر الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 7,44% ليصل إلى 25,33%؛
 - انخفاض المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة المالية بشكل كبير لتصل إلى 3,35% سنة 2013، ويمكن تفسير ارتفاع المردودية المالية أثناء سنة وقوع الأزمة المالية، وانخفاضها بعد ذلك، حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
 - استقرار في قيمة منفعة الأصول (AU) عند 5,67% سنتي 2007-2008، وانخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة ليصل إلى 4,79% والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح؛
 - انخفاض مضاعف حقوق الملكية (EM) من 7,86% سنة 2007 إلى 5,99% سنة 2008، وارتفاعه خلال السنوات التي تلت الأزمة ليصل إلى 10,45% سنة 2013؛ والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة سنة وقوع الأزمة، وارتفاعه بعد ذلك خلال السنوات التي تلت الأزمة؛
 - ارتفاع في قيمة هامش صافي الربح (PM) من 24,80% سنة 2007 إلى 26,72% سنة 2008، والذي يعني قدرة البنك على التحكم في التكاليف سنة وقوع الأزمة، وانخفاضه بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 7,32% سنة 2013، والذي يعني انخفاض كبير في القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛
- من خلال ما سبق يتضح لنا أن بنك الإمارات الإسلامي تأثر بالأزمة المالية العالمية؛ حيث أنه وبالرغم من ارتفاع مردوديته المالية سنة وقوع الأزمة والذي يعود بشكل أساسي إلى قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف سنة وقوع الأزمة، إلا أنها شهدت انخفاضا خلال السنوات التي تلت الأزمة، ويعود ذلك بشكل كبير إلى نقص التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.
- 7- المردودية المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013:**

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013:

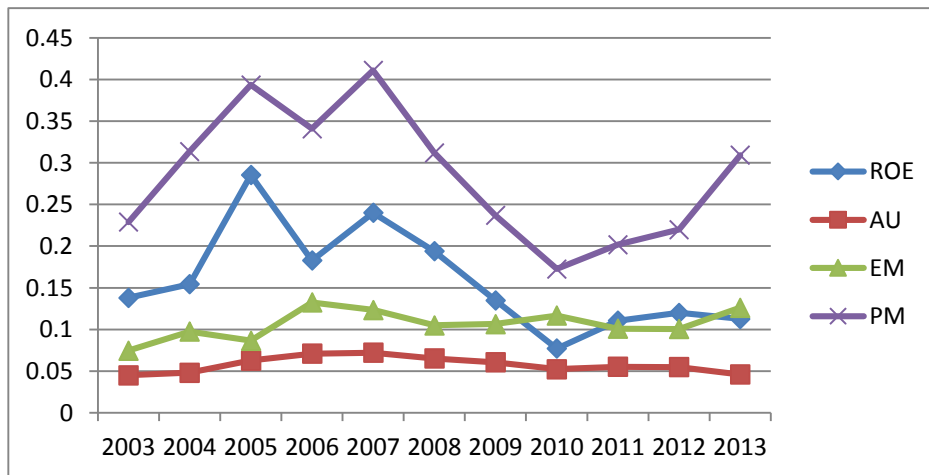
جدول (47): المردودية المالية لبنك دبي الإسلامي للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,22879202	0,07455247	0,04498822	0,1380631
2004	0,31362405	0,09755858	0,04801884	0,15436738
2005	0,39356531	0,08645832	0,06270118	0,28542089
2006	0,34089537	0,13249462	0,07102557	0,18274166
2007	0,411023	0,1234509	0,07211256	0,2400948
2008	0,31205313	0,10496433	0,06520974	0,19386495
2009	0,23697867	0,10652841	0,06067984	0,13498586
2010	0,17258671	0,11678186	0,05223725	0,0771991
2011	0,2018319	0,10084546	0,05524835	0,11057394
2012	0,21985633	0,10054624	0,05485275	0,11994207
2013	0,30917802	0,12615308	0,04599228	0,11271862
AVERAGE	0,2854895	0,10639403	0,05755151	0,1590884
MAX	0,411023	0,13249462	0,07211256	0,28542089
MIN	0,17258671	0,07455247	0,04498822	0,0771991

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (66): المردودية المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (47) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (47) والشكل رقم (66) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 13,81% سنة 2003 إلى 24,01% سنة 2007؛
 - ثم سجلت انخفاضا عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 4,62% ليصل إلى 19,39%؛
 - استمرار انخفاض المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة لتصل إلى 11,27% سنة 2013، ويمكن تفسير الانخفاض أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة مقارنة بالسنوات التي سبقتها حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
 - انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) سنة وقوع الأزمة من 7,21% سنة 2007 إلى 6,52% سنة 2008، واستمرار الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 4,60% سنة 2013، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية؛
 - انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) سنة وقوع الأزمة من 12,34% سنة 2007 إلى 10,50% سنة 2008، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة سنة وقوع الأزمة، إلا أنه تحسن خلال السنوات التي تلت الأزمة وارتفع من 10,65% سنة 2009 إلى 12,61% سنة 2013؛
 - انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) سنة وقوع الأزمة من 41,10% سنة 2007 إلى 31,20% سنة 2008، وارتفاعه خلال السنوات التي تلت الأزمة من 23,70% سنة 2009 إلى 30,92% سنة 2013، والذي يعني انخفاض في القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف ابتداء من سنة وقوع الأزمة؛
- وبالرغم من أننا نلاحظ ارتفاعا في قيمة صافي الربح وفي مضاعف حقوق الملكية خلال السنوات التي تلت الأزمة، إلا أن درجة تأثير انخفاض قيمة منفعة الأصول كانت أكثر بقليل من درجة تأثير ارتفاع قيمة صافي الربح ومضاعف حقوق الملكية، مما أدى إلى انخفاض المردودية المالية لبنك دبي الإسلامي بشكل بسيط ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن بنك دبي الإسلامي تأثر تأثيرا طفيفا بالأزمة المالية العالمية، والذي يعود بشكل رئيس إلى نقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح ابتداء من سنة وقوع الأزمة.

8- المردودية المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013.

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013:

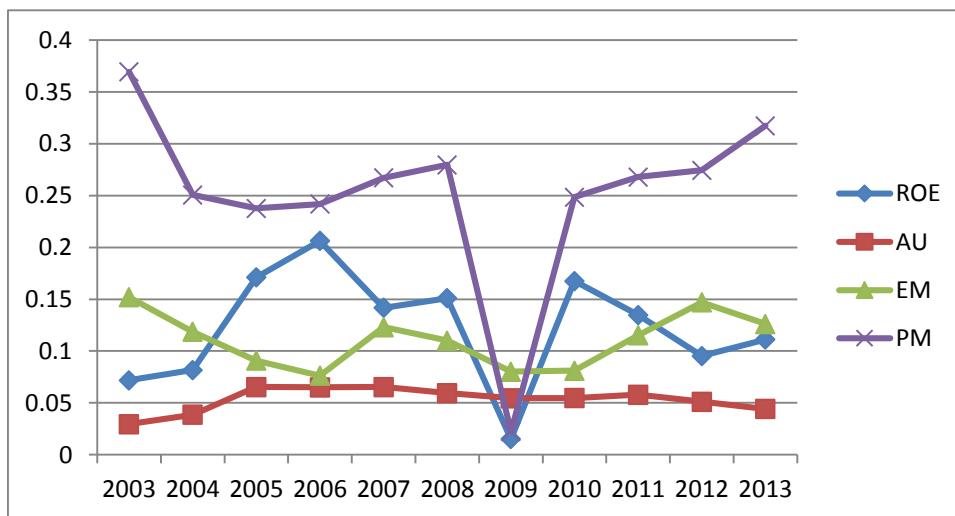
جدول (48): المردودية المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,36922806	0,15187752	0,02953698	0,07180708
2004	0,25055805	0,11867447	0,03866465	0,0816329
2005	0,23760815	0,09080005	0,06537404	0,17107265
2006	0,24170856	0,07628344	0,06509724	0,20626443
2007	0,26709888	0,12309049	0,06532998	0,14176209
2008	0,27964683	0,11007041	0,05944264	0,15102102
2009	0,02223356	0,08023345	0,05458812	0,01512696
2010	0,24844362	0,08115571	0,05473238	0,16755335
2011	0,26785961	0,11526805	0,05801165	0,13480734
2012	0,27435855	0,14706324	0,05111016	0,0953502
2013	0,31719014	0,12618887	0,04424704	0,11121999
AVERAGE	0,25235764	0,11097324	0,05328499	0,12251073
MAX	0,36922806	0,15187752	0,06537404	0,20626443
MIN	0,02223356	0,07628344	0,02953698	0,01512696

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (67): المردودية المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (48) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (48) والشكل رقم (67) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 7,18% سنة 2003 إلى 14,18% سنة 2007؛
 - استمرار ارتفاعها عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 0,92% ليصل إلى 15,10%؛
 - ارتفاع المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة من 1,51% سنة 2009 إلى 11,12% سنة 2013، ويمكن تفسير ارتفاع المردودية المالية أثناء وبعد وقوع الأزمة حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
 - انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) سنة وقوع الأزمة من 6,53% سنة 2007 إلى 5,94% سنة 2008، واستمرار الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 4,42% سنة 2013، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية؛
 - انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) سنة وقوع الأزمة من 12,31% سنة 2007 إلى 11,01% سنة 2008، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة سنة وقوع الأزمة، إلا أنه تحسن خلال السنوات التي تلت الأزمة وارتفع من 8,02% سنة 2009 إلى 12,62% سنة 2013؛
 - ارتفاع في قيمة هامش صافي الربح (PM) سنة وقوع الأزمة من 26,71% سنة 2007 إلى 27,96% سنة 2008، وارتفاعه خلال السنوات التي تلت الأزمة بشكل كبير بعدما انخفض سنة 2009 من 2,22% إلى 31,72% سنة 2013، والذي يعني قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة؛
- وبالرغم من أننا نلاحظ انخفاضا في مضاعف حقوق الملكية وفي قيمة منفعة الأصول سنة وقوع الأزمة، إلا أن درجة تأثير ارتفاع قيمة هامش صافي الربح كانت أكثر بقليل من درجة تأثير انخفاضهما، مما أدى إلى ارتفاع المردودية المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي سنة وقوع الأزمة المالية، أما بالنسبة للفترة ما بعد الأزمة المالية، فإن ارتفاع المردودية المالية قد نتج عن ارتفاع قيمة هامش صافي الربح ومضاعف حقوق الملكية؛ حيث كانت درجة تأثير ارتفاعهما أكبر من درجة تأثير الانخفاض في قيمة منفعة الأصول. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن بنك أبو ظبي الإسلامي لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها، نتيجة لقدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه السنة، إلا أنه تأثر بها سنة 2009، ولكنه تمكن من رفع مردوديته المالية ابتداء من سنة 2010 نتيجة إلى اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأمواله الخاصة، وكذا قدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال الفترة ما بعد الأزمة.

9- المردودية المالية لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2013-2004.

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2013-2004:

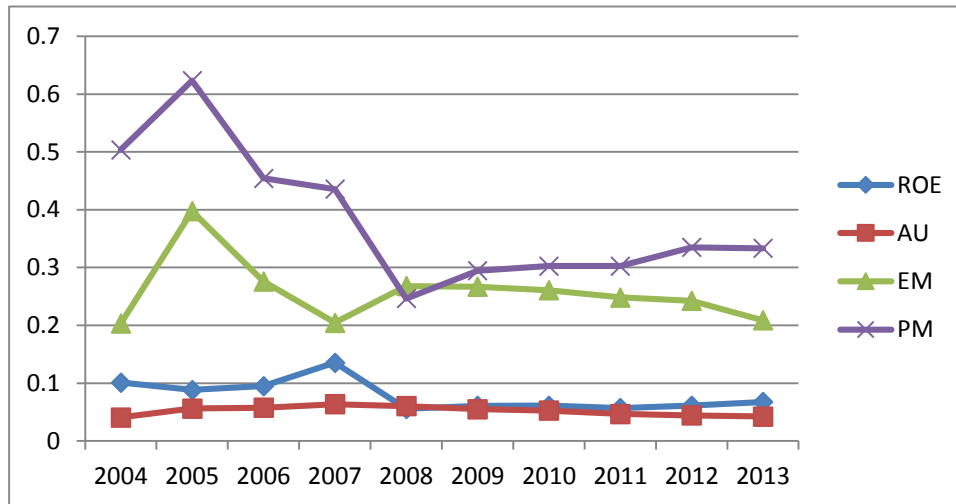
جدول (49): المردودية المالية لبنك الشارقة الإسلامي للفترة 2013-2004

السنة	PM	EM	AU	ROE
2004	0,50343075	0,20328104	0,04085729	0,10118414
2005	0,62327239	0,39760761	0,05635149	0,08833414
2006	0,45433405	0,27603513	0,0577933	0,09512364
2007	0,43582139	0,20456241	0,06363526	0,13557529
2008	0,246314	0,26789187	0,06051656	0,05564213
2009	0,29471577	0,26694408	0,0552544	0,06100282
2010	0,30267421	0,26086416	0,05280947	0,06127352
2011	0,30262397	0,24847024	0,04679441	0,05699319
2012	0,33492503	0,24262079	0,04433942	0,0612082
2013	0,33333225	0,20872113	0,04238962	0,06769716
AVERAGE	0,38314438	0,25769985	0,05207412	0,07840342
MAX	0,62327239	0,39760761	0,06363526	0,13557529
MIN	0,246314	0,20328104	0,04085729	0,05564213

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2013-2004 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (68): المردودية المالية لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2013-2004



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (49) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (49) والشكل رقم (68) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 10,12% سنة 2004 إلى 13,56% سنة 2007؛
 - انخفاض المردودية المالية عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 8% ليصل إلى 5,56%؛
 - ارتفاع المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة بشكل بسيط من 6,10% سنة 2009 إلى 6,77% سنة 2013، ويمكن تفسير انخفاض المردودية المالية سنة وقوع الأزمة وارتفاعها بعد ذلك حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
 - انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) سنة وقوع الأزمة من 6,36% سنة 2007 إلى 6,05% سنة 2008، واستمرار الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 4,24% سنة 2013، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية؛
 - ارتفاع في مضاعف حقوق الملكية (EM) سنة وقوع الأزمة من 20,45% سنة 2007 إلى 26,79% سنة 2008، والذي يعني اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة سنة وقوع الأزمة، إلا أنه انخفض خلال السنوات التي تلت الأزمة من 26,69% سنة 2009 إلى 20,87% سنة 2013، والذي يعني بدوره انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة خلال هذه الفترة؛
 - انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) سنة وقوع الأزمة من 43,58% سنة 2007 إلى 24,63% سنة 2008، مما يعني نقص القدرة على التحكم في التكاليف خلال هذه السنة، وارتفاعه خلال السنوات التي تلت الأزمة من 29,47% سنة 2009 إلى 33,33% سنة 2013، والذي يعني بدوره قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛
- وبالرغم من أننا نلاحظ ارتفاعاً في مضاعف حقوق الملكية سنة وقوع الأزمة، إلا أن درجة تأثير انخفاض قيمة هامش صافي الربح وقيمة منفعة الأصول كانت أكثر بقليل من درجة تأثير ارتفاعه، مما أدى إلى انخفاض المردودية المالية لبنك الشارقة الإسلامي سنة وقوع الأزمة المالية، أما بالنسبة للفترة ما بعد الأزمة المالية، فإن ارتفاع المردودية المالية قد نتج عن ارتفاع قيمة هامش صافي الربح؛ حيث كانت درجة تأثير ارتفاعه أكبر من درجة تأثير الانخفاض في قيمة منفعة الأصول ومضاعف حقوق الملكية خلال هذه الفترة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن بنك الشارقة الإسلامي قد تأثر بشكل بسيط بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها، نتيجة لنقص قدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف وكذا لنقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح خلال هذه السنة؛ ولكنه تمكن من رفع مردوديته المالية خلال السنوات التي تلت الأزمة والذي يعود بشكل رئيس إلى قدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.

10- المردودية المالية لبنك بوبيان خلال الفترة 2005-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك بوبيان خلال الفترة 2005-2013:

جدول (50): المردودية المالية لبنك بوبيان للفترة 2005-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2005	0,53168878	0,32550005	0,03924559	0,0641058
2006	0,34421554	0,2343166	0,05909517	0,08681193
2007	0,3418731	0,18391453	0,07278853	0,13530437
2008	0,03092438	0,16080223	0,07102531	0,0136591
2009	-1,0948261	0,09031602	0,04924237	-0,5969243
2010	0,1023614	0,18095996	0,04449508	0,02516898
2011	0,17285966	0,15787249	0,02969356	0,03251244
2012	0,16195927	0,1345869	0,03124125	0,03759511
2013	0,18964695	0,12041318	0,03059874	0,04819204
AVERAGE	0,08674477	0,17652022	0,04749173	-0,0170638
MAX	0,53168878	0,32550005	0,07278853	0,13530437
MIN	-1,0948261	0,09031602	0,02969356	-0,5969243

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك بوبيان خلال الفترة 2005-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (69): المردودية المالية لبنك بوبيان خلال الفترة 2013-2005



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (50) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (50) والشكل رقم (69) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك بوبيان خلال السنوات التي سبقت الأزمة من 6,41% سنة 2005 إلى 13,53% سنة 2007؛
- ثم انخفضت عند وقوع الأزمة المالية سنة 2008 ب 12,16% لتصل إلى 1,36%،
- تراجع المردودية المالية بشكل كبير سنة 2009 أين بلغت -59,69% وارتقاها بعد ذلك إلى أن بلغت 4,82% سنة 2013، ويمكن تفسير الانخفاض ابتداء من سنة وقوع الأزمة وارتقاها بعد ذلك حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
- انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) من 7,28% سنة 2007 إلى 7,10% سنة 2008، واستمرار انخفاضها خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 3,06% سنة 2013، مما يعني نقص القدرة على استغلال الأصول لتوليد الأرباح ابتداء من سنة وقوع الأزمة؛
- انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) من 18,39% سنة 2007 إلى 16,08% سنة 2008، وارتفاعه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية من 9,03% سنة 2009 إلى 12,04% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة سنة وقوع الأزمة وارتفاعه خلال الفترة التي تلت الأزمة المالية؛

- انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) من 34,18% سنة 2007 إلى 3,09% سنة 2008، كما تراجعت بشكل كبير جدا سنة 2009 لتصل إلى -109,48% مما يعني نقص القدرة على التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة خاصة عند سنة 2009، وارتفاعها بعد ذلك لتصل إلى 18,96% سنة 2013، والذي يعني بدوره القدرة على التحكم في التكاليف خلال سنة السنوات التي تلت سنتي 2008-2009.

من خلال ما سبق يتضح أن بنك بوبيان تأثر بالأزمة المالية العالمية بشكل كبير؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضا سنة وقوع الأزمة، وكذا سنة 2009، والذي يعود إلى نقص القدرة على التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما تحسنت مردوديته المالية بشكل كبير ابتداء من سنة 2010 والتي تعود بشكل أساسي إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.

11- المردودية المالية لبيت التمويل الكويتي خلال الفترة 2003-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبيت التمويل الكويتي خلال الفترة 2003-2013:

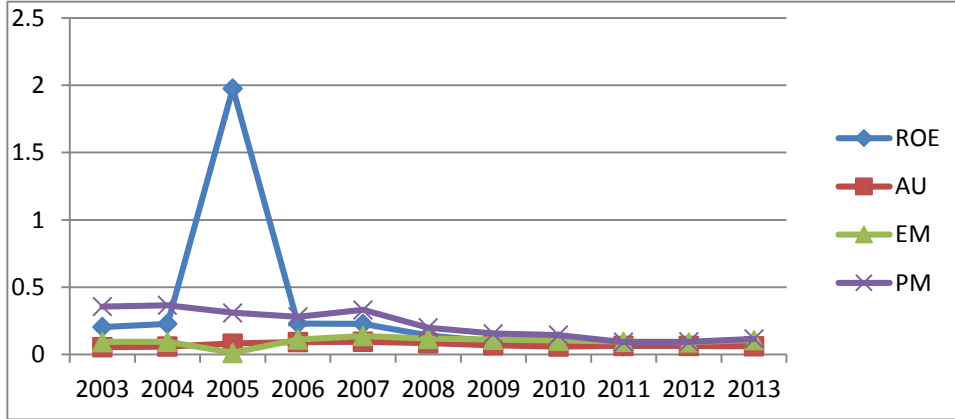
جدول (51): المردودية المالية لبيت التمويل الكويتي للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,35603004	0,09357965	0,05371624	0,20436705
2004	0,36547057	0,09425442	0,05887858	0,22830109
2005	0,30962257	0,01282194	0,08188813	1,97742457
2006	0,27980594	0,11126263	0,09170196	0,23061429
2007	0,33118771	0,13753257	0,09447101	0,22749256
2008	0,19971058	0,11762778	0,08383555	0,14233752
2009	0,15487223	0,10998589	0,06790575	0,09561876
2010	0,14394017	0,10282744	0,05867626	0,08213635
2011	0,09212666	0,09601553	0,06479144	0,06216723
2012	0,09439677	0,09032652	0,06316969	0,06601621
2013	0,11633764	0,10711818	0,06172187	0,06703415
AVERAGE	0,22213644	0,0975775	0,07097786	0,3075918
MAX	0,36547057	0,13753257	0,09447101	1,97742457
MIN	0,09212666	0,01282194	0,05371624	0,06216723

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبيت التمويل الكويتي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (70): المردودية المالية لبيت التمويل الكويتي خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (51) وباستخدام برنامج (EXCEL)

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (51) والشكل رقم (70) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبيت التمويل الكويتي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 20,44% سنة 2003 إلى 22,75% سنة 2007؛
- ثم سجلت انخفاضاً عند وقوع الأزمة سنة 2008 بـ 8,51% لتصل إلى 14,23%؛
- استمرار انخفاض المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة من 9,56% سنة 2009 إلى 6,70% سنة 2013، ويمكن تفسير الانخفاض أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة مقارنة بالسنوات التي سبقتها حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
- انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) سنة وقوع الأزمة من 9,45% سنة 2007 إلى 8,38% سنة 2008، واستمرار الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 6,17% سنة 2013، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية؛
- انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) سنة وقوع الأزمة من 13,75% سنة 2007 إلى 11,76% سنة 2008، واستمرار انخفاضه بشكل بسيط خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 10,71% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة ابتداء من سنة وقوع الأزمة.
- انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) سنة وقوع الأزمة من 33,12% سنة 2007 إلى 19,97% سنة 2008، واستمرار انخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى

11,63% سنة 2013، والذي يعني انخفاض في القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف ابتداء من سنة وقوع الأزمة؛

من خلال ما سبق يتضح أن بيت التمويل الكويتي تأثر تأثراً طفيفاً بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضاً طفيفاً ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة لنفس الفترة.

12- المردودية المالية لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2005-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2005-2013:

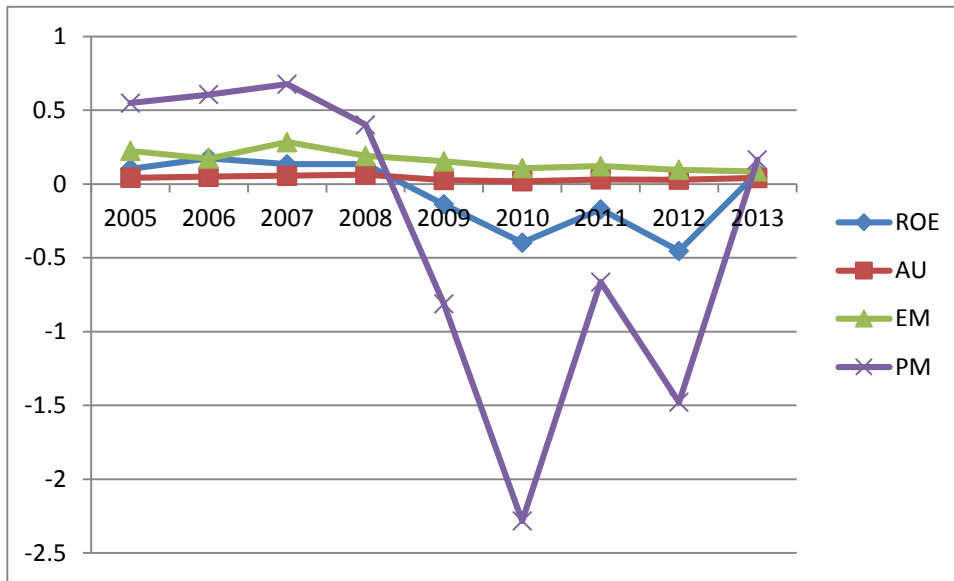
جدول (52): المردودية المالية لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2005-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2005	0,54834162	0,22422481	0,04202422	0,10277021
2006	0,60548288	0,17165663	0,04939103	0,17421654
2007	0,67591292	0,28404371	0,05618474	0,1336977
2008	0,40103886	0,19044998	0,06366144	0,13405468
2009	-0,8118617	0,15406656	0,0261988	-0,138056
2010	-2,2830861	0,10694002	0,01858981	-0,3968779
2011	-0,6636378	0,12075296	0,0312128	-0,1715402
2012	-1,478856	0,09577644	0,02938867	-0,4537818
2013	0,16433349	0,08581403	0,04057041	0,07769215
AVERAGE	-0,3158146	0,15930279	0,03969132	-0,0597583
MAX	0,67591292	0,28404371	0,06366144	0,17421654
MIN	-2,2830861	0,08581403	0,01858981	-0,4537818

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2005-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (71): المردودية المالية لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2005-2013



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (52) وباستخدام برنامج (EXCEL)

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (52) والشكل رقم (71) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك البحرين الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة من 10,28% سنة 2005 إلى 13,37% سنة 2007؛
- ثم ارتفعت قليلاً عند وقوع الأزمة المالية سنة 2008 ب 0,03% لتصل إلى 13,40%؛
- تراجع المردودية المالية من -13,80% سنة 2009 إلى -45,38% سنة 2012 وارتفاعها بعد ذلك إلى أن بلغت 7,77% سنة 2013، ويمكن تفسير الارتفاع سنة وقوع الأزمة وتراجعها بعد ذلك بشكل كبير حتى سنة 2012 حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
- ارتفاع في قيمة منفعة الأصول (AU) من 5,62% سنة 2007 إلى 6,37% سنة 2008، وانخفاضها خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 4,06% سنة 2013، مما يعني قدرة البنك على استغلال الأصول لتوليد الأرباح سنة وقوع الأزمة، ونقصها بعد ذلك؛
- انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) من 28,40% سنة 2007 إلى 19,04% سنة 2008، وانخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 8,58% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة سنة وقوع الأزمة وارتفاعه خلال الفترة التي تلت الأزمة المالية؛

- انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) من 67,59% سنة 2007 إلى 40,10% سنة 2008، كما تراجعت بشكل كبير جدا من -81,19% سنة 2009 لتصل إلى -147,88% سنة 2012، مما يعني نقص القدرة على التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة، وارتفاعها بعد ذلك لتصل إلى 16,43% سنة 2013، والذي يعني بدوره القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه السنة.

من خلال ما سبق يتضح أنه بالرغم من أن بنك البحرين الإسلامي لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها نتيجة قدرته على استغلال الأصول لتوليد الأرباح؛ إلا أنه تأثر بها بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضا كبيرا والذي يعود إلى نقص القدرة على التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما تحسنت مردوديته المالية بشكل كبير ابتداء من سنة 2013 والتي تعود بشكل أساسي إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.

13- المردودية المالية لبنك المستثمرون خلال الفترة 2003-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك المستثمرون خلال الفترة 2003-2013:

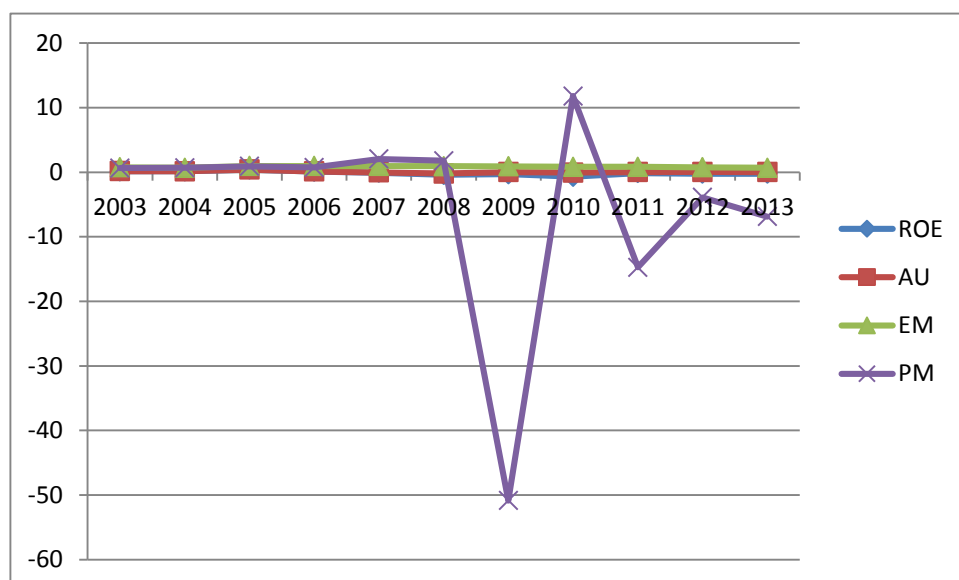
جدول (53): المردودية المالية لبنك المستثمرون للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,64888225	0,76037635	0,15444526	0,13179893
2004	0,67651167	0,69545961	0,145535	0,14156987
2005	0,90365973	0,94725741	0,42338702	0,40390056
2006	0,73423789	0,94968797	0,10432247	0,08065545
2007	2,04493439	0,94753589	-0,0366107	-0,0790117
2008	1,78349507	0,92261424	-0,2058521	-0,3979303
2009	-50,846302	0,90104166	0,00561935	-0,317103
2010	11,8022021	0,84069229	-0,049997	-0,7018914
2011	-14,734326	0,82269701	0,00784457	-0,1404945
2012	-3,9075937	0,77259252	0,04615886	-0,2334608
2013	-6,881019	0,68080462	0,02166101	-0,2189318
AVERAGE	-5,2523016	0,84006905	0,05604671	-0,1209908
MAX	11,8022021	0,94968797	0,42338702	0,40390056
MIN	-50,846302	0,68080462	-0,2058521	-0,7018914

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك المستثمرون خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (72): المردودية المالية لبنك المستثمرون خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (53) وباستخدام برنامج (EXCEL)

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (53) والشكل رقم (72) ما يلي:

- انخفاض المردودية المالية لبنك المستثمرون خلال الفترة ما قبل الأزمة من 13,18% سنة 2003 إلى -7,90% سنة 2007؛
- استمرار الانخفاض عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 31,89% ليصل إلى -39,79%؛
- استمرار انخفاض المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة لتصل إلى -21,89% سنة 2013، ويمكن تفسير التراجع قبل أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
- انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) من 15,44% سنة 2003 إلى -3,66% سنة 2007، وتراجعها إلى -20,58% سنة 2008، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح قبل وأثناء سنة وقوع الأزمة المالية، وارتفاعها خلال السنوات التي تلت الأزمة من 0,56% سنة 2009 لتصل إلى 2,17% سنة 2013، والتي تعني استغلال الأصول لتوليد الأرباح خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية؛

- ارتفاع في مضاعف حقوق الملكية (EM) سنة وقوع الأزمة من 76,04% سنة 2003 إلى 94,75% سنة 2007، وانخفاضه إلى 92,26% سنة 2008، واستمرار انخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة ليصل إلى 68,08% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة ابتداء من سنة وقوع الأزمة؛

- ارتفاع في قيمة هامش صافي الربح (PM) سنة وقوع الأزمة من 64,89% سنة 2003 إلى 204,49% سنة 2007، وانخفاضه إلى 178,35% سنة 2008، والذي يعني انخفاض القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف سنة وقوع الأزمة، وتراجعته بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى -688,10% سنة 2013، والذي يعني عدم القدرة على التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.

من خلال ما سبق يتضح أن بنك المستثمرون تأثر تأثراً كبيراً بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية تراجعاً ابتداء من سنة 2007، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف، ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأمواله الخاصة.

14- المردودية المالية لبنك البركة البحرين خلال الفترة 2003-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك البركة البحرين خلال الفترة 2003-2013:

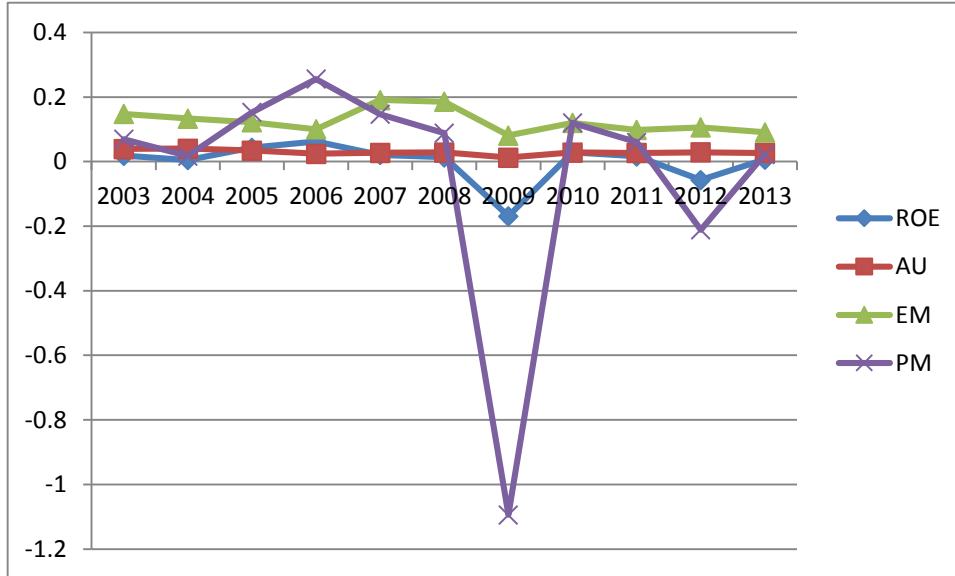
جدول (54): المردودية المالية لبنك البركة البحرين للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,06940624	0,14779903	0,03928563	0,01844848
2004	0,01749348	0,13359003	0,04009218	0,00525003
2005	0,1525512	0,12196063	0,03444424	0,04308366
2006	0,25584525	0,10042697	0,02452651	0,06248311
2007	0,14697722	0,19073586	0,02720783	0,02096581
2008	0,08810379	0,18538651	0,02845865	0,0135248
2009	-1,0941262	0,08113921	0,01253253	-0,1689956
2010	0,11992503	0,12008017	0,02848264	0,02844584
2011	0,06026743	0,09827495	0,02695272	0,01652884
2012	-0,2108568	0,10616988	0,0287802	-0,0571584
2013	0,02224621	0,0908384	0,02669949	0,00653867
AVERAGE	-0,0338334	0,12512742	0,02886024	-0,0009895
MAX	0,25584525	0,19073586	0,04009218	0,06248311
MIN	-1,0941262	0,08113921	0,01253253	-0,1689956

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك البركة البحرين خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (73): المردودية المالية لبنك البركة البحرين خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (54) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (54) والشكل رقم (73) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك البركة البحرين خلال الفترة ما قبل الأزمة من 1,84% سنة 2003 إلى 2,10% سنة 2007؛
- ثم سجلت انخفاضا عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 0,74% لتصل إلى 1,35%؛
- تراجع المردودية المالية سنة 2009 لتصل إلى -16,90%، وارتفاعها بعد ذلك لتبلغ 0,65% سنة 2013، ويمكن تفسير الانخفاض خلال سنتي 2008-2009 مقارنة بالسنوات التي سبقتها حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
- ارتفاع في قيمة منفعة الأصول (AU) سنة وقوع الأزمة من 2,72% سنة 2007 إلى 2,84% سنة 2008، وارتفاعه خلال السنوات التي تلت الأزمة من 1,25% سنة 2009 إلى 2,69% سنة 2013، والتي تعني استغلال الأصول لتوليد الأرباح سنة وقوع الأزمة المالية، وكذا خلال الفترة التي تلتها؛
- انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) سنة وقوع الأزمة من 19,07% سنة 2007 إلى 18,54% سنة 2008، وارتفاعه خلال السنوات التي تلت الأزمة من 8,11% سنة 2009 إلى 9,08% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة سنة وقوع الأزمة؛

- انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) سنة وقوع الأزمة من 14,70% سنة 2007 إلى 8,81% سنة 2008، وتراجعته سنة 2009 بشكل كبير ليبلغ -109,41% سنة 2009، إلا أنه ارتفع خلال السنوات التي تلت الأزمة ليصل إلى 2,22% سنة 2013، والذي يعني انخفاض في القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف سنتي 2008-2009 وقوع الأزمة، والقدرة على التحكم في التكاليف خلال الفترة ما بعد الأزمة؛

من خلال ما سبق يتضح أن بنك البركة البحرين تأثر بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضاً سنة وقوع الأزمة المالية، وكذا تراجعاً سنة 2009 والذي يعود بشكل كبير إلى نقص في التحكم في التكاليف، بالإضافة إلى نقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح ونقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموال البنك الخاصة.

15- المردودية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي خلال الفترة 2003-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي خلال الفترة 2003-2013:

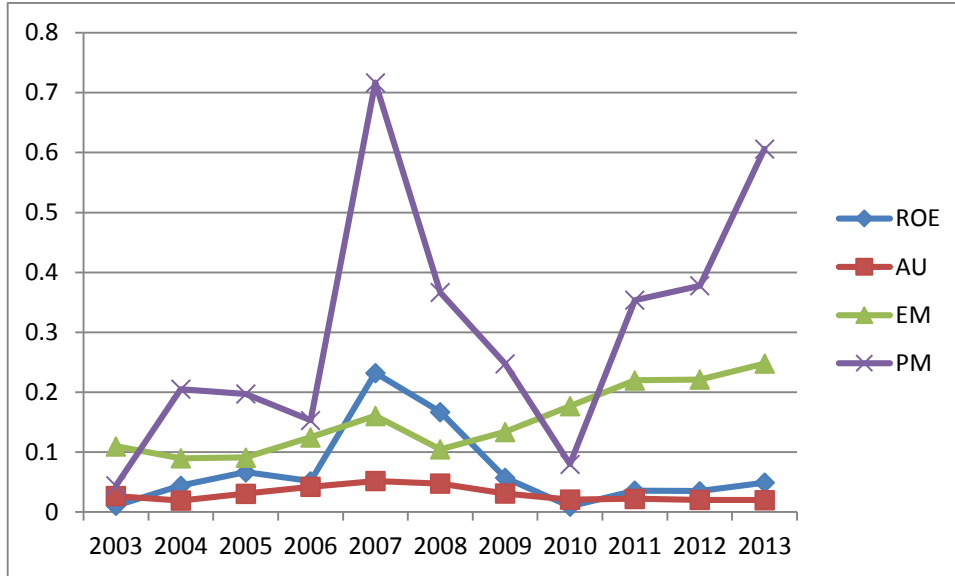
جدول (55): المردودية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,04414147	0,10992673	0,02685897	0,01078532
2004	0,20527389	0,08973973	0,0193283	0,04421224
2005	0,19722798	0,09113452	0,03080126	0,06665829
2006	0,1532265	0,12495202	0,04221871	0,05177207
2007	0,71670259	0,16052084	0,05201109	0,23222208
2008	0,36652816	0,10472818	0,04775737	0,16714148
2009	0,24743731	0,13390074	0,03100344	0,05729176
2010	0,07997224	0,1770709	0,02089576	0,00943735
2011	0,35382745	0,22008293	0,02225607	0,03578109
2012	0,37791069	0,22122084	0,02053146	0,03507382
2013	0,60609218	0,24800149	0,02012191	0,04917604
AVERAGE	0,30439459	0,15284354	0,03034403	0,06905014
MAX	0,71670259	0,24800149	0,05201109	0,23222208
MIN	0,04414147	0,08973973	0,0193283	0,00943735

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (74): المردودية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (55) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (55) والشكل رقم (74) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 1,08% سنة 2003 إلى 23,22% سنة 2007؛
- ثم سجلت انخفاضا عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 6,51% لتصل إلى 16,71%؛
- استمرار انخفاض المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة لتصل إلى 4,92% سنة 2013، ويمكن تفسير الانخفاض أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة مقارنة بالسنوات التي سبقتها حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
- انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) سنة وقوع الأزمة من 5,20% سنة 2007 إلى 4,77% سنة 2008، واستمرار الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 2,01% سنة 2013، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية؛
- انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) سنة وقوع الأزمة من 16,05% سنة 2007 إلى 10,45% سنة 2008، وارتفاعه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 24,80% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة سنة وقوع الأزمة؛

- انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) سنة وقوع الأزمة من 71,67% سنة 2007 إلى 36,65% سنة 2008، وارتفاعها خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية لتصل إلى 60,61% سنة 2013، والذي يعني انخفاض في القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف سنة وقوع الأزمة؛

من خلال ما سبق يتضح أن بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي تأثر بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضا سنة وقوع الأزمة والذي يعود إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة.

16- المردودية المالية لبنك الإثمار خلال الفترة 2003-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك الإثمار خلال الفترة 2003-2013:

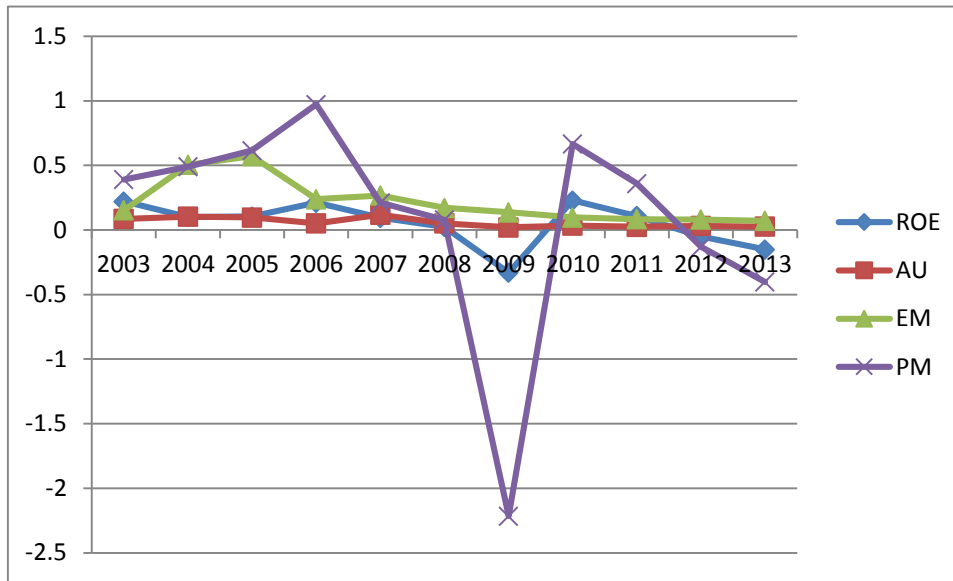
جدول (56): المردودية المالية لبنك الإثمار للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,39151158	0,15280732	0,08628198	0,22106528
2004	0,49040956	0,50450403	0,10376406	0,10086517
2005	0,61550611	0,57144375	0,09733061	0,10483549
2006	0,97286783	0,23867173	0,05189627	0,21153829
2007	0,21187909	0,26669877	0,11890049	0,0944606
2008	0,07921018	0,1717167	0,05201503	0,02399371
2009	-2,2159642	0,1364507	0,02034001	-0,3303225
2010	0,66668587	0,09730733	0,03343581	0,22908017
2011	0,35960132	0,08360529	0,02534662	0,10902037
2012	-0,1313122	0,08152996	0,03212397	-0,0517389
2013	-0,4020594	0,07180304	0,02700197	-0,1511969
AVERAGE	0,09439416	0,21604897	0,0589488	0,05105462
MAX	0,97286783	0,57144375	0,11890049	0,22908017
MIN	-2,2159642	0,07180304	0,02034001	-0,3303225

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك الإثمار خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (75): المردودية المالية لبنك الإثمار خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (56) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (56) والشكل رقم (75) ما يلي:

- انخفاض المردودية المالية لبنك الإثمار خلال الفترة ما قبل الأزمة من 22,11% سنة 2003 إلى 9,45% سنة 2007؛
- استمر الانخفاض عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 7,05% لتصل إلى 2,40%؛
- تراجع المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة لتصل إلى -15,12% سنة 2013، ويمكن تفسير الانخفاض في المردودية المالية حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
- انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) سنة وقوع الأزمة من 11,89% سنة 2007 إلى 5,20% سنة 2008، واستمرار الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 2,01% سنة 2013، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة المالية؛
- انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) سنة وقوع الأزمة من 26,67% سنة 2007 إلى 17,17% سنة 2008، واستمرار انخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 7,18% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة؛
- انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) سنة وقوع الأزمة من 21,19% سنة 2007 إلى 7,92% سنة 2008، وتراجعها خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية لتصل إلى -40,20% سنة

2013، والذي يعني انخفاض في القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة؛

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه بالرغم من انخفاض المردودية المالية لبنك الإثمار خلال الفترة ما قبل الأزمة، إلا أن هذا الأخير تأثر بالأزمة المالية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضا سنة وقوع الأزمة، كما ظهر أثر الأزمة بشكل كبير خلال الفترة ما بعد الأزمة؛ أين شهدت مردوديته المالية تراجعا كبيرا والذي يعود إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة الى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة.

17- المردودية المالية لبنك البركة الجزائر خلال الفترة 2003-2013:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية لبنك البركة الجزائر خلال الفترة 2003-2013.

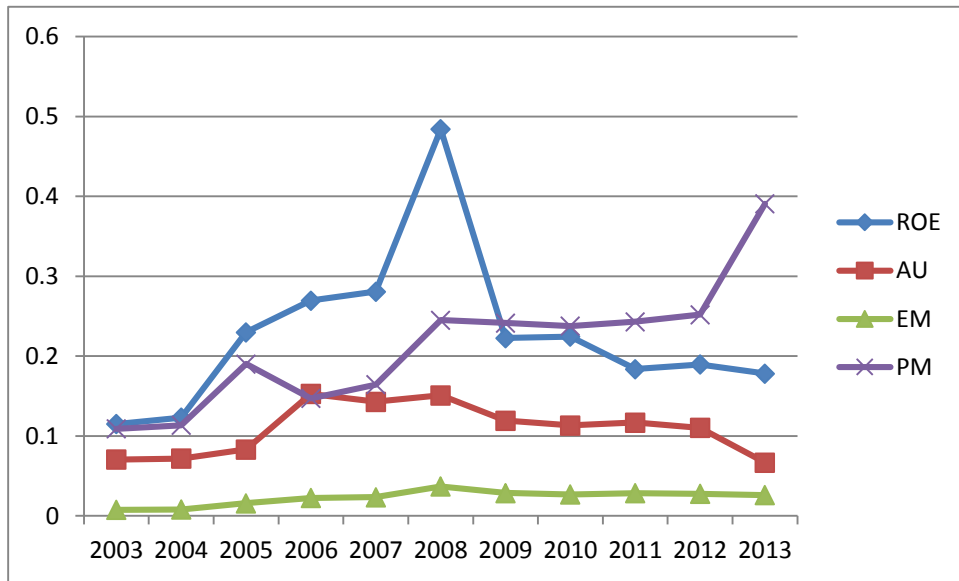
جدول (57): المردودية المالية لبنك البركة الجزائر للفترة 2003-2013

السنة	PM	EM	AU	ROE
2003	0,10911181	0,00769907	0,07056127	0,11501842
2004	0,11354122	0,00813888	0,07168216	0,12311861
2005	0,19008753	0,01582485	0,08325033	0,22990072
2006	0,14706167	0,0224503	0,15265907	0,26954124
2007	0,16430647	0,02348353	0,14292516	0,28082786
2008	0,24498334	0,03699086	0,15099335	0,48399409
2009	0,24156508	0,02879967	0,11922115	0,22254677
2010	0,23767287	0,02691218	0,11323203	0,22451455
2011	0,24314352	0,02841168	0,11685147	0,18385554
2012	0,25191083	0,02778758	0,1103072	0,1894985
2013	0,39069318	0,02605466	0,0666883	0,17820694
AVERAGE	0,21218887	0,02295939	0,10894286	0,22736575
MAX	0,39069318	0,03699086	0,15265907	0,48399409
MIN	0,10911181	0,00769907	0,0666883	0,11501842

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية لبنك البركة الجزائر خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (76): المردودية المالية لبنك البركة الجزائر خلال الفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (57) وباستخدام برنامج (EXCEL).

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (57) والشكل رقم (76) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك البركة الجزائر خلال الفترة ما قبل الأزمة من 11,50% سنة 2003 إلى 28,08% سنة 2007؛
- استمرار الارتفاع عند وقوع الأزمة سنة 2008 بشكل كبير بزيادة نحو 20,32% لتصل إلى 48,40%؛
- انخفاض المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة من 22,25% سنة 2009 لتصل إلى 17,82% سنة 2013، ويمكن تفسير الارتفاع سنة وقوع الأزمة والانخفاض بعدها مقارنة بالسنوات التي سبقت حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
- ارتفاع في قيمة منفعة الأصول (AU) سنة وقوع الأزمة من 14,29% سنة 2007 إلى 15,10% سنة 2008، وانخفاضها خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 6,67% سنة 2013، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح بعد سنة وقوع الأزمة المالية؛
- ارتفاع في مضاعف حقوق الملكية (EM) سنة وقوع الأزمة من 2,35% سنة 2007 إلى 3,70% سنة 2008، وانخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 2,60% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة بعد سنة وقوع الأزمة؛

- ارتفاع في قيمة هامش صافي الربح (PM) سنة وقوع الأزمة من 16,43% سنة 2007 إلى 24,50% سنة 2008، واستمرار ارتفاعها خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية لتصل إلى 39,09% سنة 2013، والذي يعني القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن بنك البركة الجزائر لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها؛ حيث شهدت مردوديته المالية ارتفاعا كبيرا خلال هذه السنة، إلا أن أثر الأزمة ظهر خلال الفترة 2009-2013 أين شهدت المردودية المالية انخفاضا، والذي يعود إلى نقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، وهذا بالرغم من القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني:

النتائج حسب السنة للفترة 2003-2013.

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية للبنوك محل الدراسة حسب السنة للفترة 2003-2013:

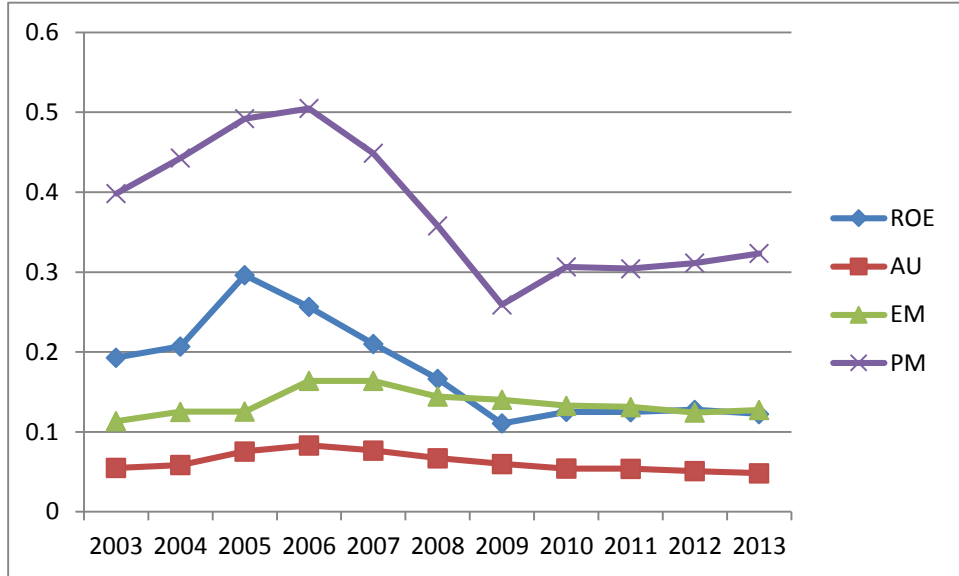
جدول (58): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب السنة للفترة 2003-2013

السنة	ROE	AU	EM	PM
2003	192862275,0	054893,0	11338224,0	39835962,0
2004	20697995,0	05854673,0	12525769,0	44282284,0
2005	296084901,0	07551953,0	12550035,0	49204171,0
2006	256425956,0	08319324,0	1638059,0	50489782,0
2007	210273206,0	07682315,0	16396998,0	4488034,0
2008	166591736,0	06716773,0	14433532,0	35798546,0
2009	110600917,0	05991212,0	14035134,0	25909593,0
2010	124970095,0	05418913,0	13288972,0	30646813,0
2011	124868562,0	05383322,0	13123222,0	30439897,0
2012	127651274,0	05097956,0	12430951,0	31126723,0
2013	12248817,0	04824431,0	12738809,0	32342744,0

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2003-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (77): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب السنة للفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (58) وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (58) والشكل رقم (77) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية للبنوك الإسلامية من 19,29% سنة 2003 إلى 21,03% سنة 2007؛
- ثم سجلت انخفاضا عند وقوع الأزمة سنة 2008 ب 4,37% لتصل إلى 16,66%؛
- ارتفاع المردودية المالية خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة بشكل بسيط ومستقر نسبيا من 11,06% سنة 2009 ليصل إلى 12,25% سنة 2013، ويمكن تفسير الانخفاض أثناء سنة وقوع الأزمة مقارنة بالسنوات التي سبقتها حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:
- انخفاض في قيمة منفعة الأصول (AU) من 7,68% سنة 2007 إلى 6,72% سنة 2008، واستمرار الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 4,82% سنة 2013، والتي تعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح من طرف البنوك الإسلامية ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية؛
- انخفاض في مضاعف حقوق الملكية EM من 16,40% سنة 2007 إلى 14,43% سنة 2008، واستمرار انخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 12,74% سنة 2013، والذي يعني انخفاض اعتماد البنوك الإسلامية على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة ابتداء من سنة وقوع الأزمة؛

- انخفاض في قيمة هامش صافي الربح PM من 44,88% سنة 2007 إلى 35,80% سنة 2008 والذي يعني انخفاض في القدرة على التحكم في التكاليف خلال هذه السنة؛
- ارتفاع في قيمة هامش صافي الربح خلال السنوات التي تلت الأزمة من 25,91% سنة 2009 إلى 32,34% سنة 2013 مما يعني قدرة البنوك الإسلامية على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية.

وبالرغم من أننا نلاحظ انخفاضا في قيمة منفعة الأصول (AU)، ومضاعف حقوق الملكية (EM) خلال السنوات التي تلت الأزمة، إلا أن درجة تأثير ارتفاع قيمة هامش صافي الربح كانت أكثر من درجة تأثير انخفاضهما، مما أدى إلى استقرار المردودية المالية للبنوك الإسلامية وارتفاعها بشكل بسيط خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن البنوك الإسلامية تأثرت تأثيرا طفيفا بالأزمة المالية العالمية تحتاج إلى شرح، وذلك لنقص استغلال الأصول لتوليد الأرباح من طرف البنوك الإسلامية، وكذا انخفاض اعتمادها على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة، بالإضافة إلى انخفاض في قدرتها على التحكم في التكاليف خلال سنة وقوع الأزمة.

إلا أن أثر الأزمة المالية لم يمتد خلال الفترة التي تلت الأزمة؛ حيث أن المردودية المالية للبنوك الإسلامية لم تشهد تذبذبات خلال الفترة التي تلت سنة الأزمة المالية بل شهدت ارتفاعا، والذي يعود بشكل رئيس إلى قدرة البنوك الإسلامية على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث:

النتائج حسب الحجم للفترة 2003-2013

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية للبنوك محل الدراسة حسب الحجم للفترة 2003-

2013:

جدول (59): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب الحجم للفترة 2003-2013

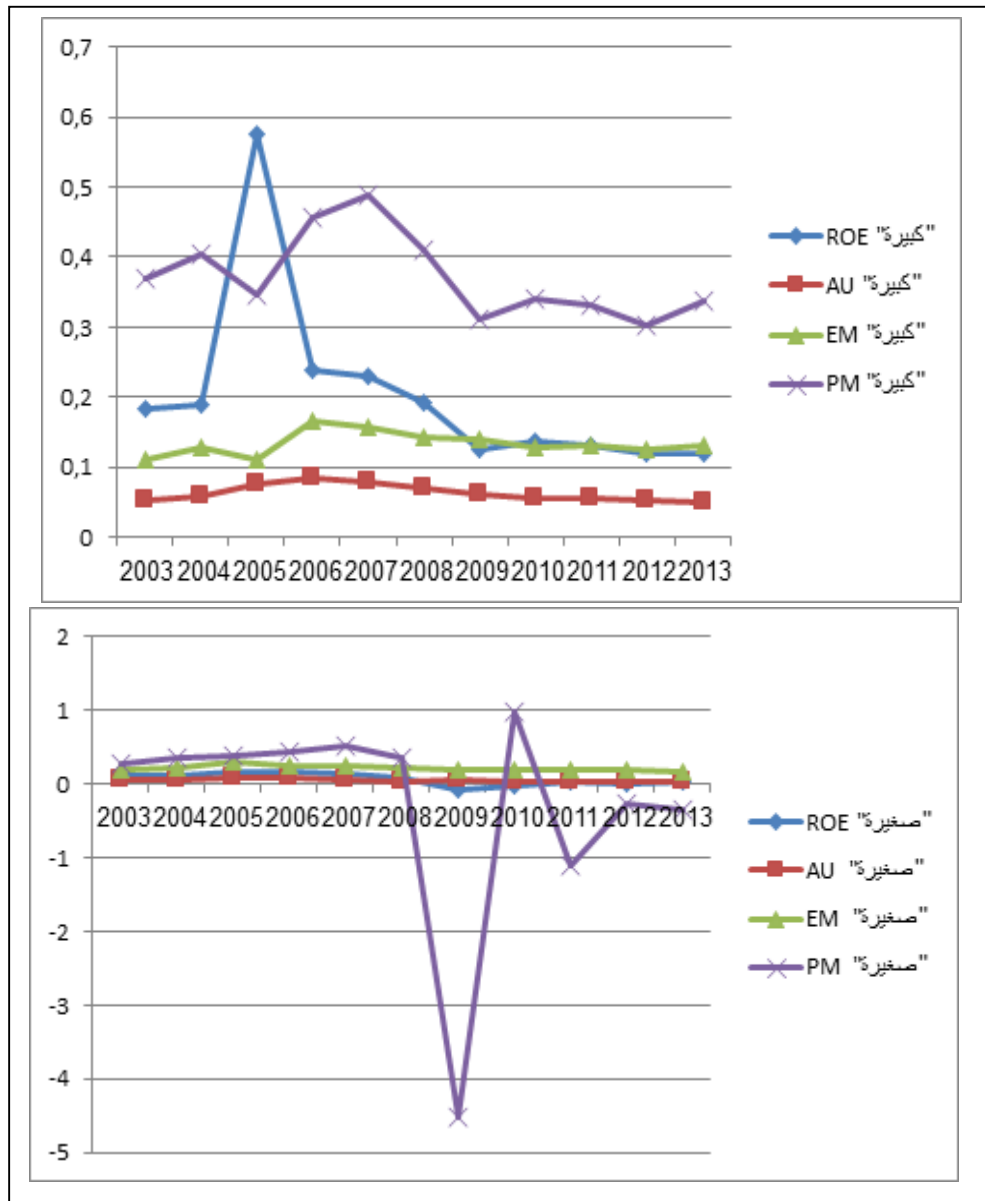
الحجم	عدد البنوك	السنة	ROE	AU	EM	PM
كبيرة	5	2003	0,18229686	0,05141844	0,11080789	0,36918568
كبيرة	5	2004	0,18980992	0,05693279	0,12692367	0,40393262
كبيرة	5	2005	0,57530943	0,07657795	0,11024479	0,34522521
كبيرة	5	2006	0,23947646	0,0842317	0,16477329	0,45693397
كبيرة	5	2007	0,23075512	0,07719398	0,15801047	0,48842585
كبيرة	5	2008	0,19170917	0,06975314	0,14190153	0,41027164
كبيرة	5	2009	0,1256011	0,06239776	0,13887719	0,31006418
كبيرة	5	2010	0,13793186	0,05453851	0,12785365	0,33981455
كبيرة	5	2011	0,13084267	0,05613532	0,13059261	0,33221374
كبيرة	5	2012	0,11912746	0,05276994	0,12621675	0,30301508
كبيرة	5	2013	0,11928416	0,04860818	0,12999978	0,33825469
المتوسط			0,20383129	0,06277797	0,13329105	0,3724852
max			0,57530943	0,0842317	0,16477329	0,48842585
min			0,11912746	0,04860818	0,11024479	0,30301508
صغيرة	12	2003	0,11550041	0,06670815	0,19387896	0,26521906
صغيرة	12	2004	0,1039118	0,06311332	0,22944171	0,35127473
صغيرة	12	2005	0,16083624	0,0901268	0,30127309	0,37230685
صغيرة	12	2006	0,15459092	0,07502122	0,24295028	0,44213558
صغيرة	12	2007	0,12762078	0,06238665	0,2484454	0,51930461
صغيرة	12	2008	0,08454616	0,04122021	0,22380085	0,36512236
صغيرة	12	2009	-0,078338	0,04433071	0,20578898	-4,5301414
صغيرة	12	2010	-0,0280236	0,03825967	0,19926172	0,97130001
صغيرة	12	2011	0,01936446	0,04093056	0,19565516	-1,1009508
صغيرة	12	2012	0,00074076	0,04250485	0,18108027	-0,2593551
صغيرة	12	2013	0,04072078	0,03745227	0,16894281	-0,3545691
المتوسط			0,06377006	0,05473222	0,21731993	-0,2689412
max			0,16083624	0,0901268	0,30127309	0,97130001
min			-0,078338	0,03745227	0,16894281	-4,5301414

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية للبنوك الإسلامية محل الدراسة حسب الحجم خلال الفترة 2003-

2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (78): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب الحجم للفترة 2003-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول السابق وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الجدول (59) والشكل (78) ما يلي:

- ارتفاع المردودية المالية للبنوك الكبيرة بشكل ملحوظ من 18,23% سنة 2003 إلى 23,07% سنة 2007، وكذا بالنسبة للبنوك الصغيرة فقد شهدت مردوديتها المالية ارتفاعا بسيطا مقارنة بالبنوك الكبيرة من 11,55% سنة 2003 إلى 12,76% سنة 2007؛
- ثم سجلت انخفاضا عند وقوع الأزمة سنة 2008 نحو 4% ليصل إلى 19,17%، وكذا بالنسبة للبنوك الصغيرة، فقد انخفضت مردوديتها المالية خلال هذه السنة نحو 4,31% لتصل إلى 8,45%؛

- استمرار الانخفاض في المردودية المالية بالنسبة للبنوك الكبيرة خلال السنوات الخمس الموالية للأزمة ولكن بشكل بسيط ومستقر نسبيا من 12,56% سنة 2009 إلى 11,93% سنة 2013، بينما تراجعت المردودية المالية بالنسبة للبنوك الصغيرة بشكل كبير سنة 2009 لتصل إلى -7,8%، ثم بدأت بالارتفاع خلال السنوات الموالية لتصل إلى 4,07% سنة 2013، ويمكن تفسير الانخفاض في المردودية المالية أثناء وبعد سنة وقوع الأزمة مقارنة بالسنوات التي سبقتها حسب ما يوضحه الشكل السابق للأسباب التالية:

- انخفاض في قيمة منفعة الأصول بالنسبة للبنوك الكبيرة (AU) من 7,72% سنة 2007 إلى 6,97% سنة 2008، واستمرار الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة لتصل إلى 4,86% سنة 2013، وكذا بالنسبة للبنوك الصغيرة فقد انخفضت قيمة منفعة أصولها من 6,24% سنة 2007 إلى 4,12% سنة 2008، واستمر الانخفاض بعد ذلك ليصل إلى 3,74% سنة 2013، مما يعني نقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح من طرف كلا النوعين من البنوك ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية؛

- انخفاض في مضاعف حقوق الملكية (EM) بالنسبة للبنوك الكبيرة من 15,80% سنة 2007 إلى 14,19% سنة 2008، واستمرار انخفاضه خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 12,30% سنة 2013، وكذا بالنسبة للبنوك الصغيرة فقد انخفض مضاعف حقوق الملكية (EM) من 24,84% سنة 2007 إلى 22,38% سنة 2008، واستمرار انخفاضه بشكل كبير مقارنة بالبنوك الكبيرة خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ليصل إلى 16,89% سنة 2013؛ مما يعني انخفاض اعتماد البنوك خاصة الصغيرة على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة ابتداء من سنة وقوع الأزمة؛

- انخفاض في قيمة هامش صافي الربح (PM) بالنسبة للبنوك الكبيرة من 48,84% سنة 2007 إلى 41,03% سنة 2008، وكذا بالنسبة للبنوك الصغيرة أين انخفض بشكل أكبر مقارنة بالبنوك الكبيرة من 51,93% سنة 2007 إلى 36,51% سنة 2008، مما يعني انخفاض في التحكم في التكاليف خلال سنة الأزمة من طرف كلا النوعين من البنوك خاصة البنوك الصغيرة؛

- أما خلال السنوات التي تلت الأزمة فقد سجلت البنوك الكبيرة ارتفاعا في قيمة هامش صافي الربح من 31% سنة 2009 إلى 33,82% سنة 2013 مما يعني قدرة البنوك الكبيرة على توليد الأرباح من

خلال التحكم في التكاليف خلال فترة ما بعد الأزمة، أما بالنسبة للبنوك الصغيرة فقد سجلت تراجعاً كبيراً في قيمة هامش صافي الربح سنة 2009 أين بلغ -453,01% واستمر التراجع ليصل إلى -35,46% سنة 2013، مما يعني انخفاض كبير في القدرة على التحكم في التكاليف وعدم توليد الأرباح من طرف البنوك الصغيرة خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن البنوك الصغيرة تأثرت بالأزمة المالية العالمية بشكل أكبر من البنوك الكبيرة، ويعود ذلك بشكل كبير لعدم كفاءة البنوك الصغيرة في التحكم في التكاليف مقارنة بالبنوك الكبيرة خاصة خلال الفترة ما بعد الأزمة؛ حيث لم تشهد المردودية المالية للبنوك الكبيرة تذبذبات خلال الفترة التي تلت سنة الأزمة بل شهدت استقراراً، بينما شهدت المردودية المالية للبنوك الصغيرة عدة تذبذبات وتراجعا خلال هذه الفترة، إلا أنها استطاعت خلال السنوات الأخيرة تحقيق نسبة موجبة من العائد على الأموال الخاصة.

المطلب الرابع:

النتائج حسب البلد للفترة 2003-2013

يوضح الجدول الموالي مؤشرات المردودية المالية للبنوك محل الدراسة حسب البلد للفترة 2003-2013:

جدول (60): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب البلد للفترة 2003-2013

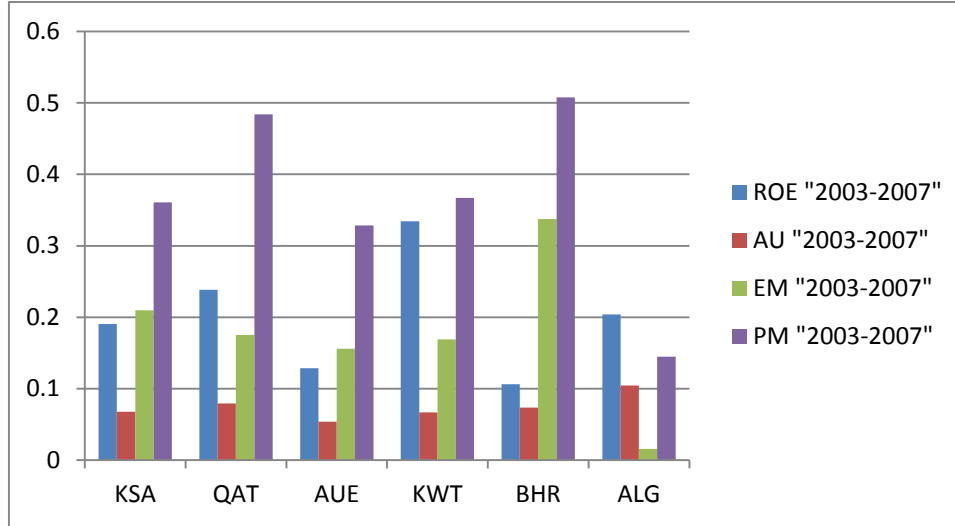
البلد	فترة 2007-2003	AU	ROE	PM	EM
KSA	المتوسط 2007-2003	0.067432704	0.1902153	0.36092378	0.20990789
QAT	المتوسط 2007-2003	0.079306833	0.23856914	0.48415334	0.17528351
AUE	المتوسط 2007-2003	0.053687985	0.1285097	0.32847861	0.15590923
KWT	المتوسط 2007-2003	0.06658714	0.33452364	0.36717459	0.16890032
BHR	المتوسط 2007-2003	0.073281087	0.10608133	0.50795233	0.33753751
ALG	المتوسط 2007-2003	0.104215598	0.20368137	0.14482174	0.01551932
البلد	سنة 2008	AU	ROE	PM	EM
KSA	2008	0.053587816	0.10941551	0.31779313	0.17751457
QAT	2008	0.074394083	0.20510424	0.59013481	0.21471913
AUE	2008	0.060490488	0.16346743	0.27629578	0.13570486
KWT	2008	0.077430428	0.07799831	0.11531748	0.139215
BHR	2008	-0.002791917	-0.0118431	0.54367521	0.31497912
ALG	2008	0.150993352	0.48399409	0.24498334	0.03699086
البلد	فترة 2013-2009	AU	ROE	PM	EM
KSA	المتوسط 2013-2009	0.048120027	0.1300546	0.35573128	0.13908972
QAT	المتوسط 2013-2009	0.048786787	0.1308478	0.51120254	0.19010302
AUE	المتوسط 2013-2009	0.051136453	0.0658778	0.18430298	0.14060147
KWT	المتوسط 2013-2009	0.0501536	-0.0080483	0.01336746	0.11904221
BHR	المتوسط 2013-2009	0.022150075	-0.1150993	-2.83202	0.26194616
ALG	المتوسط 2013-2009	0.104215598	0.20368137	0.14482174	0.01551932

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية للبنوك وباستخدام برنامج (Excel).

أولاً: الفترة ما قبل الأزمة (2003-2007)

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية للبنوك الإسلامية محل الدراسة حسب البلد خلال الفترة 2003-2007-
2007 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (79): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب البلد خلال الفترة 2003-2007



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول السابق وباستخدام برنامج (Excel).

يظهر لنا من خلال الجدول (60) والشكل (79) ما يلي:

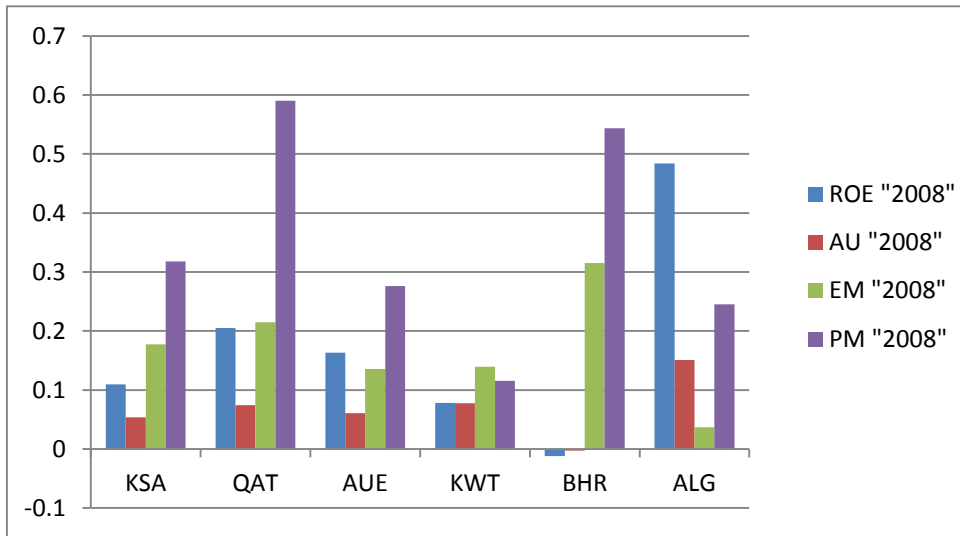
- حققت البنوك الإسلامية الكويتية أكبر مردودية مالية خلال الفترة 2003-2007 نحو 33,45%،
تليها البنوك القطرية بنحو 23,86% ثم البنوك الجزائرية بـ 20,37%، ثم البنوك السعودية بـ
19,02%، ثم البنوك الإماراتية بـ 12,85%، في حين حققت البنوك البحرينية أقل معدل عائد على
الأموال الخاصة نحو 10,61%؛

- وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول بأن البنوك الإسلامية الكويتية تعتبر أكفأ البنوك توليدا للأرباح
خلال الفترة ما قبل الأزمة 2003-2007، تليها البنوك القطرية، أما البنوك البحرينية فتعتبر البنوك
الأقل تحقيقاً للمردودية المالية خلال هذه الفترة.

ثانياً: سنة وقوع الأزمة المالية (2008)

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية للبنوك الإسلامية محل الدراسة حسب البلد سنة وقوع
الأزمة المالية 2008 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (80): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب البلد سنة وقوع الأزمة المالية 2008



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول السابق وباستخدام برنامج (Excel).

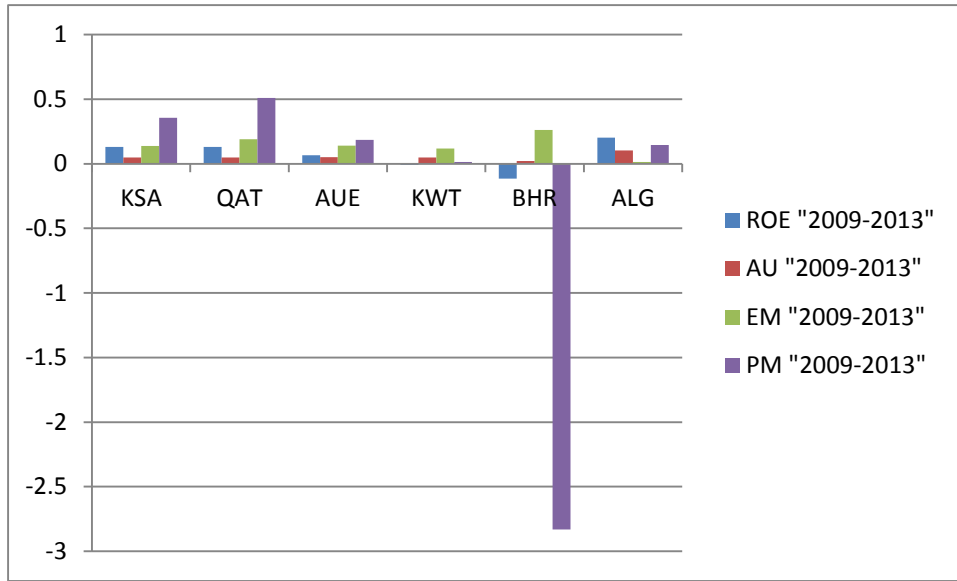
يظهر لنا من خلال الجدول (60) والشكل (80) ما يلي:

- حققت البنوك الجزائرية أكبر مردودية مالية خلال سنة 2008 بنحو 48,40%، تليها البنوك القطرية بنحو 20,51%، ثم البنوك الإماراتية بـ 16,35%، ثم البنوك السعودية بـ 10,94%، ثم البنوك الكويتية بـ 7,80%، في حين حققت البنوك البحرينية أقل مردودية مالية خلال هذه السنة نحو 1,18%؛
- وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول بأن البنوك الإسلامية الجزائرية تعتبر أكفأ البنوك توليدا للأرباح سنة وقوع الأزمة، تليها البنوك القطرية، أما البنوك البحرينية فتعتبر البنوك الأقل مردودية حيث حققت خسارة سنة وقوع الأزمة.

ثالثا: الفترة ما بعد الأزمة المالية (2009-2013)

يمكن تمثيل تطور المردودية المالية للبنوك الإسلامية محل الدراسة حسب البلد خلال الفترة 2009-2013 بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

شكل (81): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب البلد خلال الفترة 2009-2013



الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول السابق وباستخدام برنامج (Excel)

يظهر لنا من خلال الجدول (60) والشكل (81) ما يلي:

- حققت البنوك الجزائرية أكبر مردودية مالية خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية (2009-2013) بنحو 20,37%، تليها البنوك القطرية بنحو 13,08%، ثم البنوك السعودية بـ 13%، ثم البنوك الإماراتية بـ 6,59%، ثم البنوك الكويتية بـ -0,8%، في حين حققت البنوك البحرينية أقل مردودية مالية نحو -11,51%؛
- وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن البنوك الإسلامية الجزائرية تعتبر أكثر تحقيقا للمردودية المالية خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية (2009-2013). ثم تليها البنوك القطرية، أما البنوك البحرينية فتعتبر البنوك الأقل مردودية حيث حققت خسارة ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية.

خلاصة الفصل الرابع

لقد قمنا في هذا الفصل بقياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة بين 2003-2013 والتي تضم فترة الأزمة المالية العالمية، وذلك بهدف تقييم أدائها المالي ومعرفة مدى تأثره بالأزمة المالية، أين قمنا بتقسيم فترة الدراسة الإجمالية (2003-2013) إلى ثلاث فترات: الفترة ما قبل الأزمة (2003-2007)، وسنة وقوع الأزمة (2008)، والفترة ما بعد الأزمة (2009-2013)، أين قمنا بعملية قياس الأداء ضمن كل فترة وذلك بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية ضمن نموذج دييون (Dupont System) الذي يسمح بتحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: بالنسبة لنتائج الدراسة المالية للفترة ما قبل الأزمة (2003-2007)

سنعرض فيما يلي النتائج حسب البنك، حسب السنة، حسب الحجم، حسب البلد، خلال هذه الفترة:

1- النتائج حسب البنك:

- ارتفاع المردودية المالية لبنك الراجحي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 22,96% سنة 2003 إلى 27,32% سنة 2007؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنك الجزيرة خلال الفترة ما قبل الأزمة من 10,56% سنة 2003 إلى 17,14% سنة 2007؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنك البلاد خلال السنوات التي سبقت الأزمة من 3,38% سنة 2005 إلى 2,33% سنة 2007؛
- استقرار المردودية المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة نحو 20%؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنك قطر الإسلامي بشكل بسيط من 26,76% سنة 2003 إلى 27,12% سنة 2007؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنك الإمارات الإسلامي من 10,12% سنة 2003 إلى 17,89% سنة 2007؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 13,81% سنة 2003 إلى 24,01% سنة 2007؛

- ارتفاع المردودية المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 7,18% سنة 2003 إلى 14,18% سنة 2007؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 10,12% سنة 2004 إلى 13,56% سنة 2007؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنك بوبيان خلال السنوات التي سبقت الأزمة من 6,41% سنة 2005 إلى 13,53% سنة 2007؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنت التمويل الكويتي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 20,44% سنة 2003 إلى 22,75% سنة 2007؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنك البحرين الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة من 10,28% سنة 2005 إلى 13,37% سنة 2007؛
- انخفاض المردودية المالية لبنك المستثمرون خلال الفترة ما قبل الأزمة من 13,18% سنة 2003 إلى -7,90% سنة 2007؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنك البركة البحرين خلال الفترة ما قبل الأزمة من 1,84% سنة 2003 إلى 2,10% سنة 2007؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي خلال الفترة ما قبل الأزمة من 1,08% سنة 2003 إلى 23,22% سنة 2007؛
- انخفاض المردودية المالية لبنك الإثمار خلال الفترة ما قبل الأزمة من 22,11% سنة 2003 إلى 9,45% سنة 2007؛
- ارتفاع المردودية المالية لبنك البركة الجزائر خلال الفترة ما قبل الأزمة من 11,50% سنة 2003 إلى 28,08% سنة 2007؛

2- النتائج حسب السنة:

- ارتفاع المردودية المالية للبنوك الإسلامية من 19,29% سنة 2003 إلى 21,03% سنة 2007.

3- النتائج حسب الحجم:

- ارتفاع المردودية المالية للبنوك الكبيرة بشكل ملحوظ من 18,23% سنة 2003 إلى 23,07% سنة 2007؛
- وكذا بالنسبة للبنوك الصغيرة فقد شهدت مردوديتها المالية ارتفاعا بسيطا مقارنة بالبنوك الكبيرة من 11,55% سنة 2003 إلى 12,76% سنة 2007.

4- النتائج حسب البلد:

- حققت البنوك الإسلامية الكويتية أكبر مردودية مالية خلال الفترة 2003-2007 نحو 33,45%، تليها البنوك القطرية بنحو 23,86% ثم البنوك الجزائرية ب 20,37%، ثم البنوك السعودية ب 19,02%، ثم البنوك الإماراتية ب 12,85%، في حين حققت البنوك البحرينية أقل معدل عائد على الأموال الخاصة نحو 10,61%؛
- وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول بأن البنوك الإسلامية الكويتية تعتبر أكفأ البنوك توليدا للأرباح خلال الفترة ما قبل الأزمة 2003-2007، تليها البنوك القطرية، أما البنوك البحرينية فتعتبر البنوك الأقل تحقيقا للمردودية المالية خلال هذه الفترة.

ثانيا: بالنسبة لنتائج الدراسة المالية خلال وبعد سنة الأزمة:

1- النتائج حسب البنك:

- اتضح لنا أن بنك الراجحي تأثر تأثرا طفيفا بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضا طفيفا ابتداء من سنة وقوع الأزمة، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة؛
- اتضح لنا أن بنك الجزيرة قد تأثر بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضا كبيرا سنة وقوع الأزمة، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، إلا أن مردوديته المالية تحسنت بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية

والتي تعود إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال السنوات المالية للأزمة المالية؛

- لقد خالصنا إلى أن بنك البلاد لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية ارتفاعاً سنة وقوع الأزمة، والذي يعود إلى القدرة على التحكم في التكاليف واستغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما تحسنت مردوبيته المالية بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية والتي تعود بشكل أساسي إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال السنوات التي تلت وقوع الأزمة المالية؛

- اتضح لنا أن بنك قطر الدولي الإسلامي تأثر تأثيراً طفيفاً بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية انخفاضاً بسيطاً سنة وقوع الأزمة، والذي يعود إلى انخفاض القدرة على التحكم في التكاليف واستغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى انخفاض الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما تحسنت مردوبيته المالية بشكل بسيط خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية والتي تعود إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال السنوات التي تلت وقوع الأزمة المالية؛

- اتضح لنا أن بنك قطر الإسلامي تأثر بالأزمة المالية العالمية بشكل بسيط؛ حيث شهدت مردوبيته المالية انخفاضاً بسيطاً سنة وقوع الأزمة، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما استمرت مردوبيته المالية في الانخفاض خلال السنوات التي تلت الأزمة، ويعود ذلك بشكل كبير إلى نقص التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛

- اتضح لنا أن بنك الإمارات الإسلامي تأثر بالأزمة المالية العالمية؛ حيث أنه وبالرغم من ارتفاع مردوبيته المالية سنة وقوع الأزمة والذي يعود بشكل أساسي إلى قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف سنة وقوع الأزمة، إلا أنها شهدت انخفاضاً وتراجعاً خلال السنوات التي تلت الأزمة، ويعود ذلك بشكل كبير إلى نقص التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛

- تأثر بنك دبي الإسلامي تأثيراً طفيفاً بالأزمة المالية العالمية، والذي يعود بشكل رئيس إلى نقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح ابتداءً من سنة وقوع الأزمة؛

- اتضح لنا أن بنك أبو ظبي الإسلامي لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها، نتيجة لقدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه السنة، إلا أنه تأثر بها سنة 2009، وتمكن من رفع مردوديته المالية ابتداء من سنة 2010 نتيجة إلى اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأمواله الخاصة، وكذا قدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال الفترة ما بعد الأزمة؛
- تأثر بنك الشارقة الإسلامي بشكل بسيط بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها، نتيجة لنقص قدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف وكذا لنقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح خلال هذه السنة؛ ولكنه تمكن من رفع مردوديته المالية خلال السنوات التي تلت الأزمة والذي يعود بشكل رئيس إلى قدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛
- اتضح لنا أن بنك بوبيان تأثر بالأزمة المالية العالمية بشكل كبير؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضاً سنة وقوع الأزمة، وكذا سنة 2009، والذي يعود إلى نقص القدرة على التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما تحسنت مردوديته المالية بشكل كبير ابتداء من سنة 2010 والتي تعود بشكل أساسي إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛
- اتضح لنا أن بيت التمويل الكويتي تأثر تأثراً طفيفاً بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضاً طفيفاً ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة لنفس الفترة؛
- بالنسبة لبنك البحرين الإسلامي فبالرغم من أنه لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها نتيجة قدرته على استغلال الأصول لتوليد الأرباح؛ إلا أنه تأثر بها بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضاً كبيراً والذي يعود إلى نقص القدرة على التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما تحسنت مردوديته المالية بشكل كبير ابتداء من سنة 2013 والتي تعود بشكل أساسي إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛

- اتضح لنا أن بنك المستثمرون تأثر تأثراً كبيراً بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية تراجعاً ابتداءً من سنة 2007، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف، ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأمواله الخاصة؛
- اتضح لنا أن بنك البركة البحرين تأثر بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية انخفاضاً سنة وقوع الأزمة المالية، وكذا تراجعاً سنة 2009 والذي يعود بشكل كبير إلى نقص في التحكم في التكاليف، بالإضافة إلى نقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح ونقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموال البنك الخاصة؛
- تأثر بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية انخفاضاً ابتداءً من سنة وقوع الأزمة والذي يعود إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة؛
- اتضح لنا أنه بالرغم من انخفاض المردودية المالية لبنك الإثمار خلال الفترة ما قبل الأزمة، إلا أن هذا الأخير تأثر بالأزمة المالية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية انخفاضاً سنة وقوع الأزمة، واستمر التأثير بشكل كبير خلال الفترة ما بعد الأزمة؛ أين شهدت مردوبيته المالية تراجعاً كبيراً والذي يعود إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة؛
- اتضح لنا أن بنك البركة الجزائر لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها؛ حيث شهدت مردوبيته المالية ارتفاعاً كبيراً خلال هذه السنة، إلا أن أثر الأزمة ظهر خلال الفترة 2009-2013 أين شهدت المردودية المالية انخفاضاً، والذي يعود إلى نقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، وهذا بالرغم من القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.

2- النتائج حسب السنة:

- خلصنا إلى أن البنوك الإسلامية تأثرت تأثرا طفيفا بالأزمة المالية العالمية، وذلك لنقص استغلال الأصول لتوليد الأرباح من طرف البنوك الإسلامية، وكذا انخفاض اعتمادها على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة، بالإضافة إلى انخفاض في قدرتها على التحكم في التكاليف خلال سنة وقوع الأزمة؛
- إلا أن أثر الأزمة المالية لم يمتد خلال الفترة التي تلت الأزمة؛ حيث أن المردودية المالية للبنوك الإسلامية لم تشهد تذبذبات خلال الفترة التي تلت سنة الأزمة المالية بل شهدت ارتفاعا، والذي يعود بشكل رئيس إلى قدرة البنوك الإسلامية على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.

3- النتائج حسب الحجم:

- تأثرت البنوك الصغيرة بالأزمة المالية العالمية بشكل أكبر من البنوك الكبيرة، ويعود ذلك بشكل كبير لعدم كفاءة البنوك الصغيرة في التحكم في التكاليف مقارنة بالبنوك الكبيرة خاصة خلال الفترة ما بعد الأزمة؛ حيث لم تشهد المردودية المالية للبنوك الكبيرة تذبذبات خلال الفترة التي تلت سنة الأزمة بل شهدت استقرارا، بينما شهدت المردودية المالية للبنوك الصغيرة عدة تذبذبات وتراجعا خلال هذه الفترة، إلا أنها استطاعت خلال السنوات الأخيرة تحقيق نسبة موجبة من العائد على الأموال الخاصة.

4- النتائج حسب البلد:

- حققت البنوك الجزائرية أكبر مردودية مالية خلال سنة 2008 بنحو 48,40%، تليها البنوك القطرية بنحو 20,51%، ثم البنوك الإماراتية بـ 16,35%، ثم البنوك السعودية بـ 10,94%، ثم البنوك الكويتية بـ 7,80%، في حين حققت البنوك البحرينية أقل مردودية مالية خلال هذه السنة نحو - 1,18%؛
- وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول بأن البنوك الإسلامية الجزائرية تعتبر أكفأ البنوك توليدا للأرباح سنة وقوع الأزمة، تليها البنوك القطرية، أما البنوك البحرينية فتعتبر البنوك الأقل مردودية حيث حققت خسارة سنة وقوع الأزمة.

- حققت البنوك الجزائرية أكبر مردودية مالية خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية (2009-2013) بنحو 20,37%، تليها البنوك القطرية بنحو 13,08%، ثم البنوك السعودية بـ 13%، ثم البنوك الإماراتية بـ 6,59%، ثم البنوك الكويتية بـ -0,8%، في حين حققت البنوك البحرينية أقل مردودية مالية نحو -11,51%؛
- وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن البنوك الإسلامية الجزائرية تعتبر أكثر تحقيقا للمردودية المالية* خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية (2009-2013). ثم تليها البنوك القطرية، أما البنوك البحرينية فتعتبر البنوك الأقل مردودية حيث حققت خسارة ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية.

* يمكن أن نرجع سبب تحقيق البنوك الجزائرية لمردودية مالية مرتفعة نظرا لطبيعة السوق المصرفي الاحتكاري التي تتميز به الجزائر خاصة على مستوى البنوك الإسلامية

الخاتمة

نتائج البحث

بما أن البحث تم تناوله من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فقد تم تقسيم النتائج على النحو التالي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالجانب النظري

- يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ المغنم بالمغرم، أي المشاركة في الربح والخسارة، هذا المبدأ يقضي بأن الطرف الذي يبحث عن تحقيق الربح سواء كان مستثمراً أو بنكاً أو مودعاً، فعليه أن يتقبل تشارك الخسارة إن وجدت مع الطرف الآخر حسب النسب المتفق عليها مسبقاً؛
- للبنوك الإسلامية عدة وظائف تهدف من خلالها بالدرجة الأولى إلى خدمة المجتمع الإسلامي ودعم اقتصاداته؛
- لقد تطور التمويل الإسلامي بشكل كبير على مر السنين ليصبح بذلك جزءاً من النظام المالي الدولي؛ حيث سجلت زيادة في قيمة الأصول المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم من 150 مليار دولار أمريكي في منتصف 1990، إلى حوالي 2,1 تريليون دولار في نهاية عام 2014، أي بزيادة 1400% في خلال أقل من عقدين من الزمن.
- توالى ظهور المؤسسات المالية الإسلامية بأنواعها، وكذا المؤسسات الداعمة للصيرفة الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية وغير الإسلامية، خاصة في ظل العولمة والانفتاح في المجال المالي التي جعلت من الخدمات المالية الإسلامية جزءاً من النظام المصرفي والمالي العالمي؛
- بالرغم من النمو الهائل للتمويل الإسلامي في السنوات القليلة الماضية، إلا أنه لا يزال يمثل حصة صغيرة نسبياً من التمويل العالمي ويرتكز في مناطق معينة من العالم لا سيما في الشرق الأوسط والشرق الأقصى لآسيا؛
- تواصل المصرفية الإسلامية السيطرة على صناعة التمويل الإسلامي ككل، فهي تعتبر أكبر قطاع فرعي للقطاع المالي وهي تمثل بذلك 80% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية؛
- لا يزال التمويل الإسلامي في أوروبا في مرحلة جنينية إلى حد ما، إلا أنه يوجد عدد من العوامل تميل إلى زيادة تطويره والتي من أهمها تزايد عدد السكان المسلمين في أوروبا، وكذا الحوافز الحكومية والإجراءات المتخذة لتهيئة بيئة ملائمة لتطوير صناعة التمويل الإسلامي، ولعل من أهم الأسباب أيضاً هو زيادة التركيز على حلول مالية بديلة في أعقاب الأزمة المالية الأوروبية (والتمويل الإسلامي أحد تلك الحلول)؛

- أصبحت المؤسسات المالية التقليدية تدرك وبشكل متزايد قيمة أساليب التمويل الإسلامي، وبدأت بدمجها فعليا في نشاطاتها القائمة أو عن طريق فتح نوافذ أو فروع إسلامية منفصلة، إضافة إلى رغبتها الكبيرة في جذب واستقطاب السيولة من الأسواق الناشئة؛
- إن كل نشاط مالي يتطلب مبادئ وقواعد محاسبية خاصة به، تضمن له شفافية القوائم المالية والمحاسبية المصدرة، وهنا يواجه تطور الصناعة المصرفية الإسلامية مشكلة تجانس المعايير المحاسبية المطابقة للشريعة الإسلامية، مما قد يعرضها لمشاكل نقص الشفافية وعدم مصداقية المعلومات.
- تبقى القواعد المحاسبية التي تنظم البنوك الإسلامية غير محددة المعالم (المرجعية)، مؤلدة بذلك مخاطر تشغيلية عالية، ومؤثرة بذلك على مصداقية المعلومات والمعطيات المنشورة، وقد تؤثر على ثقة العملاء بها، وحتى على ملأة البنوك الإسلامية؛
- إن مقدرة البنوك الإسلامية على الاستمرارية والتطور، ترتبط بمدى قدرتها على الاستجابة لرغبات الأعوان الاقتصاديين المسلمين، وحتى غير المسلمين. وما يمكن قوله هو أن نقص التكوين وقلة البحث، يمثلان عائق حقيقي في وجه تطور العمل المصرفي الإسلامي؛
- يعتبر الإشراف والرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية ذا أهمية بالغة؛ كونها تحرص على أن تكون كل أعمال وممارسات البنوك الإسلامية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- لكي تتم عملية الرقابة الشرعية بشكل سليم فإنه يتوجب أن يحدد القانون معايير موحدة لعمل الهيئات الشرعية وتحديد مسؤوليات المراقبين الشرعيين، الذين يجب أن يتمتعوا بقدر من الاستقلالية عن كل الضغوطات، وعليهم بالمقابل أن يتمتعوا بمجموعة من المبادئ الأخلاقية والمهنية؛
- تواجه البنوك الإسلامية مخاطر مشتركة مع البنوك التقليدية نابعة من طبيعة الممارسة المصرفية بالإضافة إلى مخاطر أخرى خاصة بطبيعة عملها، وباعتبارها حديثة النشأة فإنها تجد صعوبة في إدارة هذه المخاطر نظرا لنقص الخبرة ونقص كفاءة نظام الرقابة الذي يساعد في تحديد وتقدير المخاطر ومعالجتها؛
- يعبر الأداء المالي عن مدى قدرة المؤسسة ونجاحها في الاستغلال الأمثل لمواردها المالية من أجل تحقيق الأهداف المالية المسطرة من قبل الإدارة؛
- تكتسي عملية قياس الأداء أهمية بالغة باعتبارها من أهم خطوات التقييم التي تساعد في التعرف على مواطن الضعف والقوة لدى البنوك بصفة عامة بما في ذلك البنوك الإسلامية؛

- بالرغم من وجود معايير دولية للسلامة المصرفية والمتمثلة في قواعد لجنة بازل وهي الأكثر شيوعا في أقطار العالم، إلا أنه قد يتم استخدام معايير ونماذج مختلفة لقياس وتقييم الأداء المصرفي تبعا لخصوصية النشاط الاقتصادي والطابع القانوني لكل بلد، كما تتعدد المؤشرات المالية المستخدمة في كل دولة حسب الجهات المشتركة في التقييم وأهدافه؛
- تتعدد طرق وأساليب قياس الأداء، ويتم تقسيمها عادة إلى أساليب تقليدية تعنى بالقياس الكمي، وإلى أساليب حديثة استحدثت بهدف تدارك النقائص الموجودة في الطرق التقليدية؛
- كانت المقاييس الكمية سابقا تمثل المؤشر الوحيد لتقييم أداء المؤسسة وربحياتها، أي أن عملية التقييم كانت تتم بالاعتماد على النتائج المالية والمحاسبة للمؤسسة؛
- مع تطور بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية ظهرت الحاجة إلى التعديل والتطوير والتحسين في الأساليب التقليدية وإلى إيجاد أساليب حديثة تتماشى مع مختلف المتغيرات التي تؤثر في الأداء؛ ومن أهم التعديلات هي إدخال جوانب أخرى (إضافة إلى الجانب المالي) في القياس منها الجانب الإنساني (Stakeholder Value)؛
- يُعد استخدام النسب والمؤشرات المالية في تقييم أداء المنشآت بشكل عام، والمصارف ومنها المصارف الإسلامية من الأمور المألوفة والواسعة الانتشار، وهناك من يرى بأن عملية تقييم الأداء المالي في المصارف التقليدية باستخدام النسب المالية لا يختلف عنه في المصارف الإسلامية من ناحية الآلية والقياس، إلا أن فريقا آخر من الباحثين يرى بضرورة التفرقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية والأخذ بعين الاعتبار كل الاختلافات والخصائص التي تميز طبيعة البنوك الإسلامية ومن ثم عند الرقابة عليها وتقييم أدائها؛
- تعتبر القوائم المالية المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، كما توفر المعلومات اللازمة لاحتياجات كل الأطراف المستفيدة؛ إلا أن خصوصية الأنشطة المصرفية الإسلامية تتطلب تصميم وإعداد قوائم تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما قامت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهم القوائم المالية في البنوك الإسلامية: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة تدفق الأموال، قائمة التغيير في حقوق الملكية، قائمة الزكاة، قائمة القرض الحسن وغيرها..؛
- تستند ميزانية المصرف الإسلامي إلى مجموعة من المعايير المحاسبية التي تستمد أصولها العلمية من الشريعة، وترتكز في أساليبها إلى فقه المعاملات بما لا يخالف الأسس التشريعية؛

- يعاب على المصارف الإسلامية عدم توحيدها لطرق الإفصاح المالي في ميزانياتها رغم المجهودات المبذولة سعياً وراء ذلك؛
- تعددت مفاهيم الأزمات من حيث خصائصها ومراحلها، كما تعددت أنواعها فكانت إما أزمة ديون أو أزمة عملة أو أزمة مصرفية أو أزمة أسواق مالية، لكن رغم هذا التعدد والتنوع إلا أن أسبابها تتمحور في اضطرابات القطاع المالي، عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، مكونات تدفقات رأس المال، تشوه نظام الحوافز، كما يتوقف تأثير أي اقتصاد بالأزمة المالية على درجة وكيفية اندماجها في الاقتصاد العالمي؛
- اتضح من خلال دراسة المنظور الإسلامي للأزمات، أن أسباب الأزمة المالية العالمية تعود لعدم التماسي مع مبادئ ومرتكزات الاقتصاد الإسلامي والتي من أبرزها تحريم الربا، منع الاحتكار، تحريم بيع الدين، والتي يشجعها النظام الرأسمالي؛ حيث تبين أن معظم أسباب الأزمة المالية العالمية تعتبر منافية لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- للقضاء على هذا النوع من الأزمات، فإنه يتوجب إعادة النظر في النظام المالي والنقدي الرأسمالي وتعديله في اتجاه خدمة النمو الاقتصادي الحقيقي، لأن بقاء النظام الرأسمالي كما قد يؤدي إلى أزمات أكثر شدة؛
- من إيجابيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإسلامي هو منح البنوك الإسلامية مزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليمياً وعالمياً.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي

تناول هذا الجزء التطبيقي الدراسة المالية الخاصة بقياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة بين 2003-2013 والتي تضم فترة الأزمة المالية العالمية، وذلك بهدف تقييم أدائها المالي ومعرفة مدى تأثيره بالأزمة المالية، وللإجابة على فرضيات الدراسة والوصول إلى الهدف منها، فقد قمنا بتقسيم فترة الدراسة الإجمالية (2003-2013) إلى ثلاث فترات: الفترة ما قبل الأزمة (2003-2007)، وسنة وقوع الأزمة (2008)، والفترة ما بعد الأزمة (2009-2013)، أين قمنا بعملية قياس الأداء ضمن كل فترة وذلك بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية ضمن نموذج ديبون (Dupont System) الذي يسمح بتحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- بالنسبة لنتائج الدراسة المالية حسب البنك للفترة 2003-2013:

- تأثر بنك الراجحي تأثراً طفيفاً بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضاً طفيفاً ابتداءً من سنة وقوع الأزمة، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة؛
- تأثر بنك الجزيرة بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضاً كبيراً سنة وقوع الأزمة، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، إلا أن مردوديته المالية تحسنت بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية والتي تعود إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال السنوات الموالية للأزمة المالية؛
- لم يتأثر بنك البلاد بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية ارتفاعاً سنة وقوع الأزمة، والذي يعود إلى القدرة على التحكم في التكاليف واستغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما تحسنت مردوديته المالية بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية والتي تعود بشكل أساسي إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال السنوات التي تلت وقوع الأزمة المالية؛
- تأثر بنك قطر الدولي الإسلامي تأثراً طفيفاً بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضاً بسيطاً سنة وقوع الأزمة، والذي يعود إلى انخفاض القدرة على التحكم في التكاليف واستغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى انخفاض الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما تحسنت مردوديته المالية بشكل بسيط خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية والتي تعود إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال السنوات التي تلت وقوع الأزمة المالية؛
- تأثر بنك قطر الإسلامي بالأزمة المالية العالمية بشكل بسيط؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضاً بسيطاً سنة وقوع الأزمة، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما استمرت مردوديته المالية في الانخفاض بشكل بسيط خلال السنوات التي تلت الأزمة، ويعود ذلك بشكل كبير إلى نقص التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛
- تأثر بنك الإمارات الإسلامي بالأزمة المالية العالمية؛ حيث أنه وبالرغم من ارتفاع مردوديته المالية سنة وقوع الأزمة والذي يعود بشكل أساسي إلى قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف

سنة وقوع الأزمة، إلا أنها شهدت انخفاضا وتراجعا خلال السنوات التي تلت الأزمة، ويعود ذلك بشكل كبير إلى نقص التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛

- تأثر بنك دبي الإسلامي تأثرا طفيفا بالأزمة المالية العالمية، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى نقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح ابتداء من سنة وقوع الأزمة؛
- لم يتأثر بنك أبو ظبي الإسلامي بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها، نتيجة لقدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه السنة، إلا أنه تأثر بها سنة 2009، وتمكن من رفع مردوديته المالية ابتداء من سنة 2010 نتيجة إلى اعتماد البنك على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأمواله الخاصة، وكذا قدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال الفترة ما بعد الأزمة؛

- تأثر بأن بنك الشارقة الإسلامي بشكل بسيط بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها، نتيجة لنقص قدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف وكذا لنقص في استغلال الأصول لتوليد الأرباح خلال هذه السنة؛ ولكنه تمكن من رفع مردوديته المالية خلال السنوات التي تلت الأزمة والذي يعود بشكل رئيس إلى قدرته على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛

- تأثر بنك بوبيان بالأزمة المالية العالمية بشكل كبير؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضا سنة وقوع الأزمة، وكذا سنة 2009، والذي يعود إلى نقص القدرة على التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، كما تحسنت مردوديته المالية بشكل كبير ابتداء من سنة 2010 والتي تعود بشكل أساسي إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛

- تأثر بيت التمويل الكويتي تأثرا طفيفا بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضا طفيفا ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة لنفس الفترة؛

- بالرغم من أن بنك البحرين الإسلامي لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها نتيجة قدرته على استغلال الأصول لتوليد الأرباح؛ إلا أنه تأثر بها بشكل كبير خلال السنوات التي تلت الأزمة؛ حيث شهدت مردوديته المالية انخفاضا كبيرا والذي يعود إلى نقص القدرة على التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة

- المنخفضة، كما تحسنت مردوبيته المالية بشكل كبير ابتداء من سنة 2013 والتي تعود بشكل أساسي إلى القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة؛
- تأثر بنك المستثمرون تأثراً كبيراً بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية تراجعاً ابتداء من سنة 2007، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص في التحكم في التكاليف، ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأمواله الخاصة؛
 - تأثر بنك البركة البحرين بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية انخفاضا سنة وقوع الأزمة المالية، وكذا تراجعاً سنة 2009 والذي يعود بشكل كبير إلى نقص في التحكم في التكاليف، بالإضافة إلى نقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح ونقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموال البنك الخاصة؛
 - تأثر بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي بالأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية انخفاضا ابتداء من سنة وقوع الأزمة والذي يعود إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة؛
 - بالرغم من انخفاض المردودية المالية لبنك الإثمار خلال الفترة ما قبل الأزمة، إلا أن هذا الأخير تأثر بالأزمة المالية؛ حيث شهدت مردوبيته المالية انخفاضا سنة وقوع الأزمة، واستمر التأثير بشكل كبير خلال الفترة ما بعد الأزمة؛ أين شهدت مردوبيته المالية تراجعاً كبيراً والذي يعود إلى نقص في التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة؛
 - لم يتأثر بنك البركة الجزائر بالأزمة المالية العالمية سنة وقوعها؛ حيث شهدت مردوبيته المالية ارتفاعاً كبيراً خلال هذه السنة، إلا أن مردوبيته المالية شهدت انخفاضا بسيطاً خلال الفترة ما بعد الأزمة، والذي يعود بشكل أساسي إلى نقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى نقص الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة، إلا أن بنك البركة الجزائر كان لديه القدرة على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.

2- بالنسبة لنتائج الدراسة المالية حسب السنة للفترة 2003-2013:

- تأثرت البنوك الإسلامية تأثراً طفيفاً بالأزمة المالية العالمية، وذلك لنقص استغلال الأصول لتوليد الأرباح من طرف البنوك الإسلامية، وكذا انخفاض اعتمادها على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بأموالها الخاصة، بالإضافة إلى انخفاض في قدرتها على التحكم في التكاليف خلال سنة وقوع الأزمة؛

- إلا أن أثر الأزمة المالية لم يمتد خلال الفترة التي تلت الأزمة؛ حيث أن المردودية المالية للبنوك الإسلامية لم تشهد تذبذبات خلال الفترة التي تلت سنة الأزمة المالية بل شهدت ارتفاعاً، والذي يعود بشكل رئيس إلى قدرة البنوك الإسلامية على توليد الأرباح من خلال التحكم في التكاليف خلال هذه الفترة.

3- بالنسبة لنتائج الدراسة المالية حسب الحجم للفترة 2003-2013:

- تأثرت بأن البنوك الصغيرة بالأزمة المالية العالمية بشكل أكبر من البنوك الكبيرة خاصة خلال الفترة ما بعد الأزمة، ويعود ذلك بشكل كبير لعدم كفاءة البنوك الصغيرة في التحكم في التكاليف مقارنة بالبنوك الكبيرة ابتداء من سنة وقوع الأزمة؛ حيث لم تشهد المردودية المالية للبنوك الكبيرة تذبذبات خلال هذه الفترة بل شهدت استقراراً، بينما شهدت المردودية المالية للبنوك الصغيرة عدة تذبذبات وتراجعا خلال هذه الفترة، إلا أنها تمكنت خلال السنوات الأخيرة من تحقيق نسب موجبة من العائد على الأموال الخاصة.

4- بالنسبة لنتائج الدراسة المالية حسب البلد للفترة 2003-2013:

- تعتبر البنوك الإسلامية الكويتية أكفأ البنوك توليدا للأرباح خلال الفترة ما قبل الأزمة (2003-2007)، تليها البنوك القطرية، ثم البنوك الجزائرية، تليها البنوك السعودية، ثم البنوك الإماراتية، أما البنوك البحرينية فتعتبر البنوك الأقل تحقيقاً للمردودية المالية خلال هذه الفترة؛

- تعتبر البنوك الإسلامية الجزائرية أكفأ البنوك توليدا للأرباح سنة وقوع الأزمة (2008)، تليها البنوك القطرية، ثم البنوك الإماراتية، تليها البنوك السعودية، ثم البنوك الكويتية، أما البنوك البحرينية فتعتبر البنوك الأقل مردودية حيث حققت خسارة سنة وقوع الأزمة؛

- البنوك الإسلامية الجزائرية تعتبر أكثر تحقيقاً للمردودية المالية خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية (2009-2013). ثم تليها البنوك القطرية، ثم البنوك السعودية، تليها البنوك الإماراتية، ثم البنوك الكويتية، أما البنوك البحرينية فتعتبر البنوك الأقل مردودية حيث حققت خسارة ابتداء من سنة وقوع الأزمة المالية.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتي تتمثل في:

- بما أن البنوك الإسلامية تعتبر جزءاً من الجهاز المصرفي، وتقوم بتلبية رغبات فئة من العملاء، وتقوم بالاستثمار في المجالات التي تسهم في التنمية الحقيقية للاقتصاد، فهي تستحق أن تراعى خصوصياتها وأن تُعامل بطريقة استثنائية تلائم طبيعتها؛
- تفعيل وتحسين دور الرقابة الشرعية كي تتم بشكل سليم وفق معايير موحدة لعمل الهيئات الشرعية؛
- يعتبر ما قامت به بعض البلدان الإسلامية وغير الإسلامية كالمملكة المتحدة وسنغافورة، مثلاً يُحتذى به للقيام بإصلاحات مصرفية وتطوير قوانين المنظومة التمويلية بما يُمكن من إدراج العمليات المصرفية الإسلامية واستقطاب مدخرات الفئات الاجتماعية التي تتجنب التعامل بسعر الفائدة أخذاً وعطاءً وتتطلع إلى خدمات ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية؛
- إن الطبيعة الإسلامية لمبادئ عمل البنوك الإسلامية تمنحها بعض الخصوصيات التي تتطلب وجود تعديلات في القوانين المصرفية، لمحاولة وضع المعاملات المصرفية الإسلامية داخل هذا الإطار القانوني ذو الطبيعة التقليدية، خاصة بعدما أثبتت أنها بديل ناجع في ظل الأزمات يتطلب المزيد من العمل عليه؛
- يقترح تطوير وتوسيع مهام اللجان المصرفية التابعة للبنوك المركزية، لتشمل القيام بالرقابة على مدى احترام البنوك الإسلامية للقواعد الشرعية في تعاملاتها خاصة في ظل المنافسة مع البنوك التقليدية التي ازدادت حدةً في ظل الأزمة المالية العالمية؛
- محاولة بناء كيان مؤسسي سليم والذي يتطلب الكثير من الجهد والبحث، باعتبار أن أي نظام له متطلباته المؤسساتية فإن هذا ينطبق على النظام المالي الإسلامي الذي يحتاج إلى مؤسسات داعمة له كما هو الحال بالنسبة للنظام المالي التقليدي.

ثالثاً: آفاق البحث

من خلال دراستنا للأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية، وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة سابقاً، نرى أنه ما زالت بعض النقاط التي يمكن تعميق البحث فيها لما لها علاقة بالموضوع، ونذكر على سبيل المثال:

دراسة مكثفة لمختلف التجارب في الدول الإسلامية وغير الإسلامية التي طوّرت وعدّلت من قوانينها المصرفية بما يمكّن من قيام بنوك إسلامية والاستفادة من هذه التجارب لتعميم الفائدة على الدول التي يُهيمن فيها النظام المصرفي التقليدي دون مراعاة لأهمية تنويع مصادر التمويل، علماً بأنّ النظام

المصرفي الأكثر فعالية هو ذلك النظام الذي يُراعي مشاعر المواطنين والأعوان الاقتصاديين ويعمل على إيجاد البيئة المناسبة لتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات، وتلك هي الغاية القصوى التي تسعى إلى تحقيقها الدول المعاصرة التي تحكمها الرّشادة الاقتصادية.

التوجه الذي أبدته الحكومة الجزائرية نحو الانفتاح على الصيرفة الإسلامية يشكل ميدان ثري للبحث والدراسة في الخطوات التي يجب اتخاذها على المستوى التشريعي والقانوني (تعديل قانون النقد والقرض) وكذا الإجراءات المنتظر اتخاذها على مستوى بنك الجزائر (البنك المركزي) من أجل إيجاد البيئة التي تستجيب لمتطلبات النمو الطبيعي للصيرفة الإسلامية.

المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة النبوية

ثالثاً: المعاجم والموسوعات

1. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري/ دار الكتاب اللبناني، 1984.
2. حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ط 3، دار الشروق، مصر، 1997.

رابعاً: الكتب

3. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمية الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.
4. ابن منظور، لسان العرب، ج 02، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988.
5. أحمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة، 1989.
6. أحمد بن حمادة الحمودة، تقييم الأداء الوظيفي، دورية الإدارة العامة، المجلد 34، العدد 2، سبتمبر 1994، معهد الإدارة العامة، الرياض.
7. أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، مصر، دار النيل للطباعة والنشر، 2001.
8. أنور عبد الخالق صديق، الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشآت الأعمال، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، 1987.
9. جعفر عبد الإله، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، ط 1، عمان، دار حنين، 2003.
10. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، إريد، دار الكندي، 2002.
11. حسين حسين شحاته، نشأة فكرة المصارف الإسلامية: ماضي المصارف الإسلامية، دار المشورة، جامعة الأزهر، مصر، 2005، الموقع الإلكتروني: www.darelmashora.com.
12. حسين حامد حسان، الأدوات المالية الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة، العدد السادس.
13. حمزة عبد الكريم محمد حماد: مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار النفائس، ط 1، 2008.
14. خالد عبد الرحيم الهيتي، إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
15. رشيد الجمال، أيمن شتيوي، المحاسبة الإدارية المتقدمة في بيئة الأعمال الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
16. رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية- من يتحمل مسؤوليتها-، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي 2009.

17. زيدان معين، تقييم الأداء ومواجهة الأزمات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
18. سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، سوريا، 2008.
19. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
20. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في ظل العولمة، القاهرة، مكتبة مدبولي للنشر، 1999.
21. شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
22. شريف باشا، أحمد عيسون حامد، تقييم الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 1983.
23. شريف عبد المجيد مازن، مؤشرات الأداء الأساسية، مكتبة إدارة الجودة والبيئة والسلامة الإلكترونية، مارس، 2011، www.maktabetelgawda.blogspot.com
24. صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001.
25. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي - دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
26. صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.
27. صخر، دله البركة، فقه المعاملات، الإصدار الأول، 1996.
28. صلاح الدين عبد الباقي، الجوانب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية في المنظمات، الدار الجامعية للتوزيع والنشر، الاسكندرية، مصر، 2002.
29. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 1999.
30. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
31. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
32. عادل البزاز، إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.
33. عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية - دراسة مقارنة -، ط1، دار الفكر الجامعي، 2007.
34. عائدة سيد خطاب، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، دار الفكر العربي، ط1، 1985.
35. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000.

36. عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، دار نشر الثقافة-الاسكندرية، مصر، 2009.
37. عبد الرزاق رحيم جدي الهيتمي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، ط1، 1998.
38. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاقتصاد الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
39. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
40. عبد المحسن، توفيق محمد، اتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الإدارة، ستة سيجما وبطاقة القياس المتوازن، القاهرة، دار الفكر العربي، 2006.
41. عدنان أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2006.
42. عماد صلاح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، أبوظبي، 2002.
43. عمر محي الدين، أزمة النمر الآسيوية، القاهرة، دار الشروق للنشر، 2000.
44. الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط1، دار أبو لولو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996.
45. فاروق محمد السعيد راشد، التنظيم الصناعي والإداري، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2001.
46. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
47. فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، الإسكندرية، 1995.
48. محمد إبراهيم أبو شادي، صيغ وأساليب استثمار الأموال في البنوك الإسلامية، دار النهضة العربية، ط2، 2000.
49. محمد الحلواني، إدارة الأزمات في القطاع المالي، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2009.
50. محمد السويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارنة، المنصورة، مطبعة الإشعاع، 1988.
51. محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.
52. محمد حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، جامعة فيلادلفيا، 2001.
53. محمد صلاح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1430هـ-2009م.
54. محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، الازمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، ط1، 2010.
55. محمد عمر شبرا، الأزمة العالمية الكبرى. هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها، ترجمة رفيق يونس المصري، كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب والحلول من منظور الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث العالمية الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، 2009.
56. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، عمان، الأردن، 2009.

57. محمد مطر، التحليل المالي: الأساليب، الأدوات، والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
58. محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004-211.
59. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
60. مروان عطون-الأسواق النقدية والمالية-البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر- الطبعة الثالثة، 2005.
61. مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، ط1، الأردن، دار تسنيم للنشر والتوزيع، 2006.
62. المعايير المحاسبية الدولية، الصادرة عن لجنة المحاسبة الدولية، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999.
63. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 2006 .
64. نزيه حماد، عقد السلم في الشريعة الإسلامية، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، 1993.
65. نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3، 1995.
66. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي: قضايا نقدية ودولية، لبنان، 2001.
67. يوجين فأرجا، أزمة النظام الرأسمالي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت، 1975.
68. يوسف أحمد أبوفاة، إدارة الأزمات، مدخل متكامل، الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

خامسا: الرسائل الجامعية

69. حمزة عدنان العسيلي، أثر التحرير المالي على عوائد الأسهم وحجم تداول أسهم قطاع البنوك في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، قسم التمويل والمصارف، جامعة آل البيت، المفرق، 2006، من الموقع: <http://www.deretna.com/vb/showthread.php?t=10954>.
70. سليمان ناصر، التطورات العالمية في القطاع المصرفي وآثارها على البنوك الإسلامية، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، بحث منشور في الإنترنت.
71. شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.
72. عبد الوهاب محمد جبين، تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف، أطروحة دكتوراه، جامعة St. Clements، الجمهورية العربية السورية، 2009.
73. علاء الدين زعتري، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة منها، أطروحة دكتوراه منشورة، دار الكتب والقلم، ط2، دمشق، بيروت، 2008.
74. محمد البلتاجي، معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية: دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، مصر، 1997.

75. نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2013.
76. نوال بن عمارة، دور المراجعة في تقييم أداء مصارف المشاركة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2007.
77. نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية: الأسس النظرية ومشاكل التطبيق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، الموقع الإلكتروني: www.kufauniv.com.

سادسا: البحوث والدراسات

78. إبراهيم علوش، "نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية" 25، -02-2009، ص 03.
79. أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطر، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مائتي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات-، جامعة الشلف 2004.
80. أحمد زغدار، الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية واستشراف الحلول من منظور إسلامي باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، ورقة بحثية، الجزائر.
81. أحمد محمد ناصر، النماذج الاقتصادية الإسلامية لإصلاح النظام الاقتصادي المعاصر، بحث منشور على الرابط: Islamic_finance_banking+unsubscribe@googlegroups.com.
82. الأخضر لقيطي، حمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة ميدانية-، ملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، منشور في الأنترنت.
83. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودي، أكتوبر 2008.
84. أشرف محمد دوابه، شهادات الإيداع القابلة للتداول -رؤية إسلامية-، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الشارقة، 2004،
85. أمير الفونس عريان، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء القطاع المصرفي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر: الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، المنصورة، يومي 2/1 أبريل 2009،
86. بلعزوز بن علي، عبوة هودة، الأزمة المالية وسبل معالجتها، بحث منشور ضمن الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، <http://al-azmah.com/ar/>
87. برنامج المحاسب القانوني الإسلامي (C.I.P.A)، التقارير المالية في المؤسسات المالية الإسلامية، الوحدة الدراسية الثانية، مصدر منشور في الأنترنت، الموقع: موسوعة الاقتصاد الإسلامي.
88. بوعظم كمال، شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية، ملتقى الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 5-6 ماي، 2009.
89. تيسير رضوان الصمادي، التحديات والمنافسة في الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات الإسلامية في سوريا 1-2 حزيران.

90. حسين حسين شحاتة، الإطار العام لمعايير تقييم أداء المصرف الإسلامي، بحث منشور في موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
91. حسين لطيف كاظم الزبيدي، الأزمة الآسيوية بوصفها إحدى إشكاليات النظام الدولي الجديد، من الموقع: <http://hasnlz.com/news.php?action=view&id=26>
92. خالد عجولي، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية الراهنة، بحث مقدم للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف-الجزائر - 20-21 أكتوبر 2009.
93. خالدي خديجة، البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، آفاق، بحث منشور ضمن دفا تر MECAS، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد الأول، 2005.
94. خبابة عبد الله، اقتصاد المشاركة آلية لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمة المالية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف-الجزائر - 20-21 أكتوبر 2009.
95. خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، من الموقع الإلكتروني <http://conference.qfis.edu.qa/app/media/356>
96. رفيق يونس المصري، النظام المصرفي الإسلامي - خصائصه ومشكلاته - بحوث مختارة من المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي، جدة، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1985.
97. زيري بلقاسم، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005، جامعة شلف. على الرابط: <http://www.alaswaq.net>
98. سالم محمد عبد العزيز سالم، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية الحالية ودور المصارف الإسلامية في إيجاد حل لها، كلية فلسطين التقنية، العروب - فلسطين.
99. سعد بن عبد الله السبر، التأجير المنتهي بالتمليك، فقه المقارن، المعهد العالي للقضاء، الرياض، ربيع أول، 1429.
100. سامي إبراهيم السويلم، التكافل الاقتصادي بين الربا والتوريق، ندوة البركة الرابعة والعشرين، 25-27 أكتوبر 2003.
101. سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دراسة مدعمة من طرف كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2012.
102. سعيد الحلاق، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، بحوث وأوراق عمل مؤتمر حول تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثارها على اقتصاديات الدول العربية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010.
103. سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، كلية المجتمع في الرياض، جامعة الملك سعود، السعودية، 2008.
104. شابر محمد عمر، خان طارق الله، الرقابة والإشراف على البنوك الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 03، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.
105. الشيخ الداوي، الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، 13-14 آذار 2009، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

106. صرارمة عبد الوحيد، النظام المحاسبي المالي، نظرة جديدة للتحليل المالي "قراءة في جدول حسابات النتائج"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 7-8 ديسمبر، 2010.
107. صفوت عبد السلام عبد الله، صناديق الاستثمار الإسلامية، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الشارقة، 2004.
108. طاهر منصور، حسين شحدة، استراتيجية التنوع والأداء المالي، دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 2، 2003.
109. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2005.
110. عبد الرحمان هيثم كباره، في السياسة النقدية والاحتياطات، بحث منشور ضمن كتاب (المصارف الإسلامية)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1989.
111. عبد الرحيم حمدي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي، على الرابط: www.isegs.com/forum/login.php
112. عبد السلام زايد، يزيد مقران، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية -دراسة حالة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر-، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، جامعة خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009.
113. عبد القادر شاشي، معايير بازل للرقابة المصرفية، بحث مقدم في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، سطيف، أفريل، 2010.
114. عبد الله شحاتة، الأزمة المالية المفهوم والأسباب، بحث منشور، أنظر رابط: <http://al-azmah.com/ar>.
115. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 49، ربيع 2009.
116. عثمان بابكر أحمد: نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، بحث رقم 54، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 2000.
117. عثمان باكر أحمد: تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، 2004.
118. علاوي محمد لحسن، التحليل الاقتصادي الإسلامي للأزمة المالية العالمية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، جامعة ورقلة.
119. علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها.. وسبل علاجها، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
120. عمر محمود ياسين خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة 2008 ومواقف الاقتصاد الإسلامي منها، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر حول الأزمة الاقتصادية العاصرة: أسبابها وتداعياتها وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، 8-10 محرم 1432، الموافق لـ 14-16 ديسمبر 2010.

121. عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، كلية إربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، مارس، 2011، بحث منشور في الأنترنت على الموقع الإلكتروني: www.iefpedia.com.
122. عمرو حامد، تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية والمنعقد في شرم الشيخ، مصر، جافي، 2007.
123. فريد كورتل - الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية - مؤتمر دول يحول - الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي - جامعة الجنان - زيتون أبيسمراء (لبنان) - يومي: 13-14 مارس 2009.
124. فريد كورتل، الأزمة المالية. لمحة عامة، التنبؤ الوقائي للأزمة، فرص الاستثمار المتاحة والحلول الممكنة لمواجهتها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية " السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية الاقتصادية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلية، 2009.
125. فريد كورتل، كم الرزق، الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية جامعة الإسماعيلية الخاصة بعنوان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول "التحديات والآفاق المستقبلية" يومي 28-29 أبريل 2009.
126. فضل عبد الكريم محمد، معدل الفائدة والأزمات المالية: سبب أم علاج، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010.
127. فؤاد محمد محيسن، المصارف الإسلامية، الواقع والتطلعات، بحث مقدم للمؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سوريا تحت شعار: آفاق الصرفة الإسلامية.
128. قحطان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، 2006.
129. لغريب ناصر، التمويل المصرفي الإسلامي في التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، وقائع الندوة التي عقدت بالدار البيضاء، المملكة المغربية بالتعاون بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1998.
130. محمد الحليم عمر، "قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية"، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، 11 أكتوبر 2008، مركز صالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر - مصر.
131. محمد المحمدي ماضي، مداخل قياس الأداء في القطاع الخاص وتطبيقاتها على القطاع العام والحكومي، بحث مقدم إلى مؤتمر الأساليب الحديثة لقياس الأداء في المنظمات الحكومية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 3-5 جانفي 2005.
132. محمد الشرافي، الأزمة المالية العالمية - رؤية اقتصادية وشرعية، مقال منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي <http://iefpedia.com>.
133. محمد بن بوزيان، سمية زيرار، انتشار عدوى الأزمات المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2010.

134. محمد بوجلal، "تقييم المجهود التنظيري للبنوك الإسلامية والحاجة إلى مقارنة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية وأثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية"، بحث مقدم في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2008.
135. محمد بوجلal، تقييم المجهود التنظيري للبنوك الإسلامية والحاجة إلى مقارنة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية وأثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة، المملكة العربية السعودية، 2008.
136. محمد بوزيان، سمية زيرار، انتشار عدوى الأزمات المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010.
137. محمد سحنون، مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حول الأزمة الاقتصادية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، 08-10 محرم 1432، الموافق لـ 14-16 ديسمبر 2010م.
138. محمد صالح حمدي، أسباب الأزمة المالية الحالية من منظور إسلامي، بحث منشور، أنظر الرابط: <http://al-azmah.com/ar>
139. محمد صالح حمدي، علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية، الملتقى الدولي السابع "المصارف الإسلامية - واقع وآفاق" يومي: 19-20 أبريل 2005، كلية العلوم الإسلامية - جامعة باتنة.
140. محمد عبد الحليم عمر، المؤسسات المالية الإسلامية، نموذج معاصر على نجاح بيئة الأعمال من منظور إسلامي، ورقة عمل قدمت لورشة عمل بيئة الأعمال من منظور إسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 2005.
141. محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ندوة حول الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، 11 من أكتوبر 2008 م، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.
142. محمد عبد الحليم عمر، معايير تقويم الأداء في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي السابع حول المصارف الإسلامية واقع وآفاق، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة الجزائر، 26-28/04/2005.
143. محمد علي قري، المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي، دراسة فقهية اقتصادية، من الموقع الإلكتروني محمد علي قري 2002: www.elgari.com
144. محمد نجاته الله صديقي، مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر، بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، سلسلة أبحاث مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز (6)، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط1، 2003.
145. محمد نجاته الله صديقي، مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر، ورقة عمل مقدمة للنقاش حول: استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، 6/8 فيفري 1993، الكويت.
146. محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، يومي 1-2 ديسمبر 2010، عمان، الأردن، 12.

147. مفتاح صالح-معارفي فريدة - قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية إسلامية - الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي، والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية -جامعة قسنطينة - يومي 06-07 أفريل 2009.
148. مفتاح صالح، ومعارفي فريدة، قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية، بحث منشور في الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي والبديل الإسلامي 2009، جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة، ص11، على الرابط: <http://al-azmah.com/ar>.
149. مراد رايق رشيد عودة، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة رؤية إسلامية، بحث مقدم لمؤتمر "الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها"، جامعة جرش، الأردن 2010.
150. منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011.
151. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، جدة، منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1998.
152. منور إقبال، أوصاف أحمد، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، ورقة عرضية رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية،
153. منير سليمان الحكيم، أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، 27-28 أفريل 2010،
154. ناصر سليمان: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية-، جمعية التراث، ط1، 2002.
155. نبيل حشاد، الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، ص8. من الموقع: <http://iefpedia.com/areb/?p=1126>
156. هوارى سويسى، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسة من منظور خلق القيمة، بحث منشور في مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010.
157. وليد أحمد الصافي، الأزمة المالية 2008 طبيعتها، أسبابها، وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، جامعة خميس مليانة، 05-06 ماي 2009.
158. وليد خليل الشايجي وعبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، الشارقة، كلية الشريعة والقانون، 2004.
159. يوسف عاشور، الأزمة المالية العالمية "أسباب ومسببات"، السبت 2008/11/01، من الموقع: <http://iefpedia.com/arab/>

سابعا: المقالات والدوريات

160. أكرم العدلوني، مقال حول قياس وتقييم الأداء المؤسسي، مجلة عالم الإبداع الإلكترونية، من الموقع الإلكتروني: www.ebdaa.ws
161. باري جونستون، تسلسل الإجراءات لتحسين حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1998).

162. التيجاني عبد القادر أحمد، ضمان المضارب لرأس المال في الودائع المصرفية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، م16، ع1، 2003.
163. حسن بشير محمد نور، قياس الأداء المالي للمصارف، مجلة سودانيل الإلكترونية، الأحد 22 فيفري 2009، www.sudanile.com، تاريخ الاطلاع: 16 فيفري 2014.
164. حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع240، بنك دبي الإسلامي، الإمارات، يونيو، 2001.
165. حسين كامل فهمي، المضاربة المشتركة في المؤسسة المالية الإسلامية: حسابات الاستثمار المشاركة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع13، ج3، 2001.
166. داود عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، عدد 04، جامعة ورقلة، 2006.
167. راندل دود -بولمليز -تفشي المرض-عدوى الرهونات دون الممتازة الأمريكية- مجلة التمويل والتنمية -جوان 2008.
168. السعيد بريش، نعيمة يحيوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في فهم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها (دراسة حالة ملينة الأوراس)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 01، 2011.
169. شذا جمال الخطيب، الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا، مجلة دراسات استراتيجيات، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.
170. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، ع07، أكتوبر 2009.
171. صالح صالحي، إصلاح صندوق النقد الدولي وتأمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، دورية دراسات اقتصادية، العدد الأول (1999).
172. عبد الرزاق سعيد بلعباس وآخرون، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009.
173. عبد اللطيف وحنان تركمان، بطاقة التصويب المتوازنة كأداة لقياس الأداء، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، 2004.
174. عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر، 2001.
175. عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، في مجلة المال والصناعة، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 25 سنة، 2007.
176. فضل الله، عبد الحليم، الجذور الاجتماعية للأزمة السوق العالمية، عالم التجارة، العدد 12، ديسمبر 2008.
177. كريستيان ملدر، "عين العاصفة -يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية وتدابير الحل-"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2002.
178. كمال الحطاب، الاقتصاد وأبعاده الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 16، العدد 32، ص30.

179. محمد جموعي قريشي، مقال بعنوان: تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000-، مجلة الباحث، عدد 2004/03، جامعة ورقلة.
180. محمد سعيد سلطان وآخرون: إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
181. محمد سهو نزهان، أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، 2001. من الموقع: <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/651-673.pdf>
182. محمد ناجي الطوخي، الأزمات المالية، مجلة التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004.
183. المنسي رضا، مصير الليبرالية الجديدة، مجلة جامعة الملك سعود (الرسالة)، عدد 958، نوفمبر 2008.
184. ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 29 "ماي 2004".
185. ناصر محمد العديلي، بطاقة الأداء المتوازن أحدث نماذج قياس أداء الشركات وتحقيق التوازن الداخلي، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، 2008، www.aleqt.com.
186. نبال محمود قصبه، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
187. نعيمة يحيوي، بطاقة الأداء المتوازن وسيلة فعالة للتقييم في المؤسسة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة، العدد 18، جوان، 2008.

ثامنا: التقارير السنوية

188. تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2008.
189. تقرير صندوق النقد الدولي، تقرير سنوي، 2009.
190. التقارير السنوية، بنك الراجحي، 2003-2013.
191. التقارير السنوية، بنك الجزيرة، 2003-2013.
192. التقارير السنوية، بنك البلاد، 2005-2013.
193. التقارير السنوية، بنك قطر الدولي الإسلامي، 2003-2013.
194. التقارير السنوية، بنك قطر الإسلامي، 2003-2013.
195. التقارير السنوية، بنك الإمارات الإسلامي، 2004-2013.
196. التقارير السنوية، بنك دبي الإسلامي، 2003-2013.
197. التقارير السنوية، بنك أبو ظبي الإسلامي، 2003-2013.
198. التقارير السنوية، بنك الشارقة الإسلامي، 2004-2013.
199. التقارير السنوية، بنك بوبيان، 2005-2013.
200. التقارير السنوية، بيت التمويل الكويتي، 2003-2013.
201. التقارير السنوية، بنك البحرين الإسلامي، 2005-2013.

202. التقارير السنوية، بنك المستثمرون، 2003-2013.
203. التقارير السنوية، بنك البركة البحرين، 2003-2013.
204. التقارير السنوية، بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، 2003-2013.
205. التقارير السنوية، بنك الإثمار، 2003-2013.
206. التقارير السنوية، بنك البركة الجزائر، 2003-2013.

II. المراجع باللغة الإنجليزية

Books:

1. Fuad AL-Omar, Mohammed Abdel-Haq, **Islamic Banking : theory, practice & challenges**, Oxford University Press, London, 1996.
2. Vogel Frank E, Hayes Samuel I. **Islamic Law and Finance, Religion, Risk and Return**, The Hague, London, Kluwer Law International, Boston, 1998.

Articles:

3. Donsyah Yudistira, **Efficiency in Islamic Banking: An Empirical Analysis of 18 Banks**, Islamic Economic Studies, IRTI, Vol. 12, No. 1, August 2004.
4. A.L.M. Abdul Gafoor: **Interest-Free Commercial Banking**, 1995, p.01, (<http://www.kantakgi.org>) date 15/06/2007.
5. Anderson.A, **Crisis Management- easy to do badly**, hard to do right, strategic direction bard, Vol 23, N° 1, p : 26.
6. Ausaf Ahmed, **Contemporary Practices of Islamic Financing Techniques**, Jeddah, Islamic Research and Training Institute, 1993 p: 58.
7. Bernardo Guimarães, Pedro Simões, Rui Cunha Marques, **Does Performance Evaluation Help Public Managers A Balanced Scorecard Approach in Urban Waste Services**, Journal of Environmental Management, Volume 91, Issue 12, December 2010, pp. : 2632- 2638.
8. Directory of Islamic Banks and Financial Institutions 1996, **International Association of Islamic banks**, p :18.
9. Directory of Islamic Banks and Financial Institutions : **International Association of Islamic banks**, JEDDAH, K.S.A, 1997.
10. Flamini, V., McDonald, C. Schumacher, L. **The Determinant of Commercial Banks in Sub-Saharan Africa**, International Monetary Fund, 2009.

11. Fraker, G. T, **Using Economic Value Added (EVA) to Measure and Improve Bank Performance**. In : Paper Writing Constant RMA Arizona Chapter, 2006, Retrieved on November 1st 2014 from <http://www.rmaaz.org/pictures/measuringbankperformance.pdf>
12. Hopkins, W.E., Hopkins, S.A, **Strategic Planning–Financial Performance Relationships in Banks : a Causal Examination**. In : Strategic Management Journal, Vol. 18, (8), 1997, p : 635.
13. IMF, **World Economic Outlook**, April 2009, Ch : 3.
14. Ingels Jack, Ornamental Horticulture : **Science, Operations & Managment**, Delmar Cengage learning, Jun 1/2009, p :601.
15. **Islamic Finance in EUROPE**, European Central Bank– Eurosystem, Occasional Paper Series N°: 146, June 2013, p :18.
16. Khaled A. Hussein : **Banking Efficiency in Bahrain–Islamic vs Conventional Banks, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank**, Jeddah, 1st edition, 2004, p :49.
17. Lindblom, T., Von Koch, c. **Crosse Border Bank Mergers and Acquisitions in the EU**. In : The Service Industries Journal, Vol. 22. (4), 2002, p : 41.
18. Mahmoud A.Gulaid : **Financing Agriculture Through Islamic modes and instruments–Pratical Scenarios and Aplicability**, Islamic Research and training institute, Islamic Development Bank, Jeddah, 1st edition, 1995, p:47.
19. Mishki Fredric, **financial policies and the prevention of financial crises in emerging market contri**, a paper of the NEBER conference, aconomics of financial crises in emerging market contries, woosstock vermont, oct19–21, 2000, p2.
20. Morin.R, Jarrell, Driving Shareholder Value : **Value–Building Techniques For Creating Shareholder Wealth**, Mc Graw–Hill, New York, 2001.
21. **Performance–Based Managment**, Special Interest Group, The Performane–Based Managment Handbook, Volume 2, ‘Establishing an Integrated Performance Measurement System’, Collecting Data to Assess Performance, 2001
22. Peter Isard, **Globalization and The International system, what’s Wrong and What Can Be Done**, (United Kingdom : Cambridge University,2004), P,244
23. Richard, L. **Corporate Strategy**, 2 Edition, Pearson Education Limited, New York, U.S.A, 2000, P. 260.
24. US Department of Commerce, bearu of Economic Activities, **Concepts and Methods of U.S. National Income**, BEA, IMF World Economic Outlook, ch : 3, April 2009, p : 33.

III.المراجع باللغة الفرنسية

Livres:

1. Abdellatif Kherakhem, **La Dynamique du Contrôle de Gestion**, Dunod, 2 ed, Paris, 1976.
2. B. Doriath, **Contrôle de Gestion**, Dorod, Paris, 1999.
3. Bernard Martory, **Contrôle de Gestion Social**, Librairie Vuibert, Paris, 1999, p : 236.
4. Bernard, Calasse, Encyclopédie de Comptabilité, **Contrôle de Gestion et d'Audite**, Paris, Economica, 2000, p : 1133.
5. Cauvin & Bescos P-L, **Les Déterminants du Choix des Indicateurs dans les Tableaux de Bords des Entreprises Françaises** : une étude empirique, Finance–contrôle–stratégie, volume 8, n°1, Mars, 2005, p : 5–26.
6. ECOSIP, **Gestion Industrielle et Mesure Economique**, Economica, Paris, 1990, p : 276.
7. Françoise Giroud et autres, **Contrôle de Gestion et Pilotage de la Performance**, 2eme édition, Paris, 2004
8. George. R. Terry, Stephen. G. Franklin, **Les Principes de Managment**, édition Economica, 8eme ed, Paris, 1992, p : 501.
9. Gilbert Pillot, **Maitrise du Contrôle de Gestion**, édition Sedifor, p : 110.
10. Giroud F et al, **Contrôle de Gestion et Pilotage de la Performance**, Gualiro éditeur, France, 2002, p : 21.
11. Gregory Denglos, **La Création de Valeur**, édition Dunod, Paris, 2003, p : 67.
12. Humbert Hesca, Elisabeth Lessa, **Gestion de l'Information**, édition Litec, Paris, 1995, p : 20.
13. J.Caby. & G.Hirigoyen, **La Création de Valeur de l'Etreprise**, 2eme édition, Economica, Paris, 2001, p.p: 13.14.
14. Jean Folegot, **ABC de la Gestion**, Nouvelle édition Marabont, France, 1995, p : 42.
15. Kalika.M, Structures d'Entreprise, **Réalités, Déterminants et Performance**, Edition : Economica, Paris, 1988, p : 340.
16. Lallé.P, **Pour une Nouvelle Performance de l'Agence Bancaire**, Edition Comptables Malesherbes, 1992, p : 09.
17. Laurent Belanger, Charles Benabou, Roland Foucher, et Jean-Louis Bergeron, **G.R.H Une Approche Globale et Intégrée**, édition Gaëtanmorin, 3 impression, Quebec, 1984, p : 172.
18. M Galloux, **Environnement juridico politique et performance financière des banques islamiques**, Ed, AUPELEF-UREE, Paris, 1993, p :473.
19. Michel Gervais, **Contrôle de Gestion**, édition Economica, 7ed, Paris, p.p: 609.611.

20. R. Brosquet, **Fondement de la Performance Humaine dans l'Entreprise**, les éditions d'organisation, Paris, 1989
21. Serge Evraert, **Analyse et Diagnostic Financier, Méthodes et cas**, Eyrolles, Paris, 1992, p : 162.
22. Stephanie Baggio, Pierre-Eric Sutter, **La Performance Social au Travail**, Livre Blanc réalisé par : m a q b r s, Janvier, 2013, p : 08.
23. Vincent Planchet, **Mesure et Amélioration des Performances Industrielles**, torne 2 UPMF, France, 2006

Thèses :

24. Abdelaziz Rouabah, **Compétitivité des Banques Luxembourgeoises Monnaies Unique et Prospectives Stratégiques**, Thèse de Doctorat en sciences de Gestion, Université Nancy-II, France, 2002, p : 57.
25. Cerbah Dehbia, **Les Banques Islamiques : Fondements Théoriques et Contraintes Pratiques**, mémoire de fin d'études, Ecole Supérieure de Banque, Alger, Algérie, 2006, p :43.

Articles:

26. Anouar Hassoun, vice-président-senior crédit officier chez Moody's, journal les Afriques, 16 mars 2008.
27. Bollecker M, **Les Mécanismes de Contrôle dans un contexte de Différenciation des Systèmes d'Information, Finance- Contrôle- Stratégie**, vol. 8 n°4, p : 59-85.
28. Christian BIALÈS, L'Intermédiation Financière, sur le site : www.christian-biales.net.
29. Calculs effectués à partir de bankscope sur 2006 et 2007, pour les détails des calculs, Cf. le paragraphe C) un marché rentable.
30. Dhafer Saidane, **La Finance Islamique à l'heure de la mondialisation**, Revue Banque, Paris, 2009, p :123.
31. E. Salustro, **Vers l'Adoption de Règles Communes**, l'Expansion Management Review, Septembre 1998, p : 81.
32. Elyès Jouini et Olivier Pastré, **Enjeux et Opportunités du développement de la finance islamique pour la place de Paris**, "dix propositions pour collecter 100 milliards d'euros", Rapport Paris-Europlace, novembre 2008.
33. Estelle Brack, **les défis soulevés par le développement de la banque islamique**, Revue Banque, N° 696, Novembre, 2007.
34. Odile Bernard, **Contrôle de Gestion en Petite Entreprise : Indicateurs Quantitatifs Explicites vs Indicateurs Qualitatifs Abscous**, 11ème congrès international francophone en Entrepreneuriat et PME, CIFEPME, p : 04.

-
35. Poincelot E, et Wegmann G, **Utilisation des Critères non financiers pour évaluer ou piloter la performance, comptabilité–contrôle–audit**, vol.2, décembre 2005, p : 109.
 36. Rapport établi par Jean. Arthuis sur la Finance Islamique, N° 329, 14 Mai 2008.
 37. Tariqullah Khan, Habib Ahmed, **La Gestion Des Risques, Analyse de Certains Aspects Liés à l'Industrie de la Finance Islamique**, Document Occasionnel n°5, banque islamique de développement, institut islamique de recherche et de formation, Djeddah, ARABIE SAOUDITE, 2002, p : 29.

فهرس الجداول

جدول (1): أهم الفروق بين البيانات الإحصائية والمؤشرات	97
جدول (2): مستويات قياس الأداء	99
جدول (3): تصنيفات مقاييس الأداء	100
جدول (4): مختلف النسب المستعملة في لوحة القيادة	116
جدول (5): شرح نموذج CAMELS	129
جدول (6): أهم النسب المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنوك	130
جدول (7): قائمة المركز المالي في --/--/--	139
جدول (8): قائمة الدخل حسب معيار العرض والإفصاح الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة	140
جدول (9): قائمة التدفقات النقدية	142
جدول (10): قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية	144
جدول (11): قائمة مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات	145
جدول (12): قائمة مصادر واستخدام أموال صندوق القرض الحسن	146
جدول (13): الشكل العام لميزانية بنك إسلامي	147
جدول (14): المكونات الرئيسية لبنود ميزانية عمومية في النظام الإسلامي	147
جدول (15): ملخص حول أهم الأزمات التي مست العالم	179
جدول (16): التسلسل الزمني لمراحل أزمة 2008	183
جدول (17): التغير الفصلي لمؤشر الإنتاج الصناعي لقطاع السيارات	197
جدول (18): الإجراءات المالية المتخذة من دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمي	206
جدول (19): البنوك الإسلامية محل الدراسة وفق البلد	227
جدول (20): النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء	232
جدول (21): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الراجحي	235
جدول (22): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الجزيرة	237
جدول (23): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البلاد	239
جدول (24): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي	241
جدول (25): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك قطر الإسلامي	244
جدول (26): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الإمارات الإسلامي	246
جدول (27): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك دبي الإسلامي	249
جدول (28): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي	251
جدول (29): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الشارقة الإسلامي	254
جدول (30): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك بويان	256
جدول (31): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبيت التمويل الكويتي	259
جدول (32): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البحرين الإسلامي	261

263.....	جدول (33): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك المستثمرون
266.....	جدول (34): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البركة البحرين
268.....	جدول (35): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي
270.....	جدول (36): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الإثمار
273.....	جدول (37): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البركة الجزائر
275.....	جدول (38): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية للبنوك حسب السنة
281.....	جدول (39): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية للبنوك حسب الحجم
288.....	جدول (40): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية للبنوك حسب البلد
296.....	جدول (41): المردودية المالية لبنك الراجحي للفترة 2003-2013
298.....	جدول (42): المردودية المالية لبنك الجزيرة للفترة 2003-2013
300.....	جدول (43): المردودية المالية لبنك البلاد للفترة 2005-2013
302.....	جدول (44): المردودية المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي للفترة 2003-2013
304.....	جدول (45): المردودية المالية لبنك قطر الإسلامي للفترة 2003-2013
306.....	جدول (46): المردودية المالية لبنك الإمارات الإسلامي للفترة 2004-2013
308.....	جدول (47): المردودية المالية لبنك دبي الإسلامي للفترة 2003-2013
310.....	جدول (48): المردودية المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي للفترة 2003-2013
312.....	جدول (49): المردودية المالية لبنك الشارقة الإسلامي للفترة 2004-2013
314.....	جدول (50): المردودية المالية لبنك بوبيان للفترة 2005-2013
316.....	جدول (51): المردودية المالية لبيت التمويل الكويتي للفترة 2003-2013
318.....	جدول (52): المردودية المالية لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2005-2013
320.....	جدول (53): المردودية المالية لبنك المستثمرون للفترة 2003-2013
322.....	جدول (54): المردودية المالية لبنك البركة البحرين للفترة 2003-2013
324.....	جدول (55): المردودية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي للفترة 2003-2013
326.....	جدول (56): المردودية المالية لبنك الإثمار للفترة 2003-2013
328.....	جدول (57): المردودية المالية لبنك البركة الجزائر للفترة 2003-2013
330.....	جدول (58): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب السنة للفترة 2003-2013
333.....	جدول (59): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب الحجم للفترة 2003-2013
336.....	جدول (60): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب البلد للفترة 2003-2013

شكل (1): أهم المحطات التاريخية التي مرت بها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.....	7
شكل (2): المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية.....	12
شكل (3): المصادر الخارجية للتمويل في البنوك الإسلامية.....	16
شكل (4): أشكال الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية.....	18
شكل (5): مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.....	21
شكل (6): خطوات التمويل بالمضاربة.....	23
شكل (7): الخطوات العملية بالمزارعة في البنوك الإسلامية.....	25
شكل (8): الخطوات العملية للتمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.....	28
شكل (9): الخطوات العملية للتمويل بالمربحة في المصارف الإسلامية.....	30
شكل (10): خطوات بيع السلم.....	31
شكل (11): خطوات التمويل بالإجارة.....	34
شكل (12): التوزيع الجغرافي للتمويل الإسلامي (بمليارات الدولارات).....	37
شكل (13): اتجاه الموجودات العالمية للتمويل الإسلامي.....	38
شكل (14): الموجودات العالمية للتمويل الإسلامي سنة 2012 (بالمئة %).....	38
شكل (15): اتجاه الموجودات العالمية للبنوك الإسلامية.....	39
شكل (16): حصص الدول الإسلامية من الموجودات العالمية للبنوك الإسلامية سنة 2012.....	40
شكل (17): اتجاه إصدارات الصكوك.....	44
شكل (18): إجمالي إصدارات الصكوك سنة 2012 (بالمئة %).....	44
شكل (19): مصفوفة الكفاءة والفعالية.....	78
شكل (20): الأداء = الكفاءة + الفعالية.....	79
شكل (21): متطلبات نجاح عملية التحليل المالي.....	104
شكل (22): نموذج بطاقة الأداء المتوازن.....	117
شكل (23): خريطة أنشطة المصرف الإسلامي بالحسابات والقوائم المالية.....	136
شكل (24): أثر التوتر المالي.....	158
شكل (25): كيفية ترابط الأزمات المالية.....	165
شكل (26): الأزمة المصرفية سبب لانفجار أزمة العملة وفقا لنموذج Velsco (1987).....	165
شكل (27): أزمة العملة سبب انفجار الأزمة المصرفية وفقا لنموذج Stoker (1994).....	166
شكل (28): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الراجحي.....	235
شكل (29): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الجزيرة.....	238
شكل (30): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البلاد.....	240
شكل (31): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي.....	242

شكل (32): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك قطر الإسلامي	244
شكل (33): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الإمارات الإسلامي	247
شكل (34): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك دبي الإسلامي	249
شكل (35): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي	252
شكل (36): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الشارقة الإسلامي	254
شكل (37): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك بوبيان الإسلامي	257
شكل (38): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبيت التمويل الكويتي	259
شكل (39): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البحرين الإسلامي	261
شكل (40): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك المستثمرون	264
شكل (41): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البركة البحرين	266
شكل (42): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي	269
شكل (43): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك الإثمار	271
شكل (44): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية لبنك البركة الجزائر	273
شكل (45): تطور متوسط إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية حسب السنة	276
شكل (46): تطور متوسط الأموال الخاصة للبنوك الإسلامية حسب السنة	277
شكل (47): تطور متوسط الإيرادات للبنوك الإسلامية حسب السنة	278
شكل (48): تطور متوسط التكاليف للبنوك الإسلامية حسب السنة	279
شكل (49): تطور متوسط الربح الصافي للبنوك الإسلامية حسب السنة	280
شكل (50): تطور متوسط إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية حسب الحجم	282
شكل (51): تطور متوسط الأموال الخاصة للبنوك الإسلامية حسب الحجم	283
شكل (52): تطور متوسط الإيرادات للبنوك الإسلامية حسب الحجم	284
شكل (53): تطور متوسط التكاليف للبنوك الإسلامية حسب الحجم	285
شكل (54): تطور متوسط الربح الصافي للبنوك الإسلامية حسب الحجم	286
شكل (55): تطور متوسط إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية حسب البلد	289
شكل (56): تطور متوسط الأموال الخاصة للبنوك الإسلامية حسب البلد	290
شكل (57): تطور متوسط الإيرادات للبنوك الإسلامية حسب البلد	291
شكل (58): تطور متوسط التكاليف للبنوك الإسلامية حسب البلد	292
شكل (59): تطور متوسط الربح الصافي للبنوك الإسلامية حسب البلد	294
شكل (60): المردودية المالية لبنك الراجحي خلال الفترة 2003-2013	296
شكل (61): المردودية المالية لبنك الجزيرة خلال الفترة 2003-2013	298
شكل (62): المردودية المالية لبنك البلاد خلال الفترة 2003-2013	300
شكل (63): المردودية المالية لبنك قطر الدولي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013	302
شكل (64): المردودية المالية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2003-2013	304

- شكل (65): المردودية المالية لبنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2004-2013..... 306
- شكل (66): المردودية المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013..... 308
- شكل (67): المردودية المالية لبنك أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة 2003-2013..... 310
- شكل (68): المردودية المالية لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2004-2013..... 312
- شكل (69): المردودية المالية لبنك بوبيان خلال الفترة 2005-2013..... 315
- شكل (70): المردودية المالية لبنك التمويل الكويتي خلال الفترة 2003-2013..... 317
- شكل (71): المردودية المالية لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2005-2013..... 319
- شكل (72): المردودية المالية لبنك المستثمرون خلال الفترة 2003-2013..... 321
- شكل (73): المردودية المالية لبنك البركة البحرين خلال الفترة 2003-2013..... 323
- شكل (74): المردودية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي خلال الفترة 2003-2013..... 325
- شكل (75): المردودية المالية لبنك الإثمار خلال الفترة 2003-2013..... 327
- شكل (76): المردودية المالية لبنك البركة الجزائر خلال الفترة 2003-2013..... 329
- شكل (77): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب السنة للفترة 2003-2013..... 331
- شكل (78): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب الحجم للفترة 2003-2013..... 334
- شكل (79): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب البلد خلال الفترة 2003-2007..... 337
- شكل (80): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب البلد سنة وقوع الأزمة المالية 2008..... 338
- شكل (81): المردودية المالية للبنوك الإسلامية حسب البلد خلال الفترة 2009-2013..... 339

المقدمة		Error! Bookmark not defined.
الفصل الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية		1
المبحث الأول: عموميات عن الصيرفة الإسلامية		3
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ومصادر أموالها		3
الفرع الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية		3
الفرع الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية		8
الفرع الثالث: مصادر أموال البنوك الإسلامية		9
المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية		21
الفرع الأول: صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية		22
الفرع الثاني: صيغ التمويل بالهامش المعلوم		28
الفرع الثالث: صيغ التمويل الأخرى		35
المطلب الثالث: واقع وتطور الصناعة المصرفية الإسلامية		36
الفرع الأول: مكانة التمويل الإسلامي ضمن النظام المالي الدولي		36
الفرع الثاني: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية		39
الفرع الثالث: الأسواق المالية الإسلامية والتأمين التكافلي		43
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه تطور الصيرفة الإسلامية		46
المطلب الأول: القيود التي تواجه تطور نشاط البنوك الإسلامية		47
الفرع الأول: القيود المؤسسية		47
الفرع الثاني: القيود التشغيلية		51
الفرع الثالث: قيود أخرى		57
المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية		61
الفرع الأول: أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية بصفة عامة		61
الفرع الثاني: المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية بصفة خاصة		62
المطلب الثالث: الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي وكيفية إدارتها		64
الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر		64

65	الفرع الثاني: بعض المخاطر المرتبطة ببعض صيغ التمويل الإسلامي
68	خلاصة الفصل الأول
71	الفصل الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية
73	المبحث الأول: ماهية الأداء
73	المطلب الأول: مفهوم الأداء
73	الفرع الأول: التطور التاريخي للأداء
74	الفرع الثاني: تعريف الأداء والمصطلحات المتعلقة به
79	المطلب الثاني: أنواع الأداء
79	الفرع الأول: حسب معيار المصدر
81	الفرع الثاني: حسب معيار الشمولية
81	الفرع الثالث: حسب معيار الطبيعة
85	المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء
85	المطلب الأول: ماهية قياس وتقييم الأداء
85	الفرع الأول: التطور التاريخي لقياس الأداء
87	الفرع الثاني: مفاهيم عامة حول قياس وتقييم الأداء
89	الفرع الثالث: أهداف وأهمية قياس وتقييم الأداء
91	المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الاداء والصعوبات التي تواجهها
91	الفرع الأول: مراحل تقييم الأداء
94	الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه عملية قياس وتقييم الأداء
96	المطلب الثالث: أساليب وطرق قياس الأداء
96	الفرع الأول: مؤشرات قياس الأداء
102	الفرع الثاني: مقاييس الأداء التقليدية
110	الفرع الثالث: مقاييس الأداء الحديثة
122	المبحث الثالث: الأداء المالي للبنوك الإسلامية
122	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي للبنوك الإسلامية
122	الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم الأداء المالي
124	الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي

126.....	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية
128.....	الفرع الرابع: مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك الإسلامية
135.....	المطلب الثاني: المعلومات المالية والمحاسبية للبنوك الإسلامية
136.....	الفرع الأول: ماهية القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية
138.....	الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية في البنوك الإسلامية
147.....	الفرع الثالث: دراسة وتحليل ميزانية البنك الإسلامي
151.....	خلاصة الفصل الثاني
153.....	الفصل الثالث: الأزمات المالية والمنظور الإسلامي لها
155.....	المبحث الأول: مدخل للأزمات المالية
155.....	المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية
155.....	الفرع الأول: تطور مصطلح الأزمة
156.....	الفرع الثاني: تعريف الأزمات المالية
160.....	الفرع الثالث: خصائص الأزمات
161.....	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية
161.....	الفرع الأول: أزمة الديون
162.....	الفرع الثاني: أزمة العملة
162.....	الفرع الثالث: الأزمات المصرفية
164.....	الفرع الرابع: أزمة الأسواق المالية
166.....	المطلب الثالث: أسباب الأزمات
167.....	الفرع الأول: اضطرابات القطاع المالي
168.....	الفرع الثاني: عدم استقرار الاقتصاد الكلي
169.....	الفرع الثالث: مكونات تدفقات رأس المال وتشوه نظام الحوافز
171.....	المبحث الثاني: التطور التاريخي للأزمات
171.....	المطلب الأول: الأزمات التي سبقت 2008
171.....	الفرع الأول: أزمة الكساد الكبرى 1929
175.....	الفرع الثاني: أزمة أكتوبر 1987
176.....	الفرع الثالث: أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997-1998)

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية.....	180
الفرع الأول: جذور الأزمة المالية العالمية 2008، مراحلها، مظاهرها.....	180
الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية ونتائجها.....	185
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وآليات مواجهتها.....	193
الفرع الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008.....	193
الفرع الثاني: التداعيات الإيجابية للأزمة المالية العالمية.....	200
الفرع الثالث: الأساليب والإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية العالمية.....	201
المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008 من المنظور الإسلامي.....	207
المطلب الأول: مفهوم وأسباب الأزمة من المنظور الإسلامي.....	207
الفرع الأول: مفهوم الأزمة من المنظور الإسلامي.....	207
الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي.....	208
المطلب الثاني: الحلول من المنظور الإسلامي.....	218
الفرع الأول: أسس ومركزات النظام الإسلامي لحل الأزمة المالية العالمية.....	218
الفرع الثاني: بعض النماذج الاقتصادية الإسلامية المقترحة لعلاج النظام الاقتصادي المعاصر.....	220
خلاصة الفصل الثالث.....	222
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية.....	224
المبحث الأول: منهجية الدراسة المالية.....	226
المطلب الأول: تقديم البنوك الإسلامية محل الدراسة.....	226
الفرع الأول: البنوك محل الدراسة.....	226
الفرع الثاني: مبررات اختيار البنوك محل الدراسة.....	227
المطلب الثاني: أدوات الدراسة المالية ومصادرها.....	228
الفرع الأول: أدوات الدراسة.....	228
الفرع الثاني: مصادر المعلومات المالية.....	228
الفرع الثالث: الأدوات المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية.....	229
المطلب الثالث: متغيرات الدراسة.....	232
المبحث الثاني: المؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة.....	234
المطلب الأول: المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب البنك خلال الفترة 2003-2013.....	234

275.....	المطلب الثاني: مؤشرات الدراسة المالية حسب السنة خلال الفترة 2003-2013
280.....	المطلب الثالث: مؤشرات الدراسة المالية حسب الحجم خلال الفترة 2003-2013
287.....	المطلب الرابع: المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب البلد خلال الفترة 2003-2013
295.....	المبحث الثالث: نتائج الدراسة المالية
295.....	المطلب الأول: النتائج حسب البنك للفترة 2003-2013
330.....	المطلب الثاني: النتائج حسب السنة للفترة 2003-2013
332.....	المطلب الثالث: النتائج حسب الحجم للفترة 2003-2013
336.....	المطلب الرابع: النتائج حسب البلد للفترة 2003-2013
340.....	خلاصة الفصل الرابع
348.....	الخاتمة
359.....	المراجع
377.....	فهرس الجداول
379.....	فهرس الأشكال
382.....	الفهرس

الملخص:

امتدت آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية -باعتبارها الموجة الأولى بسبب أزمة القطاعين العقاري والمالي- لعدة سنوات وفق موجات تنازلية تمثلت أولا في أزمة الديون السيادية التي هزت دول أوروبا بشكل خاص في الفترة 2011-2012، وثانيا فيما يتخوف منه الاقتصاديون مؤخرا أن المخاطر ستكون أعلى في الأسواق الناشئة، وباعتبار أن البنوك الإسلامية أصبحت تشكل جزءا لا يتجزأ من النظام المالي الدولي، فقد سعينا من خلال هذا البحث إلى قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ومعرفة مدى تأثيرها بالأزمة المالية العالمية، وذلك باستخدام نموذج ديبون (Dupont System)، وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

- تأثرت البنوك الإسلامية تأثرا طفيفا بالأزمة المالية العالمية؛
 - تأثرت البنوك الإسلامية الصغيرة بالأزمة المالية العالمية بشكل أكبر من البنوك الإسلامية الكبيرة؛
 - حققت البنوك الجزائرية أكبر مردودية مالية ابتداء من سنة 2008، ثم تليها البنوك القطرية، في حين حققت البنوك البحرينية أقل مردودية مالية؛ حيث حققت خسارة أثناء وبعد الأزمة المالية.
- الكلمات المفتاحية:** الأزمة المالية العالمية، البنوك الإسلامية، الأداء المالي، نموذج ديبون.

Résumé :

Les effets néfastes et les répercussions perverses de la crise financière mondiale de 2008 ne se sont pas limités aux seuls secteurs de la finance et de l'immobilier ; il s'en est suivi la crise des dettes souveraines des pays européens en 2011-2012, la crise redoutée par les économistes et qui toucherait les marchés émergents. Etant donné que les banques islamiques font désormais partie intégrante du système financier international, la région du Golfe Arabe abrite à elle seule 36% des institutions financières islamiques, nous avons essayé, à travers cette thèse, d'analyser la performance financière des banques islamiques afin de mesurer l'impact de la crise sur ces institutions. Le **modèle Dupont** nous a été d'une grande utilité dans cet exercice. L'étude a abouti aux résultats suivants :

- Les banques islamiques ont certes été impactées par la crise mondiale, mais cet impact a été de faible intensité ;
- Les banques islamiques de taille 'petite' ont été plus vulnérables à la crise de 2008 que leurs consœurs dites de taille 'grande' ;
- Pendant et après la crise financière mondiale, les banques Algériennes suivies par les banques Qataries ont réalisé la meilleure performance financière. Cependant, les banques du Bahreïn n'arrivent pas à sortir de la zone rouge.

Mots clés : crise financière mondiale ; banques islamiques ; performance financière ; modèle Dupont.